الدكتور
عبد الكريم رافق

تاريخ الجامعة السورية

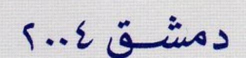
البداية والنمو

١٩٠١ - ١٩٤٦

أول جامعة حكومية في الوطن العربي

بمناسبة

العيد المئوي الذهبي لكلية الطب والعيد التسعيني لكلية الحقوق


دمشق ٢٠٠٤

الدكتور عبد الكريم رافق
أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ سابقاً في جامعة دمشق

تاريخ الجامعة السورية

البداية والنمو

١٩٠١ ـ ١٩٤٦

أول جامعة حكومية في الوطن العربي

بمناسبة

العيد المئوي الذهبي لكلية الطب
والعيد التسعيني لكلية الحقوق

دمشق ٢٠٠٤

تاريخ الجامعة السورية

البداية والنمو

الدكتور عبد الكريم رافق
أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ سابقاً في جامعة دمشق

تاريخ الجامعة السورية

البداية والنمو

١٩٠١ - ١٩٤٦

أول جامعة حكومية في الوطن العربي

بمناسبة
العيد المئوي الذهبي لكلية الطب
والعيد التسعيني لكلية الحقوق

دمشق ٢٠٠٤

اسم الكتاب : تاريخ الجامعة السورية

المؤلف : د. عبد الكريم رافق

الناشر : مكتبة نوبل

المطبعة : ألف باء - الأديب - دمشق

الطبعة : الأولى ٢٠٠٤/٥/١٠٠٠

الإهداء

إلى زوجتي وأولادي

لتشجيعهم وصبرهم

كلمة شكر

أمضيت في الجامعة السورية قرابة خمسين عاماً، طالباً وأستاذاً، إذ التحقت بها في عام ١٩٥١، وتقاعدت منها في عام ٢٠٠٠، وارتبطت حياتي بالجامعة، وكذلك أُسرتي، إذ درست فيها زوجتي وأولادي.

ووفاء مني لهذه المؤسسة العلمية العريقة وضعت هذا الكتاب تكريماً لها. ولم يوجد للجامعة السورية تاريخ موثق رغم كونها أقدم جامعة حكومية في الوطن العربي. وحين كنت أتقصى المصادر العربية والأجنبية حول تاريخ بلاد الشام بعامة، وسورية الحديثة بخاصة، وجدت العديد من المصادر التي تعالج تاريخ الجامعة، وقد مكنني ذلك، وعلى مدى سنوات، من كتابة هذا التاريخ بدءاً من صدور الأمر السلطاني الحميدي بتأسيس المدرسة الطبية العثمانية، نواة الجامعة السورية، في عام ١٩٠١، وحتى مطلع عهد الإستقلال في عام ١٩٤٦، حين توسّعت الجامعة بإضافة العديد من الكليات إليها.

ويتزامن نشر هذا الكتاب مع العيد المئوي (الذهبي) لكلية الطب التي بدأ التدريس فيها في العام الدراسي ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤، وكذلك مع ذكرى مرور تسعين عاماً على تأسيس كلية الحقوق في عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤، وهما الكلّيتان اللتان ضمتهما الجامعة السورية حتى عهد الإستقلال.

وأتوجه بالشكر إلى العديد من الزملاء الذين شجعوني على المضي في هذا العمل، وأخص بالذكر زملاء الدراسة والتدريس في الجامعة السورية الأساتذة الدكاترة المرحوم محمد خير فارس، خيرية قاسمية، نبيه عاقل، محمد محفل، وأحمد بدر، وقد أبدوا لي ملاحظات في أثناء كتابة هذا الكتاب.

وأشكر الأستاذ الدكتور محمد إياد الشطي، وزير الصحة والأستاذ في كلية الطب بجامعة دمشق، للمعلومات القيّمة التي قدّمها لي حول دور ومؤلفات والده الدكتور شوكت الشطي الذي عمل على تطوير المعهد الطبي منذ أيام الحكومة العربية، ونشر العديد من الدراسات حول تاريخ الطب في بلاد الشام.

وجزيل الشكر كذلك للأستاذ الدكتور عبد الله واثق شهيد، أول وزير للتعليم العالي في سورية، وأمين مجمع اللغة العربية بدمشق حالياً، الذي شجعني على الإستمرار في هذا المشروع، وزوّدني بمعلومات هامة حول الجامعة، والشكر للدكتور مصطفى السيد، وزير التعليم العالي سابقاً، لتشجيعه وتزويدي بنسخ من المقالات القيّمة عن تاريخ الطب في سورية للدكتور محمد بشير الكاتب أستاذ الجراحة وعميد كلية الطب في جامعة حلب، وقد تفضل الدكتور الكاتب مشكوراً فزوّدني بصورة عن شهادة الصيدلة لوالده الدكتور أحمد صفا الكاتب التي حصل عليها من الجامعة السورية في عهد الحكومة العربية بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٢٠، وتحمل في أعلاها أسماء المملكة السورية، والجامعة السورية، والمعهد الطبي، كما تحمل توقيعي وزير المعارف آنذاك ساطع الحصري، ورئيس الجامعة السورية والمعهد الطبي الدكتور رضا سعيد. وأذكر بهذه المناسبة الكتاب القيّم الذي وضعه الدكتور برهان العابد الأستاذ في كلية الطب بجامعة دمشق حول تاريخ الطب، فله جزيل الشكر.

كما أتوجه بالشكر للدكتور رضا عدنان سعيد، حفيد الدكتور رضا سعيد أول رئيس للجامعة السورية، للمعلومات التي ذكرها لي عن جده وتزويده لي بالعديد من الصور عن الجامعة في بداياتها، كما حصلت على صور أُخرى من مكتب وفيق رضا سعيد في اكسفورد بواسطة الدكتور نديم شحادة، مدير مركز الدراسات اللبنانية في اكسفورد، فلهما شكري. والشكر الجزيل بهذه المناسبة للدكتورة ليلى فواز، رئيسة مركز عصام فارس لتاريخ لبنان وشرقي المتوسط، والعميدة السابقة لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية في جامعة تافتس في أمريكا، لدعواتها لي للمشاركة في المؤتمرات العلمية التي عقدتها، وتشجيعها لي على المضي في هذا التاريخ، وإتاحتها الفرصة لي للإطلاع على المصادر. وأتوجه بشكر خاص للدكتورة سراب الأتاسي، معاونة المدير العلمي في المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، لمساعدتها في الحصول على المصادر، وإشرافها على حسن إخراج الصور في هذا الكتاب في دائرة النشر في المعهد.

وأخص بالشكر كذلك الأستاذ الدكتور فيليب خوري صاحب الكتاب المشهور «سورية والإنتداب الفرنسي». الصادر بالإنكليزية والمترجم إلى العربية، وعميد كلية العلوم الإنسانية والآداب والعلوم الإجتماعية في معهد مساشوستس للتكنولوجيا في بوسطن، وزوجته الدكتورة ماري ولسن أستاذة تاريخ الشرق الأوسط، فهما أول من لفت

نظري إلى تعليم الطب بالعربية في الكلية السورية البروتستانتية في بيروت (الجامعة الأمريكية فيما بعد) منذ أن تأسست مدرسة الطب فيها في عام ١٨٦٧ وحتى تحوّلت إلى الإنكليزية في عام ١٨٨٢، وقد زوداني بالعديد من المصادر عن ذلك.

وهناك عدد من الزملاء والأساتذة الذين يسّروا لي الحصول على المصادر ولا يتسع المجال لذكرهم جميعاً، وأخص بالذكر الدكتور عصام خليفة الأستاذ في الجامعة اللبنانية، والدكتور عبد الرحيم أبو حسين الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، والأستاذ الياس زيات الأستاذ في كلية الفنون الجميلة في جامعة دمشق.

وأشكر العديد من الجامعات ودور الأرشيف والمكتبات التي مكنتني من إخراج هذا الكتاب، وأخص منها جامعة وليم وماري في فرجينيا ومكتبتها حيث شغلت كرسي تاريخ العرب معاراً من جامعة دمشق، وقد يسّرت لي سبل البحث العلمي والحصول على المصادر لكتابة هذا التاريخ، وأخص بالشكر كذلك المسؤولين عن مركزي الأرشيف الفرنسي في مدينتي نانت وباريس للتسهيلات التي أتاحوها لي في الإطلاع على الأرشيف، وقد حصلت من هذين المركزين على معظم مصادر هذا البحث. ويضم أرشيف نانت لوحده حوالي خمسة آلاف صندوق من الوثائق عن سورية ولبنان في القرن العشرين، بما في ذلك فترة الإنتداب وما تلاها، كما أشكر القائمين على أرشيف السجلات العامة في لندن حيث حصلت على معلومات هامة.

وقد أمضيت السنوات الطوال في مركز الوثائق التاريخية بدمشق أدرس سجلات المحاكم الشرعيّة في العهد العثماني وما تلاه، كما اطلعت فيه على ما توفّر من الصحف المتفرقة، فأُسجل شكري للسيدة دعد الحكيم مديرة المركز ولمساعديها لحسن إدارتهم وتمكينهم الباحثين من الإطلاع على الوثائق بيسر ونشاط، وأشكر كذلك القائمين على مكتبة المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق لحسن إستقبالهم الباحثين وتمكينهم من الإطلاع على ما حوته المكتبة من نوادر الكتب باللغات العربية والأجنبية، والشكر أيضاً للقائمين على مكتبة الجامعة السورية، ومكتبة الأسد الوطنية بدمشق، ومكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، والمكتبة الوطنية في باريس، ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن، ومكتبة الكونغرس التي تضم النسخة الكاملة لصحيفة «القبس» السورية منذ صدورها في عام ١٩٢٨.

وقد فجعت، وهذا الكتاب قيد الطبع، بوفاة الصديق الأستاذ الدكتور محمد خير فارس، فهو رفيق العمر، عايشته قرابة أربعين عاماً في الجامعة، وكان من أشد المشجعين لي على كتابة هذا الكتاب لأن تاريخ الجامعة السورية يجب أن يُعرف لأهميتها في تكوين الإنسان العربي على مستوى القطر والأمة، فقد خرجت الأجيال منذ بداياتها في مطلع القرن العشرين، وما زالت ترفد القطر والأمة بل العالم حيث ينتشر خريجوها بالعلماء الذين حازوا التقدير والثناء في اختصاصاتهم وسمعتهم العطرة التي تنم عن كرامة الإنسان العربي، ولطالما تحدثت مع الدكتور فارس حول الأوجه المتعددة لهذا التاريخ، وبخاصة نشاط الطلاب الوطني، وكان في طليعتهم، سواء في تجهيز حلب أو في الجامعة السورية.

وقد درّس الدكتور فارس منذ أن انتسب إلى عضوية هيئة التدريس في قسم التاريخ في عام ١٩٦٦ تاريخ المغرب العربي فاكتمل بذلك تاريخ الوطن العربي، مشرقه ومغربه، وتخرج عليه نخبة من طلاب المغرب، كما المشرق، في هذا الاختصاص. وشغل رئاسة قسم التاريخ ولجنة كتابة تاريخ العرب في الجامعة، وتقديراً من المسؤولين عن التعليم العالي في القطر لكفاءة الدكتور فارس فقد عُين أول وكيل للشؤون العلمية في جامعة دمشق بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧. وتمكن مع زميله الدكتور إبراهيم حداد، وكيل الشؤون الإدارية، من رفع مستوى البحث العلمي، وإيفاد الأساتذة، وتطوير المناهج.

وساهم الدكتور فارس مع غيره من الأساتذة السوريين في التدريس في جامعات السعودية والأردن وقطر، وترك سمعة عطرة حيثما حلَّ، علماً وخلقاً ومثالاً يحتذى. ووضع الكثير من المؤلفات والبحوث في تاريخ المغرب والوطن العربي بعامة التي تُعدُّ مراجع هامة.

رحم الله الدكتور محمد خير فارس فقد كان كبيراً في تواضعه ومثالاً للعالم والمواطن الصالح.

دمشق في أيار ٢٠٠٤

عبد الكريم رافق

مقدمة

شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين إهتماماً متزايداً ببلاد الشام من قبل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) الذي أعلن نفسه خليفة للمسلمين وتبنى فكرة الجامعة الإسلامية، وكان هدفه توطيد نفوذه ضد دعاة القومية من الأتراك والعرب، والضغط على الدول الأوربية، وبخاصة بريطانيا وفرانسا اللتان كانتا تسيطران على ملايين المسلمين في شمال أفريقيا وآسيا. ودعمت ألمانيا، منافسة بريطانيا وفرانسا، السلطان العثماني في سياسته الإسلامية هذه، كما عبَّر عن ذلك الإمبراطور غليوم الثاني أثناء زيارته لدمشق إذ صرّح في خطابه بدار البلدية يوم الثلاثاء في ٨ تشرين الثاني من عام ١٨٩٨: «ليوقن صاحب الشوكة السلطان عبد الحميد الثاني والثلاثمائة مليون من المسلمين المرتبطين بمقام خلافته العظمى إرتباطاً قوياً والمنتشرين في جميع أنحاء الكرة الأرضية أن إمبراطور ألمانيا سيبقى محباً لهم إلى الأبد»[١]. وفي الواقع تعمق النفوذ الألماني آنذاك في الدولة العثمانية فشاركت ألمانيا في مدّ الخطوط الحديدية بين برلين وإستانبول، وبين إستانبول وبغداد، كما أنها ساهمت في مدّ الخط الحديدي بين دمشق والحجاز، وشاركت كذلك في تدريب الجيش العثماني، واستقبلت ألمانيا الأطباء الأتراك القادمين إليها للتخصص. وعمل كثير من هؤلاء الأطباء فيما بعد في التدريس في مدرسة الطب العثمانية بدمشق مما أضفى على برامجها مسحة تركية وألمانية.

وانطلاقاً من هذه السياسة الإسلامية حاول الخليفة السلطان عبد الحميد الثاني التقرُّب من العرب الذين شكّلوا العنصر الأكبر في الإمبراطورية العثمانية آنذاك، وخصَّ بلاد الشام بالعديد من المشاريع بتأثير نفوذ الكثيرين من السوريين الذين شغلوا

---

(١) انظر: إبراهيم الأسود، الرحلة الإمبراطورية في الممالك العثمانية، لبنان، المطبعة العثمانية في بعبدا، ١٨٩٨، ص١٨١؛ خليل سركيس، رحلة الإمبراطور غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا وقرينته إلى فلسطين وسورية، عُني بنشرها حسن السماطي سويدان، الطبعة الثانية، دمشق، دار الفارابي، ١٩٧٧، ص ١٤٢.

مراكز هامة في استانبول وكانوا مقرّبين من السلطان، مثل أبي الهدى الصيادي، وعزة باشا العابد، وصادق باشا العظم. وقام الوالي العثماني في دمشق آنذاك ناظم باشا بتنفيذ هذه المشاريع التي أقرّها السلطان. وكان إصدار الإرادة السلطانية في عام ١٩٠١ بإنشاء مدرسة طبية عثمانية في دمشق أحد هذه المشاريع الكبرى. كما أقرّ السلطان في العام نفسه إقامة خط حديدي يربط دمشق بالمدينة المنورة، وتمّ ذلك بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٩، والهدف منه تسهيل نقل الحجاج، ولكنه استخدم كذلك لنقل الجيشين العثماني والألماني إلى الحجاز بعد أن أصبحت الدولة العثمانية حليفة لألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وعمل الإنكليز على تدمير هذا الخط الحديدي بواسطة قوات الشريف حسين الذي أعلن الثورة على العثمانيين في ١٠ حزيران ١٩١٦، وكان قائد هذه القوات الأمير فيصل ابن الشريف حسين الذي كان يعمل بمرافقة ومشورة الضابط البريطاني لورنس.

وواكب إقامة هذا الخط الحديدي إنشاء خط تلغرافي يربط دمشق بمكة المكرمة، وكلّف صادق باشا العظم معاون السلطان بهذه المهمة في عام ١٩٠٠. ومدّت في دمشق خطوط للحافلات (الترامواي)، كما أدخلت إليها الإنارة بالكهرباء. وبدأ تنفيذ هذين المشروعين في أيلول من عام ١٩٠٥، وقدّر انتهاؤهما خلال عام. وقد تبنّى هذين المشروعين الوجيه الدمشقي عزة باشا العابد ذي النفوذ الكبير في إستانبول، وأعطي امتياز المشروعين إلى الشركة الإمبراطورية العثمانية للإضاءة بالكهرباء وللترامواي بدمشق التي أسستها شركة بلجيكية في بروكسل[1].

وكانت هناك مدرستان للطب في بيروت، إحداهما أمريكية تأسست في عام ١٨٦٧، والأخرى فرنسية تأسست في عام ١٨٨٣. وكانت الأولى جزءاً من الكلية البروتستانتية السورية (Syrian Protestant College) التي افتتحها المبشرون الأمريكان في عام ١٨٦٦، وقد تغير اسمها عام ١٩٢٠ فأصبح الجامعة الأمريكية في بيروت.

---

(١) انظر: الأرشيف الفرنسي التالي:
Ministère des Affaires Etrangères (MAE), Constantinople – Damas, Correspondance avec les Echelles, 1900 - 1914, Série D, Damas le 19 avril 1900, le 28 avril 1904, le 28 septembre 1905, le 10 avril 1907.
وقد دهست الترامواي رجل ولد في الثانية عشرة من عمره في حي الميدان بدمشق في نيسان ١٩٠٧ فقامت تظاهرات في الحي الذي قدر عدد سكانه بعشرين ألفاً، واعتدى على سائق الترامواي، وهتف المتظاهرون ضد الترامواي والكهرباء وضد عزة باشا العابد، وهو ميداني، وضد السلطان واعتقلت الحكومة الكثيرين، كما جاء في التقرير الفرنسي من دمشق بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٠٧.

وكانت ولاية نيويورك، حيث مجلس أمناء الكلية البروتستانتية السورية، قد أصدرت موافقتها على تأسيس هذه الكلية في بيروت في ٢٣ كانون الأول ١٨٦٢، وقد تأخر تنفيذ ذلك حتى عام ١٨٦٦ بسبب الحرب الأهلية في أمريكا. وأنشأت الكلية فرعاً للطب البشري بدأ التدريس فيه في عام ١٨٦٧، كما أنشأت فرعاً للصيدلة في عام ١٨٧٢، وآخر للتمريض في عام ١٩٠٥، ثم شعبة لطب الأسنان في عام ١٩١٠[١]. وقد ألغيت شعبة طب الأسنان في عام ١٩٤٠ بسبب تكاليفها وتوفر الخريجين من معهدي الطب في الجامعة السورية والجامعة اليسوعية آنذاك.

أما الجامعة الفرنسية التي عرفت بجامعة القدّيس يوسف أو الجامعة اليسوعية فقد تأسست في عام ١٨٧٥ بمبادرة من جمعية اليسوعيين وبدعم فرنسي. وكان التدريس فيها باستمرار باللغة الفرنسية لأن أساتذتها كانوا من اليسوعيين والفرنسيين أو من خريجيها. وقد تأسست مدرسة للطب في الجامعة اليسوعية في عام ١٨٨٣، واحتفل في ١٠ أيار ١٩٠٨ بمرور خمس وعشرين سنة على تأسيسها[٢]. وقد أسسها الأب نورمان (R.P.Normand) الرئيس الأعلى لليسوعيين الذي حصل في عام ١٨٨١ على موافقة فرانسا على تأسيسها، وأصبحت تعرف تبعاً لذلك بالمدرسة الطبية الفرنسية[٣]. وحين أتمّت مدرسة الطب في الجامعة اليسوعية عامها المائة في عام ١٩٨٣ أصدرت الجامعة اليسوعية كتابين بهذه المناسبة للاحتفال باليوبيل الذهبي لها[٤].

---

(١) انظر الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No.172, Beyrouth le 30 juin 1942 (report by Bayard Dodge written in French).

(٢) وصدر كتيب بهذه المناسبة بعنوان : Faculté de Médecine, 1883-1908.

(٣) انظر حول ذلك : MAE. Nantes, Carton Constantinople, No. 706, Beyrouth le 26 mars 1908.

(٤) والكتابان هما :

Jean Ducruet, s.j., Université Saint-Joseph de Beyrouth, Facultés des Sciences Médicales, Faculté des Sciences Infirmières, Livre D'or, 1883-1983 (Facultés de Médecine et de Pharmacie 1883, Faculté de Médicine Dentaire 1920, Ecole de Sages-Femmes 1923, Faculté de Sciences Infirmières 1929: (Liban: Imprimérie Catholique, 1992); Jean Ducruet, s.j., Un Siècle de Coopération Franco-Libanaise au Service des Professions de la Santé (Liban: Imprimérie Catholique, 1992).

وانظر تفاصيل أخرى عن ذلك في مقال للدكتور محمد بشير الكاتب (أستاذ الجراحة في كلية الطب بجامعة حلب) وعنوانه : «المدرسة الطبية الملكية في دمشق وأثرها في إبتداء التعليم الطبي في سوريا» ، وقد نشر في بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني ، بمناسبة الاحتفال المئوي السبعمائة على قيام الدولة العثمانية ، المجلد الأول للبحوث المقدمة بالعربية ١٢ ـ ١٥ نيسان ١٩٩٩ ، مجمع التاريخ التركي والجمعية التركية لتاريخ العلوم ، أعده للنشر صابر سعداوي ، أستانبول ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

ومن المفارقات التي تسترعي الانتباه أن التدريس في المدرسة الطبية العثمانية في دمشق، منذ افتتاحها في عام ١٩٠٣ وحتى عهد الحكومة العربية عام ١٩١٨، كان يتم باللغة التركية، وكان أساتذة هذه المدرسة، سواء من الأتراك أو من العرب السوريين، قد درسوا الطب في إستانبول باللغة التركية، ثم تحوّل التدريس في مدرسة دمشق الطبية إلى العربية في عهد الحكومة العربية، واستمر ذلك في عهد الانتداب، وما زال حتى يومنا هذا. وبالمقابل فقد بدأ التدريس في مدرسة الطب الأمريكية في بيروت منذ افتتاحها في عام ١٨٦٧ باللغة العربية، واستمر كذلك حتى عام ١٨٨٢ حين تحوّل إلى الإنكليزية، ذلك أن عدداً من المبشرين الأمريكيين البروتستانت الذين درّسوا في الكلية السورية البروتستانتية في بيروت منذ تأسيسها في عام ١٨٦٦ كانوا من الأطباء، وقد أتقنوا اللغة العربية في لبنان على يد بطرس البستاني وناصيف اليازجي وغيرهما بهدف التبشير بها، ولهذا درّسوا الطب بالعربية. ومما سهّل ذلك أن المبشرين الأمريكيين في بيروت أدخلوا إليها مطبعة باللغة العربية منذ عام ١٨٤٧ لطباعة الكتب الدينية ثم الطبية، ومن هؤلاء الأطباء المبشرين الذين درّسوا الطب بالعربية كورنيليوس فان دايك (Cornelius Van Dyck) أستاذ الأمراض الباطنية والتشريح المرضي والعينية، والدكتور جان (يوحنا) ورتابيت (John Wartabet) أستاذ التشريح والفيزيولوجيا، والدكتور جورج بوست (George Post) أستاذ الجراحة، والدكتور إدوين لويس (Edwin Lewis) أستاذ الكيمياء(١).

وقد حدث في صيف عام ١٨٨٢، أثناء حفلة التخرج في الكلية البروتستانتية السورية في بيروت، أن ألقى أستاذ الكيمياء إدوين لويس خطاب التخرج بالعربية

---

(١) انظر :
Stephen Penrose, Jr., That They may have Life: The Story of the American University of Beirut, 1866-1941 (Beirut: The American University of Beirut Press, 1970), pp. 32-43; Jean Jacques Waardenburg,, Les Universités dans le Monde Arabe Actuel, 2 vols., (Paris: Mouton & Co., 1966), vol. 1, pp. 15-33, 175-181;
وانظر أيضاً : الدكتور شوكت الشطي ، رسالة في تقدم العلوم الطبية في البلاد العربية خلال القرنين الأخيرين ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٣ ، ص ٩ - ١٤ ، وانظر كذلك مقال الدكتور بشير الكاتب بالإنكليزية :
Dr. Bashir Al-Katib, «Review of the History of the Teaching of Medicine in Arabic», Eastern Mediterranean Health Journal, Vol., 3, No. 3 (1997), pp. 1-8.
وقد نشر هؤلاء الأساتذة الأطباء الأمريكان كتباً طبية علمية بالعربية . فقد نشر كورنيليوس فان دايك كتاباً بالعربية عن التشريح ، وآخر عنوانه : النقش في الحجر ، عالج فيه الكيمياء والفيزياء وعلم النبات ، كما نشر الدكتور جورج بوست كتاب المصباح الوضّاح في صناعة الجراحة ، وكتاباً آخر حول علم النبات . ونشر جون ورتابيت كتباً بالعربية حول التشريح والفيزيولوجيا وعلم الصحة .

وامتدح فيه نظرية داروين عن أصل الإنسان، مما أغضب رؤسائه في الجامعة والفعاليات الدينية على اختلاف طوائفها، واضطر إلى تقديم استقالته من وظيفته التدريسية التي شغلها منذ عام ١٨٧٠، وقد دعمه باسم حرية الرأي عدد من أساتذة الطب، ومن هؤلاء كورنيليوس فان دايك، فاستقالوا تضامناً معه[١]، وجيء بأساتذة أمريكيين آخرين لا يعرفون العربية للتدريس مكانهم. وهكذا تحوّل التدريس في مدرسة الطب الأمريكية في بيروت في عام ١٨٨٢ من العربية إلى الإنكليزية[٢]. وتعصّب أيضاً للدكتور لويس باسم الحرية الفكرية نفر من طلاب الطب فطردت الإدارة خمسة عشر طالباً منهم. وكان من بين هؤلاء الطلاب جرجي زيدان الذي تخلّى عن دراسة الطب وتحوّل إلى الأدب والتاريخ[٣].

ووصف جرجي زيدان في روايته لهذه الحادثة ردة فعل الطلاب الداعمين للدكتور لويس بأنه أول ثورة مدرسية في العالم العربي وبدء نهضة جديدة بين تلامذة المدارس في الشرق. وذكر في مذكراته في مجلة الهلال أن من جملة مطالب الطلاب المضربين احتجاجاً على طرد الدكتور لويس أن الشهادة التي ينالونها من مدرسة الطب الأمريكية لا تكفي لتعاطي صناعة الطب في الدولة العثمانية، ولابد للمتخرج منها أن يذهب إلى الأستانة (إستانبول) لتقديم الامتحان بين يدي لجنة من أساتذة المدرسة الطبية السلطانية. وكان الامتحان صعباً لأنه تفصيلي يسأل فيه الطالب على كل علم على حدة في جلسات متوالية. وكان يجري هذا الامتحان حتى عام ١٨٨٢ باللغة العربية، وهي

---

(١) انظر حول استقالة كورنيليوس فان دايك وبدايات تأسيس مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت مقالاً بعنوان: «العليم كورنيليوس أولن فان دايك (١٨١٨-١٨٩٥)»، بقلم العليم لطفي السعدي، ترجمة: العليم وجيه نجا، مجلة المعهد الطبي العربي بدمشق، المجلد ١٢، الجزء ٥ (تشرين الأول ١٩٣٧)، ص ٢٨٨ - ٣٠٩. ويذكر الدكتور شوكت الشطي، رسالة في تقدم العلوم الطبية، ص ١١ - ١٢، تأثر السوريين لاستقالة كورنيليوس فان دايك، وقد وجه إليه الأمير عبد القادر الجزائري والشيخ محمود حمزة مفتي الشام والشيخ سليم العطار من أئمة الشام رسالة مشتركة يبينون فيها سجاياه والفوائد التي جناها تلامذته ومحبته «لوطننا السوري».

(٢) انظر:
Penrose, pp. 43-45.

(٣) انظر حول خطاب الدكتور لويس والأزمة التي تسبّب بها: توفيق جحا، داورن وأزمة ١٨٨٢ بالدائرة الطبية وأول ثورة طلابية في العالم العربي بالكلية السورية الإنجيلية، بيروت ١٩٩١، ٢٥٤ صفحة؛ وأنني أشكر الزميل الدكتور فيليب خوري، عميد كلية العلوم الإنسانية والآداب والعلوم الاجتماعية في معهد مساتشوستس للتكنولوجيا (M.I.T) في بوسطن، وعضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في بيروت، وزوجته الدكتورة ماري ولسن أستاذة تاريخ الشرق الأوسط في جامعة مساتشوستس في أمهرست اللذان لفتا نظري إلى هذه الحادثة وزوداني بالمقالات التالية:
Donald M. Leavith, «Darwinism in the Arab World: The Lewis Affair at the Syrian Protestant College», The Muslim World, Vol. LXXI, No. 2 (April, 1981), pp. 85-98; Nadia Farag, «The Lewis Affair and the Fortune's of al-Muqtataf», Middle Eastern Studies Vol. 8 No I (January 1972), pp. 73-83.

اللغة التي درس بها التلامذة في مدرسة الطب الأمريكية، ويضيف جرجي زيدان أن التلاميذ كانوا يقاسون عذاباً شديداً وكثيراً ما كانوا يفشلون ويتأخرون في الامتحان فيعيدونه أو يتقاعدون عن معاطاة هذه المهنة، وازداد الأمر تعقيداً باعلام جاء من الأستانة إلى مدرسة الطب الأمريكية في سنة ١٨٨٢ بأن امتحان التعادل في الطب في الأستانة سيجري باللغة التركية. فضج التلاميذ، كما يقول جرجي زيدان، عند سماع هذا الخبر. وهكذا أضيف سبب آخر في التحوّل عن تدريس الطب بالعربية في مدرسة الطب الأمريكية في عام ١٨٨٢، وهو إصرار مدرسة الطب السلطانية في أستانبول بإجراء امتحان التعادل بالتركية لأن الشهادة النهائية وشهادة مزاولة المهنة تصدران عن مدرسة أستانبول[١]. وأصبح هذا الامتحان منذئذ بالتركية وطبق على خريجي مدرستي الطب الأمريكية واليسوعية في بيروت، وعلى خريجي مدرسة الطب العثمانية في دمشق بعد ذلك.

ومما يذكر في مجال لغة تدريس الطب أن المدرسة الطبية في القاهرة منذ إنشائها في عام ١٨٢٧، في عهد محمد علي باشا، كانت تدرِّس الطب بالعربية، وأسهم المترجمون بترجمة الكتب الطبية من الفرنسية إلى العربية، واشتهر في هذا الميدان المصري رفاعة رافع الطهطاوي والسوري يوحنا عنحوري. وحين احتل الإنكليز مصر في عام ١٨٨٢، تحوّلت لغة التدريس في المدرسة الطبية في القاهرة من العربية إلى الإنكليزية[٢]، وهكذا يكون المعهد الطبي العربي في دمشق منذ أيام الحكومة العربية وخلال الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال الوحيد في الوطن العربي الملتزم بتدريس الطب بالعربية.



(١) انظر رواية جرجي زيدان لهذه الحادثة بعنوان: «تاريخ أول ثورة مدرسية في العالم العربي، صفحات من مذكرات المرحوم مؤسس الهلال»، الهلال، السنة ١٩٣٣، الجزء ٣، ص ٢٧١ - ٢٧٥، الجزء ٤، ص ٣٧٣ - ٣٧٦، الجزء ٥، ص ٥١٦ - ٥٢٠، الجزء ٦، ص ٦٣٧ - ٦٤٠.

(٢) شوكت الشطي، رسالة في تقدم العلوم الطبية، ص ٤ - ٨.

الفصل الأول

البداية

المدرسة الطبية العثمانية ومدرسة الحقوق في دمشق

أسباب إنشاء المدرسة الطبية العثمانية:

نتساءل عن الأسباب والظروف التي أدت إلى إنشاء المدرسة الطبية العثمانية في المكان والزمان اللذين نشأت فيهما. فقد نشرت الصحف المحلية في دمشق في أوائل عام ١٩٠٠ أخباراً نقلاً عن صحف أستانبول حول عزم الحكومة العثمانية إنشاء مدرسة طبية في دمشق تموّل تكاليفها من ميزانية وزارة المعارف العثمانية. وذكرت أن سبب إنشائها يعود إلى أن معظم الأطباء في سورية هم إما من الأغراب أو من السكان المحليين الذين درسوا الطب في الجامعة اليسوعية أو الجامعة الأمريكية في بيروت. وقد سأل القنصل الفرنسي في دمشق آنذاك والي ولاية سورية ناظم باشا عن صحة هذه المعلومات فأكد له أن لا علم له بمثل هذا المشروع، ولكنه أكّد أنه رفع تقريراً إلى استانبول ذكر فيه جهل القابلات وعدم توفر من تحمل منهن شهادات الاختصاص، واقترح إنشاء مدرسة للقابلات في دمشق تموّل من قبل وزارة المعارف في استانبول معتبراً أن إنشاء مدرسة للطب في دمشق شيء مكلف ولا ضرورة لها لأن سلطات إستانبول قد اعترفت بمدرستي الطب الأمريكية والفرنسية في بيروت، وهما تفيان باحتياجات البلاد[1]. وفي الواقع كان معظم الأطباء في سورية آنذاك من خريجي هاتين المدرستين أو مدرسة الطب السلطانية في إستانبول.

---

(١) أنظر الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Constantinople-Damas, Correspondance avec les Echelles, 1900-1914, Série D, Damas le 24 janvier 1900.

وجاء في رسالة للقنصل الفرنسي في بيروت إلى سفير فرانسا في إستانبول بتاريخ ١٥ شباط ١٩٠٠، حول ما تردّد من أخبار عن إنشاء مدرسة للطب في دمشق، أن صحيفة «الأحوال» اللبنانية نشرت يوم ١٣ شباط ١٩٠٠ خبراً نقلته عن صحيفة «معلومات» التركية أن المدرسة الطبية الجديدة سيكون مقرها في بيروت وليس في دمشق. ويستغرب القنصل إنشاء هذه المدرسة في بيروت لأنه توجد فيها مدرستان أجنبيتان للطب، كما أن إنشاء هذه المدرسة يتطلب أموالاً كثيرة غير متوفرة للحكومة التركية[1].

وقد فاجأ السلطان عبد الحميد الثاني الكثيرين بإصداره الإرادة السلطانية في ٢٧ أيلول من عام ١٩٠١ بإنشاء مدرسة[2] طبية في دمشق. وكلفت وزارة المعارف العثمانية ووالي ولاية سورية ناظم باشا بتنفيذ ذلك. فما هي العوامل التي حدت بالسلطان عبد الحميد الثاني إلى إصدار إرادته بتأسيس مدرسة طبية في دمشق بالرغم من وجود مدرستين طبيتين ناجحتين في مدينة بيروت القريبة.

لا شك أن افتتاح مدرسة طبية في دمشق من شأنه كسب الرأي العام الإسلامي في بلاد الشام وتمتين سلطة السلطان - الخليفة بين رعاياه من المسلمين. وكان عدد من الأسر المسلمة الدمشقية قد أرسلوا العرائض إلى إستانبول يطالبون بافتتاح مدرسة طبية في دمشق، وحجتهم أن هذه المدرسة ستغنيهم عن إرسال أبنائهم إلى مدرستي الطب الأجنبيتين في بيروت، كما أن تكاليف دراسة الطب في إستانبول لم تكن بقليلة، وهي بعيدة عنهم. والجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني كان شاذلياً من مريدي الشيخ محمود أبي الشامات شيخ الطريقة الشاذلية اليشرطية في دمشق. وكان السلطان يخاطبه بلقب «سيدي»، وقامت هذه العلاقة بين السلطان عبد الحميد والشيخ محمود أبي الشامات، وهو أول خليفة للشيخ علي اليشرطي الذي أسس

---

(١) أنظر: Ibid., Beyrouth le 15 février 1900.

(٢) كلمة «مدرسة» المستخدمة هنا هي تعريب لكلمة «مكتب» المستعملة في اللغة التركية، كما وردت في كتاب أحد الأساتذة الأتراك الذي كان يدرّس في المدرسة الطبية بدمشق وهو علي رضا أتاسوي

Dr. Ali Riza Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi (Istanbul: Istanbul Universitesi, Tip Tarihi Enstitüsü, Milli Mecmua Basimevi, 1945)..

واستخدم الأطباء السوريون فيما بعد كلمة «مدرسة» لمدرسة الطب العثمانية بدمشق، أنظر مثلاً، الدكتور شوكت الشطي في كتابه: تاريخ الطب عند العرب في القرون الأخيرة، كتاب الطب في سورية من بلاد الشام، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٦٠، ص ٦٨ و٧٠.

الطريقة الشاذلية اليشرطية في مدينة عكا بفلسطين، أثناء زيارات الشيخ محمود لأحد مريديه، وهو راغب رضا بك مدير القصر السلطاني. وقد علم السلطان بهذه العلاقة والتقى بالشيخ محمود فأعجب به وأصبح من مريديه. وحين خلع السلطان عبد الحميد في سنة ١٩٠٩ من قبل الاتحاديين ونفي إلى سالونيك أرسل رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول ١٣٢٩ مع أحد مؤيديه من مريدي الشيخ محمود أبي الشامات إلى شيخه الشيخ محمود يشكو فيها من أن الاتحاديين قاموا بعزله لأنه رفض الموافقة على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وأن اليهود قد تغلغلوا في صفوف الاتحاديين[1]. وكان هرتزل مؤسس الصهيونية قد اختار فلسطين وطناً قومياً لليهود في مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ وعمل جاهداً لإقناع السلطان عبد الحميد بقبول ذلك، ولكنه رفض.

وثمة فائدة أخرى من إقامة المدرسة الطبية في دمشق بأنها ستقدم خدماتها إلى الجيش العثماني المرابط في سورية والذي ازدادت أعداده إلى درجة كبيرة. كما إن إنشاء المدرسة الطبية في دمشق بإدارتها ولغتها التركية من شأنه أن يوطد النفوذ العثماني فيها ويجعل المدرسة منافسة قوية لمدرستي الطب الأمريكية والفرنسية في بيروت. وكان العثمانيون قد بدأوا فعلاً بتشديد رقابتهم على مدرستي بيروت الطبيتين فطالبوهما بتسمية أطباء أتراك في امتحان التخرج الإجمالي (الكولوكيوم) وبدفع نفقات الممتحنين الأتراك هؤلاء، وفي حين أن هذا الطلب قد خفّف من عناء سفر المتخرجين إلى إستانبول لتقديم الامتحان الإجمالي في مدرستها الطبية إلا أن الشهادات التي كانت تمنحها المدرستان الأمريكية واليسوعية كان يجب أن توافق عليها مدرسة الطب في إستانبول وأن تصدر عنها.

وكان الاعتراف بشهادة مدرسة الطب الفرنسية (اليسوعية) في بيروت من قبل الدولة العثمانية والسماح لحامليها بممارسة الطب في الدولة العثمانية مثار اتصالات دامت أربع عشرة سنة بين مدرسة الطب الفرنسية التي تمنح جامعة ليون شهادتها

---

(١) اطلع الأستاذ سعيد الأفغاني على رسالة السلطان عبد الحميد إلى الشيخ محمود أبي الشامات ونشر مقالاً حولها بعنوان: «سبب خلع السلطان عبد الحميد»، مجلة العربي الكويتية، العدد ١٦٩ (١٩٧٢)، ص ١٥٠ - ١٥٧. وقد حصل الأستاذ الأفغاني على النص التركي لرسالة السلطان عبد الحميد من أبناء الشيخ محمود أبي الشامات، وترجمها له إلى العربية الشيخ أحمد القاسمي مدير الأوقاف في الجمهورية العربية السورية سابقاً، وجاء في الرسالة قول السلطان إلى الشيخ محمود «أرفع عريضتي هذه إلى شيخ الطريقة العلية الشاذلية، إلى مفيض الروح والحياة، إلى شيخ أهل عصره الشيخ محمود أفندي أبي الشامات، وأقبل يديه المباركتين راجياً دعواته الصالحة». وكانت رسالة السلطان رداً على رسالة الشيخ محمود إليه.

الطبية، ووزارتي الخارجية والمعارف في باريس، والسفارة الفرنسية في إستانبول، والقنصلية الفرنسية في بيروت. وتمّ الاتفاق أخيراً في شباط من عام ١٩٠٠ أن يشارك ثلاثة ممتحنين عثمانيين إلى جانب المتحنين الفرنسيين الثلاثة في الامتحان الإجمالي لخريجي مدرسة الطب الفرنسية في بيروت، وأن تصدر للناجحين الشهادات من المدرسة الطبية السلطانية في إستانبول، وأن يسمح لهم بممارسة مهنة الطب في الدولة العثمانية، وذلك بالإضافة إلى شهادتهم الفرنسية، ويتطبّق هذا على خريجي مدرسة الطب الأمريكية[١].

وصادف في سنة إفتتاح المدرسة الطبية العثمانية في دمشق في خريف عام ١٩٠٣ حدوث جائحة من الكوليرا في سورية إنتشرت بين الجنود والسكان المحليين والأجانب، وكذلك بين البدو والعاملين في مدّ الخط الحديدي الحجازي بين دمشق والمدينة المنورة.

وحدثت أول إصابة بالكوليرا في دمشق في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٢، وأقيمت كرانتينا في لبنان لعزل القادمين من دمشق مما كان له آثار سلبية على حركة التجارة. واستمرت الكوليرا ما يزيد عن السنة[٢]. وقد أرسل الدكتور فيظي (فيض الله) باشا من الإدارة الطبية في إستانبول إلى دمشق على رأس لجنة طبية لاحتواء الكوليرا، وذلك في خريف عام ١٩٠٣ في الوقت الذي افتتحت فيه المدرسة الطبية العثمانية في دمشق في أيلول من ذلك العام، فعين فيظي باشا مديراً لها ومشرفاً على مناهجها. ولكنه عاد في أيار ١٩٠٤ إلى إستانبول وحلّ محله في هاتين الوظيفتين الدكتور ممدوح بك.

وقد اتخذت إجراءات وقائية في دمشق لنقل المياه من عين الفيجة بأنابيب معدنية لتحل محل مياه نهر بردى التي تكثر فيها الأوساخ وتسبّب الأمراض والكوليرا[٣]، ولتمويل

---

(١) انظر الاتصالات التي تمّت حول هذا الاعتراف في :
Ducruet, Un Siècle de Coopération, pp. 57-62, Le Jumelage de Diplôme Français et du Diplôme Ottoman; Nigarendé, «Beyrouth Centre Medical», Revue du Monde Musulman, T. 7, No. 1 (Janvier - Février, 1909), p. 41.

(٢) انظر الأرشيف البريطاني التالي :
Public Record Office (PRO), London, Foreign Office (FO), 618/3, Damascus, January 10, 1903, April 6, 1903.

(٣) انظر : Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp. 6, 8.

هذا المشروع فرضت حكومة دمشق خمسة قروش على كل عبوة (تنكة) كاز في صيف عام ١٩٠٣، واستمر العمل في هذا المشروع حتى انتهى في حزيران من عام ١٩٠٨[١].

إنشاء المدرسة الطبية العثمانية بدمشق:

عهدت الحكومة إلى وزارة المعارف العثمانية وحاكم ولاية سورية ناظم باشا بمهمة إنشاء المدرسة الطبية العثمانية في دمشق. واستغرق الأمر سنتين بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٣ لإيجاد الموارد المالية والمكان المناسب وإعداد ما يلزم للبدء بالدراسة. وتقرر مبدئياً رصد عشرة آلاف ليرة تركية (ما يعادل ٢٣٠,٠٠٠ فرنكاً فرنسياً آنذاك) من الضريبة المجباة في المسالخ في عموم الدولة العثمانية لإقامة الأبنية اللازمة للمدرسة الطبية بالقرب من مستشفى الحميدية (مستشفى الغرباء المعروف بالمستشفى الوطني) بجوار قلعة الحميدية في منطقة البرامكة، والتسمية نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني الذي أقيم هذا المستشفى في عهده في عامي ١٨٩٨ و١٨٩٩، وقد قام ناظم باشا والي ولاية سورية بتشييد المستشفى. كما تقرر تحويل مبلغ العشرة الآف مجيدية (تعادل ٢٤,٠٠٠ فرنكاً فرنسياً) المخصصة كل سنة من ضريبة المسالخ هذه لمدرسة الفنون والصنائع بدمشق إلى المدرسة الطبية العثمانية بحجة أن مدرسة الفنون والصنائع لم تعد تؤدي النتائج المرجوة منها. وخولت وزارة المعارف العثمانية إيجاد موارد إضافية إذا اقتضى الأمر[٢].

ووصلت دمشق في الأول من تموز ١٩٠٣ أوامر ملحة من القصر السلطاني ووزارة المعارف في إستانبول تطلب من الوالي ناظم باشا تدشين المدرسة الطبية في الأول من أيلول ليتزامن ذلك مع الاحتفال السنوي بعيد جلوس السلطان عبد الحميد

---

(١) انظر: PRO, London, FO, 618/3, Damascus, September 3, 1903, July 2, 1908.

(٢) هذه المعلومات مأخوذة من رسالة القنصل الفرنسي في دمشق إلى سفير فرانسا في استانبول ، وهي من الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Constantinople - Damas, Correspondance avec les Echelles, 1900-1914,Série D, Damas le 24 août 1903.

وقد أرسل القنصل الفرنسي في دمشق نسخة عن هذه الرسالة التي أرسلها إلى السفير الفرنسي في إستانبول إلى وزير خارجية فرانسا في باريس المسيو دلكاسيه (Delcassé) .

أنظر حول ذلك الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Paris, Turquie, Syrie-Liban, Vol. 108 (microfilm), Damas le 24 août 1903.

الثاني على سدّة السلطنة[1]، ونظراً لضيق الوقت عمدت الحكومة إلى استئجار بيت لبدء التدريس ريثما يتم تشييد الأبنية الخاصة بالمدرسة والتي لم تبدأ بعد. ويقع هذا البيت في حي الصالحية وكار قوناق (مضافة) للكوميسير أحمد أفندي[2]. ولعل هذا البيت هو نفسه دار زيور باشا التي أشارت إليها المصادر بأنها المقر الأول للمدرسة الطبية قبل أن تنتقل في عام ١٩١٣ إلى بناء خاص بها شيّد في حديقة المستشفى الحميدي[3].

وذكرت الصحف المحلية أنه يجري الإعداد في إستانبول لامتحان أعضاء الهيئة التدريسية الذين سيوفدون إلى دمشق، وأنه سيعطى مرتب شهري قدره ١٠٠٠ قرش (٢٣٠ فرنكاً) لمدير الأعمال، و١٢٠٠ قرشاً (٢٧٦فرنكاً) لأستاذ الصحة العامة، و١٣٠٠ قرشاً (٢٩٥ فرنكاً) لأستاذ الكيمياء، ولكن لم تصل بعد التعليمات الرسمية بذلك إلى حكومة دمشق، وبانتظار وصول جميع الأساتذة تقرر أن يكلف بالتدريس عدد من الأطباء الأتراك من العسكريين المتواجدين مع الجيش العثماني في دمشق.

تألفت المدرسة الطبية في بدايتها من فرعي الطب البشري والصيدلة، ومدة الدراسة في الطب البشري ست سنوات وفي الصيدلة ثلاث سنوات. وتقرَّر أن يكون التدريس مجاناً، ولغة التدريس التركية، واشترط على الطلبة معرفة اللغة الفرنسية. ويقبل في المدرسة الطلبة المتخرجون من المدارس

---

(١) يبدو أن الاحتفال بعيد جلوس السلطان عبد الحميد الثاني كان مبنياً على التاريخ الهجري ومعادله الرومي الذي كان يتبدل بالنسبة للتاريخ الميلادي، فقد ذكرت صحيفة «سورية» مثلاً، في صفحتها الأولى في عددها رقم ١١٢٥ من السنة الثانية والعشرين، تاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٠٤ الموافق إلى ٢٧ أغستوس (آب) ١٣٠٣ في التاريخ للرومي (يعادل في التاريخ الميلادي ١٠ أيلول ١٨٨٧) ما يلي: «لقد كان يوم الأربعاء التاسع عشر من شهر آب (أغستوس) الحالي مصادفاً اليوم السعيد الذي رقي فيه حضرة سيدنا ومولانا الخليفة الأعظم على عرش الخلافة العظمى العثماني.. أطلقت المدافع في ظهر ذلك اليوم من القلعة السلطانية.. ولما دخلت الساعة الحادية عشرة بعد الغروب بدئ بإيقاد الأنوار وإطلاق الأسهم النارية في الساحة الواقعة تجاه دائرة البلدية وفي السراي القديمة، وأجريت عدة ألعاب نارية تحيِّر العقول وتبهر النواظر». وأضافت الصحيفة: «أما الزينة التي أجريت في محلة الصالحية من مدينتنا فإنها جديرة بالذكر أيضاً» (حيث يسكن كبار الموظفين العثمانيين) «وغيرهم من الوجوه والأعيان الكائنة جميعها في المحلة المذكورة التي كانت إذ ذاك مزدانة بالقناديل الملونة». ولهذا فإن تدشين المدرسة الطبية العثمانية بدمشق يوم جلوس السلطان يضفي على الاحتفالات بعداً سياسياً وشعبياً هاماً.

(٢) انظر: Atasoy, Şam Türk Tibbiye Meklebi Tarihi, pp. 6, 25.

(٣) انظر: الشطي، تاريخ الطب عند العرب، ص ٦٨، ورسالة في تقدم العلوم الطبية، ص ٢٠ ـ ٢١، وجاء في ص ٢١ الحاشية ١ أن بناء زيور باشا هو اليوم مدرسة تجهيز البنات (أي في سنة طباعة كتابه عام ١٩٦٣)؛ وانظر أيضاً: الدكتور برهان العابد، مختارات من تاريخ الطب، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، ص ٨.

الإعدادية[1]، ويطلب من غيرهم التقدم إلى امتحان معادل لامتحان المدرسة الإعدادية، وتتطلب شروط القبول كذلك قيداً للنفوس وشهادة صحية تثبت اللياقة الطبية للمتقدم وقدرته على الدراسة وممارسة المهنة. وبلغ عدد الطلاب في السنة الأولى أربعين طالباً. وأتيح للطلاب من خارج دمشق فرصة المبيت والطعام في القسم الداخلي من المدرسة الإعدادية لقاء ست ليرات تركية (١٣٨ فرنكاً) في السنة. وطلبت وزارة المعارف في إستانبول من حكومة دمشق عدم قبول أعداد كبيرة من الطلاب في البدء.

وأشار القنصل الفرنسي في دمشق في رسالته إلى سفير بلاده في إستانبول بتاريخ ٢٤ آب ١٩٠٣ إلى قلق بعض سكان دمشق من عدم التهيئة الجيدة لافتتاح مدرسة الطب، وخشيتهم من تأثير ذلك على مسيرتها في المستقبل، وعدم بلوغها مستوى مدرستي الطب الأمريكية والفرنسية في بيروت. وبالرغم من الصعوبات المالية والحاجة إلى إدارة جيدة فقد دعمت الحكومة العثمانية المدرسة الطبية في دمشق وزمت بثقلها إلى جانبها[2].

وقد تمّ تدشين المدرسة الطبية في الأول من أيلول ١٩٠٣، يوم الاحتفال بجلوس السلطان عبد الحميد الثاني، وافتتحت المدرسة أبوابها يوم ٢٢ أيلول ١٩٠٣ باحتفال ضم الوالي ناظم باشا، وفيظي باشا مدير المدرسة، وحقي باشا الجنرال في الجيش الخامس العثماني في سورية، والفريق عثمان باشا الجراح الرئيس للجيش الخامس، وحكمت باشا الجراح الرئيس في المستشفى الحميدي، وعدد من الأطباء العسكريين وموظفي الحكومة والأعيان. وحضر الاحتفال كذلك كل من مصطفى حقي وإسماعيل حقي، الأستاذان الموفدان من إستانبول للتدريس في المدرسة الطبية. وأمتُدِحَ ناظم باشا لإنقاذه مقابر

---

(١) أنشأت الحكومة العثمانية عدداً من المدارس الإعدادية في الولايات. فقد كتبت صحيفة «سورية»، مثلاً، في عددها رقم ١١٤٠ من السنة الثانية والعشرين، تاريخ ٦ ربيع الآخر ١٣٠٥ الموافق ١٠ كانون الأول ١٣٠٣ (رومي) (والمعادل ٢٢ كانون الأول ١٨٨٧) «كنا كتبنا في العدد ١١٣٤ من جريدتنا أنه تقرر إفتتاح المكتب الإعدادي الملكي، المنشأ في مدينتنا ليلاً نهاراً، وأنه كتب بهذا الشأن إلى نظارة المعارف الجليلة. والآن علمنا من الرسالة البرقية الواردة من النظارة المشار إليها إلى مقام الولاية العالي أنه حصلت المساعدة العلية بافتتاح المكتب المذكور على الصورة المشروحة فإننا نفتخر بإعلان الكيفية مع الممنونية، ونرجو أن تكمل نواقص هذا المحل الخيري بحيث يفتح بما أمكن من السرعة».

(٢) انظر:

MAE, Nantes, Constantinople-Damas, Correspondance avec les Echelles, 1990-1914, Série D, Damas le 24 août 1903.

الصوفية ومقابر البرامكة إذ حولهم من مستودع للنفايات إلى حديقة مجاورة للمستشفى الحميدي. وقد شُبِّه بنور الدين لإهتمامه بمدرسة الطب والمستشفى[1].

كان معظم الطلاب الأربعين في مدرسة الطب لدى افتتاحها من سكان دمشق، وغالبيتهم من المسلمين، مع قلة من المسيحيين واليهود. واشتملت مقررات التدريس في السنة الأولى على أربعة مقررات في الفيزياء والكيمياء والتاريخ الطبيعي واللغة الفرنسية. وبالرغم من أن الطلاب المتخرجين من المدارس الإعدادية العثمانية لا يعرفون من اللغة الفرنسية إلا النزر اليسير فقد اقتضى تدريسهم إياها لأن المفردات الطبية التركية مستعارة بمعظمها من المفردات الفرنسية، وكان المنهاج التدريسي هو نفسه المطبق في المدرسة الطبية في إستانبول.

وعانت المدرسة من عدم وجود مخابر مناسبة للمواد التي تدرسها. وضمَّت الهيئة التدريسية ثلاثة أساتذة مدنيين أتراكاً أوفدتهم وزارة المعارف في إستانبول، وأستاذاً عسكرياً ملحقاً بالجيش العثماني الخامس في سورية. وتراوحت رواتبهم الشهرية بين ٤٥٠ و٨٠٠ فرنكاً، في حين بلغ راتب مدير الدروس ألف فرنك شهرياً. وكانت ميزانية المدرسة الطبية مستمدة من رسم تمَّت زيادته حديثاً بقرش واحد على كل ذبيحة في مسالخ ولايات سورية وبيروت وحلب وأضنة ومتصرفيني القدس ودير الزور الملحقتين بإستانبول[2].

مشافي دمشق:

كان في دمشق عدد من المشافي، بعضها قديم وبعضها حديث. وقد جاء في تقرير للقنصل الفرنسي في دمشق بتاريخ ٢٢ شباط ١٨٤٥[3] أنه يوجد في المدينة

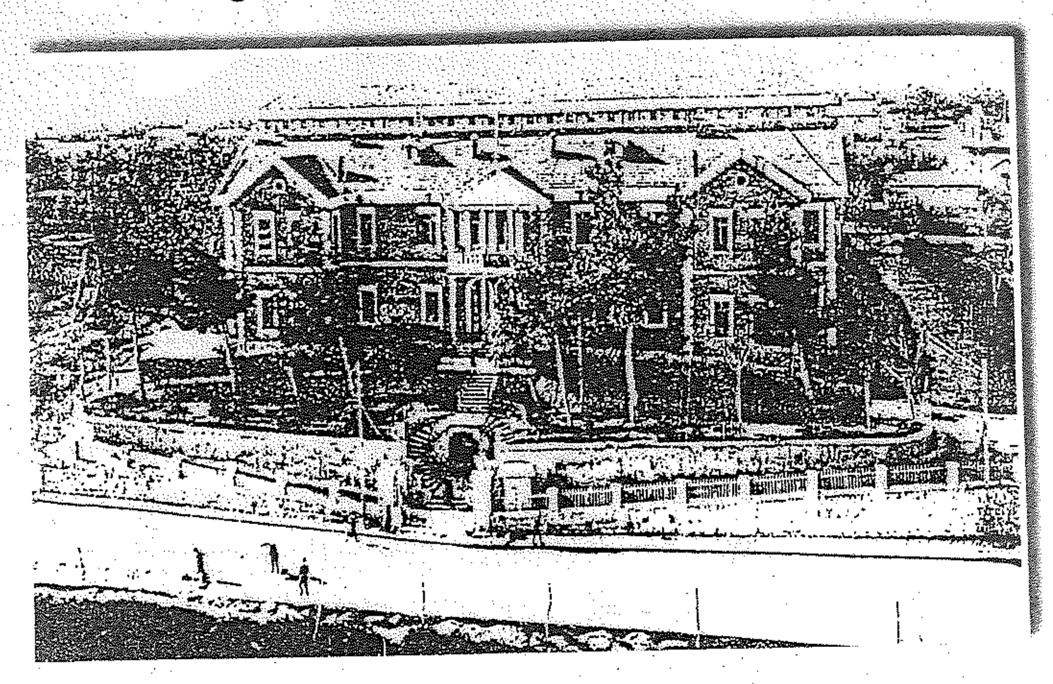
---

(١) انظر: Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp. 6, 25.
والسلطان نور الدين (١١١٧ - ١١٧٣) هو الذي وحَّد مقاطعات بلاد الشام، وحررها من الفرنجة، وحقق الوحدة بين مصر والشام. وقد بنى المدرسة النورية في دمشق وفيها تربته، كما بنى البيمارستان (المستشفى) النوري الذي ظل ناشطاً حتى حلَّ المستشفى الحميدي (الغرباء) مكانه، وانظر تفاصيل إضافية عن أخبار المستشفى الحميدي بدمشق في كتاب: أكمل الدين إحسان أوغلو، المؤسسات الصحية العثمانية الحديثة في سورية، المستشفيات وكلية طب الشام، عمان، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، ٢٠٠٢، ص ٢٣ - ٣٢.

(٢) انظر الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Constantinople-Damas, Correspondance avec les Echelles, 1900-1914, Série D, Damas le 25 février 1904.

(٣) انظر الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Paris, Correspondance Politique, Damas , Vol. 2, Damas le 22 février 1845 (Observations sur les Hôpitaux de la Ville de Damas).

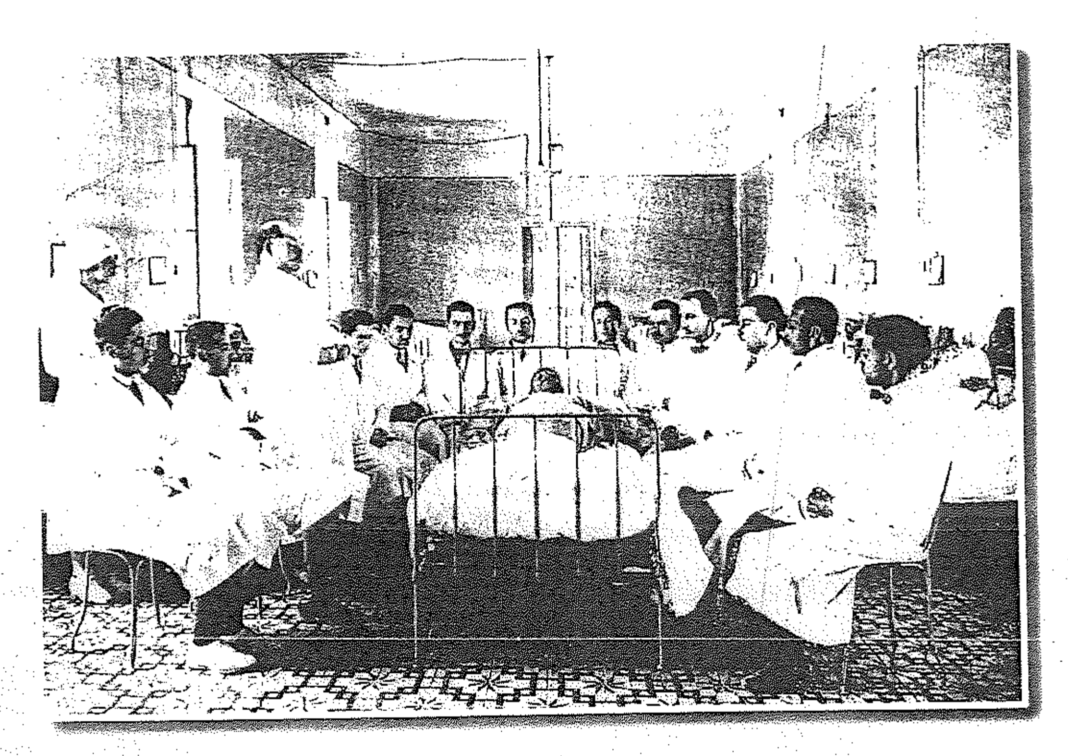
مشفيان لمرض الجزام، أحدهما للمرضى المسيحيين، ويقع في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة في حي الأديرة، المعروف باسم المسبك البراني، وتشرف عليه هيئة إدارية من مدينة زحلة، ومشفى آخر للمرضى المسلمين، ويقع خارج السور (برات باب شرقي)، غير بعيد عن المشفى السابق، وكان يعرف ببيت العطالة، وضم خمساً وعشرين غرفة، وكان فيه بتاريخ ٥ شباط ١٨٤٥ ثمانية رجال وثلاث نساء من المرضى، معظمهم من صفد ووادي البقاع. ويموَّل هذان المشفيان من أوقاف خاصة بكل منهما[1]. والمشفى الثالث هو المشفى العسكري عند مدخل المدينة على طريق بيروت. وقد أنشيء في عهد الحكم المصري في بلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٤٠)، وعدد المرضى فيه يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مريض، وعدد الحامية بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠ رجل، ويرأسه شخص أوربي، كما جاء في تقرير القنصل الفرنسي، ويضيف التقرير أنه يوجد مصح عقلي على مسافة ليست ببعيدة عن المشفى العسكري، ويضم رجالاً ونساءً، ولكن لا يعرف تاريخ بنائه.



المنظر الخارجي للمستشفى الحميدي العام عن الأرشيف الفرنسي حوالي عام ١٩٢٥.
Hopital Général / Façade

---

(١) تضم وثائق المحاكم الشرعية في دمشق معلومات هامة ومفصلة عن الأراضي الموقوفة في حوران على مشفى الجزما الإسلامي في دمشق.



التلاميذ في درس السريريات الداخلية في المستشفى الحميدي من الأرشيف الفرنسي حوالي عام ١٩٢٥
Cours de Clinique Médicate

وضمت دمشق في مطلع القرن العشرين ثلاثة مستشفيات مدنية رئيسية، أحدها المستشفى الحميدي الذي بني بين عامي ١٨٩٨ و١٨٩٩، وشكَّل نواة المدرسة الطبية، والمستشفى الاسكتلندي، المعروف بالمستشفى الإنكليزي، وقد تأسس في أرض الزينبية على طريق بغداد، واحتفل بافتتاحه في ٢٤ أيار ١٨٩٩، ثم المستشفى الفرنسي القريب من المستشفى الاسكتلندي، وكانت تديره راهبات المحبة (Filles de la Charité). وقد تواجدت راهبات المحبة في دمشق منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وكن يشرفن على مستوصفين في دمشق إذ لم يكن في دمشق آنذاك سوى المستشفى العسكري[١]. وفي رسالة وجهتها رئيسة راهبات المحبة في دمشق إلى القنصل الفرنسي فيها بتاريخ ٩ تموز ١٩٠٤ ذكرت أن المستشفى جاهز لاستقبال المرضى ولكن تنقصه الموارد المالية، وطلبت من القنصل التوسط لدى حكومته للحصول على منحة فرنسية بقيمة

(١) أنظر: MAE, Paris, Correspondance Politique, Damas , Vol. 7, Damas le 1 Juin 1893.

۸۰۰۰ فرنكاً في السنة للبدء بأعماله، كما طلبت إرسال طبيب فرنسي يتمتع بالثقة ويكون كفؤاً للطبيب الإنكليزي في المستشفى الإسكتلندي. ونقل القنصل هذه الرغبات إلى السفير الفرنسي في إستانبول فوافق على دفع المبلغ ولكنه فضل اختيار الطبيب من خريجي مدرسة الطب الفرنسية في بيروت ممن يعرف اللغة العربية في حين أن الطبيب الفرنسي يحتاج إلى مرتب كبير(١).

أما المستشفى الإيطالي، وهو الأحدث ما بين هذه المشافي الأجنبية، فقد بدأ كمستوصف في عام ١٩١٣ في منطقة الرئيس بدمشق، وكانت تديره الراهبات السالزيان الإيطاليات (Soeurs Salesiènes) ويُشار إليهن بالعربية باسم بنات مريم أم المعونة. وقد غادرت الراهبات دمشق إبان الحرب العالمية الأولى وتوقف المستوصف. ثم أعيد افتتاحه في عام ١٩٢٦ في المكان الذي يوجد فيه اليوم المستشفى الإيطالي. وكان قسمين: قسم يضم مستوصفاً تحول إلى مستشفى فيما بعد، وقسم يضم مدرسة، ثم تحوَّل المكان بكامله إلى مستشفى كما هو عليه اليوم(٢).

ولم يكن المستشفى الحميدي المرتبط بمدرسة الطب آنذاك بأقل أهمية من المشافي الخاصة، فقد تمتع بسمعة ممتازة بشهادة الجنرال الطبيب لاوروس (Laeros) باشا، أستاذ مادة التشريح في المدرسة الطبية السلطانية في إستانبول، وقد قدم دمشق في أواخر شهر حزيران من عام ١٩٠٤ مكلفاً بعدة مهام منها فحص خريجي مدرسة الطب الأمريكية في بيروت وتسليمهم شهاداتهم، ومراقبة عمل مدرسة الطب العثمانية في دمشق، وامتحان القابلات في دمشق، وتسليمهم شهاداتهن، وكذلك تفتيش المستشفى الحميدي. وقد أعجب لاوروس باشا بالمستشفى الحميدي إلى درجة كبيرة حتى أنه قال أنه أحسن مستشفى في الدولة العثمانية. وعلّق القنصل البريطاني في دمشق الذي وصف زيارة لاوروس باشا على ذلك بقوله أنه تكلم الحقيقة فيما يتعلق بالمستشفى(٣).

---

(١) انظر:

MAE, Nantes, Constantinople-Damas, Correspondance avec les Echelles, 1900-1914, Série D, Damas le 9 juillet 1904, Istanbul le 3 aôut 1904..

(٢) حصلت على هذه المعلومات عن المستشفى الإيطالي من الراهبة رئيسة المستشفى في شهر حزيران من عام ٢٠٠٣.

(٣) انظر الأرشيف البريطاني التالي: PRO, London, FO. 618/3, Damascus, July 9, 1904.

مناهج مدرسة الطب العثمانية بدمشق:

طبّقت مدرسة الطب العثمانية بدمشق المناهج ذاتها المتبعة في مدرسة الطب في إستانبول، واستخدمت اللغة التركية في التدريس نظراً لأن أساتذتها كانوا من الأتراك أو من العرب الذين درسوا الطب في إستانبول. ويذكر الدكتور علي رضا أتاسوي، الأستاذ التركي للأمراض الجلدية في مدرسة الطب بدمشق، أن مدرسي الطب في إستانبول ودمشق رغم تشابههم في بعض الأوجه فإنهم يختلفون في أمور ثلاثة: أولاً، إن الأساتذة في مدرسة الطب في إستانبول كانوا في البداية أطباء في الجيش ثم أصبحوا مدرسين في مدرسة الطب، وحين ترقيتهم العلمية كانوا يحصلون على ترقية في الرتبة العسكرية أيضاً، أما المدرسون في مدرسة الطب العثمانية بدمشق فلم يحصلوا على رتب عسكرية حين ترقيتهم العلمية والوظيفية؛ ثانياً، بعد ثورة جماعة الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨ على السلطان عبد الحميد الثاني وإجباره على إعلان الدستور من جديد عدَّل اسم مدرسة الطب في إستانبول إلى كلية، وأعطي الأستاذ لقب مدرِّس عوضاً عن معلم، أما في دمشق فاستمر الأساتذة يدعون بالمعلمين، وفق مراتبهم، مثل معاون معلم أو معلم ثاني؛ ثالثاً، كانت شهادات خريجي مدرسة الطب بدمشق تدقق في إستانبول ولم تحمل تواقيع الأساتذة الذين درَّسوا حامليها ولا توقيع مدير المدرسة، وبعد إعلان الدستور حملت الشهادات هذه التواقيع(١).

كانت مدرسة الطب العثمانية في دمشق في بدايتها تحت إدارة الدكتور فيظي باشا لفترة قصيرة، ثم خلفه الدكتور ممدوح بك الذي كان في السابق مديراً ومشرفاً على البرامج في مدرسة الطب في إستانبول. وضمَّت المدرسة خمسة عشر معلماً بالإضافة إلى مساعد معلم. وتألف الجهاز الإداري من مدير ومحاسب وسكرتير وخبير كيميائي ومسؤول عن الأجهزة ومختص بالنظارات وإثني عشر آذناً (فراشاً). وبلغت الموازنة السنوية للرواتب والنفقات ٨٠٠٠ ليرة تركية. واقتضى نظام مدرسة

---

(١) انظر: Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp. 3 - 4.

الطب ست سنوات للتخرج كطبيب وثلاث سنوات للتخرج كصيدلي، وتألف الجهاز التعليمي كالتالي بحسب سنوات الدراسة:

السنة الأولى ١٩٠٣ (١٣١٩)

مصطفى حقي بك معلم الكيمياء العضوية واللاعضوية والتحليلية
إسماعيل حقي بك معلم الفيزياء (الحكمة الطبيعية) والجيولوجيا (علم الأرض والمعادن)
ليغور أفندي معاون معلم الكيمياء
عبد الوهاب بك معلم التركية
بدري بك معلم الفرنسية
عبد العزيز أفندي معلم الدين

السنة الثانية ١٩٠٤ (١٣٢٠)

مصطفى شوقي بك معلم التشريح
إسماعيل حقي بك معاون معلم التشريح
مصطفى حقي بك معلم الكيمياء
ليغور أفندي معاون معلم الكيمياء
سليم صبري بك معلم النبات والفرنسية

السنة الثالثة ١٩٠٥ (١٣٢١)

مصطفى شوقي بك معلم التشريح
إسماعيل حقي بك معاون معلم التشريح
مصطفى حقي بك معلم الكيمياء الحيوية
تحسين بك معلم النسج والجنين والحيوان
سعيد جمال بك معلم الفيزيولوجيا
مصطفى شوقي بك معلم الفرنسية

السنة الرابعة ١٩٠٦ (١٣٢٢)

محرم بك معلم مبادئ الأمراض الداخلية
ميلاسلي حقي بك معلم الأمراض العمومية
محمود غياث الدين بك معلم العمليات الجراحية والعظمية والتشريح
ميشيل شمندي أفندي معلم المفردات الطبية وفن التداوي
إسماعيل حقي بك وكيل معلم حفظ الصحة والبكترولوجيا

السنة الخامسة ١٩٠٧ (١٣٢٣)

محرم بك وكيل معلم الأمراض الداخلية والخارجية

مصطفى شوقي بك معلم الأمراض الخارجية

إسماعيل أحمد بك معلم فن القبالة والتوليد

يوسف ضيا بك معلم البكتريولوجيا وحفظ الصحة

عبدالله بك معلم الأمراض العينية (كحال)

علي رضا بك (أتاسوي) معلم الأمراض الجلدية والزهرية

السنة السادسة ١٩٠٨ (١٣٢٤)

نشأت عثمان بك معلم الأمراض والسريريات الداخلية

مصطفى شوقي بك معلم الأمراض والسريريات الخارجية (جراح)

علي رضا بك (أتاسوي) معلم الأمراض والسريريات الجلدية والأفرنجية

عبدالله بك معلم الأمراض والسريريات العينية

أدهم عاكف بك معلم تاريخ وقانون الطب

إسماعيل أحمد بك معلم سريريات توليد، ونسائية وأمراض أطفال

إن هذا التوزيع للمعلمين والمفردات مبني على ما كتبه علي رضا أتاسوي أستاذ الأمراض الجلدية والزهرية في مدرسة الطب العثمانية بدمشق[1]. وقد ذكر أن مقدار الراتب الشهري لأساتذة السنة الأولى يتراوح بين ٣٠٠٠ قرشاً تقاضاه مصطفى حقي بك معلم الكيمياء و٢٥٠٠ قرشاً تقاضاه إسماعيل حقي بك معلم الفيزياء والجيولوجيا، ثم يتدنى إلى ٢٠٠٠ قرشاً تقاضاه ليغور أفندي معاون معلم الكيمياء، و٥٠٠ قرشاً لمعلم التركية عبد الوهاب بك وكان شامياً، و٩٠٠ قرشاً لبدري بك معلم الفرنسية، وأقل راتب هو ٢٠٠ قرشاً لمعلم الدين عبد العزيز أفندي، وكان شامياً، ولا يذكر علي رضا أتاسوي رواتب المعلمين في السنوات اللاحقة، كما أنه لا يذكر أصولهم الجغرافية والعرقية إلا في حالات قليلة، فقد ذكر، مثلاً، مصطفى شوقي بك بأنه شامي، وكذلك ميشيل شمندي (ويرد اسمه أيضاً شامندي)، وتوزع الطلاب في السنة السادسة على عدد من المشافي للقيام بالدروس السريرية.

---

(١) انظر: Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp. 9 - 15. وقد ذكر أكمل الدين إحسان أوغلو في كتابه: المؤسسات الصحية، معلومات ضافية عن المعلمين في مدرسة الطب العثمانية في دمشق.

واستمر التعليم في مدرسة الطب العثمانية بدمشق على هذا المنوال حتى عام ١٩٠٨ حين أعلن الدستور من جديد وتسلّم الحكم جماعة الاتحاد والترقي. ونظراً لأن معظم معلمي هذه المدرسة كانوا حتى ذلك التاريخ من الأطباء العسكريين المرسلين من إستانبول أو الملحقين بالقوات العثمانية في دمشق، فقد اقتضت عودة أكثرهم إلى إستانبول إلى توقف التدريس في المدرسة لبعض الوقت ريثما يتم تقييم وضع المدرسة ودراسة منجزاتها ونواقصها. ولم تكن وزارة المعارف ولا مدرسة الطب في إستانبول براغبتين في رصد الأموال الإضافية لتحسين أداء مدرسة الطب في دمشق وجعلها أكثر منافسة لمدرستي الطب الأمريكية والفرنسية في بيروت، فقررتا الإبقاء على ما هو قائم. ولكن عدداً من المعلمين في مدرسة الطب بدمشق ومن معلمي مدرسة الطب في إستانبول أرسلوا تقريراً إلى وزارة المعارف في إستانبول طالبوا فيه بإصلاح مدرسة الطب بدمشق أو إغلاقها لأنها لم تعد تقوى على منافسة مدرستي الطب الأجنبيتين في بيروت ولا على الحفاظ على سمعتها وسمعة الحكومة. وتشكلت لجنة لتقييم المؤهلات العلمية لأساتذة مدرسة الطب بدمشق فأحالت على التقاعد عدداً من الأطباء العسكريين، واحتج بعضهم على ذلك، واحتفظت بالمؤهلين منهم. وفي اتفاق وقع في عام ١٩١٠ بين وزارة الحربية ووزارة المعارف تقرر على ألاَّ يكون معلمو مدرسة الطب بدمشق بالضرورة، منذ ذلك الحين فصاعداً، حصراً من الأطباء العسكريين المتقاعدين الذين يحصلون على مرتباتهم من الجيش، وتقرر أيضاً أن تكون هناك فئتان من المعلمين: فئة المتقاعدين العسكريين، وفئة المدنيين، ويتم اختبارهم في إستانبول، كما جعلت الرواتب في ثلاثة مستويات: معلمون براتب ٣٠٠٠ قرشاً شهرياً ومعلمون براتب ٢٥٠٠ قرشاً، ومعلمون براتب ٢٠٠٠ قرشاً[1]. ونتج عن ذلك أن ضمَّت مدرسة الطب بدمشق بعد عام ١٩١٠ معلمين أكثر كفاءةً وتنوعاً من السابق، بينهم عدد من المدنيين، مما رفع مستوى التعليم فيها. مثال ذلك، أنه عندما نقل يوسف ضيا بك معلم البكتريولوجيا وحفظ الصحة العسكري إلى إستانبول حلَّ مكانه أرزويان أفندي، وحلَّ عبدي مختار بك محل نشأت عثمان بك معلم الأمراض والسريريات الداخلية. وكان المعلمون الجدد هؤلاء من الدارسين في أوروبا، وبخاصة ألمانيا وفرانسا.

---

(١) انظر أسماء هؤلاء المعلمين واختصاصاتهم وضورهم إفرادياً وجماعياً في:
Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp. 15 - 23.

وحدثت تبدلات جديدة في مدرسة الطب بدمشق عندما عُين الدكتور حسن رشاد خريج ألمانيا مديراً لها في ٧ تشرين الثاني ١٩١٣، وأعطي صلاحيات واسعة. فالمعلمون الذين سبق أن عينتهم وزارة المعارف، مثل الدكتور أرزويان والدكتور ميشيل شمندي والدكتور سعيد جميل استمروا في العمل إلى جانب المعلمين الجدد الذين عينتهم وزارة الداخلية من الذين سبق أن أوفدتهم هذه الوزارة إلى أوروبا، مثل الدكتور أكرم خيري بك معلم البكتريولوجيا وحفظ الصحة الموفد إلى ألمانيا، والدكتور سليمان رفعت بك معلم فن التداوي وأصله من القدس ودرس في ألمانيا على حساب وزارة الداخلية، والدكتور عبدي مختار بك الدارس في فرانسا والمُكلّف بتدريس الطب الداخلي، واستمر هؤلاء، وكثير غيرهم، في التدريس في مدرسة الطب بدمشق حتى انتهاء الحكم العثماني.

ويبدو أن حلول عدد من الأساتذة الأطباء السوريين في الهيئة التعليمية في مدرسة الطب بدمشق جعلهم يعلّمون بعض مقرراتهم باللغة العربية. وقد ذكر الدكتور مرشد خاطر بكثير من الوطنية والتفاؤل في مقال له حول نشأة المعهد الطبي بدمشق أنه بعد الانقلاب التركي في عام ١٩٠٩ أبدلت اللغة التركية، التي كانت اللغة التعليمية في مدرسة الطب بدمشق، باللغة العربية، وعين عوضاً عن الأساتذة الأتراك أساتذة وطنيون يلقّنون الدروس بلغة عربية فصيحة[1]. ولكن هذا لم يتم بتمامه حتى عهد الحكومة العربية في دمشق بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠ حين تعربت مناهج التعليم.

انتقلت مدرسة الطب العثمانية بدمشق في عام ١٩١٣ من دار زيور باشا في الصالحية إلى البناء الجديد الذي شُيِّد لها في الساحة الجنوبية من المستشفى الحميدي. وكان البناء يتألف من طابقين: أرضي يضم المخابر، وعلوي يحوي قاعات التدريس للطب والصيدلة، وكان التدريس في السابق يتم في بناء الصالحية بالنسبة للسنوات الأربع الأولى، وفي المستشفى الحميدي في السنتين الأخيرتين حيث تتم الدراسات السريرية[2].

---

(١) الدكتور مرشد خاطر، «نشأة المعهد الطبي بدمشق»، مجلة المعهد الطبي، مجلد ١، جزء ١ (كانون الثاني ١٩٢٤)، ص ٩.

(٢) انظر: الدكتور حسني سبح، «تصدير وذكريات»، المجلة الطبية العربية، العدد ٩٠ (آذار ١٩٨٦)، ص٨، الدكتورة خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١، ص ٢٣٧؛ الدكتور برهان العابد، مختارات من تاريخ الطب، ص ٨.

وكانت المدارس الطبية الثلاث: العثمانية في دمشق، والأمريكية والفرنسية في بيروت، خاضعة لسلطات إستانبول الطبية التي لها وحدها حق تعيين لجنة عثمانية لامتحان طلبة السنة النهائية وتصدير شهاداتهم من إستانبول على ضوء نتائج الامتحان. ويتم ذلك وفق بروتوكول خاص إذ تتصل، مثلاً، الجامعة الأمريكية أو الجامعة الفرنسية اليسوعية بسفارة بلديهما في إستانبول طالبتين تعيين لجنة إمتحانية طبية في موعد محدد. وتصدر عن وزارة الخارجية التركية أسماء اللجنة الطبية التي عينتها مدرسة الطب في إستانبول للامتحان الإجمالي (الكولوكيوم) للمتخرجين من المدارس الثلاث. وتشخص اللجنة إلى بيروت ودمشق وتقوم بالامتحان، وتُعلم اللجنة مدرسة الطب في إستانبول نتائج الامتحان وأسماء الناجحين، وعندها تصدر مدرسة الطب في إستانبول شهادات المتخرجين وتبعث بها إلى بيروت ودمشق[١].

وتتألف اللجنة العثمانية من ثلاثة أو أربعة أطباء، وعلى سبيل المثال ضمت إحدى اللجان الفاحصة كلاً من الدكتور شكري بك معلم الكيمياء في مدرسة الطب في إستانبول، والدكتور بهاء الدين شاكر بك المدير الثاني في هذه المدرسة، والدكتور نور الدين علي بك معلم التشريح، والدكتور رشيد تحسين بك معلم الأمراض العقلية والعصبية. ولم تذكر السنة التي أرسلت فيها هذه اللجنة. ولكن لجنة أخرى أرسلت في حزيران ١٩١١ ضمت كمال جناب بك معلم الفيزيولوجيا في مدرسة الطب في إستانبول، والدكتور إسماعيل درويش بك معلم الأمراض النسائية والتوليد، والدكتور حمدي سعاد بك معلم التشريح[٢].

وقد وصف السفير الفرنسي في إستانبول في عام ١٩٠١ تعيين لجنة عثمانية فاحصة لخريجي مدرسة الطب الفرنسية اليسوعية في بيروت، وضمت هذه اللجنة الطبيبين الجنرالين مظهر باشا وخير الدين باشا والمقدم الدكتور أحمد فهيم بك الأستاذ في مدرسة الطب في إستانبول. وكان هناك فاحصون فرنسيون من جامعتي باريس وليون يشاركون أيضاً في فحص الإجمال مع اللجنة العثمانية. وترسل شهادات الناجحين في فحص الإجمال إلى إستانبول حيث يدفع السفير الفرنسي

---

(١) انظر حول تسلم خريجي مدرستي الطب في بيروت، الأمريكية والفرنسية، شهاداتهم من مدرسة إستانبول الطبية:
Penrose, That They May Have Life, pp. 105-106, 108.

(٢) انظر حول أسماء عدد من اللجان:
Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp. 24 -25.

عن كل شهادة فرنكين ونصف كرسوم، وبعد أن توقّع الشهادات وتعتمد هناك يصير إرسالها إلى بيروت[1]. وقد رفع رئيس اللجنة الفاحصة الفرنسية وهو البروفسور أغريجي (Agrégé) توانو (Toinot) من جامعة باريس تقريراً خاصاً إلى وزير المعارف الفرنسي ذكر فيه أن الامتحان استمر من ١١ إلى ١٥ كانون الأول ١٩٠١، وقد حلف الأطباء المتخرجون اليمين أمام اللجنة الفرنسية واللجنة العثمانية بحضور القنصل الفرنسي في بيروت، وكان عدد المتخرجين ستة عشر متخرجاً، نجح إثنان منهم بدرجة جيد جداً، وسبعة بدرجة جيد، وأربعة قريب من الجيد، وثلاثة بدرجة مقبول، ورسب خمسة. ورغم تفوق مدرسة الطب اليسوعية، كما ذكر رئيس اللجنة الفرنسية، فإنه لاحظ قلة عدد الجثث التي يتمرن فيها الطلاب بسبب رفض الناس تسليمها للتشريح، وذكر أن إرسال الجثث من جامعة باريس تترتب عليه كلفة زائدة بسبب تغليفها وإرسالها. وقد اقترح أيضاً الاستعانة بأطباء فرنسيين في التعليم السريري[٢].

وجاء في تقرير للقنصل البريطاني في دمشق بتاريخ ٢ تموز ١٩٠٨ أن الدكتور حسام الدين معلم التشريح المرضي في مدرسة الطب في إستانبول وأستاذين آخرين قاموا بفحص الأطباء الذين سيتخرجون من مدرستي طب بيروت، كما فحصوا أيضاً خريجي مدرسة الطب بدمشق، وعبّروا عن رضاهم التام لوضع مدرسة الطب بدمشق ومسيرتها العلمية[٣].

متخرجو مدرسة الطب العثمانية بدمشق:

تخرج من مدرسة الطب العثمانية بدمشق خلال السنوات الست عشرة من عمرها (١٣١٩ - ١٣٣٥ / ١٩٠٣ - ١٩١٨)، كما يذكر الدكتور علي رضا أتاسوي[٤]، معلم الأمراض الجلدية والزهرية فيها، ٢٤٠ طبيباً و٢٨٩ صيدلانياً، علماً أن مدة الدراسة في

---

(١) انظر : MAE, Paris, Beyrouth, Consulat Général, Série A, No. 177, Péra (Istanbul) le 8 février 1901, Paris le 17 avril 1901, Péra le 24 novembre 1901.

(٢) انظر المصدر السابق : Ibid., Paris le 21 mai 1902.

(٣) انظر الأرشيف البريطاني التالي : PRO, London, FO, 618/3, Damascus, July 2, 1908.

(٤) انظر : Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp. 28.

الطب كانت ست سنوات وفي الصيدلة ثلاث سنوات. ويتوزع هؤلاء الخريجون بحسب السنين وفق الجدول التالي:

السنة	المتخرجون الأطباء	المتخرجون الصيادلة
١٣٢٢ (١٩٠٦)	-	٥
١٣٢٣ (١٩٠٧)	-	١١
١٣٢٤ (١٩٠٨)	-	٢٣
١٣٢٥ (١٩٠٩)	١٠	٢٥
١٣٢٦ (١٩١٠)	٢٥	١٠
١٣٢٧ (١٩١١)	٢١	١٥
١٣٢٨ (١٩١٢)	٢٥	١٩
١٣٢٩ (١٩١٣)	٢٢	٣١
١٣٣٠ (١٩١٤)	٢٣	٢٥
١٣٣١ (١٩١٥)	-	-
١٣٣٢ (١٩١٦)	١٥	٢٠
١٣٣٣ (١٩١٧)	٣٠	٢٨
١٣٣٤ (١٩١٨)	٣٠	٣٥
١٣٣٥ (١٩١٩)	٣٩	٤٢
المجموع	٢٤٠	٢٨٩

وقد اعتُمِدَتْ أعداد المتخرجين هؤلاء، نقلاً عن الدكتور أتاسوي، في العديد من الكتابات اللاحقة، كما في مقال «تصدير وذكريات» للدكتور حسني سبح[1]. ولكن مصادر أخرى ذكرت أن أعداد المتخرجين من مدرسة الطب العثمانية بدمشق عند تأسيسها في عام ١٩٠٣ وحتى زوال الحكم العثماني في عام ١٩١٨ كانت ١١٠ أطباء و١٥٢ صيدلانياً[2]. ويذكر تقرير فرنسي مؤرخ في ٢٨ كانون الأول ١٩٢١ أن عدد

---

(١) حسني سبح: «تصدير وذكريات»، ص ٧ - ١٤؛ محمد بشير الكاتب: «المدرسة الطبية الملكية في دمشق»، ص ١٥٦.

(٢) شوكت الشطي، تاريخ الطب عند العرب، ص ٦٩، رسالة في تقدم العلوم الطبية، ص ٢١؛ خيرية قاسمية، الحكومة العربية، ص ١٣٧؛ برهان العابد، مختارات من تاريخ الطب، ص ٩.

متخرجي مدرسة الطب العثمانية بدمشق كان ١٦٠ متخرجاً في الطب و٦٠ متخرجاً في الصيدلة(١).

والملاحظ أن الأعداد التي أوردها الدكتور أتاسوي، أي ٢٤٠ متخرجاً في الطب و٢٨٩ متخرجاً في الصيدلة، على مدى ستة عشر عاماً، هي أعداد معقولة إذا ما دققنا في أعداد المتخرجين كل سنة، كما في الجدول السابق. وتبدو معقوليتها بدرجة أكبر حين مقارنتها مع أعداد المتخرجين من مدرستي الطب الأمريكية واليسوعية في بيروت. فقد تخرج من مدرسة الطب في الجامعة اليسوعية في الفترة بين عام ١٨٨٧ (أول دفعة تخرج بعد التأسيس في عام ١٨٨٣، وكانت مدة الدراسة أربع سنوات) وعام ١٩٠٧ ما مجموعه ٣٥٠ متخرجاً منهم ٢٩٠ طبيباً و٦٠ صيدلانياً. وتخرج من مدرسة الطب الأمريكية في الفترة بين عام ١٨٧١ (أول دفعة تخرج بعد تأسيسها عام ١٨٦٧) وعام ١٩٠٧ ما مجموعه ٣١٣ طبيباً. ولم يوجد فيها فرع للصيدلة آنذاك. فإذا قارنا هذه الأرقام مع أرقام المتخرجين من مدرسة الطب بدمشق لتبين معنا أن معدل التخرج السنوي من مدرسة الطب بدمشق، بالنسبة للأطباء، منذ أن بدأ تخرجهم في عام ١٩٠٩ (الدراسة ست سنوات) وحتى عام ١٩١٩، أي خلال عشر سنوات باستثناء سنة ١٩١٥ التي لم يتخرج فيها أحد هو ٢٤ طبيباً في السنة، يقابل ذلك في الجامعة اليسوعية خلال عشرين عاماً، بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٠٧، حوالي ١٥ طبيباً في السنة، وفي مدرسة الطب الأمريكية بين عام ١٨٧١ و١٩٠٧، أي خلال ستة وثلاثين عاماً، حوالي ١٠ أطباء في السنة(٢). ولهذا فمن المعقول أن تجتذب مدرسة الطب بدمشق أعداداً أكبر من مختلف البقاع السورية ومن الأناضول نظراً لتدريسها باللغة التركية، في حين كانت وما زالت مدرستا الطب في بيروت أقل استقطاباً للطلاب بسبب غلاء أقساطها وتدريسها باللغات الأجنبية.

---

(١) انظر:

MAE, Paris, Etat Numérique des Fonds de la Correspondance Politique et Commerciale, Série E, Levant 1918-1940, No. 108, Rapport sur la Faculté de Médecine de Damas, par le Professeur Chassevant, de la Faculté de Médecine d'Alger, Président du Jury d'Examen de la Faculté de Médecine de Beyrouth, Alger le 28 décembre 1921.

(٢) انظر:

Nigarendé, «Beyrouth, Centre Médical», Révue du Monde Musulman, t. 7, no. 1-2 (janvier-février, 1909), pp. 39-52.

ولا تتوفر إحصاءات حول المدن أو الأقطار التي قدم منها طلاب مدرسة الطب بدمشق، في حين تتوفر مثل هذه الإحصاءات، لفترات محددة، بالنسبة لمدرستي الطب في بيروت، كما في الجدول التالي:

مدرسة الطب الأمريكية (المتخرجون بين عامي ١٨٧١ و١٩٠٧)		مدرسة الطب الفرنسية اليسوعية[1] (المتخرجون بين عامي ١٨٨٧ و١٩٠٧)	
١ ـ من سورية وفلسطين (بلاد الشام)	١٥٤	١ ـ من سورية وفلسطين (بلاد الشام)	١٢٥
٢ ـ من بقية الأنحاء العثمانية	٦٧	٢ ـ من بقية الأنحاء العثمانية	٤٩
٣ ـ من مصر	٧٥	٣ ـ من مصر	٩٣
٤ ـ من الولايات المتحدة	٩	٤ ـ من فرانسا ومستعمراتها	١٨
٥ ـ من أقطار أخرى	٨	٥ ـ من أقطار أخرى	٥
المجموع	٣١٣		٢٩٠

ويدل هذا الجدول على كثرة الطلبة في المدرستين الطبيتين من بلاد الشام، وعلى استقطاب مدرسة الطب اليسوعية أعداداً أكبر من الطلاب، بالنسبة لعدد السنين، من مدرسة الطب الأمريكية، وتُعدُّ مدرسة الطب اليسوعية الأكثر تنظيماً في المعلومات حول طلابها عبر السنين.

ويُعتبر عدم تخرج أحد في عام ١٣٣١ (١٩١٥) من مدرسة الطب العثمانية بدمشق، وفق جدول الدكتور أتاسوي، باستدعاء الأساتذة والطلاب إلى الخدمات الطبية في الجيش بسبب مشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ودولة النمسا ـ هنغاريا، وإغلاق المدرسة في الربع الأخير من عام ١٩١٤، ونظراً للحاجة الماسة إلى الأطباء قرر جمال باشا قائد الجيش العثماني في سورية، بالاتفاق مع وزارة المعارف في إستانبول، إعفاء بعض الأساتذة من الخدمة العسكرية وإعادتهم إلى مدرسة الطب بدمشق لمتابعة التعليم، وألحقت هذه المدرسة آنذاك بالجيش العثماني، وأعيد التدريس في الصف الثاني وحده بعد أن نقلت المدرسة

(١) يعطي الكتاب التالي تفاصيل بأسماء الطلاب المتخرجين من مدرسة الطب اليسوعية، وأعمارهم، وبلدانهم:

Jean Ducruef, s.j., Université Saint-Joseph de Beyrouth, Facultés des Sciences Médicales, Faculté des Sciences Infirmières, Livre D'Or, 1883-1983.

الطبية إلى بيروت لتحل محل مدرسة الطب الفرنسية اليسوعية التي أغلقت أبوابها بسبب الحرب بين فرانسا والدولة العثمانية. ثم استؤنفت الدراسة في جميع الصفوف في عام ١٩١٦ بعد أن أُعفي أساتذة مدرسة الطب بدمشق وطلابها من الخدمة العسكرية. واستخدمت مدرسة الطب العثمانية في بيروت المستشفى الفرنسي في محلة الخندق العميق لتلقي الدروس السريرية، وبانتهاء الحرب أعيد افتتاح مدرسة الطب الفرنسية اليسوعية في بيروت فغادرتها مدرسة الطب العثمانية إلى دمشق. وانتهى أمر هذه المدرسة العثمانية في عام ١٩١٨ بانسحاب الحكومة العثمانية من سورية وإقامة الحكومة العربية في دمشق(١).

ويذكر الدكتور علي رضا أتاسوي(٢) أسماء العديد من خريجي وطلاب مدرسة الطب العثمانية بدمشق الذين شغلوا كراسي التدريس فيها في عهد الحكومة العربية وفترة الانتداب، أو شغلوا المناصب العليا في الدولة، أو افتتحوا العيادات الخاصة بهم، ومن هؤلاء حسني سبح، جميل الخاني، الذي حلَّ محله في التدريس خريج آخر هو محمد محرَم، وطبيب الجلدية نسيب الجابي وحكمت المرادي اللذان افتتحا عيادتين خاصتين، والصيدلي شوكت مدرس، وأحمد قدري طبيب الملك فيصل، وتيسير هاني طبيب الأمير عبدالله في شرقي الأردن، والأخصائيين في التوليد رشدي وفائق العطار، والطبيب المتقاعد في الخطوط الحديدية نور الدين أبو العلاء، واختصاصي التوليد إسطفان ميلوفيتش، وإسكندر بازجيان المدرّس في مدرسة الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت، والجراح الشهير إبراهيم ساطي. وشغل توفيق لطوف الذي كان رئيس صيدلية مدرسة الطب بدمشق مديرية الصيدلة في دمشق في العهدين العربي والفرنسي. وانتشر خريجو مدرسة الطب بدمشق في العراق ومصر والسودان، كما في لبنان وفلسطين.

مدرسة الحقوق في دمشق:

إلى جانب مدرسة الطب العثمانية بدمشق افتتحت مدرسة للحقوق في بيروت في تشرين الأول من عام ١٩١٣. وكانت قد تشكلت في أعقاب إعادة إعلان الدستور ووصول جماعة الاتحاد والترقي إلى الحكم في الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨ هيئة من

---

(١) حسني سبح، «تصدير وذكريات»، ص ٨.

(٢) انظر: Atasoy, Şam Türk Tibbiye Mektebi Tarihi, pp.33-35.

الطلبة العرب طالبت الحكام الجدد في إستانبول بإعطاء المزيد من الحريات للعرب ضمن الإمبراطورية العثمانية، ووافق هؤلاء في محاولة منهم لكسب ودّ العرب عشية انعقاد مؤتمر باريس في عام ١٩١٣ الذي سعت إليه الجمعية العربية الفتاة وشارك فيه أحرار العرب على افتتاح مدرسة للحقوق، واختيرت بيروت مركزاً لها، وتمّ افتتاحها في مدرسة الفنون والصنائع، وعهد إلى فتحي بك بتنظيمها، وجعلت مدة الدراسة فيها أربع سنوات. وكانت التركية لغة التدريس فيها على يد أساتذة أتراك باستثناء دروس المجلة وأحكام الفقه والفرائض والزواج فكانت تدرّس بالعربية [١].

وذكر القائم بالإعمال في قنصلية فرانسا في بيروت المسيو كولوندر (Coulondre) في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسي بيشون (Pichon) بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩١٣ وصول فرمان سلطاني في السادس من تشرين الأول ١٩١٣ إلى بيروت بتعيين بشير سامي بك والياً على بيروت وينقل مدرسة الحقوق العثمانية من سالونيك إلى بيروت. وقد ذكرت الصحف الإسلامية في بيروت هذا النبأ قبل شهر من ذلك وعلقت عليه أنه بادرة حسن نية من قبل الدولة العثمانية تجاه العرب. وأضاف القائم بالأعمال الفرنسي أنه ستقام مدرسة الحقوق في قسم من مدرسة الفنون والصنائع في بيروت، وستستقبل الطلاب في شهر تشرين الثاني ١٩١٣، وأن لغة التدريس ستكون التركية التي هي ليست بنفس إنشاء اللغة الفرنسية مما سيعطي الأولوية إلى مدرسة الحقوق الفرنسية في الجامعة اليسوعية. وذكر أيضاً الشائعات المنتشرة بين الجماعات الإسلامية عن قرب افتتاح جامعة إسلامية في المدية المنورة وسيكون رئيسها الشيخ عبد العزيز الشاويش الرئيس السابق لتحرير صحيفة اللواء الوطنية في مصر، وستكون معادلة في تعليمها ودورها للجامع الأزهر في مصر[٢].

---

(١) انظر:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 79, Direction des Services des Renseignements du Levant, Beyrouth le 20 janvier 1930; Le Livre de l'Etudiant, édité à l'occasion de l'Exposition coloniale et des Pays d'Outre-Mer (Damas: Imprimérie de l'Université Syrienne, 1930-1931), p. 4.

وانظر كذلك: خيرية قاسمية، الحكومة العربية، ص ٢٣٧.

(٢) انظر:

MAE, Paris, Turquie, Syrie-Liban, Affaires Particuliers, Carton 428, Beyrouth le 15 Octobre 1913.

وباندلاع الحرب العالمية الأولى نقلت مدرسة الحقوق من بيروت إلى دمشق حيث استقرت في المدرسة الإنكليزية - الهولاندية في حارة اليهود، وكان ذلك في خريف عام ١٩١٤، وأدى تجنيد العديد من أساتذة مدرسة الحقوق وطلابها في عامي ١٩١٥ و١٩١٦ إلى اضطراب وضع المدرسة، ولكن الدراسة فيها لم تتوقف بالرغم من أنه لم يبق فيها سوى ثلاثة طلاب أعفوا من الجندية. وبانتهاء الحرب أعيدت مدرسة الحقوق إلى مقرها السابق في بيروت. ولكن احتلال الجيشين الفرنسي والبريطاني لسورية أدى إلى تفرق أساتذة مدرسة الحقوق وطلابها من جديد[1].

وهكذا عانت مدرسة الحقوق منذ بدايتها من انعكاس الحرب العالمية عليها ومن الصراع العربي - التركي مما أوجد اضطرابات في جغرافية مقرها ودوام أساتذتها وطلابها، وذلك بأكثر مما عانته مدرسة الطب العثمانية بدمشق التي كانت قد رسخَّت جذورها ومناهجها منذ بداية افتتاحها في عام ١٩٠٣. وحظيت المدرستان بعناية واهتمام الحكومة العربية في دمشق التي تلت الحكم العثماني مما جعلهما نواتين راسختين في التعليم العالي بعد تعريبهما ومكنهما من إيجاد الكوادر الضرورية لبناء الدولة العربية العتيدة.

ومما تجدر ملاحظته بالنسبة لمدرسة الحقوق في العهد العثماني أن الجامعة اليسوعية في بيروت قد أنشأت معهداً للحقوق في تشرين الثاني ١٩١٣، وذلك بمبادرة مشتركة من الحكومة الفرنسية والجامعة اليسوعية وجامعة ليون التي عهد إليها الإشراف على المعهد. وكانت الدراسة في هذا المعهد باللغة الفرنسية على غرار معاهد الحقوق في فرانسا، ويخضع القبول فيه والتخرج منه إلى فحوص تجريها لجان متخصصة. وترسل جامعة ليون كل عام لجنة خاصة لامتحان المتخرجين من هذا المعهد. وأثار تأسيس هذا المعهد في الجامعة اليسوعية في بيروت وارتباطه بجامعة ليون العلمانية الكثير من المناقشات في فرانسا حيث فصلت الدولة الفرنسية بشكلٍ قاطع بقرارها في ٩ كانون الأول ١٩٠٥ بين الكنيسة والدولة. وكانت قد حلَّت في عام ١٨٨٠ جمعية اليسوعيين في فرانسا ومستعمراتها. ويعود الفضل في الدفاع عن إنشاء هذا المعهد إلى البروفسور بول هوفلان (Paul Huvelin) الأستاذ في جامعة ليون والذي افتتح معهد الحقوق في بيروت ووصفه بأنه وريث مدرسة الحقوق الرومانية

(١) انظر : يوسف الحكيم ، سورية والعهد الفيصلي : بيروت ، دار النهار ، ١٩٨٦ ، ص ٤٣ .

الشهيرة التي أنشئت في عهد الرومان في بيروت. وعلى غرار مدرسة الطب اليسوعية التي أغلقت أبوابها في الحرب العالمية الأولى وحلّت محلها مدرسة الطب العثمانية بدمشق فإن معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية أغلق أبوابه هو الآخر في تشرين الثاني ١٩١٤ بعد حوالي السنة من إنشائه، ولم يفتح ثانية حتى شهر شباط من عام ١٩١٩، وهو العام نفسه الذي أنشئ فيه معهد الحقوق العربي في دمشق(١).

التعليم ما قبل الجامعي في أواخر الدولة العثمانية:

وقبل الانتهاء من دراسة مؤسسات التعليم العالي في دمشق من العهد العثماني والانتقال إلى دراستها في عهد الحكومة العربية يجدر الإلمام بوضع التعليم الثانوي في أواخر العهد العثماني لأن مستوى الدراسة في مؤسسات التعليم العالي تقوم على مستوى هذا التعليم قوة أو ضعفاً.

كانت المشكلة الرئيسية لتطور التعليم ما قبل الجامعي في أواخر العهد العثماني هي تنوع المدارس واختلاف مستوياتها مما جعل مدرستي الطب والحقوق في العهد العثماني، وإبان حكم الحكومة العربية، وفي السنوات الأولى من الانتداب الفرنسي، قبل اعتماد البكالوريا في الانتساب إلى الجامعة، تشترطان قبول الطلاب من خريجي المدارس الإعدادية ذات السبع سنوات أو ما يعادلها من المدارس الأهلية، ويخضع الطلاب الآخرون إلى امتحانات محددة للقبول، مما أوجد مشاكل لا حدّ لها.

وقد أدخل العثمانيون في أواخر حكمهم عدداً من المدارس لخدمة الإدارة والجيش العثماني بصورة خاصة، فأقام السلطان عبد الحميد الثاني المدارس الرشدية في معظم الولايات، وتؤدي هذه المدارس إلى المدارس الإعدادية التي افتتحت أول مدرسة منها في إستانبول في عام ١٨٧٥، ثم انتشرت بشكل محدود في مراكز الولايات، وهي من ذات السبعة صفوف أو السبع سنوات.

---

(١) انظر حول تأسيس معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت وإغلاقه أثناء الحرب ثم إعادة افتتاحه في عام ١٩١٩، وتاريخ المعهد بعامة حتى عام ١٩٩٣ الكتاب الموثق الذي أصدرته الجامعة اليسوعية بالفرنسية للاحتفال بمرور ثمانين عاماً على تأسيس المعهد في ١٩١٣.

Jean Ducruet, s.j., Faculté de Droit, de Sciences Politiques et Economiques, Livre d'Or, 1913-1993, Université Saint-Joseph (Beyrouth: Imprimérie Catholique, 1995), pp. 8 - 14, 21.

وذكر تقرير للقنصل البريطاني في دمشق بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٠٩[1]، عالج فيه شؤون التعليم وأنواع المدارس في دمشق، وجود أربعة أنواع من المدارس وهي: الكتاتيب، والمدارس الحكومية، والمدارس الأجنبية، والمدارس الطائفية الخاصة، وإن الولاية بشكل عام تسيطر عليها الأمية، وإن ٩٥٪ من المجندين من الأميين. وكان مدير المعارف في دمشق تركياً يساعده سبعة موظفين وهيئة استشارية من ثمانية أعضاء من أعيان دمشق، وتعوزه موازنة كافية، كما أن كونه تركياً فهو على معرفة قليلة بالعربية، فلم يقدِّر أهميتها وضرورتها في العملية التعليمية. وكانت التركية هي اللغة المطلوبة في المدارس الرسمية أمَّا الكتاتيب فتعنى بتعليم الصغار التعليم الديني من قبل شيخ يدرِّس الطلاب في بيته أو في غرفة مستأجرة لقاء خمسة قروش في الشهر. وقد أصاب الضعف المدارس الإسلامية الشهيرة وانهار بعضها بسبب اغتصاب أوقافها، ولا يزيد عدد المدارس العاملة منها عن ثلاثين مدرسة في دمشق تدرِّس عدداً محدوداً من الطلبة من قبل أساتذة يتوارثون وظيفة التدريس ولم يكونوا جميعاً من المتميزين، وحتى مدحت باشا الوالي المصلح في دمشق الذي شجع نشر التعليم وافتتاح المكتبة العمومية في عام ١٨٨٠، وتأسيس جمعية المقاصد الخيرية في بيروت التي اهتمت بالمدارس ونشر التعليم، فإنه عجز عن إصلاح الوضع التعليمي بشكل عام. وأقامت الدولة ديوان المعارف لمراقبة عملية التعليم.

وكانت المدارس الأجنبية تبشيرية الطابع أفتتحها بروتستانت من أصول متعددة، من أمريكيين وإنكليز وإيرلانديين شماليين، وكاثوليك غربيون من اللاتين، مثل العازاريين والفرنسيسكان واليسوعيين، وروس أرثوذكس أنشأوا جمعية فلسطين الروسية. كما افتتحت مدرسة الأليانس الإسرائيلية لتعليم الطلبة اليهود منذ ستينات القرن التاسع عشر. أما مدارس الطوائف فافتتحتها هيئات تمثل الطوائف الإسلامية والمسيحية، وبلغت أعدادها ١٣١ مدرسة يواظب عليها أربعة آلاف طالب وطالبة.

ووجد في دمشق آنذاك ثمان مطابع لم ترقَ أي منها لمطابع بيروت، كما وجدت جريدة رسمية بعنوان «سورية» تصدر مرة واحدة يوم الخميس بالعربية، ونسخة أخرى

---

(١) أرسل هذا التقرير القنصل البريطاني في دمشق ديفي (Devey) إلى السيد إدوارد غراي بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٠٩، انظر التقرير في الأرشيف البريطاني التالي:

PRO, London, FO, 371/781, Damascus, September 13, 1909.

بالتركية، بالإضافة إلى صحيفتين: واحدة يومية، والأخرى نصف أسبوعية، ويقرأ السكان في دمشق صحف بيروت.

ويبين الجدول التالي الملحق برسالة القنصل البريطاني في دمشق أعداد المدارس حسب أنواعها، وأعداد أساتذتها وطلابها في ولاية سورية، ومركزها دمشق[1].

أنواع المدارس	عدد المدارس	النسبة	عدد المعلمين	النسبة	أعداد الطلاب	النسبة
الكتاتيب	٦٠٠	٪٦٦,٠١	٦٠٠	٪٤٣,٣٦	١٢٠٠٠	٪٣٧,٠٥
المدارس الحكومية	٨٩	٪٩,٧٩	١٧٠	٪١٣,٤٢	٥٨٥٤	٪١٨,٠٧
المدارس الأجنبية	٨٩	٪٩,٧٩	٣٠٧	٪٢٤,٢٣	١٠٤٩٠	٪٣٢,٣٨
مدارس الطوائف	١٣١	٪١٤,٤١	١٩٠	٪١٤,٩٩	٤٠٥٠	٪١٢,٥٠
المجموع	٩٠٩	٪١٠٠,٠٠	١٢٦٧	٪١٠٠,٠٠	٣٢٣٩٤	٪١٠٠,٠٠

ونتبيّن من الجدول أعلاه أن أعداد طلاب المدارس الحكومية، بما فيها طلاب مدرسة الطب العثمانية بدمشق، يشكلون ١٨,٠٧ بالمئة من مجموع الطلاب، وأساتذتهم ١٣,٤٢ بالمئة من مجموع أساتذتها، وأعداد مدارسهم ٩,٧٩ بالمئة من مجموع المدارس.

وتتوزع المدارس الحكومية في ولاية سورية وفق الأنواع التالية:

أنواع المدارس	أمكنتها	عددها	عدد معلميها	أعداد الطلاب: ذكور	أعداد الطلاب: أناث	تكاليفها
مدرسة طب دمشق	دمشق	١	٢٤	١٧٥	-	٤١٠٠ ليرة تركية سنوياً
مدارس إعدادية ورشدية	دمشق وحماه	٢	٣١	٥٨٢	-	قسطها السنوي ليرتان تركيتان
مدرسة الفنون والصنائع	دمشق	١	٦	٥٠	-	داخلية أسسها مدحت باشا
رشدية للإناث	دمشق	١	٤	-	٨٥	-
رشدية للذكور	خارج دمشق	٦	١٤	١٢٩	-	باستثناء حماة
إعدادية (ذكور وإناث)	دمشق	١٣	٢١	٦٦٠	٣٨٧	منها ٨ مدارس ذكور فيها ١٣ معلماً و٥ مدارس إناث فيها ٨ معلمات
إعدادية (ذكور وإناث)	خارج دمشق	٦٥	٧٠	٣٣٤٣	٤٤٣	منها ٥٩ مدرسة ذكور فيها ٦١ معلما و٦ مدارس إناث فيها ٩ معلمات
المجموع		٨٩	١٧٠	٤٩٣٩	٩١٥	مجموع الطلاب ٥٨٥٤

(١) قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات في عام ١٨٨٧ هي: ولاية سورية، ومركزها دمشق، وتشمل ألوية الشام وحماة وحوران ومعان؛ وولاية بيروت وتشمل ألوية بيروت وعكا وطرابلس واللاذقية والبلقاء؛ وولاية حلب وتضم ألوية حلب وأورفة ومرعش، انظر حول هذه التقسيمات، عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤، مصر، دار المعارف ١٩٦٩.

ويلاحظ أن عدد المعلمين في مدرسة الطب العثمانية بدمشق عام ١٩٠٩ كان ٢٤ معلماً موزعين على ست سنوات في شعبة الطب وثلاث سنوات في شعبة الصيدلة، وكان مجموع الطلاب ١٧٥ طالباً كلهم من الذكور. ويحسب إحصاءات الدكتور علي رضا أتاسوي معلم الأمراض الجلدية والزهرية في مدرسة الطب العثمانية بدمشق فقد تخرج من هؤلاء الطلاب في السنة التي أورد فيها القنصل البريطاني في دمشق هذه الإحصاءات، أي سنة ١٩٠٩، ما مجموعه ٣٥ طالباً، منهم ١٠ في الطب و٢٥ في الصيدلة.

ويبلغ مجموع الطلاب الذكور في المدارس الحكومية في ولاية سورية في سنة ١٩٠٩ ما عدده ٤٧٦٤ طالباً مقابل ٩١٥ طالبة يتلقون العلم من ١٢٥ معلماً و٢١ معلمة (عدا مدرسة الطب) بكلفة مقدارها الإجمالي ٦٤٠٠ ليرة تركية. وكان التعليم في المدارس الإعدادية والعليا يتم غالباً بالتركية، وفي المدارس الدنيا الدينية بالعربية. ووجد في المدارس الإعدادية طلاب نهاريون وطلاب داخليون.

وكان الطالب الداخلي يدفع اثنتا عشر ليرة تركية في السنة لقاء مبيته وطعامه، ولكن الكلفة ارتفعت في عام ١٩٠٩ إلى ٢٠ ليرة تركية في السنة.

وتتوزع المدارس الأجنبية في ولاية سورية في عام ١٩٠٩ كما يلي:

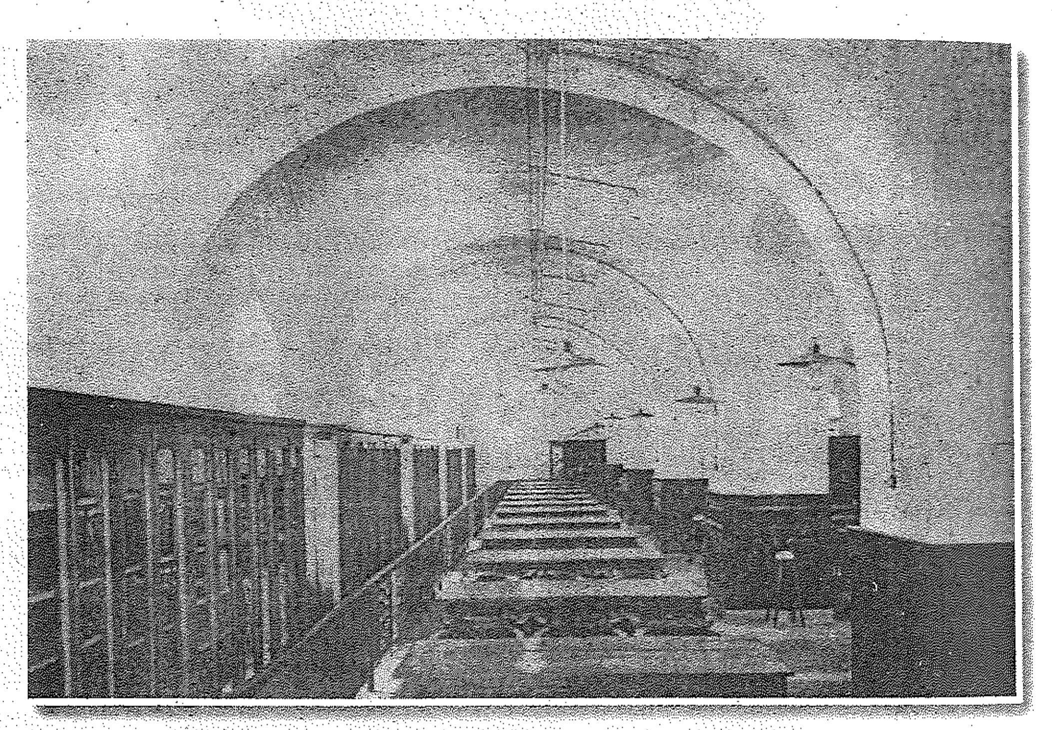
التابعية	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب	ملاحظات
البابوية (لاتين)	٨	٤٠	١١٥٠	فقط في دمشق
الإنكليزية	١٢	٥٠	١٥٨٠	
الدانماركية	٧	٨	٣٠٠	
الأمريكية	٢٠	٣٥	١٢٠٠	
الروسية	٤٠	١٦٠	٥١٠٠	
الأليانس الإسرائيلية	٢	١٤	١١٦٠	
المجموع	٨٩	٣٠٧	١٠٤٠٠	**فقط في دمشق**

وتتوزع أعداد المدارس والمعلمين والطلاب على أنواع المدارس الأربعة كما يلي:

أنواع المدارس	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب
الكتاتيب	٦٠٠	٦٠٠	١٢٠٠٠
المدارس الحكومية	٨٩	١٧٠	٥٨٥٤
المدارس الأجنبية	٨٩	٣٠٧	١٠٤٩٠
مدارس الطوائف	١٣١	١٩٠	٤٠٥٠
المجموع	٩٠٩	١٢٦٧	٣٢٣٩٤

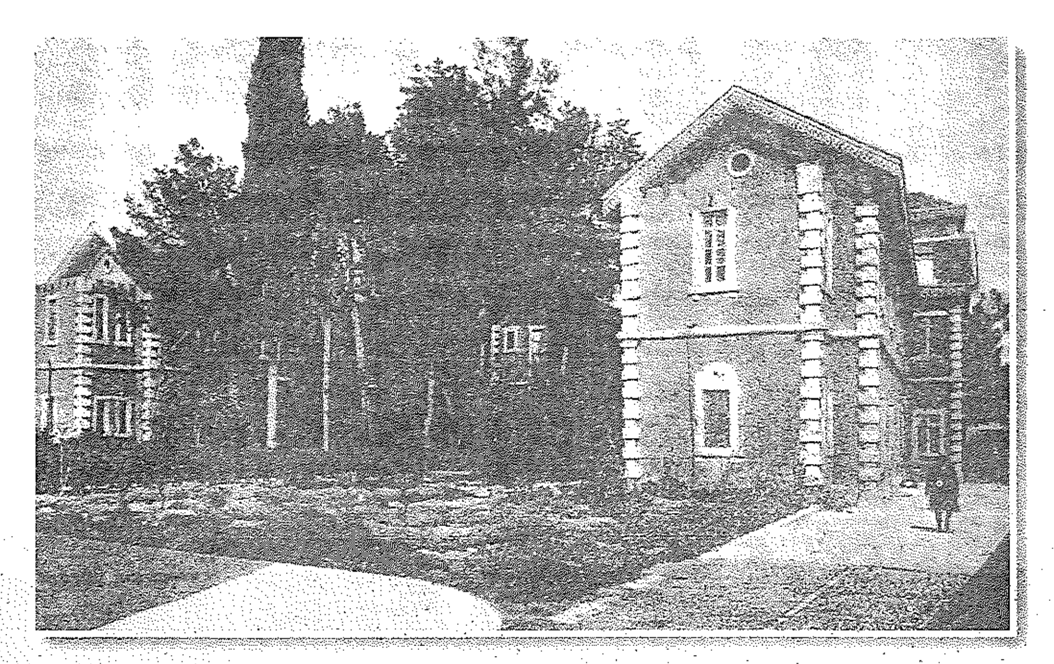
وكانت مثل هذه الإحصاءات التي يقوم بها القناصل الأجانب مبنية في الغالب على وثائق رسمية من الدولة، وهم مسؤولون عن دقتها ومصداقيتها، وقد أيَّد محمد كرد علي مدير المعارف في دولة دمشق في مطلع الانتداب الفرنسي تدني التعليم وانتشار الأمية في سورية آنذاك كما ستشير إلى ذلك لاحقاً في نهاية الفصل التالي.



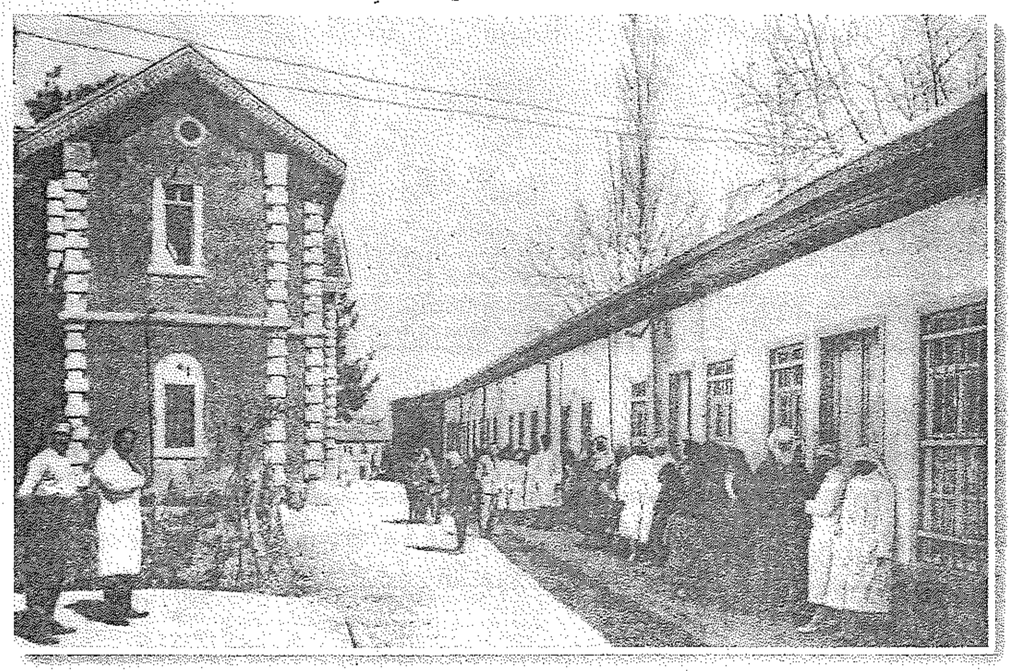


Bibliatheque de l'Université

مكتبة الجامعة



Le jardin de l'Hôpital
حديقة مستشفى الوطني



Les Consultations Externes
العيادات الخارجية

الفصل الثاني

الجامعة السورية في عهد الحكومة العربية

(١٩١٨-١٩٢٠)

أول جامعة حكومية عربية

مقدمة:

شهدت دمشق في الأيام الأولى التي تلت انسحاب العثمانيين منها في ٢٧ أيلول ١٩١٨، بعد أربعة قرون ونيف من الحكم العثماني لبلاد الشام (١٥١٦ - ١٩١٨)، تطورات هامة مردّها تصارع القوى الأجنبية والمحلية التي حاولت أن تملأ الفراغ السياسي. فقد حدثت ازدواجية في السلطة في دمشق إذ عيَّن الجنرال اللنبي قائد القوات البريطانية التي دخلت دمشق مع القوات العربية بقيادة الأمير فيصل رضا باشا الركابي حاكماً عسكرياً على المنطقة الشرقية، ومركزه دمشق، وبالمقابل، هناك الأمير فيصل ممثل والده الشريف حسين ملك الحجاز والقائد العام للقوات العربية. واعترف فيصل بحكومة الركابي كأول حكومة عربية في سورية، ولكن الركابي بقي خاضعاً للنفوذ البريطاني إلى أن تمّ الاتفاق البريطاني - الفرنسي في ١٥ أيلول ١٩١٩ القاضي بجلاء القوات البريطانية عن سورية وكيليكيا، وإحلال القوات الفرنسية مكانها مقابل تنازل فرانسا عن المطالبة بمنطقة الموصل الغنية بالبترول. وكانت بريطانيا آنذاك تحكم كلاً من فلسطين وشرقي الأردن في حين كانت فرانسا تحتل الساحل السوري وتقاتل الثوار في المنطقتين الشمالية والساحلية، واستقال رضا باشا الركابي في ١٠ كانون الأول ١٩١٩، بعد الاتفاق البريطاني - الفرنسي، وأصبحت المبادرة السياسة إثر ذلك في يد فيصل.

وحدث على الصعيد الداخلي في سورية انقسام بين ما عرف بطبقة الذوات القدامى التي خشيت على مصالحها وزعاماتها وملكياتها التي جنتها في

العهد العثماني من أن تتهدد من قبل دعاة الاستقلال فعارضت حكومة فيصل العربية، وبقيت موالية للعثمانيين، ومن بعدهم للفرنسيين، وبين الوطنيين الذين أيَّدوا حكومة فيصل حرصاً منهم على تحقيق الأماني القومية في التحرر والاستقلال[١].

وانسجاماً مع الأحداث القومية في تأسيس الدولة العربية وترسيخ مؤسساتها عمدت الحكومة العربية في دمشق إلى إنشاء العديد من المؤسسات السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية[٢]. وبقيت هذه المؤسسات بعد زوال الحكومة العربية الدعامة الرئيسية في تثبيت أسس الدولة الحديثة في سورية وتنمية الوعي القومي العربي.

وانتظمت الجبهة الوطنية التي تدعم فيصل في النادي العربي، وحزب التقدم، والحزب الوطني السوري، والمؤتمر الوطني العام. وقد وضع هذا المؤتمر في جلسته الأولى في ٣ كانون الثاني ١٩١٩ ولاء السوريين بعامة على المحك تجاه القضية الوطنية وتآمر الدولتين الكبيرتين، بريطانيا وفرانسا، على الحركة القومية العربية، ونجح المؤتمر الوطني العام في جلسته في ٨ آذار ١٩٢٠ بإعلان فيصل ملكاً على سورية، وفشلت معارضة المحافظين القدامى للجيل الجديد من القوميين[٣]. وكان فيصل قد أسّس مجلساً للبلدية، وآخر للشورى، ومجلساً للمديرين، ثم مجلساً للوزراء.

ونشط تأسيس الجمعيات الاجتماعية والخيرية، مثل جمعية النهضة الأدبية في دمشق، وجمعية النهضة العربية في حلب، وجمعية الإسعاف الخيري في حماة، كما أقيمت فروع للنادي العربي في المحافظات، وتأسست في القدس جمعية نهضة الفتاة الشرقية من قبل أرملة أحمد الحسيني. وعلى الصعيد الاقتصادي جرى تنظيم الكثير من القطاعات الزراعية والصناعية، وأقيمت الغرف الزراعية،

---

(١) انظر: يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهار، ١٩٨٦، ص ١٥ ـ ١٦، وانظر بحثنا «العلاقات السورية التركية، ١٩١٨ ـ ١٩٢٦»، المنشور في كتابنا، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق، دار نوبل، ٢٠٠٢، ص ٢٩٧ ـ ٣٤٦.

(٢) عالجت الزميلة الدكتورة خيرية قاسمية بالتفصيل مختلف جوانب الإدارة في عهد الحكومة العربية في دمشق في كتابها: الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

(٣) عالج هذه التحزبات بالتفصيل يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ٥٦ ـ ٥٧، ٧٤، ٧٥، ٩١، ١٠٤.

والبنك الزراعي، والشركة الزراعية الحلبية، كما أسست الغرف التجارية، ونظمت المواصلات[1].

إنشاء الجامعة السورية:

لم يكن نصيب التعليم في الحكومة العربية بأقل قدراً من المؤسسات الأخرى، إذ وضعت الحكومة أسس التعليم العالي، فأعيد افتتاح مدرستي الطب والحقوق، وتم إنشاء الجامعة السورية، وأشارت صحيفة «العاصمة» الرسمية، في عهد الحكومة العربية، إلى هاتين المدرستين بأسماء متعددة، مثل المدرسة الطبية العربية، والكلية الطبية العربية، والمعهد الطبي العربي، وكذلك مدرسة الحقوق العربية، والمعهد الحقوقي العربي. ولإيجاد مصطلح موحّد لهاتين المدرستين فقد اخترنا تسميتي المعهد الطبي العربي والمعهد الحقوقي العربي الأكثر استعمالاً واستمرارية في عهد الانتداب الفرنسي، وكذلك لاختيارهما اللغة العربية في التدريس.

افتتاح المعهد الطبي العربي:

كان حوالي ثمانين طالباً من طلاب الطب والصيدلة، من بينهم حسني سبح في الطب، وأحمد صفا الكاتب، والد الأستاذ الدكتور محمد بشير الكاتب، في الصيدلة، قد قاربوا على التخرج حين أغلقت مدرسة الطب العثمانية بدمشق أبوابها بخروج العثمانيين، فطلبوا من رضا باشا الركابي، الحاكم العسكري في دمشق، إعادة افتتاح المدرسة الطبية، لإتمام تخرجهم، ودعمهم في طلبهم ياسين الهاشمي، رئيس الشورى العسكرية في مجلس المديرين الذي شكله الركابي. وتمت الموافقة بافتتاح المعهد الطبي العربي، بفرعيه الطب والصيدلة، في مبنى مدرسة الطب العثمانية القديم، وعين الدكتور رضا سعيد عميداً للمعهد، وكان يشغل آنذاك وظيفة مدير مستشفى الغرباء،

---

(١) انظر بحثنا بالإنكليزية حول الأوضاع في سورية في عهد فيصل ومنجزات الحكومة العربية ، وكذلك بحثنا المترجم إلى الألمانية في الكتابين التاليين :

Abdul-Karim Rafeq, «Arabism, Society and Economy in Syria, 1918- 1920,» in State and Society in Syria and Lebanon, edited by Youssef M. Choueiri (Exeter: Exeter University Press, 1994), pp. 1-26; Abdul-Karim Rafeq, «Gesellschaft, Wirtschaft und Politische Macht in Syrien 1918-1925,» in der Nahe Osten In Der Zwischenkriegszeits, Herausgegeben von Linda Schatkowshi Schilcher und Klaus Scharf (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1989), pp. 440-481.

والدكتور رضا سعيد دمشقي، درس الطب في إستانبول، وتخصص في الأمراض العينية في فرانسا، وشغل عدة وظائف حكومية[١].

وقد استخدم بناء المدرسة الطبية الشاغر أثناء الحرب لتحضير القطن الطبي للجيش، كما ذكر الدكتور حسني سبح، وأنه كان أحد المتطوعين العاملين فيه[٢]. واستخدم البناء أيضاً، بعد عودة مدرسة الطب إليه، لأغراض التوعية الطبية للمواطنين، إلى جانب استخدامه في التدريس، فقد نشرت صحيفة «العاصمة» دعوة عامة لحضور محاضرة في الساعة الخامسة من بعد ظهر الثلاثاء من كل أسبوع لمن يشاء، هدفها نشر مبادئ علم حفظ الصحة، وتقديم معلومات مفيدة في العلوم الطبية[٣].

وقد احتفل بافتتاح المعهد الطبي العربي في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٩، ونورد فيما يلي وصفاً لحفلة الافتتاح كما ورد في الوثيقة الأولى الملحقة بمقال الدكتور أسعد الأسطواني، نقلاً عن مجلة الصحة العمومية[٤]. وجاء في هذه الوثيقة: «أقيمت حفلة افتتاح المدرسة الطبية العربية صباح نهار الاثنين الواقع في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩١٩ الساعة التاسعة حضرها وكيل الحاكم العسكري العام بسورية دولة ياسين باشا الهاشمي، ووالي الولاية دولة علاء الدين بك الدروبي؛ ومدير المدرسة الحربية حضرة شريف بك رمو ومعتمد النادي العربي الأستاذ السيد عبد القادر مظهر وبعض العلماء والأشراف وبعض رؤساء روحانيين والصحافيين والأطباء. ولما انتظم عقد الجمع، افتتح الحفلة حضرة زخور بك العازار رئيس صحية الدرك بخطاب بليغ بيّن فيه منزلة الطب

---

(١) انظر حول سيرة الدكتور رضا سعيد ما ورد في كتاب الدكتور برهان العابد، مختارات من تاريخ الطب، ص ٣٠ ـ ٣١؛ وكذلك ما ورد عن الدكتور رضا سعيد في حفل تأبينه على مدرج الجامعة السورية يوم ٢٠ كانون الثاني في ١٩٤٦، وقد نشرت مجلة المعهد الطبي العربي وقائع حفل التأبين في المجلد ٢٠، الجزآن ٧ ـ ٨ (١٩٤٦) ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) حسني سبح، «تصدير وذكريات»، ص ٧ ـ ١٤.

(٣) صحيفة «العاصمة»، العدد الأول، السنة الأولى، ١٧ شباط ١٩١٩، ص ٩.

(٤) أورد الدكتور برهان العابد في كتابه: مختارات من تاريخ الطب، ص ١٠ ـ ١١، وصفاً لحفلة الافتتاح، كما أوردها الدكتور أسعد الأسطواني في مقاله «للحقيقة والتاريخ»، المجلة الطبية العربية، العدد ٩٠ (آذار ١٩٨٦)، ص ٢٦ ـ ٣٤، وألحق بمقاله وثيقتين نقلاً عن مجلة «الصحة العمومية» التي قام برئاسة تحريرها الطبيب محمد سعيد السيوطي، ثم حلّ مكانه الدكتور مرشد خاطر، واستمرت في الصدور حتى أواخر العهد الفيصلي.

ونسبته لسائر العلوم فأطرب النفوس، وتلاه الشاب جودت أفندي الكيال من تلامذة الصف الخامس بخطاب أجاد فيه وأماط عن وجه الحقيقة اللثام ببيانه أهمية المدرسة التي يتخرج منها القواد والحكام والأطباء وغيرهم، وتلاه يحيى أفندي الشماع من تلامذة الصف الخامس أيضاً فعدَّد فوائد الطب ولا سيما منذ انتشار الأوبئة والأمراض السارية، وبعدها ارتجل الأستاذ السيد عبد القادر أفندي مظهر خطاباً بحث فيه عن لزوم المدرسة وحث فيه على تخريج تلامذة لهم إلمام بالجراحة ليبتروا الأعضاء الفاسدة في المجتمع ويطهروه من الجراثيم، وكان لخطابه وقع بما حواه من الجرأة الأدبية، ثم فاه حضرة الأستاذ السيد عز الدين علم الدين شيخ السروجية بخطاب عدَّد فيه مآثر السلف ومعاهدهم الطبية لاسيما في مونبلييه والأندلس والشام، وكان لخطابه وقع حسن بما حواه من الحقائق التاريخية وشكر الخطباء همة دولة ياسين باشا الهاشمي ودولة الوالي وهمة التلامذة والأطباء ذوي الأيادي البيضاء في هذا المشروع الجليل. وانفض الجمع بعدما زاروا غرف المرضى وغرف العمليات الجراحية وأشعة روتنجن التي بالمستشفى فرأوها نموذج النظافة والإتقان».

وضمَّت الوثيقة الثانية الملحقة بمقال الدكتور أسعد الأسطواني أسماء الأساتذة والمعلمين في المدرسة الطبية آنذاك وهم: الطبيب عبد القادر زهرا رئيس إدارة الصحة وأستاذ أول للتشريح الناحيوي والجراحة الكبرى والصغرى، والطبيب سعيد السيوطي مشاور البلدية الصحي أستاذ ثاني للتشريح الناحيوي والجراحة الكبرى والصغرى، والطبيب أحمد راتب صبَّان جراح أول مستشفى المركز أستاذ الأمراض والسريريات الخارجية والأعضاء الصناعية، والطبيب أديب الجعفري طبيب المستشفى الوطني أستاذ الأمراض والسريريات الداخلية والعصبية والعقلية، والطبيب رضى (رضا) سعيد الأيتوني أستاذ الأمراض العينية، والطبيب محمد صادق الطرابيشي أستاذ الأمراض الأذنية والحنجرية والأنفية، والطبيب أحمد قدري طبيب سمو الأمير أستاذ الأمراض الجلدية والزهرية، والطبيب حسام الدين أبو السعود معاون رئيس إدارة الصحة أستاذ فن الجراثيم والطفيليات، والطبيب ميشيل شامندي (شمندي) طبيب المستشفى الوطني أستاذ مفردات الطب والنبات والحيوان وبحث السموم، والطبيب أمين الحلبي أستاذ التشريح السابق في المكتب التركي أستاذ التشريح الوصفي، والطبيب جميل الخاني طبيب الفوج الأول من اللواء الأول في الجند أستاذ علم الأنساج والتشريح المرضي، والطبيب حمدي أمين أستاذ الطب القانوني، والطبيب

عبد القادر الراضي مدير الغرفة الثانية في إدارة الصحة أستاذ الأمراض العمومية، والطبيب نظمي القباني أستاذ أمراض النساء والولادة، والطبيب فيليب بركات أستاذ أمراض الأطفال ومنافع الأعضاء، والصيدلي توفيق لطوف مشاور صيدلي الغرفة الأولى أستاذ فن إحضار الأدوية والكيمياء الصيدلية، والطبيب عبد الوهاب القنواتي مشاور صيدلي إدارة البيطرة أستاذ الكيمياء المعدنية والتحليلية، والطبيب علي رضا الجندي أستاذ الكيمياء العضوية والحيوية، والطبيب عبدالله مظهر التيناوي معاون مدير الغرفة الأولى أستاذ حفظ الصحة[1].

ونظراً لأهمية المعهد الطبي العربي في مسيرة التعليم العالي في عهد الحكومة العربية وما بعدها، وعلى مستوى الوطن العربي، من حيث تعريب تدريس الطب، فقد أورد الدكتور أسعد الأسطواني في مقاله[2] أسماء الأطباء الذين أسهموا في ترجمة المصطلحات الطبية من التركية إلى العربية، وهم: عبد القادر زهرا، محمد سعيد السيوطي، أحمد راتب الصبان، أديب الجعفري، رضا سعيد الأيتوني، محمد صادق الطرابيشي، أحمد قدري، حسام الدين أبو السعود، ميشيل شامندي، أمين الحلبي، جميل الخاني، حمدي أمين، عبد القادر الراضي، خيري القباني، فيليب بركات، علي رضا الجندي، عبدالله مظهر التيناوي، توفيق لطوف، وعبد الوهاب القنواتي. وبرز بعد ذلك في مجال ترجمة المصطلحات الطبية، كما يذكر الدكتور محمد بشير الكاتب[3]، الدكتور مرشد خاطر والدكتور أحمد حمدي الخياط والدكتور حسني سبح، بالإضافة إلى الدكتور جميل الخاني المذكور سابقاً، وكذلك الدكتور صلاح الدين الكواكبي في الصيدلة.

وردَّ المعهد الطبي العربي على احتفال الشعب بتأسيسه في عهد الحكومة العربية بتقديم خدماته مجاناً للشعب، فقد نشرت صحيفة «العاصمة» في عددها رقم ١٤٨، تاريخ ١٩ أغستوس / آب ١٩٢٠ ما جاءها من المعهد الطبي العربي والمستشفى الوطني أنهما مستعدان لمعاينة ومداواة الأمراض الداخلية والخارجية، من عينية وأذنية ونسائية وجلدية وزهرية، كل يوم من الساعة ١٠ ـ ١٢ قبل الظهر في المستشفى الوطني مجاناً.

---

(١) انظر الدكتور أسعد الأسطواني ، «للحقيقة والتاريخ»، المجلة الطبية العربية ، العدد ٩٠ (آذار ١٩٨٦) ، ص ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٣) الدكتور محمد بشير الكاتب ، «المدرسة الطبية الملكية بدمشق»، ص ١٦١ ، ومقاله الآخر «صفحات من تاريخ تعريب التعليم الطبي»، المجلة الصحية للشرق الأوسط ، منظمة الصحة العالمية ، المجلد الأول ، العدد ٢ (١٩٩٥) ، ص ٢٨٤ ـ ٢٩٣ .

وقد أعلن المعهد الطبي شروط الدخول إليه لمن كان يحمل شهادة من المدارس السلطانية أو المدارس الإعدادية القديمة ذات السبع صفوف، أو شهادة المدارس الخصوصية والأجنبية التي يتفق منهجها ومنهج المدارس الرسمية والمصدّق عليها من قبل إدارة المعارف في الحكومة العربية، كما يقبل بالامتحان كل من كان مستعداً لأداء الامتحان في المواد التالية: اللغة العربية، إحدى اللغات الأجنبية، الطبيعيات (دروس الحكمة الطبيعية، الكيمياء، حيوانات ونباتات، وطبقات الأرض، الرياضيات (حساب، جبر، هندسة، مثلثات، فلك وميكانيك)، والاجتماعيات (التاريخ والجغرافيا)، ويقبل كذلك كل من كان مأذوناً من إحدى شعب دار الفنون بلا امتحان. واشترط أن يكون المتقدم قد أتمّ السابعة عشرة من عمره، حسن الأخلاق بشهادة مختار الحي. ولا يقبل من كانت صحته غير مساعدة له على التحصيل. وحصرت مدة تقديم الطلبات بين الأول والعشرين من أيلول، وحددت فترة امتحان القبول بخمسة عشرة يوماً، ابتداءً من ٢٠ أيلول وحتى ٥ تشرين الأول[١].

ولم يكن في المدرسة الطبية العثمانية في دمشق فرع لطب الأسنان إذ اقتصرت الدراسة فيها على الطب البشري والصيدلة. ولكن إدارة المعهد الطبي العربي باشرت بافتتاح شعبة لطب الأسنان في عهد الحكومة العربية، والهدف الرئيسي من ذلك إعداد المختصين في هذا الفرع، وكذلك الترخيص لممارسي المهنة بحكم الخبرة بعد تدريبهم في شعبة طب الأسنان والتأكد من خبرتهم. وقد دعا المعهد الطبي في الصحف في ٨ كانون الثاني ١٩٢٠ «أطباء» الأسنان الذين لم يستحصلوا على شهادات قانونية ومارسوا هذا التخصص لأكثر من خمس سنوات أن يداوموا على شعبة طب الأسنان وحضور الامتحانات لمن شاء[٢]. ودعا المعهد بعد شهرين من ذلك المتمرنين في شعبة طب الأسنان الذين داوموا على الدراسة واجتازوا الامتحانات أن يراجعوا المعهد لأخذ الرخصة المصدقة بتعاطي المهنة[٣].

---

(١) صحيفة «العاصمة»، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٧ شباط ١٩١٩ ، السنة الثانية ، العدد ١٤٨ ، ١٩ أغستوس ١٩٢٠ .

(٢) صحيفة «العاصمة»، السنة الأولى ، العدد ٩١ ، ٨ كانون الثاني ١٩٢٠ .

(٣) صحيفة «العاصمة»، السنة الأولى ، العدد ١١٠ ، ١٨ آذار ١٩٢٠ .

معهد الحقوق العربي:

وعلى غرار المعهد الطبي العربي فقد أعيد تأسيس معهد الحقوق العربي في عام ١٩١٩. وكان الشبان العرب المجتمعون في النادي العربي بدمشق، بعد قيام الحكومة العربية، قد رفعوا مذكرة إلى ساطع الحصري مدير المعارف في حكومة رضا باشا الركابي يدعونه فيها إلى إعادة افتتاح مدرسة الحقوق لإتمام دراستهم التي توقفت بسبب إغلاق مدرسة الحقوق العثمانية، وشاركهم في الطلب الشبان الذين أنهوا الدراسة الثانوية ورغبوا في دراسة الحقوق. كما كانت هناك حاجة إلى ملء المناصب الإدارية التي شغرت بعد خسارة عدد من الموظفين المحامين والقضاة خلال الحرب. ووافقت حكومة الركابي على الطلب، وتمَّ افتتاح معهد الحقوق في ٢٥ أيلول ١٩١٩، وعين عبد اللطيف صلاح من نابلس عميداً للمعهد، ثم تلاه في حزيران ١٩٢٠ مسلَّم العطار. وكان مقر معهد الحقوق في دار المعلمين القديمة على ضفة بردى[١]، ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات.

وجاء في نظام معهد الحقوق كما أورده كرَّاس مطبوع يحمل على صفحة غلافه اسم المعهد الحقوقي، وتحته عبارة «تأسس في دمشق عام ١٩١٩»، وفي الأعلى اسم «الجامعة العلمية السورية»[٢]، أنه يقبل بلا امتحان كل من يحمل شهادة إحدى المدارس السلطانية أو الإعدادية ذات السبع سنين أو ما عادلهما من المدارس الأهلية أو الأجنبية المصدّقة من قبل المعارف. ويقبل بالامتحان كل من تجاوز السابعة عشرة من عمره، وكان سليم الجسم من الأمراض، نقي الأخلاق، لم يحكم عليه بحبس أو جزاء نقدي بدرجة الجنحة، والدروس التي يمتحن بها هي: التاريخ العام والجغرافية العامة، والطبيعيات والرياضيات، واللغة العربية والإفرنسية أو الإنكليزية (شطبت الإنكليزية في النظام المطبوع واستعيض عنها بخط اليد إحدى اللغات الحية). ويقبل خريجو المدارس الأخرى وطلابها بدون امتحان.

---

(١) قاسمية : الحكومة العربية ، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ ؛ صحيفة «العاصمة»، السنة الأولى ، العدد ٦٨ ، ٥ تشرين الأول ١٩١٩ ؛ وانظر كذلك : Le livre de l'Etudiant, P. 5 .

(٢) ورد هذا الكراس في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Fonds Beyrouth.

وسمح معهد الحقوق للمستمعين بحضور الدروس، واشترط على المستمع أن يكون سليم الجسم من المرض، حسن الخلق. ويذكر نظام المعهد أن تنظيم الدروس أو تنقيحها والنظر في جميع مهمات الأمور وتدقيق القضايا الجزائية والمدرسية تمييزاً يرجع إلى مجلس المعلمين المؤلف من مجموع الأساتذة ومدير المعهد. وتقوم بإدارة جميع الشؤون المختلفة لجنة إدارية مؤلفة من أستاذين أو ثلاثة يرأسها المدير وينتخب أعضاؤها مجلس المعلمين، وحول الأقساط التعليمية فقد أشار نظام المعهد إلى أن كل طالب يقبل في المعهد مكلف بدفع الأجرة على الصورة التالية:

١ - إن بدل الدخول وقدره ثلاثة دنانير سورية تدفع عقب دخول الطالب في المعهد.

٢ - أجرة التحصيل وقدرها تسعة دنانير تدفع على أقساط، كل ثلاثة أشهر يدفع قسط منها.

٣ - خرج الشهادة وقدره عشرة دنانير تدفع عند أخذ الشهادة.

٤ - رسم إعادة الفحص وقدره ستة دنانير تستوفى من الطالب الذي يقصِّر في بعض الدروس ويطلب إعادة الفحص[1].

ونورد فيما يلي مقررات التدريس، وعدد ساعاتها الأسبوعية بحسب الصفوف الثلاثة، وأسماء الأساتذة كما وردت في الكرّاس:

صف أول	صف ثاني	صف ثالث	الدرس أو المقرر	الأستاذ
٤	٤	٤	الحقوق المدنية (المجلة)	الشيخ سعيد مراد
-	١	-	أحكام النكاح	الشيخ سعيد مراد
-	-	٣	أصول الفقه	الشيخ سعيد مراد
-	١	-	الوصايا والفرائض	الشيخ سعيد مراد
٤	-	-	حقوق الجزاء وقانونه	السيد إبراهيم هاشم
-	-	١	صك الجزاء	السيد إبراهيم هاشم

(١) ذكرت صحيفة «العاصمة»، العدد ١٢٠، ٢٦ نيسان ١٩٢٠ قانون النقد السوري، وبموجبه اعتبر الدينار السوري، وهو سكة ذهبية وزنها ٦،٤٥١ غراماً وعيارها تسعون بالمئة من الذهب الخالص، أنه يعادل مئة قرش سوري. وقد أشار أعلاه معهد الحقوق في صحيفة «العاصمة»، العدد ٦٨، ٥ تشرين الأول ١٩١٩ إلى هذه المدفوعات بالدينار بنفس قيمتها بالجنيه (المصري). ولتقدير القيمة الشرائية لهذه الأقساط نذكر أن المرتب الشهري للطبيب الأخصائي في الفترة نفسها هو ٢٥ جنيهاً (أو ديناراً)، انظر «العاصمة»، العدد ٧٧، ٢٠ تشرين الأول ١٩١٩.

الأستاذ	الدرس أو المقرر	صف ثالث	صف ثاني	صف أول
السيد توفيق السويدي	حقوق الرومان	-	-	٢
السيد توفيق السويدي	حقوق الدولة العامة	-	٢	٣
السيد عارف نكد	علم الاجتماع	-	-	٢
السيد عثمان سلطان	الحقوق الأساسية	-	-	٣
السيد عثمان سلطان	التاريخ السياسي	-	-	٤
السيد عثمان سلطان	التجارة البرية والبحرية	-	٤	-
السيد عارف الخطيب	علم الاقتصاد	-	٣	١
السيد شاكر الحنبلي	حقوق الإدارة	٢	٢	-
السيد يوسف روكس	أصول المحاكمات الجزائية	-	٤	-
السيد سليمان جوخدار	قانون الأراضي	-	٢	-
السيد محمد جلال	أصول المحاكمات الحقوقية	٣	-	-
السيد عبدالمحسن الأسطواني	أحكام الأوقاف	١	-	-
السيد مصباح محرم	صك الحقوق	١	-	-
السيد مصباح محرم	الطب الشرعي	٢	-	-
السيد فارس الخوري	المالية	٣	-	-
السيد فارس الخوري	حقوق الدولة الخاصة	٣	-	-
	المجموع	٢٣	٢٣	٢٣

وبالإضافة إلى هذه الدروس تدرَّس كل من اللغتين العربية والفرنسية في كل صف ثلاث ساعات في الأسبوع بعد الظهر. وكان أستاذا هاتين اللغتين السيد عبد القادر المغربي الطرابلسي والأمير كاظم الجزائري حفيد الأمير عبد القادر الجزائري.

وذكر الكرَّاس لجنة الإدارة وموظفي المعهد وخدامه وهم:

رئيس اللجنة الإدارية ومدير المعهد: السيد عبد القادر العظم

عضو اللجنة الإدارية الأستاذ: السيد سعيد مراد

عضو اللجنة الإدارية الأستاذ: السيد عثمان سلطان

عضو اللجنة الإدارية الأستاذ: السيد توفيق السويدي

الكاتب: السيد علي الدفتري

وللمعهد خادمان يقومان بواجب الخدمة.

وعلى غرار المعهد الطبي، فقد نال الشهادة من معهد الحقوق في عام ١٩٢٠ الطلاب الذين كانوا في مراحل دراستهم الأخيرة في مدرسة الحقوق العثمانية. وهم:

سعيد الغزي (دمشق)، حسن الخماش (نابلس)، عبد الرحمن النحوي (صفد)، نعمان الحلو (حلب)، عبد الكريم الحسامي (حمص)، مصطفى جميل الخضر (جبلة)، وجيه الأسطواني (دمشق)، فخر الدين الحسيني (القدس)، وزخريا أسعد زخريا (حامات - لبنان).

وقد قُبِلَ في الصف الثاني، في ذلك العام ١٩٢٠، الطلاب التالية أسماؤهم، وربما هم من الطلاب الذين وصلوا إلى هذا الصف في مدرسة الحقوق العثمانية قبل إغلاقها، وهم: جرجي الريس (دمشق)، جرجي شاهين (دمشق)، مصطفى الرحيباني (دمشق)، إيليا مرقدة (دمشق)، أديب الموصلي (حمص)، هاني السباعي (حمص)، محمود الماضي (حيفا)، فؤاد المحاسني (دمشق)، محمد القصاب (دمشق)، عبد الحميد المارديني (دمشق)، سيمون لويس (دمشق)، بدر الدين الصفدي (حمص)، محي الدين عيسى (صفد)، عبد الكريم جرجس (حمص)، محمود النجار (دمشق)، ظافر المنقاري (طرابلس الشام)، طلعت السراج (دمشق)، عبد القادر شبلي (عكا)، خالد الداغستاني (دمشق)، صبحي الرفاعي (بعلبك)، خليل الحموي (دمشق)، موفق الحسيني (دمشق)، إبراهيم الشيشكلي (حماه)، منير الأنسي (بيروت)، فؤاد الخياط (دمشق)، إبراهيم الحسيني (القدس)، مختار الأيوبي (دمشق)، صادق العظم (دمشق)، طاهر المارديني (ماردين)، ومحمود سيباي (دمشق).

وقد قُبِلَ في الصف الأول في معهد الحقوق في عام ١٩١٩ واحد وعشرون طالباً، وكان هناك تسعة طلاب آخرين ينتظرون تسجيلهم، كما تقدم طالبان هما محمود ظاظا وحسين شوكت بطلب لأداء الامتحان وأخذ الشهادة، مما يدل على أنهما كانا في الصف النهائي في مدرسة الحقوق العثمانية عندما أغلقت أبوابها[1].

واحتفل بافتتاح معهد الحقوق العربي في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٩. وترأس الحفلة رئيس ديوان الشورى الحربي عبد القادر المؤيد العظم بالنيابة عن رضا باشا الركابي الحاكم العسكري العام، وحضرها جمع غفير. وخطب فيها نجيب الأرمنازي مؤكداً أهمية علوم الحقوق في الشرق وفي الغرب. وتلاه الدكتور عبد الرحمن

---

(١) هذه المعلومات والأسماء مأخوذة من كراس المعهد الحقوقي (تأسس في دمشق سنة ١٩١٩) والتابع للجامعة العلمية السورية، مطبعة الحكومة العربية السورية.

الشهبندر فحث على انتهاج منهج الأعمال النافعة لأن دور النظريات والأقوال قد إنقضى، وابان شدة الحاجة إلى مدرسة الحقوق وأمثالها من المدارس العليا. ثم خطب رئيس ديوان الشورى الحربي فتكلم عن واجبات الأمة تجاه حاجاتها. وخطب بعده فارس الخوري فذكر ما كان للعرب بعد الإسلام من الأيادي على الشرائع القانونية التي فاقوا فيها الرومانيين. وتكلّم عيسى إسكندر المعلوف مبيناً الشرائع القانونية الثلاث التي كانت عند العرب قبل الإسلام، وهي شريعة حمورابي، وشريعة الرعاة العرب في مصر، وشريعة المعينيين العربية في هذه البلاد، وبعد انتهاء الحفلة بدئ بإلقاء الدروس بحضور بعض المدعويين[1].

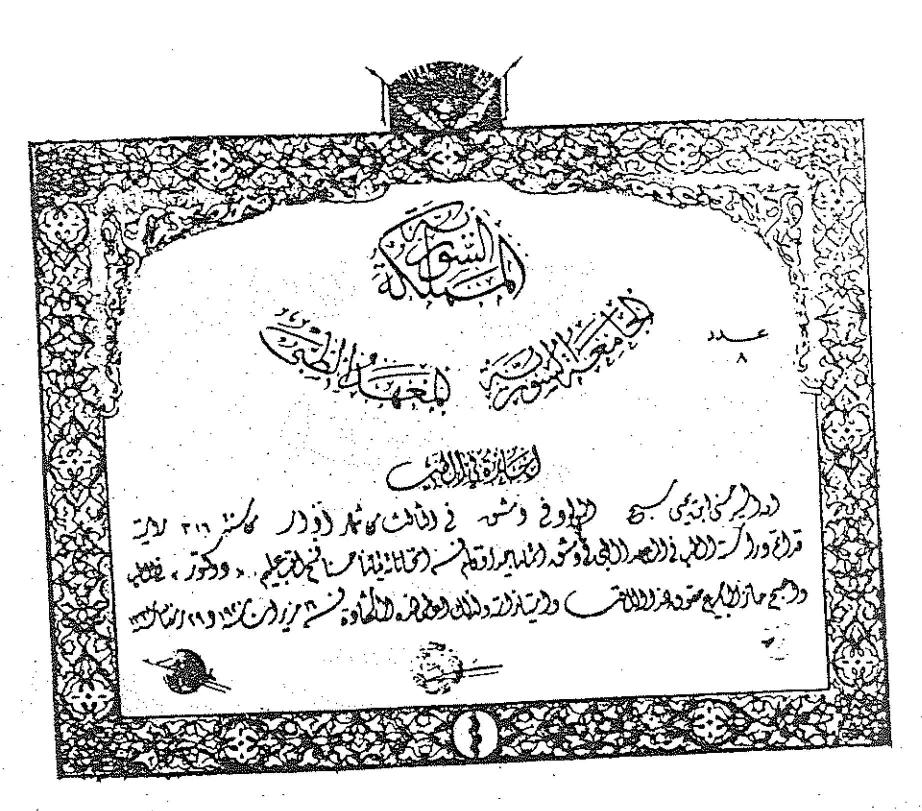
وذكر مكتب الإحصاء في جامعة دمشق في عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ أنه لم يتخرج أحد من معهد الحقوق في عام ١٩١٨ ـ ١٩١٩، في حين تخرج ذلك العام من معهد الطب ستون طبيباً منهم ثلاثة وخمسون سورياً وسبعة من أبناء البلاد العربية، وجميعهم من الذكور. وقد تخرج من معهد الحقوق في العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ عشرة منهم ستة سوريون وأربعة من أبناء البلاد العربية، وتخرج من المعهد الطبي خمسة وأربعون طبيباً في ذلك العام منهم واحد وثلاثون سورياً، وعشرة من أبناء البلاد العربية، وأربعة من غير أبناء البلاد العربية[2].

تسمية الجامعة السورية:

ذكر اسم الجامعة السورية على شهادات الدفعة الأولى من خريجي معهد الطب العربي في عام ١٩٢٠، وبلغ عددهم ثمانية وأربعين طبيباً من الذين شارفوا على التخرج من مدرسة الطب العثمانية قبل إلغائها إثر انسحاب العثمانيين من سورية في عام ١٩١٨، وكان من هؤلاء الأطباء الدكتور حسني سبح الذي تذكر شهادته الطبية المؤرخة في ١٦ حزيران ١٩٢٠ الموافق ٢٩ رمضان ١٣٣٨بأنه منح لقب عليم (دوكتور) في الطب. ويتوج الشهادة في وسطها الأعلى اسم المملكة السورية، لكونها صدرت بعد انتخاب الأمير فيصل ملكاً على سورية من قبل المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠، وتحمل الشهادة كذلك اسم

(١) انظر وصف حفلة الافتتاح في صحيفة «العاصمة»، العدد ١٧٥ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩١٩ .
(٢) جامعة دمشق ، مكتب الإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ ، مطبعة جامعة دمشق .

الجامعة السورية في الجانب اليميني من الأعلى، يقابلها اسم المعهد الطبي. ونورد فيما يلي صورة لهذه الشهادة كما أوردها صاحبها الدكتور حسني سبح[1]، وكذلك الدكتور برهان العابد[2].

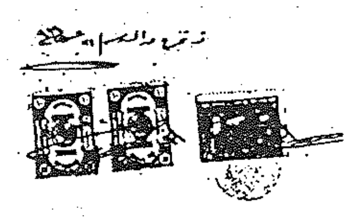


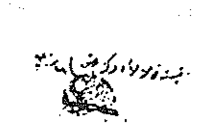
المملكة السورية

الجامعة السورية المعهد الطبي

عدد ٨

اجازة في الطب



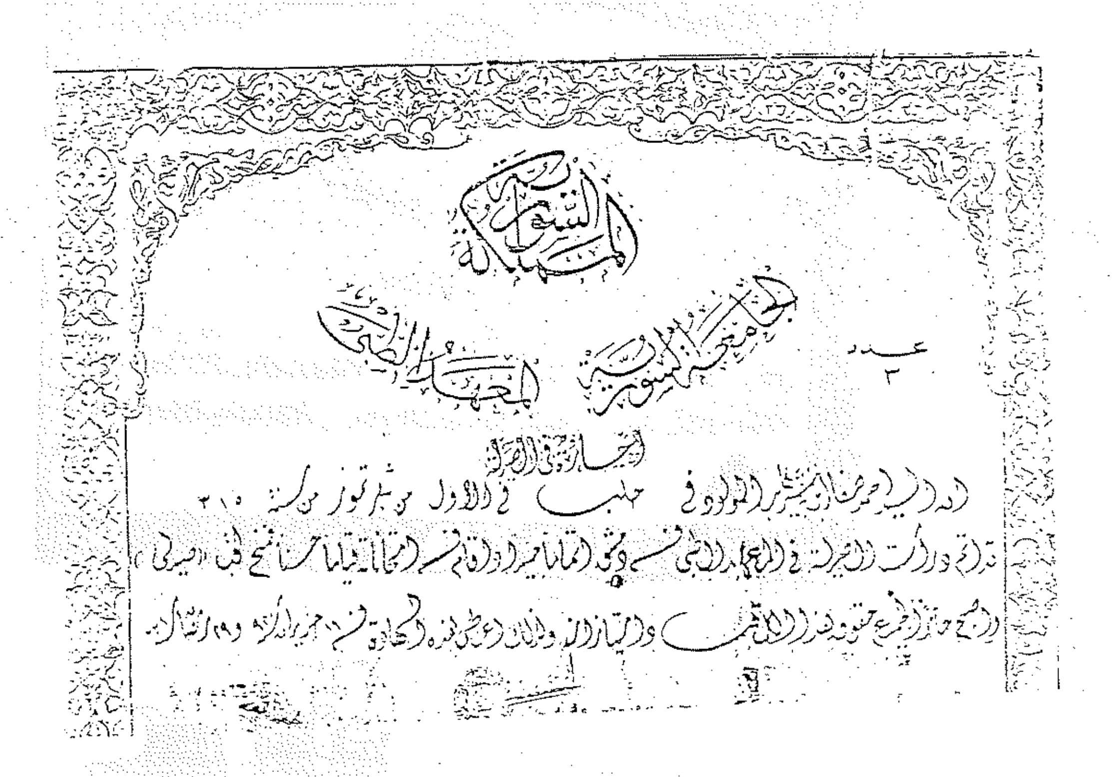




(١) في مقاله : «تصدير وذكريات»، المجلة الطبية العربية ، العدد ٩٠ (١٩٨٦) ، ص ١٠ .

(٢) في كتابه : مختارات في الطب ، ص ١٣ .

وقد ذكر الدكتور محمد بشير الكاتب[1] أن والده المرحوم الدكتور أحمد صفا الكاتب قد تخرج من المعهد الطبي العربي ـ قسم الصيدلة ـ في عهد الحكومة العربية، وتحمل شهادته اسم المملكة السورية واسم الجامعة السورية والمعهد الطبي، وتوقيع وزير المعارف آنذاك ساطع الحصري ورئيس الجامعة عميد المعهد الطبي الدكتور رضا سعيد، وهي تحت رقم /٣/ ومؤرخة في ١٦ حزيران ١٩٢٠ الموافق ٢٩ رمضان ١٣٣٨. ونورد فيما يلي صورة عن شهادة الصيدلي أحمد صفا الكاتب[2].



المملكة السورية

الجامعة السورية المعهد الطبي

عدد ٣

إجازة في الصيدلة

وكان الجناح الآخر للجامعة السورية هو معهد الحقوق العربي الذي افتتح في دمشق في عام ١٩١٩. ويتصدّر اسم الجامعة العلمية السورية غلاف كرّاسه المطبوع، وكتب تحته اسم المعهد الحقوقي، وأنه تأسس في دمشق في عام ١٩١٩، ثم يرد

(١) في مقاله: «المدرسة الطبية الملكية في دمشق»، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) أشكر الأستاذ الدكتور محمد بشير الكاتب أستاذ الجراحة في كلية الطب في جامعة حلب وعميد الكلية سابقاً لتكرمه بإعطائي صورة عن شهادة والده الصيدلي أحمد صفا الكاتب.

في الأسفل اسم مطبعة الحكومة العربية السورية[1]. ونورد فيما يلي صورة هذا الغلاف.

Provt

الجامعة العلمية السوريه

المعهد الحقوقي

تأسس في دمشق سنة ١٩١٩

مطبعة الحكومة العربية السورية

غلاف كراس المعهد الحقوقي

وهكذا تؤكد الوثائق الواردة أعلاه أن الدولة العربية في دمشق، إبان حكم فيصل، قد اعتمدت تسمية الجامعة السورية في شهاداتها الرسمية، واستمرت هذه

(١) هذا الكراس محفوظ في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Fonds Beyrouth.

التسمية في عهد حكومة الانتداب الفرنسي التي تبنتها حين أصدرت في ١٥ حزيران ١٩٢٣ القرار رقم ١٣٢ الذي نظَّم الجامعة السورية. وبهذا تكون الجامعة السورية هي أقدم جامعة حكومية في الوطن العربي - وكانت الجامعة في مصر قد بدأت كجامعة أهلية في عام ١٩٠٨ ثم تحوّلت إلى جامعة حكومية باسم الجامعة المصرية في عام ١٩٢٥[١]. والجامعة القديمة الأخرى في الوطن العربي هي جامعة الجزائر التي تأسست في عام ١٩٠٩، ولكنها كانت فرنسية في إدارتها ولغتها ومعظم مرتاديها، ولم تتمتع باستقلال ذاتي، ووظفتها فرانسا لغرض سيطرتها في مجال التعليم في بلدان شمال أفريقيا[٢].

ومما يذكر في مجال تسمية الجامعة السورية في عام ١٩١٩ وشعور السوريين في المغترب بانتهاء الحكم العثماني وتشكيل حكومة عربية في دمشق وجامعة سورية فيها أن السوريين في سانتياغو دوكوبا، ثاني أكبر مدينة بعد هافانا في كوبا، قد طالبوا في عام ١٩١٩ بإنشاء جامعة سورية لديهم تعلِّم مختلف العلوم لأولادهم السوريين واللبنانيين باللغات الثلاث الفرنسية والعربية والإسبانية. وقد جمعوا الأموال من الجالية لهذا الغرض، كما أن أمريكيين كوبيين تقدّموا بطلبات للتدريس فيها - واتصلت الجالية بالقنصل الفرنسي في سانتياغو دو كوبا لتقديم الدعم للجامعة السورية العتيدة، فكتب إلى وزير خارجية فرانسا بيشون (Pichon) يطلب رأيه وطلب وزير الخارجية في رده معرفة عدد الأساتذة السوريين والفرنسيين الذين يطلبونهم وتفاصيل عن الدروس المقررة التي سيدرسونها[٣].

وتوجد في الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت مسودة بخط اليد بعنوان «نظام الجامعة العلمية السورية»، وتتألف هذه المسودة من عشر صفحات وخمس وستين مادة[٤]،

---

(١) انظر حول الجامعة في مصر: الدكتور رؤوف عباس حامد، جامعة القاهرة، ماضيها وحاضرها، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٨٩، ص ٢١ - ٥٣، ٩٧؛ وانظر أيضاً:

Donald M. Reid, Cairo University and the Making of Modern Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Waardenbug, Les Universités, Vol. 1, pp. 223 - 227.

(٢) انظر: Waardenburg, Les Universités, Vol. 1, p. 140.

(٣) انظر الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Paris, Série E, Levant 1918 - 1919, Syrie - Liban, Carton, No. 104, Santiago de Cuba le 8 août 1919.

(٤) توجد هذه النسخة في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Fonds Beyrouth.

ونورد فيما يلي نص هذا النظام لأهميته في تلك المرحلة المبكرة من التعليم العالي في سورية.

مادة

المقدمة

١ - تتألف الجامعة العلمية السورية الآن من معهدين:

١ - المعهد الطبي.

٢ - المعهد الحقوقي.

٢ - المعهد الطبي ذو ثلاثة أقسام: قسم طبي مع سريرياته، وقسم صيدلي، وقسم لطب الأسنان، وهناك شعبتان أيضاً: شعبة لتعليم القوابل، وشعبة لتعليم فن التمريض، ويقوم في كل من هذين المعهدين عمدة للإدارة والتعليم مصرح عددها ومقدار رواتبها في هذين المعهدين.

الفصل الأول

في كيفية قبول الطلاب للجامعة

٣ - يُقبل طالب الدخول للجامعة العلمية السورية إذا كان ذا شهادة من إحدى المدارس التجهيزية (السلطانية قديماً)، أو المدارس الإعدادية ذات السبع سنوات، أو من إحدى المدارس الأهلية، أو الأجنبية المعادلة لها والمقدمة من قبل المعارف، أما الذين ليس لديهم شهادات فلا يُقبلون إلا بعد اجتياز الامتحان من الدروس الآتية: التاريخ والجغرافيا، الطبيعيات والرياضيات، اللغة العربية والأفرنسية أو إحدى اللغات الحية.

٤ - لا يُقبل الطالب لأحد المعهدين ما لم يكن أتمَّ السابعة عشرة من عمره، وعليه أن يبرز لإدارة المعهد القائمة الرسمية الآتي بيانها:

١ - تذكرة النفوس.

٢ - شهادة المدرسة التي تخرج منها.

٣ - قطعتين من صورته الشخصية.

٤ - شهادة من إدارة الصحة أو من المعهد الطبي.

٥ - شهادة التطعيم الجدري.

٦ - شهادة بحسن السلوك وبأنه غير محكوم عليه بحبس أو جزاء نقدي بدرجة الجنحة.

مادة

٥ - تبدأ المراجعات لأجل القبول من أول أيلول ويباشر بامتحان القبول وفحص الإكمال في العشرين منه والانتهاء في آخره.

٦ - امتحان القبول تحريري وشفاهي، ولا تتجاوز مدته العشرة أيام، ويمكن تمديد مدة القبول والتسجيل بقرار لجنة الإدارة حسب اللزوم.

٧ - تعلن إدارة المعهدين بعد انتهاء الامتحان من كل درس بنتيجته عقب إجرائه، ويرفض التلميذ الذي لا ينجح من درسين، ويعطى لمن لا ينجح من درس واحد مهلة أسبوع لإعادة امتحان من الدرس المذكور.

٨ - تعلن إدارة المعهدين بعد انتهاء الامتحان بيومين على الأكثر أسماء الذين اجتازوا الامتحان للدخول، وتقيدهم في دفتر الطلاب، وتعطى لهم أوراق الهوية التي عليها صورتهم الشمسية بعد أن تستوفي منهم بدل الدخول والقسط الأول من أجور التحصيل، وتتخذ لكل طالب ملفاً خاصاً تحفظ فيه أوراقه مع صورته الشمسية، وتعيد إليه تذكرة النفوس بعد حفظ صورتها المصدقة.

٩ - يقبل خريجو المدارس العالية من وطنية وأجنبية بلا امتحان.

١٠ - يجب أن لا يكون لطالب الطب عمل أو وظيفة ما خارج المعهد أو داخله.

الفصل الثاني

في كيفية قبول المستمعين

١١ - يُقبل من يريد حضور الدروس بصفة مستمع.

١٢ - من يريد أن يدخل مستمعاً يراجع إدارة المعهد ويبيِّن لها هويته ويطلب قبوله، وبعد إجراءات قبوله يدفع ثلث أجور التحصيل.

١٣ - يحق لإدارة المعهد عدم قبول المستمع الذي لم تقتنع بحسن سلوكه ولم تتحقق صحة هويته، ويحق لها أن تمنع أياً كان من المستمعين في أي وقت كان فيما لو ثبت لديها أنه خالف الآداب أو نظامات المعهد.

١٤ - يجب على الطالب أن يخبر إدارة المعهد عند تبديل محل إقامته.

الفصل الثالث

في كيفية نقل القيد

١٥ - لا يجوز للطالب أن يداوم على فرعين من فروع الجامعة العلمية في آن واحد.

١٦ - لا يجوز للطالب في المعهد الطبي الانتقال من شعبة إلى أخرى متساويتين بشروط الدخول إذا لم يوافق على ذلك مجلس الأساتذة، ومع هذا لا يجوز ذلك إلا في بداية السنة المدرسية.

١٧ - إن أبناء الجامعات في أوروبا ومصر وتركيا يقبلون في الصفوف المعادلة للمدارس التي كانوا فيها.

١٨ - يعطى بيان مصدّق للطالب الذي لم يتم تحصيله في أحد فروع الجامعة من الصف الذي أراد الخروج منه أو أُخرج منه لعدم دوامه أو لعدم مقدرته العلمية بمقابل دينار سوري عند طلبه، وتذكر في البيان الأسباب.

الفصل الرابع

في إدارة الجامعة

١٩ - يؤلف رئيس المعهد وأساتذته مجلساً يدعى مجلس الأساتذة وينظر في الشئون التدريسية مثل المؤلفات المناسبة وفيما يقتضي ضمه لبرنامج المعهد أو حذفه وفي المهام الموجبة رقي المعهد ونجاحه، وينظر ويدقق في القضايا القابلة للتمييز على ما سيأتي توضيحه في الفصل السابع.

٢٠ - يؤلف رئيس المعهد وأُستاذان ينتخبهما مجلس الأساتذة لجنة إدارية يرأسها الرئيس تقوم بإدارة المعهد وضبط نظامه وتنظر في جميع شئونه وتقرر ما يوافق نظام المعهد في الحوادث العائدة للإدارة والضبط.

٢١ - رئيس المعهد المنصوب من قبل وزارة المعارف والممثل للمعهد والمكلّف بتنفيذ مقررات اللجنة الإدارية ومجلس الأساتذة والمسئول عن أعمال المعهد.

٢٢ - كاتب المعهد مكلّف بحفظ جميع الأوراق الرسمية العائدة للطلاب والإدارة والأساتذة والمخابرات التي تجري بين المعهد والوزارة أو الدوائر الأخرى.

٢٣ - يجتمع مجلس الأساتذة الطبي كل أسبوع والحقوقي كل شهر مرة اعتباراً من يوم افتتاح المعهدين، ويدعو الرئيس إذا حصل لزوم مبرم لعقد جلسة فوق العادة ويترأس رئيس المعهد الجلسات ولدى تقاعده ينتخب المجلس رئيساً من بين أعضائه.

مادة

٢٤ ـ يحق للجنة الإدارة إعطاء المقررات والحكم بالمجازاة بحق الطلاب الذين يثبت لديها مخالفتهم للآداب العامة ونظام المعهد.

الفصل الخامس

فيما يجب مراعاته في الأصول وقواعد الجامعة

٢٥ ـ يجب على الطلاب مراعاة الآداب العامة خارج المعهد وداخله وتوقير الأساتذة وطاعة الإدارة فيما يعود لنظام المعهد ومجانية أي عمل لا ينطبق على الحقيقة في تقديم الهوية المدرسية التي تؤهله للدراسة والنقل وباقي الوثائق الأخرى في إثبات الدوام المشروط لدخول الفحص السنوي.

٢٦ ـ يحضر الطلاب الدروس العمومية في أوقاتها المعينة ولا يسوغ لهم التخلف عن ابتداء الدرس أكثر من خمس دقائق، كما أنه لا يجوز للأستاذ التخلف أكثر من عشر دقائق بسبب عذر مقبول.

٢٧ ـ الانقطاع عن الدرس بالأعذار المقبولة كمرض أو نحوه لا يقطع الدوام وما دام العذر باقي فالمعذور في حكم المداوم سواء كان أستاذاً أو طالباً، وتقدير قُبول العذر الذي لا تزيد مدته على الثلاثة أيام عائد لشخص الرئيس، وتقدير ما زاد على ذلك راجع للجنة الإدارة.

٢٨ ـ يعطى لكل أستاذ في رأس كل شهر جدول يحتوي على أسماء الطلاب في صفه وأرقامهم المتسلسلة مختوم من الإدارة وموقع عليه من الرئيس، والأستاذ يلاحظ دوام الطلاب ويقيد حذاء أسمائهم ما يدل على حضورهم الدرس أو تغيبهم عنه في كل درس، ويعاد هذا الجدول للإدارة في نهاية كل شهر موقعاً عليه من قبل الأستاذ ليثبت فيه الرئيس علامة الدوام والتغيب لكل طالب ويقيدها ثم تحفظ عند الكاتب لوقت الفحص السنوي.

٢٩ ـ يباشر الأساتذة بإلقاء الدروس في مواقيتها المعينة عدا أيام الجمعة، ويوقع الأستاذ على دفتر الدوام الخاص بالأساتذة قبل دخوله إلى الدرس، ويشير الكاتب على من لم يحضر منهم.

٣٠ ـ تقيِّد إدارة المدرسة أسماء الدروس التي يتلقاها الطلاب في كل صف مع مقدار ساعات التدريس بها وتعلنه.

٣١ ـ لا يجوز التدخين في حجرات الدروس ومخاطبة أحد الطلاب لغيره أثناء الدرس أو الاستيضاح من الأستاذ قبل إتمام الموضوع الذي يتكلم فيه، وأي سؤال لا يتعلق بموضوع الدرس قبل انتهائه، والخروج من حلقة الدرس.

الفصل السادس

في المواد المخلة بالضبط والآداب وعقوباتها والأمور المحظورة

٣٢ ـ **أولاً** - من يأتي بحركات أو أعمال وأقوال تخل بالآداب العامة أو تنافي تعليمات المعهد.

ثانياً - من يجرأ على تحقير أحد الأساتذة أو الموظفين ويتطاول على غيره من الطلاب بالصف.

ثالثاً - من يرتكب جريمة الاحتيال والتزوير أثناء تحصيله أو في أوقات الفحص أو في أثناء الدخول إلى المعهد أو الترفيع من صف لما فوقه.

رابعاً - من يجرأ على ارتكاب جناية أو جنحة.

يعاقب بقرار لجنة الإدارة بأحد العقوبات المعينة في المادة الآتية:

٣٣ ـ العقوبات على خمسة أنواع:

١ - **الإنذار**: وهو أن يبلغ قرار اللجنة للطالب المذنب ويعلن على لوح المعهد، ويتضمن الإنذار أن الذنب لا يتناسب مع حيثية الطالب وشرف المعهد وأنه إذا أعاد إقترافه يتعرض لعقوبة أشد منه.

٢ - **التوبيخ**: وهو عبارة عن تلاوة قرار اللجنة بحق الطالب المذنب من قبلها، وحضور التلامذة، ثم إعلان ذلك على لوح المعهد.

يحكم بإحدى هاتين العقوبتين جزاءً لما تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٣٢.

٣ - **الإخراج المؤقت**: وهو عبارة عن منع الطالب المذنب من الدوام من أسبوع إلى شهر (يحكم به جزاءً على الفقرة الثانية من المادة المذكورة).

٤ - **الحرمان من حق الفحص السنوي**: وهو أن يحرم الطالب المذنب من حق دخول الفحص من تلك السنة، وهذا جزاء لما تضمنته الفقرة الرابعة من تلك المادة، والمكرر للجرم يجوز الحكم عليه بعقوبة الجرم الذي فوقه.

٣٤ ـ من يحال أمره من الطلاب للجنة الإدارة لاقترافه ذنباً يستحق عليه الإخراج المؤقت فما فوقه يمنع من الدوام على المعهد ريثما تحقق اللجنة قضيته وتتخذ القرار المقتضى بشأنه بظرف ثلاثة أيام على الأكثر.

مادة

٣٥ - لا يحق لأحد أن يعلق إعلاناً داخل المعهد بدون مساعدة رئيس المعهد. ومن يتصدى لتمزيق الإعلانات المعلقة من الإدارة أو مجلس الأساتذة أو المقامات العالية أو لتغييرها أو تحريفها، ومن يكتب عليها أو يرسم عليها أو يحك منها شيئاً يحكم عليه من قبل لجنة الإدارة بموجب الفقرات الأولى والثانية من المادة ٣٣.

٣٦ - تمنع الاجتماعات والاحتجاجات والخطب السياسية وكذا المحاضرات السياسية في الجامعة وفروعها، ومن يقترف هذه الأعمال يُحكم عليه من قبل لجنة الإدارة بموجب الفقرات الأولى والثانية من المادة ٣٣، وتجوز الاجتماعات العلمية والأدبية التي غايتها ترقية أفكار الطلاب العلمية والفنية وذلك بمساعدة الرئيس.

٣٧ - إذا اختل النظام والضبط في المعهد أو أحد فروعه وصفوفه يؤخذ رأي مجلس الأساتذة ويطلب التعطيل من المرجع وللمرجع أن يغلق الفرع مؤقتاً إلى أن يستتب النظام ويعود إلى نصابه، ويبطل الإغلاق كافة المعاملات.

٣٨ - على الأساتذة والإدارة أن يخبروا رئيس المعهد عن المواد الآتية:

١ - إذا أعار أحد الطلاب ورقة هوية لآخر أو قيد نفسه أو كرر قيده في شعبتين أو في المعهد بواسطة شخص آخر أو داوم عليها لنوال شهادتين في وقت واحد أو إذا دخل الامتحان أو الفحص في المعهد ولم يتوفق ودخل ثانية باسم آخر.

٢ - إذا وجد الطالب في محلات مخلة بحيثية المعهد ونظامه أو أتى بأفعال مخلة بالشرف والنظام أو تعدى أو أقدم على ارتكاب جنحة أو جناية.

الفصل السابع

فيما هو قطعي من قرارات اللجنة وما يقبل التمييز منها وكيفيته

٣٩ - حكم الإنذار أو التوبيخ قطعي واجب التنفيذ حالاً، وحكم الإخراج الموقت والحرمان من الفحص السنوي والإخراج القطعي قابل للتمييز في مجلس الأساتذة.

٤٠ - مدة التمييز عشرة أيام من تاريخ تبليغ الحكم.

٤١ - للطالب استدعاء التمييز بواسطة رئيس المعهد خطياً مع بيان الأسباب التي يستند إليها في طلبه واستدعائه.

مادة

الفصل الثامن

في أجور التحصيل

٤٢ ـ أجور التحصيل في المعهد كما يلي:

١ ـ بدل الدخول: وقدره ثلاثة دنانير سورية يستوفى عند دخول الطالب في المعهد.

٢ ـ أجرة التحصيل: وقدرها تسعة دنانير سورية. يستوفى في كل ثلاثة أشهر ثلثها اعتباراً من يوم افتتاح المعهد.

٣ ـ خرج الشهادة: وقدره عشرة دنانير سورية، يستوفى عند إعطاء الشهادة.

٤ ـ رسم إعادة الامتحان: وقدره ثلاثة دنانير سورية.

يستوفى من الطالب الذي يقصِّر في بعض الدروس ويطلب إعادة فحصه، ولا يحق له ذلك الطلب ما لم يدفع الرسم المذكور مرة في السنة. وإذا بقي الطالب في صفه يحسب له ذلك الرسم من أقساط السنة المقبلة [المدرسية الجديدة].

٤٣ ـ تدفع أجرة التحصيل على ثلاثة أقساط: قسط في أول تشرين الأول، وقسط في أول كانون الثاني، وقسط في أول نيسان من كل عام. والذي لا يدفع الأجور والتقاسيط وسائر الرسوم يُحرَم من كافة الامتيازات والمساعدات المدرسية ولا يحق له دخول الفحص إلا إذا دفع في أول السنة المدرسية التالية فيعود إليه حق الانتفاع والدخول في الفحص.

٤٤ ـ الأجور تدفع لكاتب المعهد المكلف وهو يشير على ذلك في دفتر هوية الطالب ويقدمها إلى المحاسب.

الفصل التاسع

في الفحص

٤٥ ـ يبدأ الدرس في أول تشرين الأول، وتنتهي السنة المدرسية في ٢٠ آيار، ويبدأ الفحص العمومي من أول حزيران وينتهي بآخره.

٤٦ ـ الفحص في المعهد الطبي على ثلاثة أدوار:

الأول: يبتدئ من ٢٠ أيلول حتى نهاية الشهر نفسه، وهو مختص بالتلامذة الذين لم ينجحوا ولم يزل عليهم إكمال كما في المعهد الحقوقي أيضاً.

الثاني: في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني.

الثالث: في شهر حزيران كما صرح في المادة السابقة.

مادة

٤٧ ـ تعطي إدارة المعهد في نهاية كل سنة لكل طالب ثبت لديها دوامه النظامي كما في المادة الآتية وأداؤه بدل الدخول وجميع أجور التحصيل وثيقة تخوله الدخول للفحص، ومن لم يحصل على هذه الوثيقة لا يقبل فحصه.

٤٨ ـ أي طالب اتضح من دفتر أستاذه أنه تخلف عن درسه مدة تزيد على ثلث أيام التدريس السنوية من غير عذر مقبول يمنع من دخول الفحص العام من جميع الدروس، وأما في المعهد الطبي فيكفي له المنع التخلف من حضور ستة دروس عملية وأثني عشر درساً نظرياً.

٤٩ ـ من يعاقب بجزاء الإخراج المؤقت تحسب عليه مدته هذه في عداد الأيام التي تخلف بها عن الدوام.

٥٠ ـ تعيّن مواقيت الفحص بجدول خاص تنظمه اللجنة الإدارية ويصدقه مجلس الأساتذة ويعلن من قبل الإدارة قبل البدء بالفحص بعشرة أيام.

٥١ ـ الفحص علني ويحق لمن شاء أن يحضره بشرط أن يكون مستحقاً ولا يحق للمستمعين طرح الأسئلة لأن ذلك خاص بالعمدة الفاحصة.

٥٢ ـ يسحب طالب الحقوق ثلاثة أسئلة وطالب الطب سؤالاً واحداً مشتملاً على مبحث من المباحث الهامة بحضور اثنين من المميزين الاختصاصيين في شعبة الدرس الذي يجري عليه الفحص وكل من الأستاذ والمميز يضع رقماً في ورقة أمامه مختومة بختم الإدارة بدون مراجعة الآخر. ويُقسّم مجموع تلك الأرقام على عدد الفاحصين، وخارج القسمة هو الرقم الذي يستحق الطالب عن جوابه. وبعد أن يتم الطالب جواب سؤاله يحق للمميزين أن يطرحوا عليه أسئلة أُخرى إذا شاؤوا.

٥٣ ـ يشترط على الطالب في اجتياز الفحص والترفيع لصف أعلى من صفه أن يحصل الطالب المذكور على نصف مجموع العلامات من جميع دروس صفه.

٥٤ ـ العلامة التامة في الفحص عشرون لكل درس والحد الأدنى عشرة ومن لم ينل هذا الحد من درس واحد يعاد فحصه من ذلك الدرس في مدة الإكمالات والذي لم ينل هذا الحد في درسين يُعدّ باقياً في صفه.

٥٥ ـ من لم يدخل الفحص من أحد الدروس لمرض ثابت بشهادة الطبيب المداوي أو لعذر مقبول آخر كوفاة أحد أقربائه وما ماثل ذلك من الأعذار القاطعة يحق له دخول الفحص في الوقت المعين للإكمالات.

مادة

٥٦ ـ كل طالب عليه إكمال من درس واحد ولم ينجح في تقديم امتحانه في أول السنة الجديدة يُعدّ باقياً في صفه.

٥٧ ـ من يبقى في صفه سنتين يمحى قيده وتسترد منه ورقة الهوية أو يعلن بطلانها في الجرائد.

٥٨ ـ تعلن إدارة المعهد العلامات التي ينالها الطلاب من كل درس عقب انتهاء الفحص منه. يعتبر من العلامات الأرقام من ١٠ ـ ١٥ وسطي، ومن ١٦ ـ ١٨ عالي، ومن ١٩ ـ ٢٠ ممتازة.

٥٩ ـ يفحص الطالب في آخر كل سنة عن الدروس التي درسها في تلك السنة، ويطلب ممن يجتاز الفحص في المعهد الطبي أن يؤدي «دكتورا» في أول السنة الرابعة من: الكيمياء، التشريح، علم وظائف الأعضاء [الفسيولوجيا]، الأنسجة. وفي أول السنة الخامسة من: الأمراض العامة، حفظ الصحة، علم الجراثيم والطفيليات. وللمنتهين في بدء السنة السادسة من: فن التداوي، فن التوليد والأمراض الباطنة والخارجية، وإذا لم ينجح الطالب في فحص «الدكتورا» من درس واحد يطلب منه أن يؤدي الدكتورا مرة ثانية.

٦٠ ـ يفحص طالب القسم الصيدلي في آخر كل سنة من الدروس التي درسها في تلك السنة ويطلب منه أن يؤدي فحص «دكتورا» من: الكيمياء العضوية وغير العضوية، النباتات الطبية، ومبحث الطفيليات، وذلك في أول السنة الثالثة، ومن: المفردات ومبحث السموم والكيمياء التحليلية والصيدلية والحيوية وفن الصيدلة والعمليات الصيدلية في أول السنة الرابعة. ومن لم ينجح في درس واحد يجب عليه إعادة جميع الدروس التي في تلك الدكتورا.

٦١ ـ أوقات التدريس والدخول وأوان الفحص والامتحان في القسم الصيدلي كما في القسم الطبي مؤجلة.

الفصل العاشر

في برامج التدريس في المعهدين الطبي والحقوقي

٦٢ ـ سني التدريس في القسم الطبي خمس، والسنة التدريسية تقسم إلى فصلين شتوي وصيفي. ويبدأ القسم الشتوي من أول تشرين الأول حتى أول شباط، والصيفي من منتصف شباط حتى العشرين منه.

يتبع المعهد الطبي النهج الآتي في التدريس:

الصف الأول: التشريح الوصفي، الطبيعيات الطبية، علم الحيوانات الطبية، مبحث الطفيليات، النباتات الطبية، الكيمياء غير العضوية، اللغة الأفرنسية.

الصف الثاني: التشريح الوصفي، علم وظائف الأعضاء العام (الفسيولوجيا العمومية) الكيمياء العضوية والتحليلية والحيوية، مبحث الرشيم، اللغة الأفرنسية.

الصف الثالث: التشريح النامي (الطبوغرافي)، علم وظائف الأعضاء الخصوصي، الجراحة الكبرى والصغرى، فن الجراثيم، حفظ الصحة، الأمراض العامة، اللغة الأفرنسية.

الصف الرابع: التشريح المرضي، مفردات الطب وفن المداواة، الأمراض الخارجية، الأمراض الباطنة، فن التوليد، علم الأمراض العينية، علم الأمراض الجلدية والزهرية والطرق البولية والتناسلية، الأمراض الأذنية والحنجرية والأنفية والبلعومية، اللغة الأفرنسية.

الصف الخامس: علم الأمراض الخارجية وعلم الأمراض الباطنة، علم أمراض النساء، المداواة السريرية، علم الأمراض العينية، الأمراض الجلدية والزهرية والطرق البولية والتناسلية، الأمراض الأذنية والحنجرية والبلعومية، اللغة الأفرنسية.

وعلى طلاب الصفين الخامس والرابع أن يداوموا بانتظام على السريريات قبل الظهر يومياً وهي: السريريات: الباطنة، الخارجية، العينية، الجلدية والزهرية والطرق البولية والتناسلية، الأذنية والحنجرية والأنفية، والبلعومية والنسائية والتوليد.

أما سني الدراسة في القسم الصيدلي فثلاث: والسنة المدرسية تقسم إلى فصلين كما في المعهد الطبي، ويجري التدريس الصيدلي على الوجه الآتي:

الصف الأول: الطبيعيات الطبية، الحيوانات الطبية ومبحث الطفيليات، النباتات الطبية، الكيمياء غير العضوية، اللغة الأفرنسية.

الصف الثاني: الكيمياء العضوية، علم الجراثيم، حفظ الصحة، علم الصيدلة، الكيمياء التحليلية الكيفية، اللغة الأفرنسية.

الصف الثالث: الكيمياء الصيدلية والتحليلية الكمية، الكيمياء الحيوية، مفردات الطب، علم السموم، علم الصيدلة، التطبيقات الصيدلية، اللغة الأفرنسية.

٦٣ ـ أما سني التدريس في معهد الحقوق فثلاث، ويتبع المعهد المذكور في تقسيم الدروس الطريقة الآتية:

الصف الأول: الحقوق المدنية (المجلة) الحقوق الأساسية، التاريخ السياسي، حقوق الرومان، حقوق الدول العامة، حقوق الجزاء وقانون الجزاء، علم الاجتماع، علم الاقتصاد، واللغة الأفرنسية.

الصف الثاني: الحقوق المدنية، الوصايا والفرائض، أحكام النكاح، التجارة البرية والتجارة البحرية، حقوق الدول العامة، أصول المحاكمات الجزائية، حقوق الإدارة، قانون الأراضي، علم الاقتصاد، اللغة الأفرنسية.

الصف الثالث: الحقوق المدنية، أصول الفقه، حقوق الإدارة، أصول المحاكمات الحقوقية، أحكام الأوقاف، حقوق الدول الخاصة، صك الحقوق، صك الجزاء، الطب الشرعي، أصول المالية، اللغة الأفرنسية.

٦٤ ـ إذا وجب نقل أحد الدروس من صف لآخر، أو علاوة درس جديد أو تعديل ساعات الدوام يجري ذلك بقرار من اللجنة الإدارية على أن يُصدق بعدها من مجلس الأساتذة.

٦٥ ـ لا يجوز طرح درس ما من أحد المعهدين إلا بقرار من مجلس الأساتذة مصدّق من قبل وزارة المعارف، وأما برامج شعبة طب الأسنان وفن التمريض فسيقدمان ذيلاً لهذا النظام وهما تحت البحث وإلى الآن.

عضو — عضو اللجنة الإدارية — رئيس المعهد الطبي — عضو — عضو

رئيس المعهد الحقوقي — عضو — عضو — عضو

ويؤكد هذا النظام، وتسمية الجامعة العلمية السورية فيه، وكذلك ما جاء في المادة الأخيرة منه من أن برامج شعبة طب الأسنان وفن التمريض هي قيد البحث على حرص الحكومة العربية، رغم قصر مدتها، على وضع مناهج شاملة ذات التزام علمي وانضباط جامعي أسوة ببقية الأنظمة للمؤسسات التي اعتمدتها لترسيخ كيان دولة الاستقلال والوحدة، واستمر هذا النظام في السنوات الأولى من الانتداب إلى أن أُعيد

تنظيم الجامعة السورية في عام ١٩٢٣ فضمت عندئذ معهدي الطب والحقوق والمجمع العلمي والمتحف.

إنشاء المجمع العلمي والمتحف ودار الكتب:

وانسجاماً مع سياستها في إرساء دولة المؤسسات الحديثة، أسست الحكومة العربية المجمع العلمي في ٨ حزيران ١٩١٩، وعينت محمد كرد علي رئيساً له، وجعل مقره في المدرسة العادلية، وكان الهدف منه الاهتمام باللغة العربية، وإحياء التراث المخطوط، وتعريب الكتب الهامة وطباعتها. وذكرت صحيفة «العاصمة» في صفحتها الثالثة، العدد ١٩١، تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢١ أن المجمع العلمي أصدر مجلة باسمه تصدر مرة واحدة في الشهر وقيمة اشتراكها ليرة ونصف. وأنشأت الحكومة العربية كذلك دار الكتب العربية التي أُلحقت بالمجمع، وذلك بعد أن استقل المجمع عن ديوان المعارف الذي ضمَّ في الأساس مختلف فروع الثقافة. وأُسندت دار الكتب إلى الشيخ طاهر الجزائري، وكان مقرها في الظاهرية. وأُلحق بالمجمع العلمي متحف الآثار الذي جعل مقره في الظاهرية.

وقرر المجمع العلمي في جلسته بتاريخ ٣٠ تموز ١٩١٩، برئاسة محمد كرد علي، أن يُقسّم إلى قسمين: قسم لغوي أدبي، وقسم علمي فني. واختير للقسم اللغوي الأدبي كل من أمين سويد والشيخ عبد القادر المغربي وعيسى إسكندر المعلوف والشيخ سعيد الكرمي، وللقسم العلمي الفني كل من أنيس سلوم وديمتري قندلفت وعز الدين علم الدين. واختار المجمع أعضاء شرف لكل قسم، فاختار للقسم اللغوي الأدبي المطران ميخائيل بخاش (مطران السريان الكاثوليك)، والشيخ عبد القادر المبارك والسيد رشيد بقدونس والشيخ محمد الخضر والشيخ محسن الأمين العاملي وسليم العنحوري؛ واختار للقسم العلمي الفني فارس الخوري وعبد الرحمن الشهبندر وحكمة المرادي ومرشد خاطر وحسين عوني القضماني[1].

ويدل هذا التنوع في أسماء ومذاهب هؤلاء العلماء على الموضوعية والتسامح اللتين اتصف بهما مؤسسو المجمع العلمي والحكومة العربية ككل، كما أن

---

(١) انظر: قاسمية، الحكومة العربية، ص ٢٤٢ - ٢٤٤؛ وأحمد الفتيح، تاريخ المجمع العلمي العربي، مطبوعات المجمع، دمشق، دار الترقي، ١٩٥٦، ص ٢ - ١١. ويغص الأرشيف الفرنسي بالمعلومات عن المجمع العلمي، ويضم التقارير التي وضعها محمد كرد علي بالفرنسية عن أوضاع المجمع وأنشطته.

تأسيس المتحف لجمع آثار السلف، والمكتبة العربية لجمع التراث وتثقيف الناشئة، والمجمع العلمي لحماية اللغة العربية، وتعميم الثقافة، والترجمة عن التراث الإنساني تدل بمجموعها على الاهتمام بثقافة الإنسان العربي، وشدَّه إلى تراثه، واعتزازه بماضيه الذي أسهم فيه الجميع على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم، ومثل هذه الأمور لا تقوم بها إلاّ حكومة وطنية حريصة على تنمية الوعي القومي بالكشف عن تراث الأمة.

وجهدت هذه المؤسسات في تطوير الثقافة العامة، ولكن التعليم والمدارس آنذاك كانوا في حالة سيئة، وقد أشار إلى ذلك محمد كرد علي الذي عيّن في منصب مدير المعارف العام[1] في دولة دمشق التي أسسها الانتداب الفرنسي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠[2]. ووضع محمد كرد علي تقريراً[3] لخَّص فيه ما كانت عليه المدارس والمعارف العمومية قبل الحكم العثماني وما أصبحت عليه في نهاية هذا الحكم، وخصّ بالذكر مدحت باشا والي ولاية سورية الذي أنشأ في دمشق سنة ١٢٩٥ / ١٨٧٨ ثماني مدارس ابتدائية للذكور وأربع مدارس للإناث وداراً للصنائع. ويضيف محمد كرد علي بالقول: «وما برحت المعارف منذ ذلك العهد تعلو قليلاً وتسفل كثيراً والحكومة لا تطلب من المدارس الابتدائية والثانوية إلا أن تخرِّج لها طبقة من الموظفين ملكيين وعسكريين يكونون أتراكاً بألسنتهم لا بقلوبهم، عثمانيين بتربيتهم لا بأصولهم. وقد أخذ دعاة تتريك العناصر يقاومون لغة البلاد سراً فما هي إلاّ بضع سنين حتى أصبح معظم الدارسين في مدارس الحكومة يخرجون بعد درس عشر أو خمس عشرة

---

(١) عين محمد كرد علي في منصب مدير المعارف العام في دولة دمشق التي عيَّن الفرنسيون حقي العظم حاكماً عليها. وبهذه الصفة كتب محمد كرد علي تقريره. وكان محمد كرد علي قبل ذلك وزيراً للمعارف في حكومة جميل الألشي التي تشكلت في ٦ أيلول ١٩٢٠ بعد احتلال الفرنسيين دمشق. وقد استقال محمد كرد علي من منصب مدير المعارف العام في ١ نيسان ١٩٢٢، وعهد بهذا المنصب إلى مدير الحربية السابق نصوحي البخاري، وسمي محمد كرد علي من جديد رئيساً للمجمع العلمي براتب خمسين ديناراً شهرياً «العاصمة»، السنة الرابعة، العدد ٢٤١، ١ نيسان ١٩٢٢.

(٢) بعد أن قسمت بريطانيا وفرنسا بلاد الشام إلى أربعة كيانات هي: سورية، ودولة لبنان الكبير، وفلسطين، وشرقي الأردن، جزأت فرانسا سورية إلى أربع دويلات هي: دولة دمشق، ودولة حلب، وبلاد العلويين، ومنطقة جبل الدروز.

(٣) يرد تقرير محمد علي في إحدى عشرة صفحة أنيقة بالعربية في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Fonds Beyrouth.
ونشرت صحيفة «العاصمة» نص هذا التقرير في أعدادها التالية في السنة الثانية، العدد ١٧٤، تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٢١، والعدد ١٧٥، تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٢١.

سنة وهم لا يحسنون لغتهم ولا لغة الدولة الرسمية دع اللغة الفرنسية التي كان تعلمها إذ ذاك رسمياً في الظاهر صورياً في الحقيقة على مثل ما كانت عليه اللغة العربية في مدارس الحكومة. وكان يندر بين من تخرجوا في هذه المدارس من يعاني الصناعات الحرة بل إن معظم من أتموا الدروس في مدارس الحكومة العثمانية نشأوا إتكاليين مغرمين بالوظائف فقط». ويلاحظ محمد كرد علي في تقريره أنه «إذا قدرنا سكان حكومة دمشق بنحو مليون نسمة وأن خمسهم يجب أن يكونوا على مقاعد المدارس يدرسون ويتعلمون ظهر معنا عدد الأميين الذين لا يقلون فيما أرى عن ٩٧ في المئة إذا أخذنا نسبة القرى مع المدن»، ويتابع قائلاً: «ولا ينكر أن المدارس الأهلية والطائفية ومدارس المبشرين تقوم بسد ثلمة مهمة في هذا الباب من تعليمها الشعب التعليم الابتدائي وبعضها الثانوي، ولكن كل المتعلمين من أبناء هذه البلاد لا يبلغون جزءاً زهيداً جداً ممن يجب تعليمهم من أولادنا وأبنائنا».

ويعطي محمد كرد علي في تقريره كثيراً من الإحصاءات عن أعداد السكان والمتعلمين والمدارس كما كانت عليه في عهد الحكومة العربية ومطلع حكم الانتداب. ومن موقعه كمدير المعارف العام في دولة دمشق يقول محمد كرد علي بوجوب إدخال العديد من الإصلاحات والتطوير على ما يسميه أنه قوام المدارس، وهي أربعة: المال، والبناء، والمعلم، والأدوات المدرسية، ويدل التقرير بمجموعه على المهمة الصعبة التي واجهتها الحكومة العربية واستمرت إبان الانتداب إلى أن اعتمد نظام البكالوريا في عام ١٩٢٧ فقضى على الكثير من الفوضى في تفاوت المدارس وشهاداتها التي ألحقت الأذى بالجامعة السورية.



الفصل الثالث

الجامعة السورية والانتداب الفرنسي

التحديات وردود الفعل

(١٩٢٠-١٩٢٦)

التحديات:

جابهت الجامعة السورية والقائمين عليها، منذ بداية الانتداب الفرنسي، تحديات كثيرة، فمن قائل بين الفرنسيين باستمرار الجامعة، ومن قائل بإلغائها، وبين القائلين بالاستمرار من يدعو إلى جعل الإدارة فرنسية، على غرار جامعة الجزائر، ومن يدعو إلى تركها بأيد عربية. ثم هناك التحدي الآخر وهو عدم الاعتراف بشهادات الجامعة السورية حتى بين الدول التي قسمت إليها سورية الطبيعية (بلاد الشام)، ناهيك عن الدول العربية، وبخاصة تلك الواقعة تحت الانتداب البريطاني، إذ أصبحت الجامعة وشهاداتها رهينة المنافسة البريطانية الفرنسية في المنطقة العربية، وتمكن القائمون على الجامعة السورية من الثبات في وجه هذه التحديات وتطوير الجامعة لانتزاع الاعتراف بها عن جدارة. ويعود الفضل في ذلك إلى الأسس القويمة لمؤسسات الدولة التي وضعتها الحكومة العربية السابقة، بما فيها مؤسسات التعليم العالي المتمثلة بمعهدي الطب والحقوق، وتلك التي تعنى بالتراث العربي وطرق تطوير الثقافة العامة، مثل المجمع العلمي والمكتبة الوطنية والمتحف، مما سهَّل على السلطات السورية، في ظل الانتداب الفرنسي، أن تبني على هذه الأسس وتطورها. كما أن إصرار الدكتور رضا سعيد عميد المعهد الطبي، بما كان له من مكانة واحترام لدى السوريين والفرنسيين، على استمرار المعهد الطبي والجامعة ككل أثره الكبير في إنقاذ هذه المؤسسة العلمية الوطنية. وقد وجد الدكتور رضا سعيد الكثير من المؤيدين بين الفرنسيين، فدعمه، مثلاً الكولونيل كاترو (Catroux) المفوض السامي الفرنسي، وكذلك

رئيس أطباء الجيش الفرنسي في سورية الكولونيل دلماس، وهكذا أمكن إنقاذ المعهد الطبي والجامعة ككل من الزوال في مطلع الانتداب الفرنسي[1].

وقد ارتفعت عدة أصوات فرنسية، عند بداية عهد الإنتداب، تقول بإلغاء المعهد الطبي في دمشق لأسباب متعددة أهمها منافسته للمعهد الطبي في الجامعة الفرنسية في بيروت. فقد جاء في تقرير للبروفسور شاسوفان (Chassevant) الأستاذ في كلية الطب في جامعة الجزائر ورئيس لجنة الامتحان الإجمالي (الكولوكيوم) لخريجي المعهد الطبي في الجامعة الفرنسية في بيروت الصادر عن الجزائر في ٢٨ كانون الأول ١٩٢١ أن حكومة الملك فيصل في دمشق قررت إنشاء جامعة سورية تدرّس بالعربية نواتها المعهد الطبي، وإلى جانبه المعهد الحقوقي، الذي كانت بدايته متعثرة، وان المعهد الطبي قد منح منذ إعلان الهدنة في عام ١٩١٨ تسعة وستين شهادة في الطب وخمساً وعشرين شهادة في الصيدلة من مجموع الطلاب وعددهم ثلاثة وسبعون في الطب، وثمانية وثلاثون في الصيدلة، واثنان وثلاثون في طب الأسنان. ويذكر التقرير أنه يوجد عدد من الطالبات القابلات، وأن هناك نية لافتتاح فرع للممرضات. ويضيف البروفسور شاسوفان أن دولة دمشق (إحدى الدول الأربع التي قسمت إليها سورية المجتزأة) التي تضم أربع متصرفيات هي دمشق وحوران وحمص وحماه، ويبلغ مجموع سكانها ٩٥٠،٠٠٠ نسمة، يوجد فيها ١٥١ طبيباً، و٥٥ صيدلياً، بالإضافة إلى عدد من مدعي الطب والمشعوذين والمجبرين. ويتألف الـ ١٥١ طبيباً من ١٧ متخرجاً من كلية الطب الفرنسية في بيروت، و١٤ من كلية الطب الأمريكية في بيروت، و٥٤ من كلية الطب في إستانبول، و٦٦ من المعهد الطبي بدمشق. ويضيف شاسوفان أنه يوجد من هؤلاء الأطباء ١٠٢ طبيباً في دمشق، و٢٠ طبيباً في حمص، و١٣ طبيباً في حماه، و١٦ طبيباً في الخدمة الطبية في المناطق الأخرى.

---

(١) انظر مقال الدكتور لوسركل (Lecercle) أستاذ السريريات الجراحية في المعهد الطبي بدمشق منذ عام ١٩٢٤، الذي نشره بالفرنسية في باريس في عام ١٩٢٤ عن المعهد الطبي بدمشق بعنوان :
(La Faculté de Médecine de Damas).
وتوجد نسخة عن هذا المقال في الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 53, Fonds Beyrouth.
وقد ترجم المقال إلى العربية الدكتور ميشيل خوري ونشره في مجلة المعهد الطبي العربي، السنة السابعة (١٩٣٠)، ص ٢٣٨ - ٢٤٧.

وكان برفقة البروفسور شاسوفان في اللجنة الفاحصة طبيبان، أحدهما من جامعة ليون، والآخر من جامعة بوردو. وقد أطلعوا على التعليم في المعهد الطبي بدمشق، وكانت لهم توصيات: أولاهما معتدلة وتقضي بتشجيع الجامعة السورية على التطور ولكن بشكل متأنٍ وغير متسرع، وثانيتهما سلبية وتقضي بإغلاق المعهد الطبي الحالي والبدء بتأسيس معهد طبي فرنسي - عربي في دمشق يأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية والخبرات العلمية المحلية، كما حدث في فرنسا والجزائر، وأن يكون مقر هذا المعهد في التكية (السليمانية)، وأن يكون فيه صف تحضيري للفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية (Physique, Chémie, Science Natutrélle) (P.C.N.)، وأن يكون المعهد تحت إدارة المفوض السامي الفرنسي، ويدرِّس فيه أساتذة فرنسيون، ويديره فرنسي، وأن يمتحن الطلاب أمام هيئة فاحصة من كلية الطب الفرنسية في بيروت، وأن ينهي الطلاب دراستهم في إحدى كليتي طب بيروت، الفرنسية أو الأمريكية، ويحصلوا على شهاداتهم منها[١].

ولا شك أن البروفسور شاسوفان كان ينطلق من منطق الاستعمار الفرنسي في الجزائر آنذاك، وشتان بين الوضعين. ولم تأخذ الإدارة الفرنسية بآرائه، كما أن القائمين على المعهد الطبي في دمشق من الأطباء السوريين والعرب، وعلى رأسهم الدكتور رضا سعيد، قد خيبوا أمله إذ انطلقوا في تحصين المستوى العلمي للمعهد مما جعل لجان الامتحان الإجمالي من الفرنسيين تشيد بمستوى خريجيه.

وثمة تحدٍ آخر لوجود المعهد الطبي في دمشق صادر عن منافسة مهنية بينه وبين المعهد الطبي الفرنسي في بيروت، فقد رفع لويس جلابير (Louis Jalabert) ممثل مدير المعهد الطبي الفرنسي في باريس رسالة إلى رئيس الوزراء وزير الخارجية الفرنسي في باريس بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ يذكر فيها أنه نمي إليه أن مدرسة الطب الشريفية في دمشق قيد التنظيم، وأنه ستعين لها هيئة تدريسية فرنسية وترصد لها الاعتمادات اللازمة، ولهذا يطلب إبداء وجهة نظره قبل أن يُنفَّذ ذلك؛ ووجهة نظره في

---

(١) انظر الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Paris, Etat Numérique des Fonds de la Correspondance Politique et Commerciale, Série E, Levant 1918 - 1940, Carton, No. 103, Rapport sur la Faculté de Médecine de Damas, par le Professeur Chassevant, de la Faculté de Médecine d'Alger, Président de Jury d'Examen de la Faculté de Médecine de Beyrouth, Alger le 28 décembre 1921.

أنه يوجد في سورية مدرستان للطب (الفرنسية والأمريكية في بيروت)، وأنه بإعادة تنظيم مدرسة الطب في دمشق وتعيين أساتذة فرنسيين لها فإن الحكومة الفرنسية ستوجه منافساً جديداً للمعهد الطبي الفرنسي الذي يجد الكثير من المنافسة من المعهد الطبي الأمريكي في بيروت ذي الميزانية الكبيرة. وتشير رسالة لويس جلابيير إلى استقطاب المعهد الطبي في دمشق الذي يدرِّس بالعربية شبان المغرب للدراسة فيه والانخراط في ثقافته العربية، والتحول بالتالي عن الثقافة الفرنسية، كما إن هذا التطور من شأنه أن يزيد في نشاط الطلاب المعادي لفرنسا تماماً، كما يحدث في نشاط الطلاب الجامعيين في مصر المعادي للإنكليز. وتختتم الرسالة بالقول إن تنظيم المعهد الطبي في دمشق غير ضروري ولا مرغوب فيه لهذه الأسباب[1]، ولكن الإدارة الفرنسية لم تأخذ بهذه النصائح.

وقد امتدح الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي، المعهد الطبي في دمشق في رسالته من بيروت إلى رئيس الوزراء وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ١٠ آب ١٩٢١، ونوَّه بشهرته في العالم الإسلامي، ولكنه ذكر أن هذا المعهد آخذ بالتدني منذ الحرب، لذلك يجب إعطاء إدارته والرقابة عليه إلى أطباء فرنسيين، وأقترح على وزير الحربية أن يعهد بالتدريس في المعهد الطبي إلى الدكتورين كوفي (M.M.Couvy) وبوترو – روسيل (Botreau-Roussel) الطبيين من المرتبة الثانية في جيش الشرق الفرنسي في دمشق، كما طلب تعيين طبيب فرنسي ثالث للأمراض النسائية[٢].

ويبدو أن رسالة الجنرال غورو هذه كانت جواباً على رسالة وجهها إليه مندوبه لدى حكومة دمشق الكولونيل كاترو بتاريخ ١٢ شباط ١٩٢١ يشرح فيها الصعوبات التي يعانيها المعهد الطبي في دمشق وعدم الاعتراف بشهادته في الدويلات السورية الأخرى وفي الدول المجاورة، ويقترح المحافظة على معهدي الطب والحقوق وإنشاء جامعة عربية في دمشق إرضاءً للرأي العام الوطني والإسلامي في سورية وفي الأقطار المجاورة ولخدمة المصالح الفرنسية[٣].

(١) انظر: MAE, Paris, Série E, Levant, 1918 - 1940, Carton, No. 378, Paris le 12 october 1922

(٢) انظر: MAE, Paris, Série E, Levant, 1918-1940, Carton, No 108, Beyrouth le 10 avril 1920

(٣) انظر: MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Fonds Beyrouth, Damas le 12 février 1921.

وبالرغم من هذه التحديات التي واجهتها الجامعة السورية الناشئة، وبخاصة معهدها الطبي، من قبل بعض المسؤولين فإن سلطات الانتداب الفرنسية لم يكن في مخططها «فرنسة» الجامعة أو تعيين رئيس أو عمداء فرنسيين لها، ذلك أن المسؤولين عن الجامعة، سواء رئيسها، أو أساتذتها، أو طلابها، وكذلك الوزراء السوريون المسؤولون عنها شعروا بالنواقص التي كانت تعاينها واندفعوا لتلافيها. وتمكن عميد المعهد الطبي الدكتور رضا سعيد، بالتعاون مع الأطباء السوريين الأكفاء، من إثبات أهليتهم في إدارة المعهد وإقناع فرنسا بضرورة استمراره وتحسين أدائه العلمي ضمن الإمكانات المتاحة، وبقيت إدارة الجامعة عربية ولغة التدريس فيها العربية.

وبالمقارنة مع الجامعة الحكومية المصرية التي تأسست في عام ١٩٢٥ فإن عمداء كليات الجامعة المصرية استمروا يعينون من الإنكليز لعدة سنوات بعد تأسيس الجامعة كما كان الأمر عليه حين تأسست الجامعة الأهلية في عام ١٩٠٨. وفي حين عيَّن عميد مصري لمعهد الحقوق في الجامعة المصرية في عام ١٩٢٧ فلم يعين عميد مصري لكلية الطب حتى عام ١٩٢٩، وهو علي باشا إبراهيم الذي استمر في العمادة حتى عام ١٩٤١ وزار سورية عدة مرات في المؤتمرات الطبية. أما كلية الآداب فعين مصري عميداً لها في عام ١٩٣٠، ولم يُعين عميد مصري لكلية العلوم حتى عام ١٩٣٦[1].

وبقيت قضية الاعتراف بشهادات الجامعة السورية بين الدويلات السورية، ومع دول الجوار، وحتى في فرانسا سيفاً مسلطاً على الجامعة على مدى أعوام طويلة. كما إن التطورات السياسية التي كانت تمر بها سورية بشكل متواصل شكلت هي الأخرى عقبات كأداء توجَّب على الجامعة تجاوزها.

وفي محاولة من فرانسا لإرضاء الرأي العام الناقم على تقسيم البلاد إلى دويلات أعلنت في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ إنشاء الاتحاد السوري من الدويلات الثلاث: دمشق وحلب وبلاد العلويين، ويرأسه رئيس الاتحاد ويعاونه مجلس اتحادي. وأختير صبحي بركات لرئاسة الاتحاد. كما عمد الفرنسيون لإرضاء العلماء المسلمين، وفي الوقت نفسه للسيطرة عليهم، إلى إيجاد منصب «رئاسة العلماء» واختير سليم البخاري

---

(١) انظر: رؤوف عباس، جامعة القاهرة، ص ٥٥، ٦٧، ٧١، ٧٦، وانظر:
Reid, Cairo University, pp. 99-101.

لهذا المنصب[1]. وقد ألغي هذا المنصب في ٢٠ آذار ١٩٢٤ من قبل حاكم دولة دمشق حقي العظم بحجة الضائقة المالية، وعهد بوظائفه إلى المفتي العام[2].

وقد استبدل المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو بالجنرال ريغان (Weygand) في نيسان ١٩٢٣، ثم حُلَّ الاتحاد السوري، وتشكلت الدولة السورية من دولتي دمشق وحلب في الأول من كانون الثاني ١٩٢٥، واستمر صبحي بركات في رئاسة الدولة السورية، وكان المفوض السامي آنذاك هو الجنرال سراي (Sarrail). وعهد صبحي بركات في الوزارة التي شكلها بوزارة المعارف إلى الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة السورية وعميد معهدها الطبي. وقامت آنذاك الثورة السورية الكبرى في عام ١٩٢٥، واستدعي الجنرال سراي إلى فرنسا، واستبدل بالكونت هنري دي جوفنيل (Henry de Jouvenel)، واستقال صبحي بركات من رئاسة الدولة السورية في ٢١ كانون الأول ١٩٢٥. وخلفه الداماد أحمد نامي الذي شكل الوزارة في ٢ أيار ١٩٢٦، وعين فارس الخوري وزيراً للمعارف[3].

الجامعة السورية والانتداب:

كانت أولى المهام التي وجب على السلطات الجامعية مجابهتها، إثر فرض الانتداب الفرنسي وسقوط حكومة فيصل في ٢٥ تموز ١٩٢٠، متابعة مراحل تنظيم قبول الطلاب، ومواعيد التسجيل، وإعداد المناهج، وتهيئة الكوادر التعليمية. واستمر عميد المعهد الطبي الدكتور رضا سعيد في عمله، وحلَّ عبد القادر العظم في عمادة معهد الحقوق محل مسلّم العطار الذي خلف عبد اللطيف صلاح. وأذاع معهد الحقوق في الصحف في ٢ آب ١٩٢٠، أي بعد أيام من احتلال الفرنسيين لدمشق، شروط قبول الطلاب في المعهد، وهي الشروط نفسها التي

---

(١) يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢) صحيفة «العاصمة»، ٣١ آذار ١٩٢٤.

(٣) انظر حول هذه التطورات في سورية في ظل الانتداب:

Philip Khoury, Syria and the French Mandate, The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945 (Princeton: Princeton University Press, 1987),

وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية بعنوان: سورية والانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

وانظر أيضاً: يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، بيروت، دار النهار، ١٩٨٣، ص ١١ ـ ١٢، ٣٨ ـ ٣٩، ٤٣ ـ ٤٤، ٥٢ ـ ٥٣، ٥٦ ـ ٥٧، ٦٠ ـ ٦١، ٨٦، ٨٨ ـ ٨٩ ـ ١٠٣.

وضعت في عهد الحكومة العربية، كما حدَّد بدء الدراسة في ٢٠ أيلول ١٩٢٠. وأذاع المعهد الطبي في ١٩ آب ١٩٢٠ شروط القبول ومواعيد التسجيل على أن تبدأ الدراسة في ٢ تشرين الأول. ويلفت النظر أن المعهد الطبي قد حدَّد مواعيد القبول للطلبة من دمشق وما يجاورها من البلدان، وأعطى مهلة إضافية للقادمين من الأقطار البعيدة كالبصرة وبغداد والموصل وكيليكيا والحجاز فأعطاهم الحق في التسجيل حتى آخر تشرين الأول. وحذا معهد الحقوق بعد قليل حذو معهد الطب في إعطاء مهلة إضافية لأبناء البلاد البعيدة للتسجيل، كما أنه رفع سن القبول من ١٦ إلى ١٨ سنة[١]. ويدل إعلان موعدين للقبول للدانين والقاصين على السمعة الطبية التي حازها معهدا الطب والحقوق في الوطن العربي، والتطور الذي حققاه خلال السنوات الماضية، وكذلك انفتاح سورية على محيطها العربي كمركز للإشعاع العلمي وللتعليم الجامعي باللغة العربية، وكانت هذه المعطيات من الأسباب الرئيسية التي حدت بالانتداب الفرنسي على الإبقاء على هذين المعهدين، وبالتالي الجامعة السورية، خشية استعداء الرأي العام العربي والإسلامي.

وانصرف القائمون على التعليم العالي في سورية إلى إرساء قواعده وإعلام إدارة الانتداب الفرنسية بأنظمة الجامعة. وقد وجه الدكتور رضا سعيد كتاباً بالفرنسية بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٢٠ بصفته عميد معهد الطب السوري (Le Directeur de La Faculté Syriènne de Médecine) إلى مستشار المعارف الفرنسي يعلمه فيه بأقسام وأنظمة المعهد الطبي، وبجدول النفقات والمداخيل، وأعداد الأساتذة والطلاب والموظفين. وقد استخدم الدكتور رضا سعيد في رسالته بالفرنسية تسمية «كلية الطب» عوضاً عن «معهد الطب» لأنها تسمية مألوفة في الأنظمة الجامعية الأوروبية، وذكر الدكتور رضا سعيد أن كلية الطب السورية تتألف من أقسام الطب والصيدلة وطب الأسنان والقابلات، وإن قسم طب الأسنان لم تبدأ الدراسة فيه بعد، وإن وزارة المعارف تدرس برامجه، وبيَّن كيف إن إدارة الكلية رغبة منها في رفع مستواها قد اعتمدت وسائل متعددة لذلك منها الاشتراك في المجلات العلمية وطلب شراء أدوات مخبرية وطبية بقيمة مائة ألف فرنك جرى حجزها في

(١) انظر حول إعادة التدريس في معهدي الطب والحقوق: صحيفة «العاصمة»، العدد ١٤٣، ٢ أغسطس ١٩٢٠، العدد ١٤٨، ١٩ أغسطس ١٩٢٠، العدد ١٥٤، ١٧ أيلول ١٩٢٠، العدد ١٥٧، ٢٣ أيلول ١٩٢٠، العدد ١٥٨، ٢٧ أيلول ١٩٢٠، العدد ٢٤٦، ١ أيلول ١٩٢٢.

الموازنة، وأعلن أن عمادة الكلية طلبت من السلطات الفرنسية تعيين أعضاء لجنة فحص الإجمال لطلاب الطب.

وألحق الدكتور رضا سعيد برسالته منهاج وأنظمة ما أسماه بالجامعة السورية، وهو مكتوب بالفرنسية بعنوان (Programme et Réglement de l'Université Syrienne)، وسبق أن عرضنا في نهاية الفصل السابق النص العربي لنظام ما عرف آنذاك بالجامعة العلمية السورية، وهو التعبير الذي كان مستخدماً زمن الحكومة العربية. والنص الفرنسي الذي أرسله الدكتور رضا سعيد إلى مسؤول المعارف الفرنسي هو ترجمة حرفية للنص العربي الذي حذفت منه بعض الفصول، وترجمت فيه تسمية الجامعة العلمية السورية باسم الجامعة السورية.

ويلاحظ في نظام الجامعة السورية هذا الذي وضع في عهد الحكومة العربية خلوّه من أية إشارة إلى مرجعية الجامعة وارتباطها بالسلطة التنفيذية مما يؤكد تمتع الجامعة آنذاك بالاستقلال الذاتي. ومن الملاحظ كذلك أن النسخة الفرنسية لنظام الجامعة قد حذف منها الفصل الخامس الوارد في النسخة العربية، وعنوانه «فيما يجب مراعاته من الأصول وقواعد الجامعة» الوارد في المواد ٢٥ إلى ٣٢، والفصل السادس الذين يعالج المواد المخلّة بالضبط والآداب وعقوباتها، وكذلك الأمور المحظورة الواردة في النص العربي في المواد ٣٢ ـ ٣٩، والفصل السابع وعنوانه «فيما هو قطعي من قرارات اللجنة وما يقبل التمييز منها وكيفيته» وتغطيه المواد ٣٩ ال ٤٢. وحذف هذه الفصول واضح في النص الفرنسي إذ يقفز النص من المادة ٢٤ إلى الفصل الثامن والمادة ٤٢. وربما وجد الدكتور رضا سعيد أن هذه المواد التي أغفل ذكرها وتتعلق بالإخلال بقواعد الجامعة وبالعقوبات قد تكون مجال انتقاد أو تساؤل من قبل الإدارة الفرنسية. ويلاحظ كذلك أن النسخة الفرنسية لا تحمل في نهايتها أية إشارة إلى رئيسي المعهدين الطبي والحقوقي والأعضاء كما في النسخة العربية، ربما لأن هذه النسخة مجتزأة من النص العربي وتهدف إلى إطلاع الجانب الفرنسي على النواحي العلمية فقط في تنظيم الجامعة.

ويلحق الدكتور رضا سعيد برسالته وبنظام الجامعة بيانات أخرى يتعلق أولها بأعداد الطلبة في معهد الطب في دمشق بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠، وهي كالتالي: فرع الطب ٨٠ طالباً، الصيدلة ٣٣ طالباً، القابلات ٨ طالبات، والمجموع ١٢١ طالباً

وطالبة، وتلي ذلك قائمة بأعداد مدراء وأساتذة المعهد الطبي واختصاصاتهم كما يلي: مدير (عميد) المعهد الطبي والمستشفى الوطني، معاون للمدير، وثمانية عشر وظيفة تدريسية، بالإضافة إلى رئيس للمحاسبة، وسكرتير، ومراقب، وأثني عشر مستخدماً. وبلغت النفقات والواردات خلال عام ١٩٢٠ بالقروش السورية كما يلي:

رواتب سنوية ونفقات أخرى	بالقروش	الواردات	عدد الطلاب	القسط	المجموع بالقروش
مدير (عميد) المعهد والمستشفى	٣٦٠٠	أقساط الطلاب	١١٣ (بدون القابلات)	١١٥٢	١٣٠١٧٦
معاون المدير	٣٠٠٠	رسوم تسجيل	١٨	٣٨٤	٦٩١٢
١٧ أستاذاً الراتب الفردي٢٥٠٠	٤٢٠٠٠	فحص انتقالي	٢٦	٣٠٠	٧٨٠٠
أستاذ اللغة الفرنسية	١٥٠٠	رسوم ٣ أشهر لمتمرني طب الأسنان	٤	٤٦٠٨	١٨٤٣٢
رئيس المحاسبة	١٥٠٠	أقساط طلاب الأسنان	١٥	١١٥٢	١٧٢٨٠
سكرتير	١٠٠٠	رسوم تسجيل طلاب الأسنان	١٥	٣٨٤	٥٧٦٠
مراقب (مع طعامه وسكنه)	٥٠٠	رسوم شهادات طبية	٢٩	١٢٨٠	٣١٢٠
١٢ مستخدماً (مع طعامهم وسكنهم)	٢٤٠٠	المجموع العام للواردات ٢٢٣٤٨٠ قرشاً			
نفقات سنوية	٥٠٠٠				
نفقات تدفئة	٤٠٠٠				
نفقات مادية	٦٧٠٠٠				
راتب طبيب أسنان	٢٥٠٠				
مساعد	٣٠٠				
المجموع العام للنفقات	١٣٤٣٠٠ قرشاً				

ويتبين من مجموع النفقات التي كانت تشكل ٦٠٪ من الواردات أن المعهد الطبي كان يتمتع بوفر كبير بسبب ارتفاع الأقساط إذ كان القسط السنوي للطالب، عدا الرسوم الأخرى عند التسجيل، هو ١١٥٢ قرشاً، أي ما يعادل ٤٦٪ من راتب الأستاذ السنوي ومقداره ٢٥٠٠ قرشاً، مما يدل على تدني مرتبات الأساتذة وارتفاع أقساط الطلاب.

والملحق الأخير مع رسالة الدكتور رضا سعيد إلى مستشار المعارف الفرنسي يشير إلى ما كانت تجبيه الحكومة التركية من رسوم الذبائح من مسلخ دمشق وغيره من مسالخ المدن الأخرى. ويبدو أن هذه الجباية كانت مستمرة منذ تأسيس المدرسة

الطبية العثمانية من عام ١٩٠١ وحتى على الأقل عام ١٩٢٠، ويبلغ مجموع ضريبة المسالخ هذه ٣٠٠,٠٠٠ قرشاً مما يجعل مجموع واردات الجامعة ٥٢٣,٤٨٠ قرشاً، وهذا يفوق بحوالي أربعة أضعاف نفقات المعهد الطبي[1]. ومن شأن هذا الوفر أن يقنع الفرنسيين بأن الجامعة بإدارتها العربية السورية النشطة لن تشكل عبئاً إدارياً أو مالياً عليها، ولا تستدعي تعيين فرنسيين لإدارتها، وحين فقدت الجامعة استقلالها المالي بعد ذلك، ارتبطت موازنة الجامعة بوزارة المعارف، وبالتالي بالدولة الخاضعة لفرانسا، تعرضت موازنة الجامعة إلى الإنقاص مما أثار مظاهرات الطلاب والأهلين احتجاجاً على ذلك.

وفي الوقت الذي كانت فيه الجامعة تحاول انتزاع اعتراف الفرنسيين بها رسمياً لم تهمل واجباتها تجاه المواطنين. فقد استمر المعهد الطبي والمستشفى الوطني في تقديم التداوي مجاناً لسائر المرضى كل يوم صباحاً في عيادات المعهد .كما أعطيت الأدوية مجاناً للفقراء والمعوزين من صيدلية الإسعاف العام في ساحة الشهبندر[2].

وشارك المعهد الطبي في تنظيم الطب في الريف ، فقد اجتمعت لجنة في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ برئاسة وزير المعارف محمد كرد علي وعضوية مصباح محرم رئيس محكمة التمييز، وقاسم عز الدين رئيس الصحية، ورضا سعيد عميد المعهد الطبي، وعبد القادر العظم عميد معهد الحقوق، والأطباء صالح شورى وطاهر الجزائري ومرشد خاطر ويوسف عرقتنجي وميشيل شمندي والمسيو كوستي هورد شيانو وناقشت ما آلت إليه صحة أهل القرى من الضعف والانحطاط بسبب فقدان الأطباء فيها، واقترح وزير المعارف تشكيل لجنة لوضع قانون يقضي على خريجي المعهد الطبي العمل في القرى التي تعيّنها الدولة لهم مدة معينة. واستصوب الحضور هذا الرأي، ولكن الدكتور رضا سعيد بيّن ما يلاقيه الطبيب في الريف من العناء في معيشته بسبب قلّة ثقة أهل القرى به، وإن إجبار خريجي الطب على الخدمة في الريف سيثني الكثيرين منهم عن الاجتهاد ويضعف قوتهم المعنوية، واقترح أن يعين الطبيب في الريف في وظيفة إدارية، مثل مدير ناحية، ليسهل عليه تأمين رزقه من

---

(١) توجد رسالة الدكتور رضا سعيد إلى مستشار المعارف الفرنسي مع ملحقاتها في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No, 3, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 1 décembre 1920..

(٢) صحيفة «العاصمة»، العدد ١٤٨ ، ١٩ آب ١٩٢٠ ، العدد ١٧٢ ، ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ .

ناحية ومعالجة المرضى من ناحية أخرى. واقترح عبد القادر العظم إشراك وزراء الداخلية والعدلية مع الأطباء لوضع قانون بذلك[1].

وفي إطار تنظيم العلاقة بين وزارة المعارف والمعهد الطبي والمستشفى الوطني فقد تقرر ربط المعهد الطبي بوزارة المعارف. وكان المستشفى الوطني قد تعرض لتقلبات في علاقته بالمعهد الطبي منذ تأسيسه، فقد ارتبط أساساً بالمدرسة الطبية العثمانية بدمشق منذ أن افتتحت في عام ١٩٠٣، وحين نقلت المدرسة الطبية إبان الحرب العالمية الأولى إلى بناء مدرسة الطب في الجامعة اليسوعية في بيروت بعد أن توقفت هذه الأخيرة عن العمل أثناء الحرب فصل المستشفى عن المدرسة الطبية بسبب هذا النقل وألحق بالدولة، وحين أعيد افتتاح المعهد الطبي في دمشق في عهد الحكومة العربية ألحق المعهد الطبي والمستشفى الوطني بإدارة الصحة العامة لعدم تشكيل وزارة المعارف آنذاك. وتقرر في مطلع عهد الانتداب، بعد تشكيل وزارة المعارف، ربط المعهد الطبي والمستشفى الوطني الملحق به بوزارة المعارف، على أن يكون لمديرية الصحة العامة بدمشق حق الإشراف على أحوال المستشفى وتفتيش أموره الصحية[2]. وكانت قد تأسست في عام ١٩٢١ مصلحة الصحة والإسعاف العام وعهد برئاستها إلى الدكتور يوسف عرقتنجي[3]. وكان لهذه المصلحة حق تفتيش المستشفيات والتأكد من صحة حملة الألقاب الطبية ومن عمل الصيادلة.

تأسيس الجامعة السورية في عهد الانتداب:

بعد أن ألحق المعهد الطبي والمعهد الحقوقي بوزارة المعارف وسيطرت الدولة بالتالي على إدارتهما، أصدرت الدولة القرار رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣ بتأسيس الجامعة السورية. وقد وقَّع المرسوم صبحي بركات رئيس اتحاد الدول السورية الذي يضم دويلات دمشق وحلب وبلاد العلويين، ووافق عليه المفوض السامي الفرنسي في ٢٨ حزيران ١٩٢٣.

---

(١) صحيفة «العاصمة»، العدد ١٦٣، ١٤ تشرين الأول ١٩٢٠.
(٢) صحيفة «العاصمة»، العدد ١٦٣، ١٤ تشرين الأول ١٩٢٠.
(٣) كان لقبه المدير العام لمصالح الصحة العامة والإسعاف العام في دولة سورية، واسم المديرية التي ترأسها هو المديرية العامة للصحة والإسعاف العام (Direction Général de l'Hygiène et Assistance Publique) وقد أصدرت هذه المديرية نشرة سنوية (Bulletin Médical Annuel) وتضم معلومات هامة وإحصائيات عن عدد المرضى والأطباء ونوعية الأمراض وعمل المشافي والمستوصفات.

يتألف القرار رقم ١٣٢ من فصلين: أولهما يُعنى بالجامعة، وثانيهما بمعاهد الجامعة، ويضمان معاً ست عشرة مادة، وتنص المادة الأولى على أنه تأسست في دمشق، تحت اسم الجامعة السورية، جامعة تضم المؤسسات التالية: معهد الحقوق، معهد الطب، المجمع العلمي، والمتحف[1]. ونصت المادة الثانية على أن الجامعة السورية ملحقة إدارياً بمديرية المصالح المدنية في الاتحاد (ضم الاتحاد مديريات وليس وزارات)، ويكلّف مدير المصالح المدنية بدراسة جميع القضايا المتعلقة بالجامعة والتي يجب أن تعرض على رئيس الاتحاد، وبخاصة منها: تهيئة المراسيم التي سيصدرها رئيس الاتحاد فيما يتعلق بتنظيم الجامعة، وتفحص الأنظمة الداخلية للجامعة التي يعدّها مجلس الجامعة بغية عرضها مع ملاحظات مدير المصالح المدنية عليها لمصادقة رئيس الاتحاد عليها، ودراسة طلبات تمويل الجامعة التي يعدها رئيسها ويرفعها إلى مدير المصالح المدنية الذي يرفعها بدوره إلى رئيس الاتحاد مع ملاحظاته عليها، وكذلك رفع قرارات الجامعة فيما يتعلق بالانتخاب لوظائف الجامعة، وتعيين أو عزل الأساتذة. وذكرت المادة الثالثة أن الجامعة تُدار من قبل رئيس يسمى لمدة سنة بمرسوم من رئيس الاتحاد، ويختار من بين عميدي الطب والحقوق أو رئيس المجمع العلمي، ويمكن تمديد مدة رئيس الجامعة سنة أخرى بموجب مرسوم رئاسي. وجاء في المادة الرابعة أن رئيس الجامعة يعاونه مجلس الجامعة الذي يرأسه والذي يضم عميدي

---

(١) كان الفرنسيون قد أسسوا، في خطوة موازية للمتحف، المعهد الفرنسي للآثار القديمة والفن الإسلامي في دمشق، وجعلوا مركزه في قصر العظم الذي اشترته الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٢. وأصدر الجنرال غورو القرار المؤسس لهذا المعهد رقم ١٦٢٥ تاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٢٢، وكانت الغاية منه تنظيم متحف ومكتبة، وإقامة معارض، وإلقاء محاضرات ودروس، وقبول تلامذة على حساب الحكومة الفرنسية يسكنون في المعهد ليتمكنوا من متابعة الدروس الحكومية والدروس الفنية التي تخصصوا بها، كما نص قرار إنشاء المعهد على افتتاح مدرسة فنون تزيينية يدخل في دروسها استخدام الفنون الصناعية والمهن. ويدار المعهد برئاسة عضو في البعثة الآثارية الفرنسية في سورية (انظر: النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا، السنة الثانية، عدد ٤٢، ١٩٢٢)، وجاء في تقرير فرانسا إلى عصبة الأمم عن عام ١٩٢٨ حول انتدابها على سورية ولبنان أن هذا المعهد الفرنسي في دمشق هو في الوقت نفسه متحف، ومركز للدراسات الآثارية واللغوية، ومدرسة للفنون الزخرفية هدفها تجديد الحرف والصناعات القديمة. وذكر التقرير أن هذه المدرسة قد أعيد تنظيمها في عام ١٩٢٦ تحت اسم مدرسة الفنون العربية الحديثة. ولفت مدير المعهد الفرنسي في عام ١٩٢٦ نظر إدارة الأوقاف والبلديات إلى ما لحق بالآثار من تشويه، وقدّم النصح لمعالجتها انظر الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Rapport à la Société des Nations sur la Situation de la Syrie et du Liban en 1928.

وقد تم بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ استبدال اسم المعهد هذا باسم المعهد الفرنسي في دمشق، وأدمج بالمعهد الفرع العلمي للمستعربين المؤسس في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ انظر:

MAE. Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 87, Fonds Beyrouth.

الطب والحقوق ورئيس المجمع، وثلاثة أساتذة من كل معهد، وثلاثة أعضاء من المجمع. وينتخب هؤلاء الأساتذة لمدة سنة من قبل زملائهم في المعهدين، وحدِّد موعدان لاجتماع مجلس الجامعة في أيار وتشرين الثاني، كما يمكن للمجلس الاجتماع في حالات استثنائية. وجاء في المادة الثامنة أن الجامعة تتمتع بالاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالموازنة. وتتألف الموازنة من الرسوم والأقساط الجامعية والهبات والإعانات المالية التي يقدّمها الاتحاد، والتي يجب أن تفي جميعها بالنفقات.

ونص الفصل الثاني في مادته الأولى (العاشرة) أن معهدي الطب والحقوق يداران من قبل عميد لكل منهما يسمى لمدة سنة من قبل رئيس الاتحاد، ويختاره أساتذة المعهد، ويمكن تجديد مدته. ويساعد العميد مجلس أساتذة المعهد. ويرأس المجمع العلمي رئيس يعينه رئيس الاتحاد، ويقوم استثنائياً: بإدارة المتحف، ومركز المجمع هو دمشق، وله فرع من المراسلين في حلب، ويناقش مجلس المجمع الأمور المتعلقة به. ويمكن لمجلس المجمع أن يعطي مكافآت مالية لتطوير الآداب والعلوم، ويناقش في جلساته ما يصله من بحوث في التاريخ والآثار واللغة وغيرها. ويختتم القرار رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣ القاضي بتأسيس الجامعة السورية بأنه يطبق اعتباراً من أول تموز ١٩٢٣، وبالنسبة للأمور المالية اعتباراً من أول أيلول ١٩٢٣، ويلي ذلك توقيع صبحي بركات رئيس الاتحاد، وأنه شوهد وتمت الموافقة عليه من قبل المفوض السامي ويغان[١].

وهكذا تمَّ الاعتراف بالجامعة السورية وحوفظ على اسمها الذي تبنته الحكومة العربية، كما حوفظ على عميد معهدها الطبي الدكتور رضا سعيد الذي أصبح الآن يشغل ثلاث وظائف: رئيس الجامعة وعميد المعهد الطبي وأستاذ أمراض العين. وكان بإمكان الفرنسيين، كما فعلوا في الجزائر، مثلاً، وكما قدّمت لهم اقتراحات بذلك، أن يعينوا رئيساً فرنسياً للجامعة، أو أن يربطوا الجامعة بجامعة فرنسية، كما هو الأمر بالنسبة للجامعة الفرنسية (اليسوعية) في بيروت المرتبطة بجامعة ليون في فرنسا، ولكن حسن أداء القائمين على المعهدين الطبي والحقوقي، وكفاءة أساتذتهما، وأهم من ذلك تنامي الشعور الوطني الذي لن يقبل بغير جامعة وطنية، إدارة وأساتذة ومؤسسات،

(١) يرد النص الفرنسي لقرار تأسيس الجامعة السورية رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣ في الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت تحت اسم (Arreté) الوارد في :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 87, Fonds Beyrouth.

رجّح الرأي العقلاني الفرنسي بوجوب الاعتراف بالجامعة السورية جامعة حكومية عربية، وحتى لغة التدريس العربية فيها لم يحاول الفرنسيون إبدالها بالفرنسية، بل بقيت عربية منذئذ، وهكذا كسبت الجامعة السورية بتدريسها بالعربية، لغة القرآن الكريم، الأولوية في هذا المجال في الوطن العربي والعالم الإسلامي حتى يومنا هذا.

المطالبة بإنشاء كليات أُخرى:

أثار تأسيس الجامعة السورية الكثير من الطموحات بافتتاح كليات جديدة فيها وإرساء قواعد علمية لها بقدر ما أثار الكثير من الضغوط السياسية الداخلية والخارجية لتحجيمها. فقد طالب الشيخ بهجة البيطار عضو المجمع العلمي بدمشق في سلسلة من المحاضرات نشرتها صحيفة «المقتبس» في مطلع عام ١٩٢٥ بإنشاء كلية الآداب العربية للمحافظة على اللغة العربية كما في عهد الأسلاف، وأشار إلى مشاركته في هذا الطلب «رئيس مجمعنا» محمد كرد علي، وفريق من فضلاء دمشق وأدبائها. وتمنى الشيخ بهجة في محاضرته الثالثة على أولي الحمية أن يتعاونوا مع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر على إبراز كلية الآداب العربية التي نيط به أمرها إلى حيِّز الوجود، وعسى أن يتعاون المجمع العلمي الدمشقي والمجمع اللغوي المصري على خدمة هذه اللغة[1]. ولم توفق هذه المساعي بالنجاح آنذاك واستغرق الأمر حتى عام ١٩٢٨ حين تأسست مدرسة الدروس الأدبية العليا بالقرار رقم ٣٦٨ تاريخ ١ آب ١٩٢٨، والتي أصبح اسمها بعد ذلك المدرسة العليا للآداب. وسنشير إلى تأسيسها ثم إلغائها في الفصل التالي.

ودعا الشيخ بهجة البيطار كذلك في محاضرات ثلاث تالية إلى إنشاء كلية الإلهيات (وهو التعبير التركي لكلية الشريعة)، مبيناً حاجة المدنية إلى الدين، وضرورة تجديد النهضة الدينية، وبدأ بالكلام عن الشيخ محمد جمال الدين القاسمي. واقترح الشيخ بهجة المدرسة السميساطية[2] بأنها المكان المناسب لكلية الإلهيات. وقال إذا برَّ الله بتوفيقه أن تنشأ كلية الآداب العربية وأن تنهض المدرسة السميساطية الدينية

---

(١) محاضرات الشيخ بهجة البيطار حول إنشاء كلية الآداب العربية في صحيفة «المقتبس»، الأعداد ٢٨ و٢٩ و٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٢) يذكر الشيخ عبد القادر بدران (المتوفي بدمشق في ١٣٤٦هـ) في كتابه: منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ١٩٦٠، ص ٢٧٦ - ٢٧٩ أن المدرسة السميساطية عرفت أولاً أنها خانقاه للصوفية ثم تحولت إلى مدرسة، وتقع عند باب الجامع الأموي الشمالي، وأنها كانت في مبدأ أمرها داراً لعبد العزيز بن مروان، ولم تزل الأيدي تتناولها إلى أن قدم أبو القاسم السميساطي دمشق فاشترى الدار وبنى بها الصفة القبلية.. وأوقفها على الفقراء الصوفية، ثم صارت مدرسة بعد ذلك.

وطلابها النجباء من رقدة الخمول، وأضيفت هاتان الكليتان إلى الجامعة السورية لأصبحت مؤلفة من المجمع العلمي والكليات الأربع: الإلهيات، الآداب، الطب، والحقوق، وكلها تدرّس بالعربية وأضاف أن نهضتنا المدنية كانت قائمة على أركان ثلاثة، هي أركان مدنيتنا القديمة، وهي الدين واللغة والصناعات، وبذلك نرجو أن تستعيد بلاد الشام ما كان لها من مجد سالف الأيام إن شاء الله[1]. ولم تتح الفرصة لإنشاء كلية الإلهيات حتى عام ١٩٥٤ حين أنشئت كلية الشريعة في الجامعة السورية.

قضية الإعتراف بشهادات الجامعة السورية:

بالرغم من اعتراف دولة الانتداب الفرنسية رسمياً بالجامعة السورية في ١٥ حزيران ١٩٢٣ فقد استمرت المعارضة للجامعة قبل الاعتراف وبعده. فقد رفع طلاب معهد الحقوق في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢١ عريضة إلى حاكم دمشق حقي العظم (توجد ترجمة لها بالفرنسية في الأرشيف الفرنسي) يذكرون فيها كيف أن الحرب أوقفت دراستهم بسبب التجنيد ثم عادوا إلى معهد الحقوق حين أعيد افتتاحه مستفيدين من سمعته الكبيرة وأساتذته الأكفاء. ويقول الطلاب أنهم يعتقدون أن شهادة هذا المعهد تعادل شهادات المعاهد الأخرى الراقية، ولكن الواقع أن شهادة المعهد لا تعترف بها دويلات سورية الأخرى، ولا فلسطين، وحتى دولة دمشق تضع أمامها العراقيل. وتطلب حكومة فلسطين من الطلاب المتخرجين أن يجروا امتحاناً في جميع المواد التي درسوها. وبلغت الطلاب في عريضتهم نظر المسؤولين إلى أن بينهم عدداً من الطلاب الفلسطينيين ومن الدويلات السورية الأخرى، وأنه توجد بين فرانسا وبريطانيا معاهدات ومن شأن ذلك أن يساعد في حلّ مشاكل الاعتراف بشهادتهم في دول الانتداب البريطاني. وقد وقّع هذه العريضة الطالب صادق العظم ومعه ستون طالباً آخراً[2].

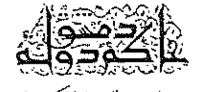
وقد رفع حاكم دولة دمشق حقي العظم هذه العريضة إلى وكيل مندوب المفوض السامي الفرنسي لدى حكومة دمشق مع توصية بتلبية مطالب الطلاب لأن طلبهم محق. ونورد فيما يلي صورة لكتاب حقي العظم هذا[3].

---

(١) صحيفة «المقتبس»، الأعداد ١ و٢ و٣ شباط ١٩٢٥.

(٢) الترجمة الفرنسية للعريضة توجد في الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت ولم يرفق معها النص العربي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 24, Fonds Beyrouth.

(٣) صورة كتاب حقي العظم محفوظة في الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Fonds Beyrouth (Traduction), le 29 octobre 1921.



ديوان رسائل الحاكم العام

الرقم

٢٧٥٤

إلى حضرة وكيل مندوب المفوض السامي لدى حكومة دمشق المحترم

أتشرف بأن أبعث إلى حضرتكم طيّاً برقية بعث بها تلامذة مدرسة الحقوق يرجون بها التوسل لدى حضرتكم بوجوب اعتبار شهادة المدرسة المذكورة لدى حكومة فلسطين والحكومات السورية الأخرى تسهيلاً لهم وحفظاً لحقوقهم وعليه أرجو من حضرتكم عمل ما ترونه مناسباً في شأن إسعاف طلب هؤلاء التلامذة وهو طلب أراه محقاً وتفضلوا بأعلى التحية وقبول احترامي الفائق.

حاكم دولة دمشق

حقي العظم

ورفع مندوب المفوض السامي لدى حكومة دمشق الكولونيل كاترو كتاباً من دمشق بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢١ إلى المفوض السامي في بيروت الجنرال غورو ضمَّنه كتاب حقي العظم وعريضة الطلاب، ولفت النظر فيه إلى الضرر الذي سيلحقه عدم الاعتراف بشهادة معهد الحقوق بالمعهد وبالطلاب الكثر في فلسطين ولبنان الكبير ودولة حلب المنتسبين إليه[1].

وكان طلاب معهد الطب قد احتجوا بدورهم على عدم اعتراف حكومة فلسطين والدويلات السورية الأخرى بشهادتهم، وتعاطف مع شكواهم مندوب المفوض السامي لدى حكومة دمشق الكولونيل كاترو الذي وجه رسالة إلى المفوض السامي الجنرال غورو بتاريخ ١٢ شباط ١٩٢١ يعلمه فيها بشكوى الطلاب وأنه يجب إمّا إغلاق معهد الطب أو دعمه. فإذا كان للمعهد أنه يستمر، كما يقول كاترو، فإنه يجب السماح لحاملي شهادة معهد الطب أن يمارسوا مهنتهم في جميع الدول التي كانت ضمن الدولة العثمانية، كما كان عليه الأمر آنذاك. وللتوصل إلى ذلك يجب إجراء إصلاحات جذرية في المعهد بالنسبة لاختيار الطلاب، وتهيئة المدرسين، وتعيين لجنة من الأطباء الأغراب للقيام

(١) كتاب الكولونيل كاترو إلى الجنرال غورو موجود في المصدر السابق.

بفحص الإجمال للمتخرجين، كما كان الأمر في السابق. ويستغل كاترو احتجاج طلاب الطب هذا ليقول أنه لا حاجة لمعهد الطب في دمشق لأن معهدي طب بيروت الفرنسي والأمريكي يخرجان ما يكفي من الأطباء ذوي المستوى العالي، ولكن كاترو يعود ليقول أن معهد الطب هو وريث مدرسة الطب العثمانية التي تأسست في عام ١٩٠١ وأن شهادات معهد الطب يجب أن يعترف بها أسوة بشهادات تلك المدرسة التي استمر الاعتراف بها حتى نهاية الحكم العثماني في عام ١٩١٨. ويضيف كاترو أن معهدي الطب والحقوق في دولة دمشق مرتبطان بالشعور القومي لدى المواطنين وأن إلغاءهما سيضر بالسياسة الفرنسية تجاه السوريين. ولهذا يجب على فرنسا أن تساهم في تطوير هذين المعهدين إذا أريد لهما البقاء. ويتساءل كاترو هل على فرنسا أن تقوم بذلك، ويجيب أنه يجب عليها ذلك لكسب الرأي العام السوري والإسلامي، وبذلك تصبح فرنسا العرّاب الفكري للنخب العربية والإسلامية، وقد فشلت بريطانيا أن تكون ذلك العرّاب في القاهرة، كما فشلت في فلسطين بسبب سياستها الصهيونية، كما يقول كاترو، ولم يبق لها إلا أن تحاول ذلك في العراق. ويطمح كاترو إلى منافسة بريطانيا في العراق في هذا المجال بجعل دمشق مركزاً فكرياً وعلمياً مثالياً بإشراف فرنسا بجذب إليه مفكري بلاد الرافدين، وبخاصة أن دمشق هي عاصمة الخلافة السابقة ومركز إسلامي هام يفوق بيروت، ولا يستطيع معهد الطب الفرنسي فيها أن يقارن مع معهد طب دمشق من ناحية تأثيره القومي والإسلامي. ويذكر كاترو أن ما ينطبق على معهد الطب ينطبق كذلك على معهد الحقوق في دمشق فإذا رعتهما فرنسا فبإمكانهما أن يفيدا فرنسا في التقرب من الرأي العام السوري والإسلامي، ولهذا يوصي كاترو بإنشاء جامعة عربية في دمشق لتستفيد منها المصالح الفرنسية[1].

وبعد أن تمّ إصدار نظام الجامعة السورية في ١٥ حزيران ١٩٢٣ تدخل رئيس الجامعة الدكتور رضا سعيد لدى السلطات الفرنسية بصفته الرسمية لحل مشكلة الاعتراف بشهادات الجامعة السورية فوجّه رسالة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٣ بطريق التسلسل إلى مدير المصالح المدنية في اتحاد الدول السورية يشير فيها إلى أن شهادة مدرسة الطب العثمانية كان معترفاً بها في كافة أنحاء الدولة العثمانية، ويجب الآن إعادة الأمور إلى نصابها، ولهذا قام بزيارة إلى مصر لرد الاعتبار إلى الشهادة السورية فعلم هناك أن الحكومة المصرية تعتقد أن معهد الطب بدمشق قد بدأ في

---

(١) انظر:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8 (Le Chef de Bataillon Catroux, Délegué du Haut-Commissariat auprès du Gouvernement de Damas à M. Le Haut Commissaire de la République Française en Syrie, Damas le 12 février 1921).

عام ١٩٢٠ متناسية أنه تأسس في عام ١٩٠١ بموجب الإرادة السلطانية وأن خريجيه من الأطباء كان يسمح لهم بالعمل في جميع أنحاء الدولة العثمانية. ولهذا قرر الدكتور رضا سعيد أن يرسل إلى مدير المصالح المدنية تقريراً عن تاريخ معهد الطب ومنهاج الدراسة فيه ليرفعها إلى المفوض السامي الفرنسي للقيام بالمفاوضات حول ذلك والسماح لخريجي معهد الطب بممارسة مهنتهم في مصر.

ويشير تقرير الدكتور رضا سعيد إلى تاريخ معهد الطب منذ تأسيسه في عام ١٩٠١ وحتى الانتداب الفرنسي وكيف أن السلطات الفرنسية مهتمة بتطويره عن طريق إرسال لجان امتحان الإجمال. وقد أصدر المعهد مجموعة من الكتب الطبية. ويذكر التقرير وجود المخابر للكيمياء والتشريح والفيزيولوجيا والنسيج في المعهد بالإضافة إلى مخابر علم الحيوان والنبات. ويضم معهد الطب ثلاثة أقسام: الطب ومدته خمس سنوات، والصيدلة ثلاث سنوات، وقسم القابلات ثلاث سنوات، وأضيف إلى المعهد في عام ١٩٢٠ فرع طب الأسنان، كما افتتح في عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣ الصف التحضيري (P.C.N.). ويذكر التقرير أسماء المدرّسين والمقررات التي يدرّسونها، وأساتذة الطب وهم: رضا سعيد، طاهر عبد المؤمن، سامي الساطي، مرشد خاطر، ميشيل شمندي، إبراهيم الساطي، عبد القادر سري، مصطفى شوقي، أديب الجعفري، أحمد راتب، جميل الخاني، منيف العائدي، أحمد حمدي الخياط، والصيدليان عبد الوهاب القنواتي، وشوكت الجراح، وطبيبا الأسنان مصطفى ممتاز نشابه وعفيف إيليا، وأستاذ الفرنسية الأمير كاظم الجزائري، ثم يعدِّد التقرير مقررات كل سنة[1].

ويتدخل رئيس اتحاد الدول السورية صبحي بركات فيبعث برسالة بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٢٣ إلى المفوض السامي، عطفاً على إشعار من رئيس الجامعة، يذكر فيها أن زمرة من طلاب المعهد الحقوقي قدّمت رفيعة إلى مجلس الجامعة بأن أحد ناشئة المعهد ذهب إلى فرانسا للحصول على شهادة عالم (دوكتور) في الحقوق في إحدى جامعاتها فعورض من قبل الحكومة الفرنسية والجامعة ولم تقبل شهادة معهد الحقوق السورية التي يحملها بحجة أن الجامعة الفرنسية لا علم لها بوجود معهد حقوق سوري، فذهب الطالب إلى سويسرا حيث قُبلت شهادته. ويرجو رئيس اتحاد الدول السورية السلطات الفرنسية الإيعاز إلى الجامعات الفرنسية بالاعتراف بالجامعة

---

(١) انظر:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Damas le 20 novembre 1923, Rapport sur la Faculté de Médecine et de Pharmacie de Damas.

السورية وبشهاداتها. وتسهيلاً للحصول على هذه الأمنية يرفق صبحي بركات صورة من برنامج الدروس من معهدي الطب والحقوق باللغة الفرنسية للإطلاع.

ويكشف صبحي بركات في رسالة ثانية إلى المفوض السامي بتاريخ ٥ نيسان ١٩٢٤ المعلومات التي وردته من فرانسا من أن رئيس جامعة باريس لا يعرف شيئاً عن الجامعة السورية ومناهجها ويطلب تفاصيل عنها. وبذلك أضيفت إلى برنامج الدروس المعدّ للإرسال باسم الجامعة السورية تفاصيل عن مجلس الجامعة السورية بأنه كان يضم في ٣١ آذار ١٩٢٤ الأساتذة رضا سعيد، حامل وسام جوقة الشرف الفرنسي ورئيس الجامعة وعميد معهد الطب، وأستاذ أمراض العين وخريج مدرسة طب أستانبول، ومحمد كرد علي رئيس المجمع العلمي، وعبد القادر العظم عميد معهد الحقوق، والأطباء مرشد خاطر ومنيف العائدي وحمدي الخياط، وأساتذة الحقوق وهم شاكر الحنبلي وفارس الخوري وفوزي الغزي، وعن المجمع العلمي الشيخ عبد القادر المغربي والقس أنيس سلوم وعيسى إسكندر المعلوف.

وقد أسقط من قائمة أساتذة الطب التي أرسلها صبحي بركات، بالمقارنة مع القائمة التي سبق أن أرسلها الدكتور رضا سعيد، اسم الطبيب أحمد راتب مدرس مادة الأذن والأنف والحنجرة، وأضيف إليها أسماء ميشيل خوري ونظمي القباني، وحسني سبح[1] المساعدين في المخابر مما يدل على أن تعيين الأساتذة الجدد لتطوير المعهدين كان مستمراً، وأرسلت الجامعة السورية كذلك قائمة بأسماء أساتذة معهد الحقوق وهم: عبد القادر العظم، وهو العميد، ومصباح محرم، والشيخ سليمان الجوخدار، وسعيد مراد، وتوفيق الأيوبي، وأمين سويد ومحمد كرد علي، وفارس الخوري، وعثمان سلطان وعارف نكد، ويوسف روكس، وبهجت مردم، وميشيل شمندي (طب شرعي)، وسامي الميداني، وإحسان الشريف، وعلي الجزائري مدرس الفرنسية[2].

---

(١) بموجب برنامج الدروس الذي أرسلته الجامعة السورية في ٣١ آذار ١٩٢٤، عن طريق صبحي بركات رئيس اتحاد الدول السورية، إلى المفوض السامي، ومنه إلى رئيس جامعة باريس، كان حسني سبح مساعد مخبر، ولكن في رسالة لاحقة من صبحي بركات إلى المفوض السامي بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٢٤ يرجو صبحي بركات تسهيل سفر الدكتور حسني بن يحيى سبح الموفد إلى جامعة مونبيليه في فرانسا للتخصص في الأمراض العقلية والعصبية، وكان الإيفاد لتطوير الجامعة قائماً على قدم وساق.

(٢) انظر:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 8, Fonds Beyrouth, Damas le 27 décembre 1923, Damas le 5 avril 1924 (Renseignements Généraux sur l'Université Syrienne, Damas le 31 mars 1924).

ويبدو أن فرانسا قبلت معادلة شهادة معهدي الطب والحقوق في الجامعة السورية بدليل سفر حسني سبح للتخصص فيها، وكذلك ما أشارت إليه عريضة رفعها خريجو معهد الحقوق إلى المفوض السامي الجنرال سراي بتاريخ ٦ شباط ١٩٢٥ من أن شهادتهم قد قبلتها فرانسا ولكن «جميع البلاد الشرقية المجاورة كفلسطين ومصر والعراق وتركيا»، كما جاء في العريضة، لا تقبلها، ويطلبون وساطة المفوض السامي في ذلك، كما يرجون عدم السماح لحاملي شهادات البلاد المذكورة من الاشتغال بالمحاماة في مناطق الانتداب الفرنسي. وقد وقع العريضة باسم خريجي الحقوق المجازين كل من سعيد غازي وجورج ريس ومحمود نحاس. ونورد فيما يلي صورة لهذه العريضة[1].

الى فخامة الجنرال ساراي المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان الكبير ودولة العلويين وجبل الدروز المحترم

لنا الشرف ان نعرض لفخامتكم ان خريجي المعهد الحقوقي العربي في الجامعة السورية عقدوا اجتماعاً هاماً بتاريخ ١ء شباط ١٩٢٥ قرروا فيه انتخابنا وفداً لمقابلة فخامتكم بالنيابة عنهم وعرض مطاليبهم الآتية :

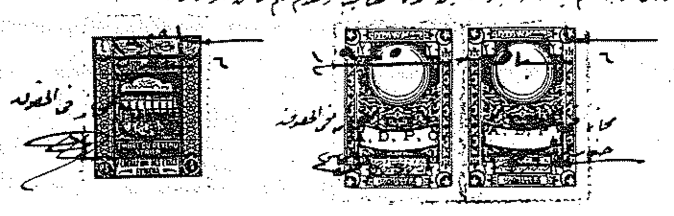
اولاً ـ لما كان المعهد الحقوقي السوري يدرس العلوم الاجتماعية والحقوقية والسياسية والادارية والمالية والشرعية كغيره من المعاهد العليا في فرنسه وسائر البلاد المتمدنة ويمتاز عنها بتدريس العلوم الفقهية التي هي منشأ الشرائع المعمول بها في البلاد نطلب ان ينظر لشهادة معهدنا الحقوقي بعين الحرمة والاعتبار كشهادات سائر المعاهد العليا وان تكون مقبولة في مناطق الانتداب الافرنسي بدون تمييز

ثانياً ـ بما ان الحكومة الافرنسية قررت اعتبار شهادة المعهد الحقوقي السوري معادلة لشهادة الاجازة في الحقوق وليسانس "المعطاة من الجامعة الافرنسية وخولت حامليها الدخول في فرع الدكتورا في فرانسه فنطلب توسط فخامتكم لدى جميع البلاد الشرقية المجاورة كفلسطين ومصر والعراق وتركيا لجعل شهادة المعهد السوري مقبولة في البلاد المذكورة كغيرها من شهادات الجامعات الافرنسية ولنفرض عدم موافقة حكومات البلاد المنوه بها على ذلك نرجو صدور الامر السامي بعدم السماح لحاملي شهادات البلاد المذكورة من الاشتغال في مناطق الانتداب الافرنسي بالمحاماة او الوظائف استناداً على اساس المعاملة المتقابلة .

ثالثاً ـ ان ابواب المناصب والوظائف موصدة في وجه خريجي المعهد المذكور سوى لبعض وظائف قليلة غير مناسبة مع كفاءتهم العالية ومكانتهم الاجتماعية فنطلب صدور الامر السامي لدول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز بتقديم وترجيح حاملي شهادة معهدنا السوري على سواهم في جميع الوظائف الرئيسية في الفروع الحقوقية والادارية والمالية .

رابعاً ـ بما ان مدة سنة لتحصيل الحقوق لدى استاذ قدير تكفي للحصول على الملكة العملية اللازمة فنطلب تنزيل مدة التدريب في المحاماة لسنة واحدة .

اننا باسم اخواننا خريجي المعهد الحقوقي السوري نرجو شمولكم يا فخامة الجنرال بالنظر لهذه المطالب ونقدم لكم فائق احترامنا .



(١) نص عريضة طلبة الحقوق في المصدر التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 37, Fonds Beyrouth.

وعلى غرار طلبة الحقوق رفع الطلاب المصريون الدارسون في المعهد الطبي بدمشق عريضة إلى المفوض السامي الجنرال ويغان ذكروا فيها أن تعاطف الشعب المصري مع فرانسا مشعل الحرية وحامية العلوم شجعهم على التسجيل في المعهد الطبي بدمشق في ظل الانتداب الفرنسي للحصول على ثقافة متميزة. وأضاف الطلاب أن مصر منذ أيام الحكم العثماني كانت تعترف بشهادة المدرسة الطبية العثمانية في دمشق، وأردفوا أن عددنا الآن في دمشق عشرون طالباً مصرياً، ومن الممكن أن يأتي آخرون لولا الدعاية المعاكسة من قبل البعض في مصر، وهؤلاء هم وراء عدم إعتراف مصر بالشهادات السورية، رغم أن الطلبة يخضعون لامتحان الإجمال عن طريق لجنة فرنسية. فلماذا يزاول خريجو الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت من أية جنسية كانوا المهنة في مصر ونحن المصريون خريجي طب دمشق لا يمكننا مزاولتها. ووقّع العريضة عن لجنة الطلبة المصريين جورج مارديني[1].

واستغل الطلاب كل مناسبة للمطالبة بالاعتراف بشهاداتهم في الأقطار العربية المجاورة. ففي حفلة التكريم للمفوض السامي الجديد الجنرال سراي الذي خلف ويغان التي أقامتها الجامعة السورية في ١٩ نيسان ١٩٢٥ في بهو الصور المتحركة في المعهد الطبي وتحدث فيها الدكتور رضا سعيد وزير المعارف في حكومة صبحي بركات التي شكلها في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٤ والذي احتفظ بمنصبه في رئاسة الجامعة وعمادة المعهد الطبي وقف أحد الطلبة المصريين في المعهد الطبي، ويدعى عبد الحميد الطوخي، فوصف علاقات مصر بفرانسا، وذكر أن المفوضين الساميين السابقين قد خدموا المعهد، وطلب من الجنرال سراي أن يجعل شهادة المعهد الطبي مقبولة في الدول المجاورة كي يقبل الطلاب المصريون على الجامعة السورية. وترجمت الخطابات إلى الفرنسية من قبل الأمير كاظم الجزائري. ووعد الجنرال سراي بجعل الشهادة مقبولة، وَطالبَ الطلاب بعدم الاشتغال بالسياسة وبالانصراف إلى دروسهم. وكان الجنرال سراي يشير إلى مظاهرات الطلاب ضد زيارة بلفور لدمشق في ٨ نيسان ١٩٢٥. ثم عرضت صور متحركة تمثل جراثيم السل وغيرها[2].

---

(١) نص عريضة الطلبة المصريين في المصدر التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 71, Fonds Beyrouth.

(٢) انظر وصف الحفلة في: MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 71, Fonds Beyrouth.

وتدخل صبحي بركات رئيس اتحاد الدول السورية شخصياً بناء على طلب رئيس الجامعة السورية، وكتب إلى المفوض السامي الجنرال سراي بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٤ بشأن عدم اعتراف الحكومة المصرية بشهادة المعهد الطبي في دمشق، وذكر أنه بعد تدخل الطلاب المصريين الدارسين في دمشق لدى مصلحة الصحة المصرية فقد طلبت هذه الأخيرة أن تكتب إليها الحكومة المنتدبة رسمياً مبينة درجة المعهد الطبي في دمشق وبرامجه. ويرجو صبحي بركات المفوض السامي القيام بمساعيه لدى الحكومة المصرية بهذا الخصوص حرصاً على مصلحة الجامعة السورية «والدور العظيم الذي ستقوم به في الشرق الأدنى هذه المؤسسة العلمية العربية الكائنة تحت الانتداب الأفرنسي والتي ستكون ولا شك بعد أن يكون قد تمَّ الاعتراف بشهاداتها من قبل جميع البلاد المجاورة ملتقى شباب هذه البلاد»، كما جاء في كتاب صبحي بركات(١).

وأتبع صبحي بركات هذه الرسالة برسالة أُخرى في ٣ شباط ١٩٢٥ موجهة إلى الجنرال سراي، رداً على رسالته التي جاء فيها أنه أبلغ القنصل الفرنسي في فلسطين بحادث الطبيب عزة الغبراء المتخرج من معهد الطب بدمشق والذي رفضت السلطات الصحية في فلسطين أن تسمح له بممارسة مهنته. وجاء في رسالة صبحي بركات إلى المفوض السامي أن الطبيب المشار إليه قد أعاد شكواه من أن مصلحة الصحة في فلسطين لم تزل تصرّ على رفضها السماح له بممارسة مهنته. وأضاف صبحي بركات «لا أرى من حاجة للإعراب لفخامتكم عما أحدثه موقف الحكومة الفلسطينية من التأثير السيء على طلابنا الذين ينظرون إلى حادث زميلهم السابق باهتمام زائد إذ أصبحوا قلقين على مستقبلهم، وما عدا ذلك فجامعتنا تضم عدداً من الطلاب الفلسطينيين والمصريين ولا يمكنها أن تنمو وترى هذا العدد يزداد أو أن تحافظ عليه على الأقل طالما لم تحل بصورة مرضية قضية الإعتراف بمأذوني كلّيتنا في هذه البلاد»(٢).

---

(١) يوجد كتاب صبحي بركات في المصدر السابق.
(٢) انظر نص كتاب صبحي بركات هذا في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No 71, Fonds Beyrouth.

ورفع عدد من الأطباء والصيادلة من خريجي المعهد الطبي بدمشق عريضة[1] بدورهم إلى الجنرال سراي بتاريخ ٦ شباط ١٩٢٥، دعماً لكتاب صبحي بركات السابق بتاريخ ٣ شباط ١٩٢٥، يرجون العمل لدى مديريتي الصحة في مصر وفلسطين لقبول شهادتهم وتعاطي مهنتهم فيها مثلما تقبل شهادات متخرجي معهدي الطب الفرنسي والأمريكي في بيروت، ونعرض فيما يلي نص العريضة:

لصاحب الفخامة الجنرال سراي المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان [illegible]

يا صاحب الفخامة

[illegible] أطباء وصيادلة خريجي المعهد الطبي العربي [illegible]

[illegible] سنة ١٩٠٩ [illegible]

[illegible] المعهد الطبي العربي [illegible] اللغة التركية باللغة العربية [illegible]

[illegible]

[illegible] بيروت [illegible]

[illegible] مصر وفلسطين [illegible] سورية ولبنان [illegible]

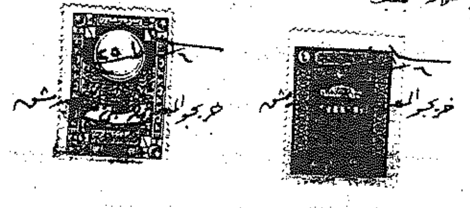
[redacted] [illegible]

[illegible] المعهد [illegible]

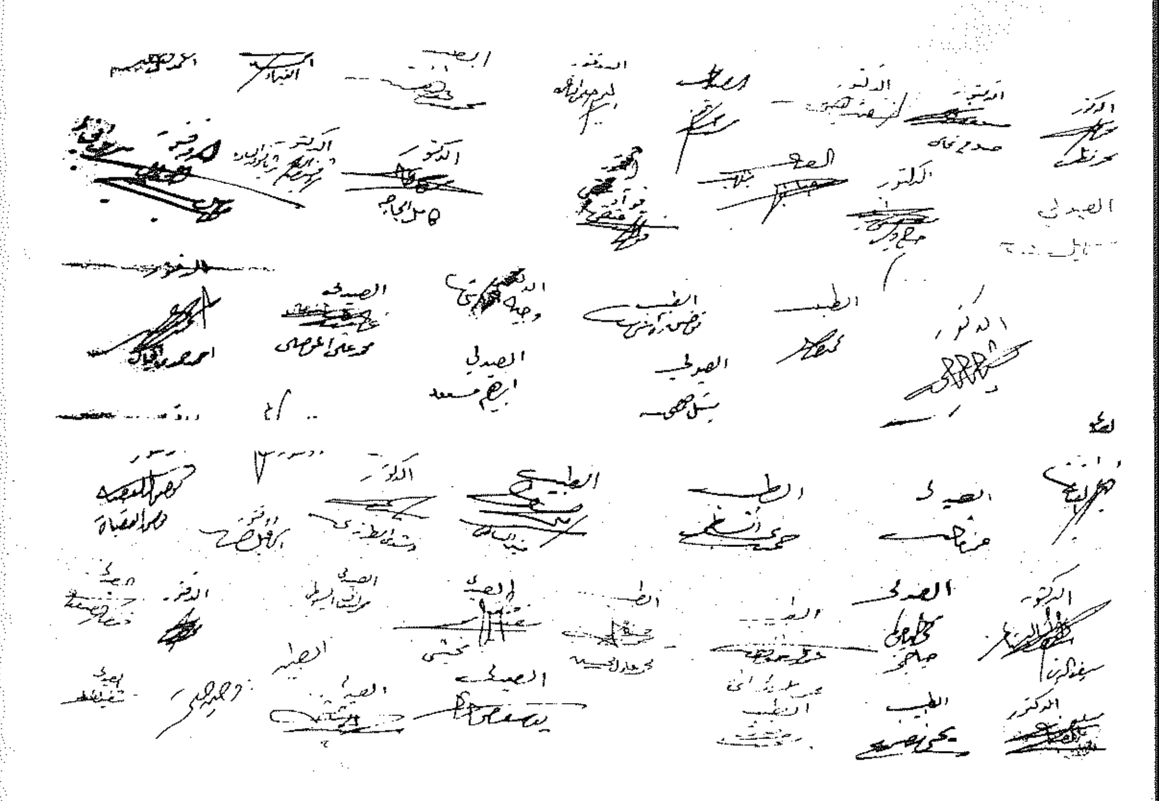
[illegible] بيروت الفرنسي والأمريكي [illegible]

[illegible] الحكومات المجاورة [illegible]

[illegible] بيروت . وتفضلوا يا صاحب الفخامة [illegible]



(١) نص العريضة في المصدر السابق.



وقد رفع رئيس الدولة السورية صبحي بركات كتاباً إلى مندوب المفوض السامي بدمشق بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٢٥ بشأن المعلومات التي طلبها مدير مصلحة الصحة في فلسطين عن المعهد الطبي في دمشق، وذكر صبحي بركات في كتابه: أتشرف أن أبعث إلى سيادتكم طياً بالأوراق المرسلة من وزارة المعارف راجياً رفعها إلى المفوضية العليا، وأعلمتني المفوضية أنها جددت مساعيها لدى الحكومة المصرية ولا تزال تتابع المعلومات مع حكومة فلسطين لتعتبر سلطات هاتين الحكومتين شهادات كافة شعب المعهد الطبي بدمشق، ويخال لي أن المسألة على وشك القبول من قبل حكومة فلسطين بفضل عطف المفوضية العليا على المؤسسة المبحوث عنها وتدخلها في الأمر، أمّا بشأن إعتبار شهادات خريجي شعب المعهد الطبي بدمشق من قبل الحكومة المصرية فإني أرى أن أذكر لسعادتكم مجدداً بهذه المناسبة أن الحكومة المصرية كانت تعتبر هذه الشهادات في العهد التركي ولا مبرر لأن تتعلل الآن في ذلك ولا سيما وأنه أدخلت إصلاحات جمّة على المعهد المذكور منذ ذلك الحين، فإن هذه المؤسسة ضمّت إليها أساتذة فرنسيين أخصائيين وإن برامجها مثل برامج كافة المعاهد المماثلة في العالم، وأن خريجيها خاضعون لامتحان

الكولوكيوم أمام لجنة تعينها المفوضية العليا، وعلاوة على ذلك فالحكومة المصرية تعتبر شهادات كليتي الطب الأمريكية واليسوعية في بيروت مع أن برامجها لا تختلف عن برامج معهدنا، كما أن لجنة فحص الإجمال الفرنسية التي تمتحن خريجي معهد الطب بدمشق هي نفسها التي تمتحن خريجي كلية بيروت الأمريكية. ويرجو صبحي بركات المفوض السامي في ختام رسالته استئناف المساعي بمناسبة انتهاء امتحان الإجمال ونوال الفائزين شهاداتهم لمراجعة الحكومة المصرية بالأمر لأن بين هؤلاء من يريدون ممارسة مهنتهم في هاتيك البلاد وسواء لكونهم أصليين منها أو لسبب آخر فضلاً عن الأهمية العامة يضمان المحافظة على حقوق جامعتنا[1]. ولم يتم اعتراف مصر بشهادة المعهد الطبي بدمشق حتى عام ١٩٣٩ كما سنرى لاحقاً.

تنظيم مهنة طب الأسنان:

في حين استمرت جهود إدارة الجامعة السورية وطلابها في إقناع الدول العربية الأخرى، وبخاصة مصر وفلسطين، الواقعتين تحت الانتداب البريطاني، في قبول شهادات الجامعة، مما اقتضى عدة سنوات، فقد عملت الجامعة، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، في تحسين خدماتها وتطوير أدائها العلمي. ومن القوانين الهامة التي نظمت مهنة طب الأسنان بعد أن تمَّ افتتاح قسم طب الأسنان في المعهد الطبي في الجامعة السورية إصدار الدولة، بالتعاون مع مصلحة الصحة والإسعاف العام بدمشق، قانوناً ينظم بشكل مؤقت طبابة الأسنان في سورية ولبنان. وصدر هذا القانون عن المفوض السامي ويغان برقم ٢١٢٧ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٣. وميَّز القانون بين الجراحين أطباء الأسنان من خريجي المعاهد الطبية، بما فيها المعهد الطبي بدمشق، الذين يحق لهم العمل، وبين متعاطي طب الأسنان الذين لا يحملون شهادات اختصاصية فهؤلاء تمنع مزاولتهم المهنة ما لم ينجحوا في فحص كفاءة للتحقق من أهليتهم أمام لجنة فرنسية يعينها المفوض السامي، ويطلق على هؤلاء عندئذ لقب «أطباء أسنان»، وأمّا لقب «جراح في طب الأسنان» فيحتفظ به لأصحاب الشهادات فقط، وعلى الجميع أن يظهروا بوضوح لقبهم على «أرماتهم وعلى صفائحهم وبطاقاتهم التجارية». وجاء في القانون أنه لا يجوز لأطباء الأسنان أن يستعملوا التبنيج إلاَّ بمعاونة طبيب في الأمراض أو جراح في طب الأسنان.

---

(١) نص رسالة صبحي بركات في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, Vol. 71, Fonds Beyrouth.

ولا يجوز أن تكون وصفات أطباء الأسنان غير الحائزين على لقب دكتور إلا للاستعمال الخارجي، ويجب ألاّ تشتمل على غير أدوية للغرغرة[١].

ثم أصدر المفوض السامي ويغان قراراً برقم ٢٢٤٦ تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤ عدّد بموجبه بعض مواد القانون المؤقت السابق الناظم لمهنة طب الأسنان. واستثنى هذا القرار خريجي المعهد الطبي بدمشق من مزاولة مهنة طب الأسنان ما لم ينجحوا في امتحان كفاءة أمام لجنة فرنسية، في حين قبل خريجو طب الأسنان من الجامعتين الفرنسية والأمريكية في بيروت بممارسة المهنة مباشرة لأنهم كانوا يمتحنون أمام لجنة فرنسية[٢]. وحين قبلت الجامعة السورية بامتحان خريجيها أمام لجنة امتحان الإجمال الفرنسية زال هذا الشرط. ولكن طلاب طب الأسنان في المعاهد الثلاثة، العربي في دمشق والفرنسي والأمريكي في بيروت، أضربوا احتجاجاً على إعطاء لقب «طبيب أسنان» إلى المتمرنين من غير ذوي الشهادات في حين خصص لقب جراح بطب الأسنان لحاملي الشهادات. وطالب طلاب المعهد الطبي بدمشق بالاكتفاء بلقب متمرن بطب الأسنان لغير حاملي الشهادات، وأن يكتب هؤلاء على أرماتهم فلان المتمرن في طبابة الأسنان. واستمر الجدل حول ذلك، وجرى تبادل لبرقيات التأييد بين طلاب طب الأسنان في دمشق وبيروت حول ما عرف بقرار الألقاب. وقد أبقى المفوض السامي بقراره رقم ٧٢ تاريخ ٢٢ آذار ١٩٢٥ على تخصيص لقب جراح بطب الأسنان أو دكتور جراح بطب الأسنان لخريجي الجامعات، ولقب طبيب أسنان للحائزين على إجازات امتحان الكفاءة[٣].

---

(١) نشر القانون المؤقت في النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في القوميسارية العليا، السنة الثالثة، العدد ١١، كما نشر بالفرنسية في المصدر التالي:
Bulletin Mensuel des Actes Administratif du Haut-Commissariat, 3ème année, Novembre 1923.
والطريف أن حيثيات القرار بالعربية تشير إلى أن المفوض السامي بعد أخذ رأي الطبيب العسكري المفتش العام لدوائر الصحة والإسعاف والـهيجان في المفوضية العليا، تورد كلمة «الـهيجان» وهي بالفرنسية Hygiène كما لو أنها عربية.

(٢) انظر الأرشيف البريطاني التالي:
PRO, London, FO, 371/10164/E1228/1228/89, Beyrouth le 22 janvier 1924, Beirut, 24 January 1924.

(٣) انظر حول نشاط الطلاب في بيروت ودمشق بخصوص ألقاب أطباء الأسنان صحيفة «المقتبس»، ٢٧ آذار، ٣ نيسان، ٦ نيسان ١٩٢٥؛ وصحيفة «صدى الأحوال»، ١١ شباط، ١٢ آذار، ٣ نيسان ١٩٢٥؛ وصحيفة «الزمان»، ٥ نيسان ١٩٢٥.

ويبدو أن عدم أهلية العديد من أطباء الأسنان من غير ذوي الشهادات قد تسبب في حصول خلاف بينهم وبين المرضى مما دعا اللجنة الإدارية لنقابة أطباء الأسنان في صيف عام ١٩٢٥ إلى الإعلان في الصحف أنها قررت قبول مراجعات المرضى لاستماع الاختلافات الحاصلة بينهم وبين أطباء الأسنان من ناحية الفن، وذلك أيام السبت والاثنين والخميس من كل أسبوع اعتباراً من ١ آب ١٩٢٥ من الساعة الواحدة إلى الثانية بعد الظهر في صالون الجمعية السورية بسوق الحميدية في عيادة الدكتور أحمد راتب[١].

وكان يمارس طب الأسنان في سورية في عام ١٩٢٧ ما عدده ١٤٣ طبيباً منهم ستون من جراحي الأسنان ذوي الشهادات من مدارس دولية ومن المعهد الطبي العربي بدمشق، و٨٣ من المتمرنين ذوي الإجازات من المفوضية العليا، وهم يزاولون صناعتهم في الأماكن التالية: ولاية الشام ٦٩، ولاية حلب ٥٤، لواء الإسكندرونة ١٠، لواء دير الزور ١، لواء حماه ٤، لواء حمص ٤، لواء حوران ١، وبالمقابل كان عدد الأطباء البشريين الذين يتعاطون مهنتهم في البلاد السورية في عام ١٩٢٧. ما مجموعه ٣٤٦ طبيباً منهم ٣٢٩ من السوريين و١٧ من الأجانب يقيمون في الأماكن التالية: ولاية الشام ١٧٤، ولاية حلب ١٠٠، لواء الإسكندرون ٢٧، لواء دير الزور ١٠، لواء حماة ١٤، لواء حمص ١٧، لواء حوران ٤[٢].

واستمرت قضية ألقاب أطباء الأسنان هذه إلى أن صدر القرار رقم ١٦٩ تاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٢٩ عن رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية محمد تاج الدين

---

(١) صحيفة «الزمان»، ٤ آب ١٩٢٥ ، وكان «أطباء الأسنان» من غير حملة الشهادات يغرون الناس بإعلاناتهم في الصحف حول براعتهم في التطبيب . مثال ذلك الإعلان الذي نشرته صحيفة «الحسام» الدمشقية في عددها بتاريخ ٣ تموز ١٩٢٥ : «طبيب الأسنان الدرويش الأصلي حلمي صالح بك المأذون من المعهد الطبي العربي والحكومة الجمهورية الفرنساوية ، وطبيب أسنان دائرة الشرطة العامة بدمشق ، مقابل القيشاني في الطابق الثالث». وبعد أربع سنين من ذلك نشرت الصحيفة نفسها في ١٠ حزيران ١٩٢٩ الإعلان التالي : «من طبيب الأسنان حلمي بك الدرويش الذي نال الثقة من الأهلين بما اختص به من اللطف والدعة والبراعة في مداواة الأسنان على أصول الفن الحديث وإتقان التركيب مع جمال الأضراس والأسنان من أمتن ما وجد وأجمل ما صنع فضلاً عما أمتاز به من اللطف في القلع والعمليات الجراحية في الفم بدون ألم ، ومن يقصده يرى صحة ذلك في محله «عيادته في سوق الحرير».

(٢) انظر : مطبوعة المديرية العامة لمصلحة الصحة والإسعاف العام في دولة سورية ، بعنوان : برنامج طبي سنوي ، رقم ٧ ، سنة ١٩٢٧ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

الحسني الذي خوَّل الحق بحمل لقب دكتور في جراحة الأسنان إلى أطباء الأسنان الحائزين على شهادة من معهدي الطب الفرنسي والأمريكي والمعهد الطبي العربي بدمشق أو شهادة دولية في جراحة الأسنان. وأعطى القرار لقب طبيب أسنان فقط لأطباء الأسنان الحائزين على إجازة بتعاطي المهنة الممنوحة بنتيجة فحص الإجمال الذي جرى في سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٤. وسمح بصفة مؤقتة لأطباء الأسنان الذين يشتغلون في صنعتهم في الأراضي السورية والذين لم يلتحقوا بأحد الصفوف المذكورة أعلاه يحمل لقب طبيب أسنان شريطة ألاَّ يتعاطوا صناعتهم إلا في النواحي التي لا يقيم فيها طبيب أسنان صاحب شهادة ويعطون إجازات تحدد شروط تعاطيهم الصناعة والناحية التي يمكنهم الاشتغال فيها. وطلب القرار من حملة الشهادات من البلاد الأجنبية الراغبين بالعمل في سورية أن يتقدموا إلى فحص الإجمال[1].

الأنشطة العلمية في الجامعة:

قام أساتذة المعهد الطبي بعدة مبادرات علمية لتطوير المعرفة الطبية وإثبات أن اللغة العربية التي يعتمدونها في التدريس قادرة على استيعاب العلوم الطبية فأنشأ المعهد الطبي في عام ١٩٢٤ «مجلة المعهد الطبي العربي» التي استمرت في الصدور حتى عام ١٩٤٧، وكانت تصدر في البدء كل شهر، ثم أصبحت تصدر كل شهر عدا شهري آب وأيلول، واحتجبت بضع سنوات متقطعة عن الصدور بسبب ظروف مالية وظروف الحرب. وتبحث المجلة في الطب والصيدلة وجميع فروعهما. وكان رئيس تحريرها الدكتور مرشد

(١) صحيفة «العاصمة»، ٣١ كانون الأول ١٩٢٩. وقد أذاعت وزارة الداخلية السورية في تشرين الثاني ١٩٣١ (صحيفة «العاصمة»، ١٥ تشرين الثاني ١٩٣١) قائمة بأسماء أطباء الأسنان المسموح لهم بتقديم لقب دكتور على أسمائهم، ونذكر فيما يلي أسماءهم والجامعات والمعاهد التي تخرجوا منها وسني تخرجهم، من المعهد الطبي العربي بدمشق: عبد القادر القائد (١٩٢٥)، عادل المارديني (١٩٢٧)، خريستو سعادة (١٩٢٥)، فريد حلبوني (١٩٢٧)، حايم شالوح (١٩٢٥)، جلال رسلان (١٩٢٥)، مظهر المالح (١٩٢٥)، منير الريس (١٩٢٥)، نجاة الصفدي (١٩٢٥)، نجم الدين السيوفي (١٩٢٥)، نسيب الجندي (١٩٢٧)، صبري الهبل (١٩٢٥)، سركيس سركيسيان (١٩٢٥)، صبحي حمودة (١٩٢٥)، سيف الدين الطباخ (١٩٢٥) ظافر صبحي (١٩٢٧)، ظافر سرميني (١٩٢٦). ومن الجامعة الأمريكية في بيروت: إدوار قباقيان (١٩٢٤)، أمين قوزما (١٩١٤)، إبراهيم قندلفت (١٩٢٣)، ميشيل الخوري (١٩٢٣)، نيقولا سلمون (١٩٢٤)، نوري نايف كبا (١٩٢٨)، ومن المعهد الطبي الفرنسي في بيروت: أُدولف كوسا (١٩٢٤)، ومن جامعة واشنطن في سانت لويس، ميسوري، فؤاد كحيل (١٩١٢). ويلاحظ أن أول دفعة تخرجت من شعبة الإنسان في المعهد الطبي بدمشق كانت سنة ١٩٢٥، وعدد خريجيها تلك السنة كان ١٢ ممن مارسوا المهنة في سورية.

خاطر، أستاذ الأمراض الجراحية وسريرياتها في المعهد الطبي العربي بدمشق، ولتيسير إقتناء الطلاب لها فقد منحتهم المجلة حسماً بـ ٢٥٪ من إشتراكها.

وذكرت المجلة في عددها الأول بقلم رئيس الجامعة عميد المعهد الطبي الدكتور رضا سعيد أن لها ثلاث غايات: **أولاً**، خدمة اللغة العربية التي بلغت بفضل علمائها وأدبائها الأقدمين شأواً بعيداً في العلوم والآداب؛ **ثانياً**، خدمة الطب والأطباء، والبحث بالأمراض الخاصة بالمنطقة العربية، ونقل الجديد في ميدان الطب وترجمته إلى العربية وإيصاله إلى الأطباء العرب؛ **ثالثاً**، خدمة الشعب في ميدان الموضوعات الصحية التي تلذ له قراءتها، وتعريفه بالموضوعات الكيميائية الصناعية، وشرح موضوعات الطب الشرعي مما يفيد القضاة والمحامين.

وقد تنوعت المواضيع التي تطرقت إليها مجلة المعهد الطبي فمنها المتخصص ومنها العام ذو الفائدة لعامة الناس. وكان فيها باب شبه دائم حول ترجمة المفردات الطبية إلى العربية، كما تناولت بالبحث الأمراض المحلية، وترجمت العديد من المقالات الطبية الأجنبية إلى العربية ونشرتها لإتمام الفائدة وإطلاع الأطباء، كما الطلاب، على الجديد من البحوث الطبية. ووصفت المجلة المؤتمرات الطبية المحلية والعربية والأجنبية التي شارك فيها أساتذة المعهد، وشجعت المجلة وأساتذة الطب طلاب الطب على نشر البحوث فيها تأليفاً أو ترجمة. كما نشرت المجلة أسماء الناجحين في مختلف التخصصات والكلمات التي ألقيت في حفلات التخرج من قبل الأساتذة والمتخرجين. وفي باب «المستحدثات الطبية»، حرصت المجلة على ذكر التطورات في الطب وما يجدّ من الكشوف الحديثة. واستعرضت كذلك الكتب العربية الطبية الصادرة حديثاً لأساتذة المعهد الطبي وغيرهم. وكانت المجلة تطبع في بداية صدورها في مطبعة الإصلاح، ثم مطبعة فتى العرب، ثم مطبعة البطريركية الأرثوذكسية بدمشق، وبعد ذلك في مطبعة الجامعة السورية منذ تأسيسها في عام ١٩٣١[١]. وحبذا لو عمد المتخرجون من كلية الطب لأعداد رسائل تخرجهم في الأمراض التي كانت منتشرة في سورية منذ بدء صدور مجلة المعهد الطبي في عام ١٩٢٤ومدى استمرارية هذه الأمراض، وطرق تشخيصها آنذاك والآن والمفردات الطبية العربية التي كانت مستخدمة لها.

---

(١) توجد مجلة المعهد الطبي العربي في مكتبة جامعة دمشق وفي مكتبة الأسد، ولا تتوفر كاملة في أي من المكانين.

وتأسست في أوائل عام ١٩٢٥ الجمعية الطبية السورية وصدّقت الحكومة على نظامها، وكانت الغاية من تأليفها إلقاء المحاضرات للنهوض بالعلوم الطبية وإعلام الحكومة بما تراه الجمعية مغايراً للقانون من الأطباء والصيادلة، والدفاع عن حقوق الأطباء تجاه الشعب، وحقوق الشعب تجاه الأطباء والصيادلة، ضمن دائرة القوانين المرعية. كما أن من مهامها نشر المبادئ الصحية، ولا سيما أثناء انتشار الأوبئة. ونص نظام الجمعية أن لا دخل لها في السياسة مطلقاً[١].

وعلى مستوى النشاط العلمي كان المجمع العلمي العربي الذي أُلحق بالجامعة في عام ١٩٢٣ ثم فصل عنها قد أصدر في أول كانون الثاني ١٩٢١ مجلة المجمع، واستمرت في الصدور حتى بعد ارتباط المجمع بالجامعة حين أعاد الفرنسيون تنظيم الجامعة في ١٥ حزيران ١٩٢٣، تم إنفكاكه عنها وارتباطه مباشرة بوزارة المعارف في عام ١٩٢٦[٢]. وكان محمد كرد علي رئيس المجمع قد وضع تقريراً مفصلاً بالفرنسية عن أعمال المجمع في عام ١٩٢٤م/١٣٤٢ - ١٣٤٣هـ ورفعه في ٢٦ كانون الأول ١٩٢٤ إلى صبحي بركات رئيس دولة سورية[٣].

إحصاءات عن طلاب الجامعة:

لبيان أعداد الطلاب في الفترة التي يعالجها هذا الفصل بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢٦ يمكن الاعتماد على عدد من المصادر تأتي في طليعتها المجموعة الإحصائية لجامعة دمشق التي اعتمدناها، وهناك الإحصاءات عن أعداد الطلاب وخريجي الجامعة التي كان الفرنسيون يضمنونها في تقريرهم السنوي عن سورية إلى عصبة الأمم الذي تناولوا فيه مختلف جوانب الأوضاع في سورية، وهناك أيضاً الصحف

---

(١) صحيفة «المقتبس»، ٣٠ شباط ١٩٢٥ .

(٢) انظر : أحمد الفتيح ، تاريخ المجمع العلمي العربي ، ص ١٧١ - ١٧٧ ، ٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٢٨٣ .

(٣) يتألف التقرير من تسع عشرة صفحة بالفرنسية ، وقد طبع في مطبعة بطريركية الروم الأرثوذكس بدمشق ، ويحمل عنوان :

Troisièmie Rapport, Les Travaux de l'Académie Arabe, Année 1924 / 1342 - 1343H.

ويوجد التقرير في الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 28, Fonds Beyrouth.

اليومية ومجلة المعهد الطبي التي أشارت إلى أعداد المتخرجين وأسمائهم التي كانت محدودة آنذاك. وهناك بعض الاختلاف في أعداد الطلاب بين هذه المصادر كأن تحسب أعداد المتخرجين في الدورة الأولى فقط أو في الدورتين معاً، ولهذا اعتمدنا المجموعة الإحصائية الصادرة عن الجامعة لأنها أقرب إلى الواقع. ويبين الجدول التالي أعداد الطلاب في عهدي الحكومة العربية والسنوات الخمس الأولى من فترة الانتداب[1].

السنة	الطب البشري	القبالة	الصيدلة	طب الأسنان	الحقوق	المجموع ذكور	المجموع إناث	المجموع العام
١٩١٨ - ١٩١٩	١١٨	١٣	٣٢	-	-	١٥٠	١٣	١٦٣
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٠٠	٩	٣٢	٣٤	٣٩	٢٠٥	٩	٢١٤
١٩٢٠ - ١٩٢١	٧٥	١٠	٣٧	-	٤٧	١٥٩	١٠	١٦٩
١٩٢١ - ١٩٢٢	٧٣	-	٣٩	٣٥	٨٠	٢٢٧	-	٢٢٧
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٨٢	٣	٢٢	٣١	٩٣	٢٢٨	٣	٢٣١
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٨٥	٥	١٧	٣٠	١٠٩	٢٤١	٥	٢٤٦
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٧٨ طالب + طالبة	٣	٢٤	٣٣	١١٠	٢٤٥	٤	٢٤٩
المجموع	٦١٢	٤٣	٢٠٣	١٦٣	٤٧٨	٤٥٥	٤٤	١٤٩٩

يلاحظ أن أعداد طلاب طب الأسنان لم تكن منتظمة في السنوات الثلاث الأولى، كما أن أول فتاة دخلت قسم الطب البشري سجلت في العام ١٩٢٤ - ١٩٢٥، وهي لوريس ماهر التي تخرجت في حزيران ١٩٣٠.

وتوزعت أعداد المتخرجين بين عامي ١٩١٨ - ١٩١٩ و١٩٢٤ - ١٩٢٥ بين سورية وأبناء البلاد العربية وغير البلاد العربية، حسب اختصاصهم وذلك وفق الجدول التالي الذي يشير إلى المتخرجين من الطب بكافة فروعه في الطب البشري والصيدلة والأسنان والقبالة[2].

(١) هذا الإحصاء مأخوذ من المجموعة الإحصائية، جامعة دمشق، مكتب الاحصاء، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٥ - ١٩٦٦، ص ٥.

(٢) المجموعة الإحصائية، جامعة دمشق، ١٩٦٥ - ١٩٦٦، ص ٦٠.

السنة	المتخرجون من معهد الطب بكافة فروعه (الإناث في مدرسة القبالة)						المجموع	المتخرجون من معهد الحقوق (جميعهم ذكور)			المجموع
	سوريون		أبناء بلاد عربية		غير بلاد عربية			سوريون	أبناء بلاد عربية	غير بلاد عربية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث							
١٩١٨-١٩١٩	٥٣	.	٧	-	-	.	٦٠	.	.	.	-
١٩١٩-١٩٢٠	٣١	.	١٠	.	٤	.	٤٥	٦	٤	.	١٠
١٩٢٠-١٩٢١	٢٠	٨	٤	١	١	.	٣٤	-	-	-	-
١٩٢١-١٩٢٢	١٢	-	٣	-	١	.	١٦	٢٠	٦	-	٢٦
١٩٢٢-١٩٢٣	٢٧	.	٢	.	-	.	٢٩	١٦	٣	١	٢٠
١٩٢٣-١٩٢٤	١٤	.	١	.	١	.	١٦	١٤	١٣	-	٢٧
١٩٢٤-١٩٢٥	١٧	٢	٧	١	١	.	٢٨	١٨	١١	.	٢٩
المجموع	١٧٤	١٠	٣٤	٢	٨	.	٢٢٨	٧٤	٣٧	١	١١٢

وبالمقارنة مع الجدول السابق نلاحظ أن أعداد خريجي المعهد الطبي بكافة فروعه خلال سبع سنوات بلغ ٢٢٨ متخرجاً ومتخرجة (قابلات) من أصل مجموع طلاب المعهد الطبي البالغ ١٠٢١ طالباً وطالبة في السنوات نفسها، أي أن نسبة الناجحين هي ٢٢,٢٣٪. وتبلغ أعداد الناجحين في الحقوق ١١٢ طالباً والمسجلين ٤٧٨ فتكون النسبة ٢٣,٤٣٪، وهي مشابهة لنسبة طلاب المعهد الطبي. وتبلغ أعداد الناجحين من السوريين في المعهد الطبي ١٨٤ من أصل ٢٢٨، أي بنسبة ٨٠,٧٠٪، ونسبة أبناء البلاد العربية ١٥,٧٨٪. وتبلغ أعداد الناجحين السوريين في معهد الحقوق ٧٤ من مجموع ١١٢، أي بنسبة ٦٦,٠٧٪، ونسبة أبناء البلاد العربية ٣٣,٠٣٪. وتشكل هذه النسبة ضعف نسبة طلاب الطب مما يؤكد استقطاب معهد الحقوق في دمشق العديد من أبناء البلاد العربية الذين شغلوا بعد تخرجهم مناصب سياسية هامة في الأقطار العربية.

ويمكننا إجراء مقارنة بين أعداد متخرجي الطب البشري والصيدلة في الجامعة السورية والجامعة الفرنسية اليسوعية في بيروت في السنوات ذاتها كما في الجدول التالي:

السنة	متخرجو المعهد الطبي بدمشق[2].			متخرجو المعهد الطبي في الجامعة اليسوعية في بيروت[1].		
	الطب البشري	الصيدلة	المجموع	الطب لبشري	الصيدلة	المجموع
١٩١٨ ـ ١٩١٩	٤٨	١٢	٦٠	٥٨	٧	٦٥
١٩١٩ ـ ١٩٢٠	٦	٥	١١	٣٧	٥	٤٢
١٩٢٠ ـ ١٩٢١	١٥	١٠	٢٥	٣٣	٥	٣٨
١٩٢١ ـ ١٩٢٢	٥	١١	١٦	٢٦	١٠	٣٦
١٩٢٢ ـ ١٩٢٣	١٩	١٠	٢٩	٢٩	٦	٣٥
١٩٢٣ ـ ١٩٢٤	١١	٥	١٦	٢٧	٣	٣٠
١٩٢٤ ـ ١٩٢٥	٢	٤	٦	٢٠	٥	٢٥
المجموع	١٠٦	٥٧	١٦٣	٢٣٠	٤١	٢٧١

يلاحظ أن نسبة متخرجي الصيدلة في دمشق تزيد بحوالي ٢٨٪ عن نسبة متخرجي الصيدلة من اليسوعية في حين أن نسبة متخرجي الطب البشري في دمشق تشكل حوالي ٤٦٪ من متخرجي الطب البشري في اليسوعية، ومرد ذلك إلى اضطراب الوضع السياسي ووضع المعهد الطبي في سورية في عهد الحكومة العربية وفترة الانتقال إلى الإنتداب الفرنسي حين جابهت الجامعة السورية تحدّيات كبيرة.

إن كثرة المتخرجين من معهدي الطب في دمشق وفي اليسوعية في سنة ١٩١٨ ـ ١٩١٩ تفسر بانقطاع في تدريس الطب في المدرسة الطبية العثمانية بدمشق في أعقاب هزيمة تركيا في الحرب وإخلائها سورية، كما حدث انقطاع في تدريس الطب في الجامعة اليسوعية لمدة تزيد عن أربع سنوات بسبب إغلاق الجامعة اليسوعية أبوابها إبان الحرب العالمية الأولى وانتقال معهد الطب في دمشق إلى بنائها في بيروت. كما أن قلة أعداد المتخرجين من معهد الطب في دمشق في السنوات التالية إبان الانتداب الفرنسي يعزى بالدرجة الأولى إلى عدم الاعتراف بشهادة الجامعة السورية في الدويلات السورية وفي الأقطار العربية المجاورة.

---

(١) هذه الأرقام مأخوذة من الكتابين الذين أصدرتهما الجامعة اليسوعية عند الاحتفال باليوبيل الذهبي لمعهد الطبي :

Jean Ducruet, s.j., Université Saint-Joseph de Beyrouth, Facultés des Sciences Médicales, Faculté des Sciences Infirmères, Livre D'Or, 1883-1983, pp. 149, 165-170; Jean Ducruet, s.j., Un Siècle de Coopération Franco-Libanaise au Service des Professions de la Santé (Liban: Imprimérie Catholique, 1992).

(٢) هذه الأرقام مبنية على المجموعة الإحصائية ، جامعة دمشق ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ .

وذكرت صحيفة «المقتبس»[1] أسماء الأطباء الذين تمّ تخرجهم في أواخر أيلول ١٩٢٤ وهم: صلاح الدين النحاس، أنستاس شاهين، ثريا فوق العادة، منير الحلبي، مصطفى العريسي، سعد الدين العيسى، حمدي الساطي، فؤاد العتقي، عبد اللطيف صبري، ونافع الحريري.

ويمكن عقد مقارنة بين أعداد متخرجي الحقوق في معهدي الحقوق في الجامعة السورية والجامعة اليسوعية كما في الجدول التالي:

السنة	متخرجو معهد الحقوق بدمشق[3]	متخرجو معهد الحقوق في اليسوعية[2]
١٩١٨ ـ ١٩١٩	-	-
١٩١٩ ـ ١٩٢٠	١١	١٢
١٩٢٠ ـ ١٩٢١	-	١٧
١٩٢١ ـ ١٩٢٢	٢٥	١٩
١٩٢٢ ـ ١٩٢٣	٢٠	١٩
١٩٢٣ ـ ١٩٢٤	٢٧	٢١
١٩٢٤ ـ ١٩٢٥	٢٧	١٧
المجموع	١١٠	١٠٥

ويتقارب مجموع متخرجي الحقوق في الجدولين.

النشاط السياسي لطلاب الجامعة:

لم تكن مطالبة طلاب الجامعة السورية المسؤولين للعمل على الاعتراف بشهاداتهم لتشغلهم عن مشاركتهم في المناسبات الوطنية. فقد تظاهروا دعماً للمناضلين الوطنيين ضد الاستعمار الفرنسي، ودفع بعضهم الثمن بحرمانهم من الكراسي المجانية التي تمتعوا بها في الجامعة. وعمد المسؤولون إلى الشدة أحياناً وإلى اللين أحياناً مع الطلاب لثنيهم عن العمل الوطني، مثال ذلك أن طالباً في معهد الحقوق يدعى عوض محي الدين ثبت فقره وأعفي من الأقساط.

(١) صحيفة «المقتبس»، ١ تشرين الأول ١٩٢٤.

(٢) المجموعة الإحصائية، جامعة دمشق، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، ص ٦٠.

(٣) انظر: Ducruet, Faculté de Droit, Livre d'Or, p. 103; Le Livre de l'Etudiant, P. 68.

ولكنه شارك في المظاهرات وعوقب بحرمانه من مجانية التعليم. ثم صدر العفو عنه وعن غيره من المتظاهرين فسمح لهم بالعودة إلى الصفوف التي كانوا فيها، ومنح الطالب محي الدين عوض مجانية التعليم من جديد[1]. ومما يذكر في هذا المجال أن اتحاد الدول السورية المكون من دولتي دمشق وحلب وبلاد العلويين قد منح مجانية التعليم في عام ١٩٢٣ لمن يثبت فقرة من أبناء الاتحاد بحدود عشرين بالمئة من أعداد طلاب الجامعة، كما أعفي من ثبت فقره من رسم الشهادة البالغ تسعين ليرة سورية والذي انقص بعد ذلك إلى ثلاثين ليرة سورية[2].

وحدثت مظاهرات طلابية كبيرة في عام ١٩٢٥ بمناسبة زيارة اللورد بلفور المنطقة، وهو الذي أصدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، حين كان وزيراً للخارجية في بريطانيا، وعده للصهاينة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد نشرت صحيفة «المقتبس» في عددها بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٥ نص البرقية التي أرسلها عمر البيطار رئيس الجمعية الإسلامية المسيحية في فلسطين حول وجوب الإضراب احتجاجاً على مقدم بلفور. وقد أضرب طلاب معهدي الطب والحقوق في دمشق مشاركة لأخوانهم الفلسطينيين، وكان الهدف من زيارة بلفور لفلسطين تكليفه بصفته الرئيس الفخري لجامعة كيمبردج بافتتاح الجامعة العبرية في القدس في ١ نيسان ١٩٢٥. وحين زار بلفور دمشق في ٨ نيسان ١٩٢٥ وحلَّ في فندق فكتوريا سارت المظاهرات الطلابية والشعبية ضد زيارته. واضطر بلفور إلى قطع زيارته والسفر إلى بيروت في حراسة قوية، ولم يبق في دمشق سوى ١٩ ساعة[3]. وقد ذكرت صحيفة «الزمان» في عددها بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٢٥ كيف هوجم بلفور وهو في القطار في محطة أذرع وكسرت نوافذ القطار، كما وصفت المظاهرات المعارضة لزيارته، وأسماء المعتقلين، ومن بينهم

---

(١) صحيفة «العاصمة»، العدد ٢٥٥، تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٢٣، القرار رقم ١٩٣، تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٢٣.

(٢) صحيفة «العاصمة»، العدد ٢٥١، تاريخ ١ شباط ١٩٢٣، القرار رقم ٢٢، تاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣؛ وانظر حول الإعفاء من رسم الشهادة العدد ٢٤٤، تاريخ ١ تموز ١٩٢٣، العدد ٢٤٨، تاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٢.

(٣) صحيفة «المقتبس»، ٢٧ آذار، ٣ نيسان، ١٢ نيسان ١٩٢٥، يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص ١٠٩ ـ ١١٠؛ وانظر كذلك صحيفة «الأحرار» لصاحبها جبران التويني، ١٢ نيسان ١٩٢٥ حول اعتذار الجنرال سراي المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان عن حضور حفلة افتتاح الجامعة العبرية التي دعاه إليها بلفور.

توفيق عجم أوغلي، محمود البيروتي، لطفي اليافي، سعيد الصفدي، ممدوح عمر باشا وسعيد الزعيم، وجلّهم من طلاب الحقوق والتجهيز.

ولردع الطلاب عن التظاهر أصدر رئيس الدولة السورية صبحي بركات قراراً برقم ٥٥ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٢٥ ينص على أن يطرد من المدارس الرسمية كل تلميذ يثبت إشتغاله بالأمور السياسية أو إشتراكه بمظاهرات أو جمعيات لها صفة سياسية[١]. ولم يحدّ هذا القرار من مشاركة الطلاب في دعم الثورة السورية الكبرى التي انتظمت معظم المناطق السورية بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٧. وكانت زيارة أحمد شوقي لدمشق في صيف عام ١٩٢٥ ملهبة للمشاعر الوطنية، وفيها قال قصيدته المشهورة ومطلعها:

قم ناج جلق وانشد رسم من بانوا ... مشت على الرسم أحداث وأزمان

وجاء فيها:

مررت بالمسجد المحزون أسأله ... هل في المصلى أو المحراب مروان

تغيّر المسجد المحزون واختلفت ... على المنابر أحرار وعبدان

فلا الأذان أذان في منارته ... إذا تعالى ولا الآذان آذان[٢]

وقام الطلاب السوريون بنشاط وطني هام في فرنسا حيث يدرسون، وأسسوا في ١٧ نيسان ١٩٢٢ جمعية الشباب السوريين. وكان هدفها تمتين العلاقة بين الشباب السوريين في باريس والمساهمة في العمل الوطني، وسجلت الجمعية لدى مديرية شرطة باريس، ونشرت الجريدة الرسمية الفرنسية نص الترخيص بها في ٢٧ أيار ١٩٢٢. وضمت الجمعية أعضاء عاملين وأعضاء شرف. وتألفت لجنتها التنظيمية من سبعة أعضاء هم: إحسان الشريف (دمشق)، حبيب أبي شهلا (بيروت)، عمر فاخوري (بيروت)، نجيب أرمنازي (حماة)، مظهر البكري (دمشق)، حلمي البارودي (حماة)، ومخلص الكيلاني (حماة).

---

(١) صحيفة «المقتبس»، ٢٩ نيسان ١٩٢٥.

(٢) صحيفة «المقتبس»، ٣ آب ١٩٢٥، وقد أوردت قصيدة أحمد شوقي بكاملها، والمسجد هو الجامع الأموي بدمشق.

ونشرت جمعية الشباب السوريين منشوراً بالفرنسية في باريس بتاريخ ٩ أيار ١٩٢٢ حول ما يجب أن يعرفه كل فرنسي عن سورية. وقامت بطبع المناشير وتوزيعها، ودعت إلى عقد مؤتمر في جنيف في ٢٥ آب ١٩٢٢ حيث أعلنت عدة مقررات منها الاعتراف باستقلال وسيادة سورية ولبنان وفلسطين، وإقامة اتحاد فيما بينها يتمتع بحكومة واحدة، والدخول في اتحاد فدرالي مع الدول العربية الأخرى، والمطالبة بإنهاء الانتداب وجلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية، وإلغاء وعد بلفور، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ودعت اللجنة المركزية للاتحاد السوري التي شاركت في اجتماع جنيف إلى توحيد جهود جميع منظمات العمال للمطالبة بوحدة سورية واستقلالها أمام عصبة الأمم. كما قامت جمعية الشباب السوريين بعقد ندوات في باريس بالتعاون مع المنظمات المقاومة للاستعمار، ومنها الحزب الشيوعي.

وذكر تقرير للشرطة الفرنسية في باريس بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٢٥ تشكيل جمعية باسم جمعية الطلاب العرب في باريس، وأن رئيسها عبدالله اليافي الذي يدرس الحقوق في باريس. وقدمت الجمعية مذكرة إلى عدد من النواب حول القضية السورية وثورة جبل الدروز. وكانت جمعية الشباب السوريين قد غيَّرت اسمها في ٦ شباط ١٩٢٤ إلى الجمعية العربية السورية في باريس وأصبح عبدالله اليافي رئيساً لها. وكان سكرتيرها ماجد عمري (دمشق)، وخازنها كامل مظهر (لبنان)، ومن أعضاء مجلسها التنفيذي حيدر مردم بك (دمشق)، وإبراهيم عازار (لبنان). وفي رسالة من المفوض السامي دي جوفنيل من بيروت بتاريخ ١١ آذار ١٩٢٦ إلى وزير الخارجية الفرنسي حول سورية ورد اسم الطالب نعيم الأنطاكي الذي يدرس الحقوق في باريس بأنه ينتمي إلى الجمعية العربية السورية. وفي تقرير للشرطة في باريس بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٦ ذكر أن نعيم الأنطاكي على علاقة مع شكيب أرسلان وأنه مولود في حلب في ٩ تشرين الثاني ١٩٠٣.

وذكر تقرير فرنسي من سويسرا بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٥ عن تأسيس جمعية لبنانية سورية في سويسرا لها فروع في جنيف ولوزان وزيوريخ، ومن أعضائها البارزين عبد الكريم حنش ومحمد حصري ويوسف حتي وحيدر شلبي. وتراقب الشرطة الفرنسية الطلاب السوريين واللبنانيين الناشطين في الدعوة إلى الاستقلال وتعطي معلومات حول أماكن سكنهم ودراستهم وتواريخ ولادتهم

وتحركاتهم وأسفارهم. وتدل أنشطة هؤلاء الطلاب في فرانسا وسويسرا على أنهم امتداد لنشاط الطلاب الجامعيين من سوريين ولبنانيين الذين حملوا معهم هموم وطنهم إلى أوروبا[1].



(١) هذه المعلومات المفصلة مأخوذة من الأرشيف الفرنسي لوزارة الخارجية الفرنسية ولدائرة شرطة باريس، وتراجع بشأنها الوثائق التالية:

MEA, Paris, Correspondance Politique et Commerciale, Série E, 1914-1940, Syrie-Liban, Carton, No. 381 (microfilm), Paris le 26 août 1922, 7 novembre 1925, 8 février 1926, 11 mars 1926.

الفصل الرابع

التطور والتحديث في الجامعة السورية

(١٩٢٦-١٩٣٣)

مقدمة:

شهدت الجامعة السورية بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٣ الكثير من التوسع والتحديث بالنسبة للمناهج، والأمكنة، وأعداد الطلاب، وتنوع البلدان التي قدموا منها، وانفتحت الجامعة كذلك على محيطها العربي فشاركت في المؤتمرات وتبادل الوفود. كما أرسلت الأساتذة للتدرب في ديار الغرب، وبخاصة فرانسا، واستقدمت أساتذة فرنسيين للتدريس في المعهد الطبي مما رفع من مستواه العلمي، كما شهدت بذلك لجان فحص الإجمال المؤلفة من أساتذة فرنسيين، وحلَّت كذلك مشكلة تباين مستويات شهادات المدارس الثانوية بعد أن أصبحت البكالوريا هي المعتمدة في هذه المدارس وفي الالتحاق بالجامعة. وشهدت الجامعة كذلك إنشاء المدرسة العليا للآداب في عام ١٩٢٨. ومع كل هذه التطورات بقيت الجامعة تعاني من عدم الاعتراف بشهاداتها، وبخاصة في مصر وفلسطين، مما حدَّ من قدوم الطلاب المصريين والفلسطينيين للدراسة فيها. واحتج الطلاب على عدم الاعتراف بشهاداتهم، كما قاموا بالتظاهرات احتجاجاً على الأوضاع السياسية التي حلَّت بسورية، وناصروا القضية الفلسطينية التي كانت تزداد تأججاً مع الزمن.

وقد مرَّت سورية بتطورات سياسية متسارعة في هذه الفترة، أهمها الثورة السورية الكبرى التي انطلقت من جبل العرب، وانتظمت معظم المناطق السورية بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٧. وكان المفوض السامي الفرنسي آنذاك هو الجنرال سراي، ورئيس الدولة السورية التي تشكلت من دولتي دمشق وحلب في الأول من كانون الثاني ١٩٢٥ هو صبحي بركات. وقد استدعي الجنرال سراي إلى فرانسا في تشرين الثاني ١٩٢٥ بعد ضرب الفرنسيين دمشق وعدم نجاحهم في القضاء على الثورة. وخلفه مفوض

سامي مدني هو الكونت هنري دي جوفنيل. واستقال صبحي بركات من رئاسة الدولة السورية في ٢١ كانون الأول ١٩٢٥. وكان مندوب المفوض السامي في دمشق آنذاك هو بول دي ريفي (Paul de Reffye). وتريث دي جوفنيل في تعيين رئيس للدولة السورية بسبب اشتداد الثورة في دمشق وضواحيها وغيرها من المناطق. وكانت السلطة العسكرية بيد الجنرال أندريا (Andréa)، وعين دي جوفنيل مندوباً خاصاً لإدارة الحكم في الدولة السورية في غياب رئيس لها هو بيير أليب (Pierre-Alype) الذي تسلم السلطة في دمشق في ٩ شباط ١٩٢٦. وساعد هذا التعيين الجنرال أندريا في تشديد قبضته على الثوار. وبقيت دمشق قرابة ثلاثة أشهر تحت حكم فرنسي مباشر برئاسة بيير أليب[1]. وخلال هذه الأشهر الثلاثة، وتحديداً في ١٥ آذار ١٩٢٦، أصدر بيير أليب قراراً جديداً أعاد فيه تنظيم الجامعة السورية، وهو القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ الذي سندرسه لاحقاً.

عين الداماد أحمد نامي في ٢٧ نيسان ١٩٢٦ رئيساً للدولة السورية، وقد لقب بالداماد لزواجه بابنة السلطان عبد الحميد الثاني، وكان شركسياً من أعيان بيروت وموالياً للفرنسيين. وعهد إليه بتشكيل الوزارة السورية في أيار ١٩٢٦، وشغل فارس الخوري وزارة المعارف في هذه الوزارة[2]. ثم شكل الداماد أحمد نامي وزارة ثانية في حزيران من العام نفسه عين فيها شاكر الحنبلي وزيراً للمعارف. وحين استقال دي جوفنيل وخلفه هنري بونسو في تشرين الأول ١٩٢٦ شكل الداماد أحمد نامي وزارته الثالثة، واستمر شاكر الحنبلي وزيراً للمعارف فيها.

وتشكلت في هذه الأثناء الكتلة الوطنية، وأصبح لها شأن كبير في السياسة السورية، وكانت علمانية في سياستها، عربية في توجهها، غير ثورية في مخططاتها[3]. وكانت منافسة قوية للحزبين الوطني والشعب. وحين استقال الداماد أحمد نامي في ٨ شباط ١٩٢٨، فتح الباب أمام الشيخ محمد تاج الدين الحسني لتسلم رئاسة الوزارة، وشكل الوزارة في ١٥ شباط، وعين محمد كرد علي وزيراً للمعارف. وقد استقالت حكومة الشيخ تاج في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١ بعد أن قامت

---

(١) انظر : Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 183, 189-190.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٥ ـ ٢٨٤؛ وانظر يوسف الحكم، سورية والانتداب الفرنسي، ص ٨٦ ـ ٨٩، ١٠٣، ١٣١، ١٤٥ ـ ١٤٦.

بنشاط عمراني كبير أفادت منه الجامعة السورية حيث تمَّ آنذاك بناء مبنى الإدارة، ويضم مدرجها الكبير.

وكانت الجمعية التأسيسية التي تشكلت في عام ١٩٢٨ قد وضعت دستوراً للبلاد، وتمَّ بموجبه إجراء انتخابات نيابية في نيسان ١٩٣٢، وانتخب المجلس النيابي محمد علي العابد رئيساً للجمهورية بموجب الدستور، وشكل حقي العظم الوزارة الجديدة في ١٤ حزيران ١٩٣٢، وعين مظهر رسلان لوزارة المعارف.

وقد مارس طلاب الجامعة السورية دوراً فاعلاً في هذه التقلبات والأحداث السياسية، وعملوا جنباً إلى جنب مع طلاب التجهيز[1].

إعادة تنظيم الجامعة:

وسط هذه الأحداث من اشتداد الثورة وإنتشارها، والسيطرة الفرنسية على الإدارة المدنية التي كان يسيِّرها مندوب المفوض السامي بيير أليب، في غياب رئيس سوري، أصدر بيير آليب القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ بإلغاء قرار رئيس اتحاد الدول السورية رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣ بتأسيس الجامعة السورية، وإعادة تنظيمها من جديد بناء على اقتراح مستشار المعارف لدى الدولة السورية وهو دي ريفي.

فبماذا يتميز القرار الجديد رقم ٢٨٣ عن القرار السابق رقم ١٣٢ ولما تمضي ثلاث سنوات على إنشاء الجامعة السورية؟ نص القرار رقم ١٣٢ أن تتألف الجامعة السورية من معهد الطب ومعهد الحقوق والمجمع العلمي العربي والمتحف، كما نص أن تلحق الجامعة إدارياً بمديرية المصالح المدنية في حكومة الاتحاد، وأن يختار رئيس الجامعة من بين عميدي معهدي الطب والحقوق ورئيس المجمع العلمي العربي، ويعينه رئيس الاتحاد لمدة سنة يمكن تمديدها. ويساعد رئيس الجامعة مجلس الجامعة المؤلف من مديري المعهدين، ورئيس المجمع العلمي العربي، وثلاثة أساتذة من كل معهد، وثلاثة من أعضاء المجمع العلمي العربي. وينتخب الأساتذة هؤلاء من قبل زملائهم لمدة عام. ويدير المعهد عميد ينتخب من بين أساتذة المعهد لمدة عام قابلة للتجديد. وأعطي

---

(١) أطلقت كلمة «التجهيز» في الأساس على مكتب عنبر في عام ١٩١٨ . وحين تمَّ بناء الثانوية الجديدة في عام ١٩٣٢ أطلق عليها لقب «التجهيز» وما تزال.

لمجلس الجامعة في ذلك القرار صلاحيات واسعة، ولكن وجب فيما يخص الموازنة، وتغيير الأنظمة - الداخلية للجامعة، وتعيين الأساتذة أو عزلهم، أخذ موافقة الحكومة على ذلك. وتتمتع الجامعة بموجب القرار ١٣٢ بالشخصية المعنوية، وهي مستقلة في موازنتها. ونص القرار كذلك على أن رئيس المجمع العلمي العربي يعين من بين أعضائه، ويساعده مجلس تعرض قراراته على مجلس الجامعة.

جاء القرار الجديد رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ فألغى ارتباط المجمع العلمي العربي والمتحف بالجامعة، وجعل الجامعة مقتصرة على معهدي الطب والحقوق، ونص على أن تربط الجامعة السورية إدارياً بوزارة المعارف في دولة سورية، ويقوم وزير المعارف بدرس كل المسائل المتعلقة بالجامعة والتي ينبغي أن تعرض على رئيس الدولة وعلى المفوض السامي. وهكذا أعطي وزير المعارف في القرار الجديد سلطات أوسع مما كانت عليه في القرار السابق. ولكن رئيس الجامعة في القرار الجديد أصبح يعيّن لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفق الأنظمة السابقة، أي ينتخب من رئيسي المعهدين، ولكن القرار الجديد نص الآن أنه لا يجوز، أثناء وجوده في الرئاسة، أن يشغل وظائف إدارية لها راتب. ويساعد الرئيس مجلس الجامعة الذي يضم ثلاثة أساتذة من كل معهد ينتخبهم أساتذة المعهد لمدة ثلاث سنوات. ويُدار كل معهد من قبل رئيس يعينه رئيس الدولة لمدة ثلاث سنوات، وينتخب من بين أساتذة المعهد، ويساعده مجلس الأساتذة. وبهذا يكون القرار الجديد قد جعل إرتباط الجامعة بالحكومة السورية، ومن خلالها بالمفوض السامي، أكثر وثوقاً من القرار السابق، وأضاعت الجامعة بذلك الشيء الكثير من استقلالها الذاتي.

إن فصل المجمع العلمي العربي والمتحف عن الجامعة، بموجب القرار الجديد، وحصر الجامعة بالمعاهد العلمية فقط قد أزال الكثير من التعقيدات والمشاكل السابقة، ولكنه بالمقابل أعطى الكثير من الصلاحيات لوزير المعارف، أي للسلطة السياسية، ومن إيجابيات القرار الجديد أنه أطال مدد رئيس الجامعة والعمداء وممثلي المجالس الجامعية من سنة إلى ثلاث سنوات، قابلة للتجديد، مما يتيح استمرارية أكبر في إدارة الجامعة.

وعلى خلاف القرار السابق رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣، الذي أصدره رئيس اتحاد الدول السورية صبحي بركات ووافق عليه المفوض السامي الجنرال ريغان، فإن القرار

الجديد رقم ٢٨٣ قد أصدرته إدارة فرنسية في فترة شغور رئاسة الدولة السورية، أي بين استقالة صبحي بركات في ٢١ كانون الأول ١٩٢٥، وتعيين الداماد أحمد نامي لرئاسة الدولة في ٢٧ نيسان ١٩٢٦. وكان الحاكم الفعلي في سورية في هذه الفترة الإنتقالية هو المندوب بيير آليب الذي أصدر القرار، وقد وافق عليه مستشار وزارة المعارف راجي (L.Ragey)، كما وافق عليه دي ريفي مندوب المفوض السامي في دمشق[1].

وقد حدث نقاش فرنسي ـ فرنسي حول مزايا أو مساوئ القرارين رقم ١٣٢ ورقم ٢٨٣. فقد كتب بيير أليب رسالة إلى المفوض السامي في آذار ١٩٢٦ يشرح فيها مساوئ القرار ١٣٢ ومحاسن القرار الجديد. وذكر أن القرار رقم ١٣٢ قد أسس جامعة سورية تتمتع باستقلالية ذاتية تقنية ومالية كبيرة. وقد تمَّ بفضل ذلك تطور ملحوظ في التعليم، ولكن ذلك القرار جمع مؤسسات غير متشابهة من معاهد وأكاديمية (مجمع) ومتحف. ولهذا تناقش بيير أليب مع رئيس الجامعة السورية ورئيس المجمع العلمي العربي، وتمَّ الاتفاق على أنه من الأنسب لكل مؤسسة أن تنفصل عن الأخرى، وأن تتمتع كل منهما باستقلالية ذاتية لما فيها من فائدة لهما. وما يجمع بينهما الآن هو ارتباطهما بوزارة المعارف. وأشار بيير أليب إلى أن تعيين رئيس الجامعة والعميد لمدة سنة يسيء إلى استقرار الإدارة وحسن متابعتها لعملها، ولذلك مدّدت رئاسة كل منهم إلى ثلاث سنوات. وأضاف أن الإشعاع الفكري للجامعة السورية والأعداد المتزايدة للطلاب الأجانب فيها يوجبان الحصول على موافقة المفوض السامي على القرار الجديد للجامعة لأنه يضمن أن القرارات الهامة التي تصدرها الجامعة سترفع إليه للموافقة، وبهذا تكون حكومة الانتداب قد ضمنت مراقبتها، وبالتالي رعايتها ونفوذها، على الطلاب الأجانب، وطلب بيير آليب في نهاية رسالته من المفوض السامي الموافقة على النظام الجديد للجامعة السورية، وبالفعل تمّت الموافقة على ذلك في ١٥ آذار ١٩٢٦[2].

(١) انظر نص القرار الجديد رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار، ١٩٢٦ في صحيفة «العاصمة»، العدد ٢٩٢، تاريخ تموز ١٩٢٦، ص ٤٤؛ وقد نشر نص القرار بالفرنسية على أوراق رسمية تتصدرها أسماء دولة سورية، ووزارة المعارف، الديوان، والقرار الفرنسي في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 46, Fonds Beyrouth, Damas le (?) mars 1926.

(٢) انظر رسالة بيير آليب بالفرنسية مطبوعة على قرطاسية تحمل اسم دولة سورية، وزارة المعارف، الديوان موجهة إلى المفوض السامي، وهي محفوظة في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 46, Fonds Beyrouth.

وكانت وجهة فرنسي آخر من مستشاري وزارة المعارف وهو غبرييل بونور (Gabriel Bounoure) معارضة لوجهة نظر بيير آليب. فقد تساءل بونور في تقرير من سبع صفحات بخط اليد تحت عنوان «ملاحظات حول مشروع إعادة تنظيم الجامعة السورية»، حول الأهداف الثلاثة المرجوة من إعادة تنظيم الجامعة وهي:

أولاً: إعطاء الاستقلال الذاتي للمؤسسات التي تشكلت منها الجامعة السورية لتسهيل تطورها؛ ثانياً: تحاشي عدم الاستقرار في الإدارة بتعيين رئيس الجامعة وانتخاب العمداء لمدة سنة؛ وثالثاً: تقوية العلاقة التي تربط في النظام الانتدابي الجامعة السورية بالمفوض السامي عن طريق وزارة المعارف.

ورد بونور على هذه الأهداف الثلاثة المرجوة من القرار ٢٨٣ بالقول:

أولاً: فيما يتعلق بإعطاء الاستقلال الذاتي للجامعة السورية بغية تطويرها فهذا أمر لم يعط حقه في النقاش من قبل بيير آليب. فهل المراد إنشاء جامعة حقيقية في دمشق، أي مؤسسة تتمتع باستقلال ذاتي كامل، روحياً ومادياً، قادرة، تحت إدارة وتوجيه المفوضية السامية، على تقديم تعليم متميز لكل السوريين، أو هل المراد، على عكس ذلك، تأمين الاستقلال المتبادل لمؤسسات التعليم العالي بتحديد عمل كل منها في اختصاصها الضيق، بمعنى آخر، هل المراد إنشاء عدد من الكليات، أو المؤسسات، منفصلة عن بعضها، وهل المطلوب جامعة جديرة بهذا الاسم، أم مؤسسات متخصصة تعمل بمعزل عن بعضها البعض، وهذا أمر تجب مناقشته. ولكن بيير آليب، حسب رأي بونور، قرر إنشاء مؤسسات تعمل بمعزل عن بعضها، وربما له أسبابه في ذلك، في حين أن القرار رقم ١٣٢ قد أيَّد جمع المؤسسات.

ويتابع بونور قائلاً صحيح أن الوحدة التي أوجدها القرار ١٣٢ ضمن الجامعة السورية لم تعط نتائج مرضية، وربما هذا مرده إلى عدم اختيار سلطة مناسبة تقوم بتوحيد مؤسسات الجامعة، ولهذا لم يتم تعاون حقيقي بين هذه المؤسسات، فالتجربة لم تطبق فعلياً فجوهر القضية هو معرفة فيما إذا كان ضعف الجامعة السورية مرده النظام التوحيدي لها، أم أنه ناتج عن غياب أية جهود لتدعيم هذا النظام. والنقطة الرئيسية هي معرفة النظام الأكثر صلاحية لتطوير المؤسسات الثقافية رغم تباينها في التخصصات، فهل هو النظام الذي يسمح بتجميع القدرات والإدارة، أم أنه النظام الذي يؤمن بفوائد الاستقلالية.

ويعلق بونور على خصوصية المؤسسات وانفصالها بأنها تتلاءم والنزوع نحو الفردانية السورية، ويعطي مثالاً على ذلك أن رئيس المجمع العلمي العربي (أي محمد كرد علي الذي لا يذكره بالاسم) لا يريد أن يكون تحت سلطة رئيس الجامعة (أي الدكتور رضا سعيد)، وهذا النزوع نحو الفردانية، الذي هو سمة عرقية، كما يقول بونور، من شأنه أن يوجد تنافساً بين المؤسسات المنفصلة عن بعضها، وهدراً للموارد، وازدواجية في الإدارات، وزيادة في عدد الموظفين، وكثرة في المعاملات، مثال ذلك تعدد المكتبات بتعدد المؤسسات الثقافية. ويقول بونور ألا يريد المجمع العلمي العربي، مثلاً، أن ينشئ مكتبة له وأن تكون لمعهد الحقوق مكتبة خاصة به تضم كتب الفقه التي يهتم بها المجمع أيضاً، فعوضاً عن ميزانية واحدة للمكتبة توجد ميزانيات لأكثر من مكتبة متشابهة مع الأخرى، مما يعقّد الإجراءات الإدارية ويرسخ انفصال المؤسسات عن بعضها التي لها هدف واحد هو تطوير الثقافة. ولهذا، يقول بونور، إن من مصلحة المؤسسات العلمية في دمشق أن تلتزم بوحدة التنسيق، مع تأمين استقلالية ذاتية نسبية لكل منهما، مستفيدة من وحدة الموارد، وهو ما يحصل في المؤسسات العلمية في فرانسا وألمانيا، رغم الصعوبة في التطبيق.

ثانياً: يعتقد بونور أن الارتباط بين المؤسسات الثقافية العليا يجب ألاّ يكون من خلال الوزارة (وزارة المعارف)، لأن الوزير لن يكون دائماً فرنسياً (كما هو الحال آنذاك حين كان بيير آليب يصرِّف شؤون الحكومة السورية) بل سيكون سورياً، أي سيحصل نزاع بينه وبين رئيس الجامعة السوري (كما حدث فعلاً فيما بعد بين محمد كرد علي وزير المعارف في حكومة الشيخ تاج الدين الحسني، والدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة السورية في عام ١٩٢٨، وكما حدث أيضاً بين عادل أرسلان وزير المعارف والدكتور حسني سبح رئيس الجامعة السورية في عام ١٩٤٦). ويقترح بونور أن يكون رئيس الجامعة مرتبطاً مباشرة بالمفوض السامي. ولهذا، حسب رأيه، فإن بقاء رئيس الجامعة في منصبه مدة سنة واحدة، كما في القرار ١٣٢، هو ضمانة للمؤسسة. ومع ذلك يوافق بونور على انتخاب رئيس الجامعة لمدة ثلاث سنوات وأن يحظى بموافقة الوزارة ورئيس الدولة والمفوض السامي، ويؤيد مثل ذلك بالنسبة للعمداء.

ثالثاً: يقترح بونور أخيراً تحرير الجامعة قدر الإمكان من وصاية إدارة محلية مرهقة وعاجزة، ويوصي كفرنسي مخلص للانتداب أن يمثل مستشار وزارة المعارف الفرنسي، المرتبط بالمفوضية السامية، بمندوب له في مجلس الجامعة يكون له حق

التصويت فيما إذا تعادلت الأصوات. ويختتم بونور ملاحظاته على نظام الجامعة الجديد بالقول أنه يجب أن يطبق في سورية النظام نفسه المطبق في باريس مع الأخذ بعين الاعتبار إجراء تعديلات ضرورية. ويعود إلى تأكيد فوائد انضمام المؤسسات الثقافية في إدارة جامعية واحدة[1]. ولكن لم تصغ الإدارة الفرنسية برئاسة بيير أليب إلى مقترحات السيد بونور، وأصدرت نظام الجامعة الجديد الذي فصل المؤسسات الثقافية عن بعضها. ويتساءل المرء هل هذا الفصل آنذاك كان لخير المؤسسات الثقافية.

وقد جرى تعديل فيما بعد على نظام رئاسة الجامعة إذ أصدر رئيس مجلس الوزراء الشيخ تاج الدين الحسني القرار رقم ١٤٠٩ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٢٩، المبني على اقتراح وزير المعارف محمد كرد علي، ومن حيثياته «حيث التقلب في إدارات المعاهد العلمية الكبرى يحول دون رقيها»، فلهذا عدِّلت المادة الثالثة من القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ التي نصّت على ما يلي: «يدير الجامعة رئيس يعين إلى مدة ثلاث سنين بقرار من رئيس الدولة مصدّق من قبل المفوض السامي، وينتخب الرئيس من رئيسي المعهدين، ومن الممكن تجديد مدة رئيس الجامعة في الأشكال ذاتها، ولا يجوز في أثناء وجوده في الرئاسة أن يكون في وظائف إدارية لها رواتب». وتصبح المادة المعدلة كالتالي: «يدير الجامعة السورية رئيس يعيّن بقرار من رئيس الدولة بناء على اقتراح وزير المعارف، وينتخب من بين أساتذة التعليم العالي، ولا يجوز أن يجمع بين وظائف أخرى ذات راتب يدفع من موازنة الدولة أو موازنة ملحقة بها». ويعني هذا التعديل أن رئيس الجامعة أصبح ينتخب من بين كافة الأساتذة وليس حصراً من أحد العميدين، كما لم تعد له مدة محددة مما يجعله تحت رحمة وزير المعارف ورئيس الوزراء من الجانب السوري، والمفوض السامي من الجانب الفرنسي. كما جرى تعديل على انتخاب عميدي الطب والحقوق إذ، خلافاً للقرار ٢٨٣ الذي يقضي بانتخاب العميد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين أساتذة المعهد بناء على اقتراح زملائه، فإنه بموجب التعديل يعيّن لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد من لائحة تحتوي على ثلاثة أسماء مرشحين من بين أساتذة المعهد، وذلك بناء على اقتراح وزير المعارف. وبهذا تكون الجامعة قد أصبحت في قبضة السلطة السياسية، وأضاعت الكثير من استقلاليتها السابقة. كما أدخل القرار الجديد رقم ١٤٠٩ مادة ثالثة جديدة تنص

---

(١) انظر نص تقرير بونور في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 46, Fonds Beyrouth (Notes sur le projet de reorganization de l'Université Syrienne).

على تعيين رئيس المجمع العلمي بناء على اقتراح وزير المعارف لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من لائحة تضم ثلاثة أسماء من أعضاء المجمع يرشحهم المجمع. والجدير بالذكر أن وزير المعارف الذي أصدر هذا القرار كان محمد كرد علي الرئيس السابق للمجمع، ولا بدَّ أنه هو الذي أقحم مادة رئيس المجمع هذه في قرار يتعلق بالجامعة أصلاً لأن المجمع لم يعد جزءاً منها. وصدّق المفوض السامي على ذلك[1]. وقد أتبع هذا القرار رقم ١٤٠٩ في اليوم نفسه بقرار آخر رقم ١٤١١ ينص على بقاء الدكتور رضا سعيد في رئاسة الجامعة (دون تحديد لمدة)، ويحتفظ بصورة استثنائية بالكرسي الذي يعود إليه وبالراتب المخصص لهذا الكرسي، أي أنه لم يعد عميداً للمعهد الطبي لأنه لا إشارة إلى ذلك[2].

إنشاء المدرسة العليا للآداب:

في غمرة هذه القرارات والتعديلات الناظمة للجامعة السورية، في عهد وزير المعارف محمد كرد علي، ورئيس الوزراء تاج الدين الحسني، صدر عن هذا الأخير، بناء على اقتراح وزير المعارف، القرار رقم ٣٦٨ تاريخ ١ آب ١٩٢٨ القاضي بأن يؤسس في دمشق اعتباراً من أول تشرين الأول لعام ١٩٢٨ معهد للتدريس العالي يدعى «مدرسة الدروس الأدبية العليا»، وتربط هذه المدرسة بالجامعة السورية. وقد عدِّل اسمها بالقرار رقم ١٤١٠ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٢٩ إلى «المدرسة العليا للآداب».

وكان الشيخ بهجة البيطار عضو المجمع العلمي العربي بدمشق قد دعا في كانون الثاني من عام ١٩٢٥ إلى إنشاء كلية للآداب العربية[3]، كما سبق القول، ولم تكلّل محاولته بالنجاح آنذاك. كما أشيع في ربيع عام ١٩٢٦، حين كان فارس الخوري وزيراً للمعارف في حكومة صبحي بركات، أنه يفكر في إنشاء كلية للعلوم والآداب وأنه أعدَّ لها ما يلزم من المشاريع، وهو شديد الأمل بأن تباشر هذه الكلية التدريس في أواخر تلك السنة[4]. وذكرت صحيفة «المقتبس» في عددها بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٦ أن وزارة المعارف أخذت تدرس برنامج كلية العلوم والآداب التي اعتزمت إنشاءها وافتتاحها في

---

(١) صحيفة «العاصمة»، ٣٠ أيلول ١٩٢٩ ؛ صحيفة «القبس»، ١ تشرين الأول ١٩٢٩ .
(٢) صحيفة «العاصمة»، ٣٠ أيلول ١٩٢٩ .
(٣) صحيفة «المقتبس»، ٢٨ و٢٩ و٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٤) المصدر السابق، ٢ حزيران ١٩٢٦ .

تشرين الأول من ذلك العام، وهي تدرس موازنتها، وستكون هذه الكلية من فروع الجامعة السورية، وستدرس فيها آداب اللغة والتاريخ وسائر فروع الأدب والعلوم العالية والاجتماعية، على مثال كلية الآداب في الجامعة المصرية، وسيخول نظامها المشتغلين بالآداب والموظفين وطلاب المدارس العالية الاستفادة من هذه الكلية. وأضافت «المقتبس» أن القراء يعرفون أن أول من فكّر بإنشاء هذه الكلية وسعى إليها هو محمد كرد علي رئيس المجمع العلمي العربي، وقد قضت الظروف إذ ذاك (ربما حين كان محمد كرد علي وزيراً للمعارف في وزارة جميل الألشي التي شكلها في ٦ أيلول ١٩٢١) دون التمكن من إنشائها فعسى أن يتمكن فارس الخوري من إحداثها[1]. وأخيراً نجح محمد كرد علي كوزير للمعارف في عام ١٩٢٨ في إنشاء مدرسة الدروس الأدبية العليا. ويذكر محمد كرد علي في ترجمته التي كتبها بنفسه[2] قائلاً: «اغتنمت فرصة وجودي في وزارة المعارف فأنشأت مدرسة العلوم الأدبية العليا جعلتها من فروع الجامعة السورية، كما هيأت جميع أسباب افتتاح كلية الإلهيات تضاف أيضاً إلى الجامعة». ولكن كلية الإلهيات هذه لم تفتتح آنذاك.

وقد جاء في المادة الثانية من قرار تأسيس هذه المدرسة أن القصد منها تعليم الأفراد الذين يرغبون في الحصول على ثقافة إكمالية دون توخي غاية ما علماً عالياً في المناهج الأدبية، وكذلك تدريب الطلاب الذين يرغبون في الاختصاص بالتدقيق في المباحث أو الآداب على طرق علمية في البحث والدرس. ونص القرار أن تلقى في المدرسة دروس عامة يحضرها من يشاء بدون شرط شهادة أو قيد، وتلقى محاضرات خاصة لا يحضرها إلاّ الطلاب المقيدون رسمياً، وعلى الطلاب الذين يرغبون في الحصول على لقب طالب قانوني أن يستوفوا شروط الدرجات أو الشهادة المطلوبة في معاهد الجامعة السورية، وأن يدفعوا رسم الدخول المفروض على طلاب الجامعة السورية، وينظم جدول بدوامهم. وتؤلف الهيئة التعليمية من أساتذة أصليين أصحاب كراسي ومن مكلفين بمحاضرات، وللمدرسة مجلس أساتذة يقترح الدروس ويرفعها إلى رئيس الجامعة. والتخصصات في المدرسة هي: اللغة العربية، والفلسفة واللغة الفرنسية. وألغى القرار كرسيي اللغة العربية واللغة الفرنسية في معهد الحقوق وطلب

(١) صحيفة «المقتبس»، ٤ حزيران ١٩٢٦.

(٢) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ مجلدات، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩١ / ١٩٧١، انظر مجلد ٦، ص ٣٤٣.

من طلاب الحقوق حضور هذين المقررين في المدرسة العليا للآداب. ومدة الدراسة في المدرسة ثلاث سنوات ينال الطالب بعدها شهادة الدروس الأدبية العليا بدرجة فلسفة أو آداب عربية أو آداب فرنسية. ويستوفى رسم الامتحان البالغ خمس ليرات ذهباً ورسم الشهادة البالغ ثلاث ليرات سورية ذهباً[1].

ويعكس مقال افتتاحي لنجيب الريس، رئيس تحرير صحيفة «القبس»، بتاريخ ١ أيلول ١٩٢٨ المفهوم الشائع عن هذه المدرسة وما يتوقعه المواطنون منها. فهي ستتيح لطلاب الجامعة في معهدي الطب والحقوق زيادة معرفتهم باللغة العربية بحضور دروس المدرسة العليا للآداب وحتى حصولهم على شهادتها، بالإضافة إلى شهادتهم الاختصاصية التي ستؤمن لهم معيشتهم في حين أن شهادة الآداب معنوية، كما أنها ستتيح لأساتذة اللغة العربية في المدارس الابتدائية والتجهيزية الحصول على شهادتها وتصنيفهم كأساتذة للغة العربية وآدابها في مدارسهم. ويخلص نجيب الريس إلى القول أن النفع من كلية الآداب سيكون معنوياً صرفاً، أي لمجرد الثقافة فقط[2]. ولكن «القبس» عادت بعد فترة وجيزة للدفاع عن «مدرسة الآداب العليا» وقالت بضرورتها في النهضة العلمية القومية التي تقوم بها سورية، ونشرت مواعيد الانتساب إليها وبرامج دروسها[3].

كان مقر المدرسة العليا للآداب في بناء معهد الحقوق (وهو اليوم مقر وزارة السياحة على ضفة بردى)، وعين شفيق جبري رئيس القلم (الديوان) في وزارة المعارف مديراً بالوكالة للمدرسة[4]، وعهد إلى عبد القادر المغربي، الأستاذ سابقاً للغة العربية

---

(١) انظر نص القرار رقم ٣٦٨ تاريخ ١ آب ١٩٢٨ في صحيفة «العاصمة»، ١٥ آب ١٩٢٨ ؛ وقد ورد كذلك في الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 63, Fonds Beyrouth.

(٢) صحيفة «القبس» ١٢ أيلول ١٩٢٨ ، وأطلقت «القبس» على المدرسة اسم كلية الآداب .

(٣) صحيفة «القبس»، ٨ كانون الأول ١٩٢٩ .

(٤) يوجد في الأرشيف الفرنسي كراس مطبوع بالعربية والفرنسية في مطبعة بابيل أخوان بدمشق حول برنامج المدرسة لعام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ . ويشير القسم الفرنسي إلى شفيق جبري بأنه مدير المدرسة بينما يشير النص العربي إلى أنه وكيل المدرسة .أنظر نص الكراس في الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 71, Fonds Beyrouth.

وجاء في الأرشيف الفرنسي أن شفيق جبري من مواليد دمشق في عام ١٨٩٤ ، وقد درس في المدرسة الفرنسية العازارية في دمشق ، وعين في ١ تشرين الأول ١٩٢٠ رئيس ديوان وزارة المعارف .

في معهد الحقوق، بكرسي اللغة العربية في المدرسة، وإلى سعيد الباني بتدريس اللغة العربية في المدرسة، وإلى أندريه كوليه (André Collet)، مدرس الفرنسية في معهد المعلمين بدمشق، بتدريس الأدب الفرنسي. وممن دعي لإلقاء محاضرات عامة الباحثان الفرنسيان جان سوفاجيه (Jean Souvaget) وجان كانتينو (Jean Cantineau). ويبين الجدول التالي عدد طلاب المدرسة العليا للآداب واختصاصاتهم:

العام الدراسي	مجموع الطلاب	الإناث منهم	تخصص باللغتين العربية والفرنسية	تخصص باللغة العربية
١٩٢٩ ـ ١٩٣٠	١٣٩	٧	١٢	١٢٧
١٩٣٠ ـ ١٩٣١	٨١	٧	٢٩	٥٢

وقد نشرت صحيفة «القبس» في عددها يوم الجمعة في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ تحت عنوان «كلية الآداب، فتياتنا والتعليم العالي»، أنه سيحتفل رسمياً بافتتاحها في اليوم التالي، نهار السبت، وسيلقي مستشار المعارف المسيو راجي محاضرة حول المنهج العلمي في تدريس الأدب، ثم يلقي شفيق جبري مدير الكلية الدرس الأول في تاريخ الأدب العربي. وتضيف «القبس» أن الإقبال على الانتساب لهذا المعهد كبير، وبخاصة من السيدات، فقد تقدّمت للانتساب السيدة نبيلة شاكر الحنبلي معاونة مديرة دار المعلمات، والآنسة خيرية يحيى معلمة التربية والتعليم في دار المعلمات[(١)].

وسارت الدراسة في المدرسة العليا للآداب في بداياتها بشكل طبيعي، ومن بين المتخرجين من شعبة الأدب الفرنسي بنهاية عام ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ إبراهيم برصة، عمر شخاشيرو، ووديع شحيد[(٢)].

وقد طالب الطلاب المستمعون الأحرار في المدرسة العليا للآداب بالحصول على الشهادة إسوة بالطلاب المداومين لأنهم يداومون ويدفعون الرسوم مثلهم. فصدر عن رئيس الجمهورية المرسوم رقم ٧٥ تاريخ ٢٦ تموز ١٩٣٢ يسمح للطلاب المستمعين الأحرار الذين ينهون دروس سنتهم الثالثة في عام ١٩٣٢، والذين أدّوا رسوم القيد

(١) صحيفة «القبس»، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٩، وقد نشرت «القبس» المحاضرات التي كان يلقيها شفيق جبري في أعدادها المتتالية، فالمحاضرة الحادية عشرة مثلاً نشرت في العدد ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠، والثانية عشرة في ٤ شباط ١٩٣٠، والثالثة عشرة في ١١ شباط ١٩٣٠، وعنوانها: «هل كان المتنبي شعوبياً».
(٢) صحيفة «القبس»، ٢٤ آب ١٩٣٢.

والامتحان والشهادة، أن ينالوا الشهادة التي تعطيها المدرسة العليا للآداب بعد نجاحهم في امتحانات نهاية الدروس التي يتقدم إليها الطلاب القانونيون[1].

ثم رفع طلاب المدرسة العليا للآداب في ١٨ آب ١٩٣٢ عريضة إلى المفتش العام للمعارف في المفوضية الفرنسية يطلبون فيها إطلاق اسم ليسانس على شهادتهم إسوة بشهادة طلاب الحقوق لأنهم يمضون مثلهم ثلاث سنوات في الدراسة ويدفعون الرسوم نفسها كطلاب الحقوق، ومن الموقعين على العريضة: سعيد الأفغاني، عمر شخاشيرو، إبراهيم برصة، وديع شحيد، عبد الغني باجقني، حلمي اللحام، أنور سلطان، محمد خير الصواف، أنور العطار، بهاء عيسى، عثمان شقفي، علي سراج، ومحمد القضماني[2]. ولما لم تستجب مطالبهم رفعوا عرائض إلى المجلس النيابي ووزير المعارف ورئيس الجامعة السورية يطلبون فيها المطلب نفسه لكي تعبِّر شهادتهم عن تحصيلهم العلمي[3].

ويبدو أن المدرسة العليا للآداب كانت تعاني من التمويل، ولم تدمج موازنتها مع موازنة الجامعة، وأعطي أساتذتها تعويضات عن محاضراتهم وليس رواتب ثابتة. وقد أغلق القسم الفرنسي فيها في العام ١٩٣٣ - ١٩٣٤[4]، ثم أصدر رئيس الجمهورية محمد علي العابد مرسوماً برقم ١٨٦٣ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ بإلغاء المدرسة العليا للآداب وتسريح المحاضرين فيها[5].

وكانت سورية آنذاك تعاني اضطراباً سياسياً بنتيجة توقيع رئيس الوزراء حقي العظم في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ معاهدة مع فرنسا عارضتها الكتلة الوطنية لأنها لم تحقق وحدة سورية، وأبقت منطقتي جبل الدروز والعلويين خارجها. واستقال سليم جنبرت وزير المعارف والأشغال العامة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ احتجاجاً على المعاهدة، وعهد بوزارة المعارف إلى حقي العظم. وكان أول عمل له إلغاء المدرسة العليا

---

(١) انظر: النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنساوية في سورية ولبنان، السنة ١٤، العدد الأول، ص ١٩٥، مرسوم برقم ٧٥، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٣٢.

(٢) الترجمة الفرنسية لنص العريضة موجودة في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 96, Fonds Beyrouth.

(٣) صحيفة «الأحرار»، ١١ كانون الثاني ١٩٣٣.

(٤) انظر الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 102, Fonds Beyrouth (Décrets Nos. 1667 et 1668, 16 septembre 1933).

(٥) المصدر السابق: Décret No. 1863, 16 novembre 1933.

للآداب وتسريح موظفيها وأساتذتها اعتباراً من تاريخ نشر المرسوم في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣. وكان لهذا الخبر التأثير السيء في الأوساط الأدبية والعلمية[١]. ورفع طلاب المدرسة عريضة إلى رئيس الوزراء يطلبون فيها إنصافهم من جراء إلغاء المدرسة إذ كان هناك من أمضى عاماً أو عامين في المدرسة[٢]. وتعاطفت الدولة مع مطلب الطلاب فسمحت لطلاب الصفين الثاني والثالث في المدرسة العليا للآداب بالتقدم للامتحان في موعده القانوني أمام لجنة تؤلفها وزارة المعارف[٣]. ولتصفية أمور المدرسة وإجراء امتحانات طلاب الصفين الثاني والثالث صدر مرسوم بتكليف عبد القادر العظم عميد معهد الحقوق بأعمال مدير المدرسة العليا للآداب، وإجراء الامتحانات، والتوقيع على الشهادات حتى تصفى جميع الأمور المتعلقة بالمدرسة[٤].

وهكذا أُحبطت عدة محاولات لإنشاء مدرسة للآداب بدأت الدعوة إليها منذ عام ١٩٢٥، ولم يتحقق ذلك حتى مطلع عهد الاستقلال في عام ١٩٤٦ حين أنشأت الجامعة السورية عدداً من الكليات، بينها كلية الآداب.

النظام الداخلي للجامعة السورية:

لم تتأثر الجامعة السورية بمعهديها الرئيسيين الطبي والحقوقي، من إنشاء أو إلغاء المدرسة العليا للآداب لأنها كانت ملحقة بها، وليس لها بناء أو كادر علمي، أو موازنة خاصة بها.

وبعد أن صدر القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار، ١٩٢٦، الذي حلَّ محل القرار رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣، القاضي بإنشاء الجامعة السورية، صدر عن رئاسة الوزراء القرار رقم ٩٩٥ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٩ الذي نظَّم الأوضاع الداخلية للجامعة، وقد وقّعه تاج الدين الحسني رئيس الوزراء، وجميل الألشي عن وزير المعارف، وصادق عليه المندوب تيترو (Tétreau) عن المفوض السامي. وكان هذا التنظيم ضرورياً لإرساء قواعد الانتساب والدراسة في الجامعة بعد أن رسخت البكالوريا السورية وأصبحت الشرط الرئيسي للانتساب إلى الجامعة، وكذلك لدعم المطالبة بالاعتراف بالشهادات السورية على أساس متانة مناهجها العلمية.

---

(١) صحيفة «القبس»، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣.
(٢) صحيفة «القبس»، ٢١ تشرين الثاني، ١٩٣٣.
(٣) المرسوم رقم ٢٠١٩، تاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٤.
(٤) المرسوم رقم ٢٤٩٥، تاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٤.

ضم القرار الجديد مائة وثلاث مواد، وأُلحق به القرار رقم ٣٦٨ تاريخ ١ آب ١٩٢٨ القاضي بإنشاء مدرسة الدروس الأدبية العليا التي ألغيت فيما بعد. ونصَّت المادة الأولى من القرار رقم ٩٩٥ على أن الجامعة السورية تضم معهدي الطب والحقوق. ويضم معهد الطب ثلاث شعب: الطب البشري، والصيدلة، وطب الأسنان، وفيه معهدان للقابلات والممرضات، وسنة تحضيرية (.P.C.N) لطلبة الطب البشري والصيدلة. وتلحق بالجامعة مدرسة الدروس الأدبية العليا. ونصّت المادة الثانية على أن اللغة العربية هي لغة التدريس، ويمكن للأساتذة الفرنسيين إلقاء محاضراتهم باللغة الفرنسية. وجاء في المادة الثالثة أنه للتسجيل في معهد الحقوق، وفي شعبة طب الأسنان، وفي السنة التحضيرية التي تؤدي إلى السنة الأولى في الطب البشري والصيدلة يجب على المتقدم أن يكون حاصلاً على البكالوريا السورية، وتعادل البكالوريا السورية، وفق المادة الرابعة، البكالوريا الفرنسية (فلسفة، ورياضيات)، أو حاصلاً على الشهادة الإنكليزية الثانوية (Matriculation) المعتمدة في فلسطين، أو شهادة بكالوريوس، ب. ع. (.B.A) من الجامعة الأمريكية، أو البكالوريا المصرية. وينظر مجلس الجامعة في معادلة الشهادات الأخرى. ومن شروط القبول أن لا يقل عمر الطالب عن سبعة عشر عاماً. أمَّا بالنسبة للقابلات والممرضات فاشترط عمرهن بين ١٧ و ٣٥ عاماً، ووجب أن يحملن شهادة التحصيل الابتدائي، أو ينجحن في امتحان القبول في المواد التالية: لغة عربية، حساب، هندسة، جغرافيا، تاريخ، خط ورسم.

وكانت الرسوم الجامعية كالتالي بالليرات الذهبية السورية اللبنانية: رسم التسجيل ١٠ ليرات، القسط السنوي ١٠ يدفع على دفعتين، إعادة الامتحان ٥، رسم وثيقة طالب ١٥، رسم الشهادة التحضيرية ١٠، رسم الدبلوم ١٠. ويدفع طالب الصيدلة في فحص «الستاج» ١٠ ليرات. ويحق للطلبة المعوزين، بما لا تزيد نسبتهم عن ٢٠٪ من مجموع الطلاب، طلب حسم ٥٠٪ من رسم القسط فقط، فإذا رسبوا حرموا من هذا الحق. ويفقد صفة الطالب كل من تغيب عن الجامعة مدة سنتين. وتبدأ السنة الدراسية في تشرين الأول وتنتهي في ٢٦ أيار، ويتألف الامتحان من دورتين: في حزيران وتشرين الأول. ويسجل الأستاذ دوام الطلاب، ويعلن العميد نسبة الدوام كل شهر. والطالب الذي يرسب في أكثر من مقررين يعيد السنة. ويقتضي الغياب صحياً الحصول على موافقة الطبيب الذي يعينه رئيس الجامعة.

ويمنع امتحان الطالب من قبل اللجنة الفاحصة أكثر من مرة في الدورة الواحدة. وتتألف اللجنة الفاحصة من ثلاثة أساتذة على الأقل، ويعينها العميد، ويوافق عليها رئيس الجامعة، ويصدرها وزير المعارف باسم المفوض السامي. ولا يحق للأستاذ عضو اللجنة الفاحصة التغيب. وتسحب الأسئلة بالقرعة. والعلامات من عشرين، وهي من ١٠ ـ ١٢ مقبول، ١٤ ـ ١٦ جيد، ١٧ ـ ١٩ جيد جداً، و٢٠ امتياز. ويسمح القرار بالمستمعين ويدفعون نصف القسط.

ثم يعالج القرار رقم ٩٩٥ المناهج والمواد التي تُدرّس في كل سنة في كل معهد على حدة. ومدة الدراسة في الطب البشري خمس سنوات بعد السنة التحضيرية، وفي الصيدلة خمس سنوات منها سنة تحضيرية، وسنة (ستاج)، أي ملازمة في صيدلية، ثم ثلاث سنوات دراسة. ومدة طب الأسنان أربع سنوات بدون سنة تحضيرية. وللحصول على دبلوم قابلة من الصنف الأول يقتضي دراسة ثلاث سنوات، ولا تطلب أية رسوم من طالبات القبالة. ويمكن للواتي منهن من خارج دمشق المبيت والأكل في المشفى لقاء عملهن فيه، وذلك بموافقة عميد المعهد الطبي. ومدة الدراسة للممرضات ثلاث سنوات، ولا يدفعن أية رسوم، ويمكن للأغراب منهن المبيت والأكل في المشفى لقاء عملهن. وفي السنة الثالثة يمكنهن العمل في المشفى بنصف أجر الممرضة التي أنهت دروسها وحصلت على الدبلوم. والطلاب الذين أنهوا دروسهم النظرية والعملية والسريرية في الطب البشري والصيدلة والدكتوراه في جراحة الأسنان يخضعون للفحص الإجمالي (الكولوكيوم) أمام لجنة فاحصة فرنسية يعينها المفوض السامي.

وتتألف الدراسة في معهد الحقوق من ثلاث سنوات. والدوام إجباري بما لا يقل عن نصف الدروس، ولا يقبل أي عذر إذا لم يؤمن الطالب نصف الدوام. ثم يلي نظام مدرسة الدروس الأدبية العليا، وكانت مدة الدراسة فيها للطالب النظامي ثلاث سنوات[١].

---

(١) توجد نسخة بالفرنسية لتفاصيل النظام الداخلي للجامعة السورية في الكتاب التالي :
Le livre de l'Etudiant, pp. 96 - 135 (Réglements Intérieures de l'Université Syrienne).
وتوجد نسخة بالفرنسية لهذا النظام في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 71, Fonds Beyrouth (Arrêté portant fixation des Règlemens Intérieurs de l'Université Syrienne).
وتذكر صحيفة «العاصمة»، السنة ١١ ، عدد ٦ ، ٣١ مارس ١٩٢٩ صدور القرار رقم ٩٩٥ هذا ولكن لا تعطي نصه لا بالعربية ولا بالفرنسية .

وهكذا أصبح هناك قراران ناظمان للجامعة السورية يشار إليهما عند صدور أي قرار أو مرسوم يتعلق بالجامعة وهما: القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ القاضي بتأسيس الجامعة السورية، والقرار رقم ٩٩٥ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٩ الذي وضع النظام الداخلي للجامعة السورية. وقد أُدخلت عبر السنين التالية تعديلات وإضافات على هذين القرارين، من ذلك، مثلاً، ضمن الفترة الزمنية التي يعالجها هذا الفصل، التعديل الذي أُدخل على مناهج شعبة الصيدلة بموجب القرار ٢٧٩٧ تاريخ ٢ شباط ١٩٣١، وجاء فيه أن الملازمة الإجبارية في صيدلية، ومدتها سنة، يجب أن تأتي بعد السنة التحضيرية (.P.C.N)، ولا تكون إلا في الصيدليات التي يكون أصحابها قانونيين ومرَّ على مزاولتهم المهنة خمس سنوات على الأقل، ويجب أن توافق رئاسة المعهد الطبي على هؤلاء الصيادلة.

تنظيم معهد الحقوق:

تعرض معهد الحقوق إلى انتقادات جادة بسبب سهولة قبول الطلاب فيه، وسهولة النجاح فيه، مما أساء إلى الاعتراف بشهادته. وقد نشرت صحيفة «القبس» بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٣٠ كتاب مستشار المعارف السيد راجي رقم ١٠٤٩ تاريخ ١ كانون الأول ١٩٢٩ إلى مستشاري الوزارات الأخرى يعلمهم فيه بسهولة النجاح في معهد الحقوق. وقد أضرب طلاب الحقوق احتجاجاً على صدور هذا الكتاب وراجعوا المسؤولين الذين وعدوا بالنظر في شكواهم.

وكانت سهولة قبول الطلاب في معهد الحقوق مثار احتجاج لطلبة الحقوق أنفسهم، فقد رفع ما يقرب من مئة طالب عريضة إلى رئيس الجامعة السورية يبينون فيها التساهل الذي جرى في العام الدراسي ١٩٢٦ - ١٩٢٧ في قبول الطلاب مما هو منافٍ لمصلحة المعهد ولمصلحة الأمة أيضاً. وطالبوا بالتدقيق في إضبارات الطلاب. ووعد رئيس الجامعة في التحقيق بهذه القضية[1]. وفي الواقع فإن مسؤولية ذلك لا تقع على الجامعة ولكن على اختلاف أنظمة التعليم الثانوي آنذاك من مدارس خاصة، وطائفية ورسمية حكومية، وذات سبعة صفوف أو غيرها، ومدارس تعطي شهادة وأُخرى لا تعطيها، وذلك قبل اعتماد شهادة البكالوريا في القبول في الجامعة. وإزاء هذه الاختلافات في المدارس وشهاداتها كان معهد الحقوق يقبل حاملي الشهادات

(١) صحيفة «المقتبس»، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧.

المدرسية بدون امتحان، ويشترط الامتحان في عدد من المواد لمن لا يحملونها. ولهذا عمدت وزارة المعارف لتحاشي هذه الفوضى في المدارس إلى اعتماد النظام الموحَّد للبكالوريا. وحتى هذه لم تنه المشكلة. فقد ذكرت صحيفة «المقتبس»، قبل اعتماد البكالوريا وتعميم نظامها على المدارس، أن طلاب الحقوق استمروا يراجعون رئيس الجامعة بوجوب التحقيق في عدم قانونية عدد من الشهادات التي تمنحها المدارس والتي يقبل الطلاب بموجبها في المعهد الحقوقي[1]. وكان الطلاب العين الساهرة على تطبيق القانون. فقد رفعوا عريضة إلى المسؤولين بتاريخ ٤ كانون الأول ١٩٣٢، بعد اعتماد نظام البكالوريا بسنوات، احتجوا فيها على قبول طالب في معهد الحقوق كان منتسباً إلى الكلية الصلاحية في القدس «التي كان أنشأها قائد الجيش الرابع أحمد جمال باشا لغرض ديني»، كما تقول العريضة، وأنها توقفت عن التدريس بعد أن احتل الإنكليز فلسطين. وتحمل العريضة أسماء خالد الترماتيني، سعيد الأسطواني، سعاد جلنبو، رفيق الحسيني، أنطون عريضة، رأفت عناية، محمود الكزبري، وديع الصيداوي، الفونس سيوفي، سعيد الحافظ، وآخرون[2].

وقد وضع الأستاذ جاك إستيف (Jacques Estève)، المعار من فرنسا لتدريس الحقوق الرومانية والحقوق العامة في معهد الحقوق بدمشق، تقريراً عن المعهد بتاريخ ١٥ آذار ١٩٣٠ ذكر فيه أن من أوليات معهد الحقوق أن ينمي ثقافة حقوقية عامة بين الطلاب يتبعونها بالتخصص، في حين أن معهد الحقوق في دمشق مثقل بالمقررات العملية والوظيفية مما لا يتيح للطلاب ثقافة حقوقية لا تعتمد على الذاكرة والحفظ. والامتحانات شفهية بمعظمها، ولا رابط بينها، وتفصل بين الامتحان والآخر فترة طويلة يستخدمها الطلاب لحفظ المقرر الثاني. كما أن عدداً من الأساتذة يكتفون بقراءة مذكراتهم التي تطبع ويقوم الطلاب بحفظها. ويقترح الأستاذ جاك إستيف أن تطرح أسئلة تشجع على المناقشة والتفكير لا مجرد الحفظ، وأن يعاد النظر في شروط قبول الطلاب وطرق تدريسهم وامتحانهم، كما أن تأسيس مكتبة في الكلية من شأنه أن يوسع معارف الطلاب ويطور معرفتهم باللغة الفرنسية. وستطلب شهادة البكالوريا من المنتسبين إلى معهد الحقوق بدءاً من العام الدراسي ١٩٣٠ - ١٩٣١.

---

(١) صحيفة «المقتبس»، ٦ و١٥ شباط ١٩٢٧.

(٢) توجد صورة بالعربية عن العريضة مع الأسماء بذيلها (بدون تواقيع) في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 96, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 4 décembre 1932.

وسبق لمستشار وزارة المعارف الفرنسي السيد راجي أن أوصى بإدخال إصلاحات جذرية على نظام معهد الحقوق يتبع الأسس التي تحدث عنها الأستاذ إستيف. وعقّب على ذلك المستشار الفرنسي بونور، الذي خلف راجي، فطالب بشروط أقسى كأن يداوم طلاب الحقوق سنتهم الثالثة في معهد الحقوق في بيروت(١).

وقد أضرب طلاب معهد الحقوق بدمشق إثر سماعهم بهذه التغييرات المزمع تطبيقها، وقرر مجلس الجامعة فصل الطلاب فاخر الكيالي وحلمي المنجد لمدة أسبوع، ووديع وسعيد عسيران ونور الدين الجوهري لأسبوعين، ومهيب العطار ورئيف العظم لسنة، لإجبارهم زملائهم على الإضراب. ولما عاد الطلاب إلى الدروس وعدت الجامعة بالنظر في فصلهم(٢).

فتفادياً لهذه الانتقادات لمعهد الحقوق وحرصاً من الجامعة على تطوير المعهد صدر القرار رقم ٣٦٣٧ تاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ الذي وضع نظاماً جديداً لمعهد الحقوق. وجاء فيه أن يكون مجموع الدروس النظرية لكل من السنتين الأولى والثانية ٢٢٥ درساً. وتتألف الهيئة العلمية في معهد الحقوق من أربع فئات:

١ - الأساتيذ المدرسين.

٢ - الأساتيذ المعلمين.

٣ - الأساتيذ المحاضرين.

٤ - المعيدين. وأنه لا يمكن تعيين أحد أستاذاً مدرساً منذ أول شباط ١٩٣٢ إلاَّ بعد أن يكون قد قام بأعباء وظيفة أستاذ معلم مدة خمس سنوات متتابعة، ولا يجوز بقاء المعيد في الوظيفة مدة تفوق خمس سنوات إذا لم يحصل خلال هذه المدة على شهادة الدكتوراه من معهد فرنسي أو سوري.

ويمكن لطالب الحقوق الذي حصل على الإجازة خلال ثلاث سنوات أن يتقدّم إلى التعليم المسلكي، ويقتضي هذا دراسة سنة في أحد الفروع التالية: الفرع الإداري، الفرع

---

(١) يوجد تقرير الأستاذ جاك إستيف وتعليق المستشار راجي، وكذلك بونور، عليه بشأن إعادة النظر في نظام معهد الحقوق، في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 79, Fonds Beyrouth, Damas le 10 janvier 1930 (Rapport sur la situation de la Faculté de Droit de l'Université Syrienne, par Jacques Estève, Damas le 15 mars 1930).

(٢) انظر صحيفة «Les Echos» الصادرة في دمشق بالفرنسية، العددان في ٧ و٩ كانون الثاني ١٩٣٠.

القضائي، وفرع القضاة الشرعيين، والمواد التي تدرَّس في معهد الحقوق بموجب النظام الجديد الصادر بالقرار ٣٦٢٧ هي التالية:

برنامج التعليم لنيل الإجازة في الحقوق بحسب المقررات والساعات				
المادة		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الحقوق المدنية	المجلة	٢	٢	٢
	أحكام الأراضي	١	١	-
	أحكام الأوقاف	-	-	١
	حقوق الميراث وأحكام الزواج	-	٢	-
الحقوق الجزائية		٣	-	-
أصول المحاكمات الجزائية		-	٢	-
الحقوق المدنية الفرنسية		١	٢	-
الحقوق الأساسية		٢	-	-
الحقوق الإدارية		-	٢	١
الاقتصاد السياسي		٢	٢	-
الأصول المالية العامة		-	-	٢
الحقوق الرومانية		١	٢	-
الحقوق العامة		-	-	٢
الأساليب الحقوقية		١	-	-
الحقوق التجارية		-	-	٤
أصول المحاكمات الحقوقية		-	-	٣
الحقوق الدولية العامة		٣	-	-
الحقوق الدولية الخاصة		-	١	٢
التمارين العملية		٢	٢	٢
		١٨	١٨	١٩

واشتملت برامج التعليم في الفروع المسلكية على المواد والساعات التالية:

الفــــرع	المــــــــــادة	عدد الساعات الأسبوعية
الفرع الإداري والمالي	التشكيلات والقوانين الإدارية في سورية	٣
	التشكيلات المتعلقة بالموازنة والخزينة	٣
	المحاسبة العامة	٢
	الاقتصاد السوري	٢
	التشريع العقاري	١
	أحكام الأوقاف	١
	فن التحقيق الجنائي والضابطة العدلية	٣
	أساليب التصنيف (للأوراق والمكتبات)	١
	التمارين العملية (درس الأضابير والإنشاء الإداري)	٢
		١٨
الفرع القضائي	الحقوق الخاصة (الحقوق المدنية والتجارية والدولية الخاصة)	٤
	أصول المحاكمات الحقوقية العملية وطرائق التنفيذ	٣
	أصول المحاكمات الجزائية العملية	٢
	فن التحقيق الجنائي والضابطة العدلية	٣
	الحقوق الجزائية الخاصة (الجرائم وعقوباتها)	٣
	الطب العدلي وعلم الأمراض العقلية العدلي	٣
	التمارين العملية في الحقوق المدنية والجزائية	٢
		٢٠
فرع القضاة الشرعيين	تفسير القرآن والأحاديث النبوية	٣
	فقه (أصول الفقه والمقايسة بين نظريات المذاهب المختلفة)	٤
	أحكام الأوقاف	١
	الأحوال الشخصية	٣
	إدارة أموال الأيتام	١
	الفتاوى	١
	التمارين العملية (أصول المحاكمات الشرعية ومبادئ الحقوق وأدب البحث والمناظرة)	٣
		١٦

وتتألف الامتحانات في الفروع المسلكية هذه من امتحانات كتابية وأخرى شفهية. ويتألف الامتحان الشفهي في الفرع الإداري من تقرير شفهي يلقى في مدة عشر دقائق بعد استعداد ساعة واحدة عن سؤال يسحب بالقرعة. كما يضم الفرع القضائي، بالإضافة إلى تقرير شفهي كالسابق، مطالعة نائب تلقى في مدة عشر دقائق في قضية جزائية تتعلق بجنحة بعد الإطلاع لمدة ساعة واحدة على الإضبارة. ويشتمل الامتحان الشفهي في الفرع القضائي على مناقشة قضية في المحكمة الشرعية لمدة عشر دقائق بعد دراسة الإضبارة لمدة ساعة[1].

وضم أساتذة معهد الحقوق بدمشق في عام ١٩٣٠ كلاً من عبد القادر العظم عميد المعهد وأستاذ الاقتصاد السياسي، وقد تخرج من المدرسة الملكية في أستانبول (وهي متخصصة في الدراسات الإدارية العليا)، ويتقن التركية إلى جانب العربية، ويعرف بعض الفرنسية، وشاكر الحنبلي، وهو متخرج من المدرسة الملكية في إستانبول، ومكلف بتدريس الحقوق الإدارية والدستورية، وعثمان سلطان من طرابلس، ويحمل شهادة الحقوق من إستانبول، ومكلف بكرسي الحقوق التجارية والتشريع العقاري والوقف، وسعيد محاسن، وهو خريج حقوق إستانبول ومكلف بكرسي المجلة، وسامي الميداني، خريج حقوق جامعة هايدلبورغ بألمانيا، ومكلف بكرسي الحقوق الدولية العامة والخاصة، وفارس الخوري من بلدة كفير في حاصبيا بلبنان، يحمل شهادة بكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت، ومكلف بتدريس العلوم المالية والقانون الإداري، وفايز الخوري من بلدة كفير وخريج حقوق جامعة باريس، ومحمود نحاس مغيد متخرج من معهد حقوق دمشق، والشيخ أبو اليسر عابدين، طبيب وأستاذ الأحوال الشخصية، ومحمود نجار خريج معهد حقوق دمشق ودكتور في الحقوق من جامعة مونبلييه في فرانسا، ومحسن البرازي دكتور في الحقوق من جامعة باريس، ومساعد في التدريس

---

(١) انظر تفاصيل النظام الجديد لمعهد الحقوق، بموجب القرار، رقم ٣٦٣٧ تاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٣١، في النشرة الرسمية لدولة سورية. وقد نشرت «القبس» نص هذا النظام في أعدادها بتاريخ ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤ و٢٥ شباط ١٩٣٢. ويوجد نص فرنسي لهذا القرار في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 87, Fonds Beyrouth (Arrêté No. (?) portant reorganization de la Faculté de Droit de l'Université Syrienne).

للأستاذ الفرنسي جاك إستيف[١]، ومدرس الحقوق الرومانية والحقوق العامة، وميشيل شمندي، طبيب من أستانبول وأستاذ الطب الشرعي.

امتداح المعهد الطبي:

حظي المعهد الطبي بتقديرات عالية من لجان الامتحان الإجمالي (الكولوكيوم)، وحتى من السيد بومان (Bauman)، مدير المعارف ومفتش الصحة الإنكليزي في حكومة فلسطين[٢] التي ما زالت ترفض الاعتراف بشهادة الطب في دمشق. وقد زار السيد بومان، برفقة المدير العام الفرنسي للمعارف السيد كفالييه (Cavalier)، والطبيب الرئيسي من الصنف الأول المفتش العام في مديرية الصحة والإسعاف العام في المفوضية الفرنسية الطبيب ديغويه (Duguet) المعهد الطبي بدمشق يوم ٢٨ أيار ١٩٢٦، وتفقد السيد بومان مختلف أرجاء المعهد الطبي، وحضر الدروس، وشاهد عرض الشرائح الضوئية على الطلاب، كما أنه حضر الدروس العملية، وقال عندما أنهى زيارته أنه يعتقد أنه لا يوجد معهد مشابه لهذا المعهد في المشرق كله، كما كتب في سجل الزائرين للمعهد بأنه مسرور جداً من زيارته للمعهد الطبي ويرغب بالتعبير عن أحسن تمنياته باستمرار نجاحاته. ويعلق الطبيب ديغويه بقوله أن هذه الشهادة تستحق التسجيل بسبب المفاوضات القائمة حول الاعتراف بشهادة المعهد الطبي في الأقطار تحت الانتداب الإنكليزي، كما أنها تستحق إعلام وزارة الخارجية الفرنسية بها لتعرف التطور الذي حققه المعهد الطبي والفوائد المتوقعة منه، ونعرض فيما يلي صورة عن تقرير ديغويه بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٦[٣].

---

(١) ذكرت صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩ تحت عنوان : «أستاذ الحقوق العامة الأفرنسي في معهد الحقوق»، أن الجامعة السورية رغبت في استقدام أستاذ فرنسي يحمل درجة أغريجيه (Agrégé) فأجيبت أنه من العسير أن تستغني جامعة فرنسية عن أستاذ بهذه الدرجة، ولذلك أتى جاك إستيف الذي يحمل الدكتوراه، وكان سكرتير مجلة الحقوق العامة سابقاً ومدرساً في معهد الحقوق في باريس.

(٢) صحيفة «المقتبس»، ٣٠ أيار ١٩٢٦، وذكرت أن المفتش بومان سُرَّ مما رآه في المعهد وبات الأمل معقوداً بقبول شهادة المعهد الطبي في فلسطين.

(٣) يوجد تقرير الطبيب ديغويه الذي رفعه إلى المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٦، ومنه إلى وزارة الخارجية الفرنسية، حول زيارة السيد بومان للمعهد الطبي بدمشق في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 46, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 1 juin 1926.

Instruction Publique

NOTE

POUR M. LE HAUT-COMMISSAIRE

------oOSOo------

Bowmann

Monsieur BAUMANN, Directeur de l'Enseignement en Palestine a visité la Faculté Arabe de Médecine de DAMAS le 28 MAI 1926. Il était accompagné de M. CAVALIER, Directeur Général des Services de l'Instruction Publique et du Médecin Principal DUGUET Inspecteur Général des Services d'Hygiène et d'Assistance.

L'Ecole était en fonctionnement : cours, travaux pratiques, cliniques. Elle s'est fort bien présentée.

M. BAUMANN a parcouru tous les services. A assisté à des cours et conférences avec projections cinématographiques etc., aux travaux pratiques.

A son départ il a dit " je pense qu'il n'y a pas une école semblable dans tout l'Orient " et il a consigné sur le registre des visiteurs l'appréciation suivante :" je suis grandement content de ma visite à l'Ecole de Médecine et je désire exprimer mes meilleurs souhaits pour la continuation de ses succès ". Cette appréciation écrite est à enregistrer en raison des conversations en cours au sujet de la validité du Diplôme de Docteur de la Faculté de DAMAS dans les pays sous mandat Anglais, et à être communiquer aux Ministère des Affaires Etrangères pour indiquer le progrès accompli dans cette Faculté et les services qu'elle est appelée à rendre.

BEYROUTH, le I° JUIN 1926
Le Médecin Principal de I°Cl. DUGUET,
Inspecteur Général des Services d'Hygiène
et Santé Publique au Haut-Commissariat :

Signé: Duguet

وكان المفوض السامي دي جوفنيل قد صرَّح لدى زيارته المعهد الطبي بدمشق في ٢ أيار ١٩٢٦ أنه قد دعا رئيس مصلحة الصحة في فلسطين (وهو لا شك يقصد السيد بومان) لزيارة المعهد الطبي ليرى بنفسه أهمية هذا المعهد بغية الاعتراف بشهادته. وجاء كلام دي جوفنيل هذا رداً على خطاب رئيس الجامعة السورية وعميد المعهد الطبي الدكتور رضا سعيد حين زيارة دي جوفنيل المعهد الطبي يوم ٢ أيار ١٩٢٦، وذكر رضا سعيد في خطابه أن المعهد الطبي بدمشق هو الوحيد الذي يدرِّس بالعربية، وتتوافد إليه الطلاب من مختلف الأقطار العربية، ولا يحول دون مجيء الكثيرين سوى عدم اعتراف الحكومتين المصرية والفلسطينية بشهادة هذا المعهد والسماح لحامليها بممارسة مهنتهم كزملائهم من خريجي المعاهد الأخرى. ورغب إلى دي جوفنيل بالتوسط بالأمر، وذكر أن الحكومة المصرية كانت تسمح لخريجي هذا المعهد بممارسة مهنتهم زمن الحكومة التركية، ولم يكن معهدنا آنذاك في الدرجة التي نراه بها الآن، وما ذاك إلاَّ لأن الحكومة التركية كانت تعترف به كأحد معاهدها، وأن كثيرين من الأطباء والصيادلة الذين تخرجوا منه منذ سنة ١٩٠٣ وحتى ١٩١٨ منتشرون في جميع الأنحاء المصرية والفلسطينية يخدمون الإنسانية. أفلا يجدر بالحكومة المصرية والحكومة الفلسطينية أن تعيد إليه هذه الحقوق القديمة، وهل تتأخر الحكومة الفرنسية عن تعريف الحكومتين المصرية والفلسطينية باعترافها به وإطلاعها على درجته العلمية المعادلة للمعاهد الأخرى؟ وترجم خطاب الدكتور رضا سعيد إلى الفرنسية أستاذ الفرنسية في المعهد الطبي الأمير كاظم الجزائري. ورد دي جوفنيل بقوله أنني أتحقق بنفسي أن تلاميذكم يقتبسون من أفواه أساتذتهم الذين تخرجوا وتخصصوا في أكبر جامعات أوروبا أحدث ما جاء به الفن، لقد اهتممت كل الاهتمام بمعهدكم وسأكون من أكبر المساعدين على ترقيته، ولن أهمل أبداً قضية شهادته[1].

وجاءت شهادات لجان فحص الإجمال الفرنسية لخريجي المعهد الطبي بدمشق لتؤكد حسن ظن المفوض السامي دي جوفنيل بالمعهد، وكذلك شهادة السيد بومان وتعليق الطبيب ديغويه بحس أداء المعهد الطبي، ومن هذه الشهادات تقرير اللجنة الفرنسية التي قامت بفحص الإجمال لخريجي المعهد الطبي في ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٦. وكانت اللجنة برئاسة الضابط النقيب الطبيب ميشيل، الجراح في

(١) انظر وصف حفلة زيارة دي جوفنيل للمعهد الطبي في ٢ أيار ١٩٢٦ ونص خطاب الدكتور رضا سعيد وردّ دي جوفنيل في مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ٣، جزء ٦، حزيران ١٩٢٦، ص ٣٢١ - ٣٢٦.

المستشفى العسكري بدمشق، وعضوية الدكتور ترابو (Trabaud) المدرس في المعهد الطبي، والصيدلي غوريه (Gouré)، والجراح في طب الأسنان الضابط النقيب جينستت (Ginestet). وقد فحص الدكتوران ميشيل وترابو طلاب معهد الطب البشري، وغوريه طلاب الصيدلة، وجينستت طلاب الأسنان، وحضر وزير المعارف وسكرتيره جلسة إعلان النتائج. وأشار رئيس اللجنة الفاحصة الدكتور ميشيل في كلمته إلى شمولية الامتحان وصعوبته وطرح الأسئلة في العمق، ونجح الطلاب بتفوق في الأسئلة النظرية والعملية، وكذلك في التشخيص، وذكر ممتحن الصيادلة أن ملكات الطلاب تعادل ملكات زملائهم الفرنسيين، وقد برهنوا عن ذكائهم وحسن تدريبهم، وبرهن طلاب طب الأسنان عن معرفتهم بالمبادئ العامة وبمواد تخصصهم. ويقول رئيس اللجنة باختصار إن نتائج هذا الامتحان شرف كبير للطلاب ولأساتذتهم، وكذلك لعميد المعهد الطبي (الدكتور رضا سعيد) الذي يدير المعهد بحكمة ومقدرة، وللأساتذة بطرق تدريسهم الحديثة، وللمعهد الطبي أن يفتخر بعمله. ثم أعلن رئيس اللجنة أسماء الناجحين في دورة تشرين الأول ١٩٢٦، وهم: في الطب البشري: الشيخ أبو اليسر عابدين، أديب حبال، جمال نصار، جميل كبارة، حمدي حجار، عاطف راشد، عبد اللطيف مسكي، مصطفى الجندي، وديع جرجس، ويوسف حمصي؛ وفي الصيدلة: إبراهيم أدهم فوزي، الياس حتحوت، صبحي تادرس، صدقي نور الله، نادر ساطي، ونايف السبع؛ وفي طب الأسنان: حلمي عسال وظافر سرميني. وألقى جمال نصار كلمة شكر باسم زملائه الأطباء، ونادر ساطي باسم الصيادلة، وحلمي عسال باسم أطباء الأسنان. وطالب الأخير بالاعتراف بشهادة المعهد الطبي في الأقطار العربية، كما كان الأمر في العهد العثماني[1].

وجاء في تقرير آخر للجنة الفحص الإجمالي التي قامت بفحص طلاب المعهد الطبي المتخرجين، وذلك في الفترة بين ٢٧ و٢٩ حزيران ١٩٢٧. إشادة بمستوى المعهد وطلابه وأساتذته. وكانت اللجنة برئاسة الطبيب ميشيل، كما في اللجنة السابقة، وعضوية الطبيب النقيب كويدوفي (Coeudevey)، والصيدلي النقيب ماركايو دايميريك (Marcaillou d'Aymeric)، والجراح في طب الأسنان النقيب جينستت. وتقدم

(١) تقرير اللجنة والاحتفال بالمتخرجين موجود بالفرنسية في الأرشيف الفرنسي التالي:
«Le Colloquium» MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 46, Fonds Beyrouth.
وجاء في الأرشيف الفرنسي أن هذا الاحتفال بالمتخرجين مترجم عن مقال نشر في مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ٣، جزء ٩، تشرين الثاني ١٩٢٦.

للامتحان خريجان في الطب البشري، وسبعة في الصيدلة، وأربعة في طب الأسنان. وكانت الأسئلة شاملة وعملية. ويشيد التقرير بالدقة والوضوح اللتين أجاب بهما الطلاب على أسئلة اللجنة مما يدل على تمثل المعلومات والتلاؤم مع العلم مما يندر وجودهما معاً، كما يقول تقرير اللجنة، بالإضافة إلى معرفة كاملة بالعلوم الطبية يصعب الحصول عليها بالنسبة للكتب العربية المحدودة التي يستخدمونها. وكانت الفحوص السريرية لأربعة مرضى شاملة ودقيقة بالنسبة للتشخيص والمناقشة، وكان طلاب الصيدلة لامعين في الدروس النظرية والعملية، مما دلَّ على إمتلاكهم معرفة كاملة بالمنهاج. وكانت فحوص أطباء الأسنان مرضية، وتميَّز أحدهم على زملائه، وتمنى الفاحص أن يستكمل تكوين أطباء الأسنان بشكل أفضل. واختتم أعضاء اللجنة تقريرهم بقولهم أنهم يقومون بالفحص للمرة الثانية، وأن طلاب الطب السوريين يمتلكون معرفة طبية معادلة لوسطي الطلاب الفرنسيين. وذكرت اللجنة أن هؤلاء الخريجين إذا ما طوروا دراساتهم السريرية وأطلعوا على المستحدث في الطب بقراءة الكتب الطبية فإنهم سيكونون أطباء يُعتد بهم[1].

وجاءت شهادة أخرى بتطور المعهد الطبي العربي في دمشق ومشفاه الوطني في صحيفة بغدادية تصدر بالإنكليزية باسم (Baghdad Times)، وقد نشرت في عددها في ١٤ شباط ١٩٢٧ مقالاً لمراسلها في دمشق عن المعهد والمشفى. وقد أتى بالمراسل لزيارة المعهد طالبان عراقيان في السنة الرابعة في المعهد الطبي، وهما حكمت الهاشمي وعبد الجبار عاكف الرسولي. ورتب الطالبان مقابلة للمراسل مع عميد المعهد، رئيس الجامعة، الدكتور رضا سعيد. ويذكر المراسل أن المشفى يضيق بفعالياته ويتم توسيعه الآن، وأنه مؤثث بشكل كامل، وقاعات المرضى ذات سقف عال ومهوية ونظيفة جداً، وتحمل كل منها اسم طبيب عربي مشهور مثل ابن سينا والرازي. ومما لفت نظر المراسل أن معظم الممرضات كن من المسلمات. ويقضي الطلاب نصف وقتهم في الدروس السريرية، والنصف الآخر في المحاضرات. وقد عرض الطبيب الفرنسي المتعاقد مع المعهد الطبي الدكتور لوسركل، أستاذ السريريات الجراحية، أفلاماً تثقيفية للأمهات حول العناية بالطفل. ونظراً للحاجة إلى التوسع المكاني فقد جرى ترميم غرف

---

(١) يوجد نص التقرير بالفرنسية وبتوقيع الطبيب ميشيل في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Cabinet Politique, No. 390, Fonds Beyrouth, «Rapport du Médecin-Major de Premier Classe Michel, Président de Jury du Colloque au sujet des épreuves de cet examen».

مدرسة قديمة في حديقة التكية السليمية التي تعود للأوقاف[1]، وستنتقل إليها بعض فعاليات الجامعة والمعهد الطبي، كما يقول المراسل، وبالفعل نقلت إليها مخابر الفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية التي استخدمها الطلبة أثناء دراستهم للسنة التحضيرية (P.C.N.) التي استحدثت في عام ١٩٢٢. وخرج المراسل بانطباع ممتاز عن المعهد والمشفى[2]. ومن شأن نشر ذلك في صحيفة بغدادية أن تلفت أنظار المثقفين المحليين والأجانب إلى هذا المعهد الذي يعترف العراق بشهادته.

وهناك شهادة أخرى من داخل المعهد الطبي بدمشق لأستاذ السريريات الجراحية الدكتور لوسركل (Lecercle) الفرنسي الذي تعاقدت معه الجامعة للتدريس في المعهد الطبي في عام ١٩٢٤. فقد نشر مقالاً بالفرنسية في عام ١٩٢٦ عن المعهد الطبي بدمشق مع لمحة تاريخية عن تأسيسه، رغم توقفه بانسحاب الأتراك، وعودته إلى الوجود في عهد الحكومة العربية، واستمراره إبان الانتداب الفرنسي برئاسة عميده الدكتور رضا سعيد. وذكر لوسركل أن المعهد الطبي أُلحق بفرعيه الطب البشري والصيدلة فرع طب الأسنان في عام ١٩٢٢ ومدرستين للقابلات والممرضات. وقد تمت الموافقة الفرنسية على دعم المعهد الطبي بأربعة أساتذة منهم لوسركل كانوا يلقون دروسهم بالفرنسية التي يمكن للطلاب فهمها. ويذكر لوسركل أن المناهج تتبع المناهج الفرنسية مع بعض التعديل إذ أصبحت الامتحانات السريرية تجري بعد امتحانات السنة الخامسة وتشمل جميع المواد بما عرف بفحص الدكتوراه. ولم يطلب من الطلاب تقديم أطروحة عند التخرج، وفيما عدا ذلك تتشابه المناهج السورية مع الفرنسية باستثناء طب الأسنان ومدرستي القابلات والممرضات فإنها تتبع في الغالب المناهج الأمريكية. ويضيف لوسركل أن شهادات المعهد الطبي مقبولة في العراق والحجاز والأردن ولكن ليس في فلسطين ومصر. كما يذكر أن طالبتين سوريتين مسيحيتين كانتا مسجلتين في السنة التي كان يكتب فيها، أي ١٩٢٦، الأولى في الصف التحضيري والثانية في السنة الثانية طب بشري. ويقول لوسركل إن المستشفى الذي كان تابعاً لمديرية الصحة والإسعاف العام في السابق أُلحق هو والعيادات الملحقة به بالمعهد الطبي.

---

(١) وقد نشب خلاف بين الجامعة ودائرة الأوقاف حول اتخاذ الجامعة بعض غرف المدرسة في التكية مخابر كيماوية وطبيعية، انظر صحيفة «البلاغ» ١١ كانون الأول ١٩٢٨.

(٢) يوجد نص المقال بالإنكليزية مقتطفاً من الصحيفة في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 53, Fonds Beyrouth.

وأشار لوسركل إلى أن إدارة المعهد الطبي قد زادت ساعات التدريس التي يحضرها الطلاب ليعوضوا عن قلة الكتب المتوفرة لهم باللغة العربية. كما أن الامتحانات كانت تجري أمام لجنة وليس أمام فاحص واحد، وفي ذلك ضمانة لعدم احتجاج الطلاب. ثم يشير لوسركل إلى الفحص الإجمالي الذي يخضع له طلاب المعهد الطبي، وكذلك طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت أمام لجان فرنسية، ويستثنى من ذلك طلبة الجامعة الفرنسية اليسوعية الذين يمكنهم الممارسة في باريس بدونه، وكانوا في الزمن العثماني يخضعون لهذا الامتحان من قبل لجان تركية. ويشيد لوسركل بتطور المعهد الطبي ومخابره الغنية والحديثة، وبالأبنية القديمة والجديدة التي تضمه، وبتوسع كادره التعليمي، وتحسن مشفاه الذي يتجه لأن يكون مثالاً يحتذى. ويعجب بالمعهد الطبي وملحقاته كل من زاره بما في ذلك المفوضون السامون.

ويذكر لوسركل الذي كان يكتب في عام ١٩٢٦، أي قبل تطبيق نظام البكالوريا السورية على الملتحقين بالجامعة، أن نقطة الضعف في تكوين الطلاب في الثانوي في مدارس متعددة، بعضها جيد، وبعضها سيء، مما اقتضى إقامة امتحان انتقالي لكثير من الطلبة. ويلاحظ لوسركل أن الأساتذة السوريين يبذلون جهداً يشكرون عليه في إعداد الكتب بالعربية، وإيجاد المفردات الطبية العربية، ونشر المقالات في مجلة المعهد الطبي العربي لفائدة طلابهم والعالم العربي بعامة، ويختتم لوسركل بالقول أن المعهد الطبي يذكّر بأطباء الماضي الذين تتصدر أسماؤهم واجهات مبانيه، وهو الوحيد الذي يدرّس بالعربية، إنه المعهد الوطني الوحيد، وسيكون له شأنه في العالم العربي(١).

وكان لأساتذة المعهد الطبي بخبراتهم التي اكتسبوها عبر ثلاثة عهود من المعهد الطبي: العهد العثماني، ثم العربي، ثم الانتداب، وبدورهم الريادي في تعريب الطب والتأليف فيه والترجمة عن الكتب الأجنبية، وبإيفادهم للإطلاع أو التخصص في ديار الغرب، وبخاصة فرانسا، الفضل الكبير في استمرار المعهد الطبي ونجاحاته ولم يعارضوا، بل طلبوا ورحبوا بقدوم أساتذة أخصائيين فرنسيين للمشاركة معهم في

(١) مقال لوسركل (Lecercle) بالفرنسية بعنوان: «La Faculté de Médecine de Damas»
موجود في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 53, Fonds Beyrouth.
وقد ترجم الدكتور ميشيل خوري المقال إلى العربية ونشره في مجلة المعهد الطبي العربي، السنة السابعة، ١٩٣٠، ص ٢٣٨ - ٢٤٧.

التدريس. وشهد هؤلاء الأساتذة الفرنسيون بكفاءة الأساتذة السوريين، كما فعل لوسركل في مقاله السابق، وكذلك رؤساء وأعضاء لجان فحوص الإجمال.

وكانت الجامعة السورية قد تعاقدت في عام ١٩٢٤ مع الطبيب لوسركل أستاذ السريريات والجراحة وأمراض المسالك البولية، وعضو الجمعية الوطنية للجراحة في باريس، والمجاز من معهد الطب في جامعة ليون، وكان من ضباط الجيش الفرنسي المتقاعدين برتبة طبيب ضابط، وشغل في عام ١٩٢٣ وظيفة رئيس قسم الجراحة وأمراض المسالك البولية في جيش الشرق الفرنسي في دمشق، وهذا ما وصفته به رسالة رئيس الجامعة السورية الدكتور رضا سعيد إلى صبحي بركات رئيس الدولة السورية حين التعاقد معه. وتعاقدت الجامعة أيضاً مع الدكتور جود (Jude) أستاذ السريريات الداخلية للأمراض العصبية والروحية في معهد دوغراس في باريس، وهو مجاز من معهد ليون الطبي، وشغل في دمشق في عام ١٩٣٠ وظيفة الرئيس الأعلى للصحة والإسعاف العام في المفوضية الفرنسية في بيروت، كما تم التعاقد مع الطبيب الضابط ترابو الذي يحمل شهادة باللغة العربية، وألقى دروسه بالعربية، ووضع مع الدكتور مرشد خاطر والدكتور سامي الساطي مؤلفاً بالفرنسية والعربية حول السريريات الطبية والعلاجية. ولشدة إعجاب الأساتذة الفرنسيين هؤلاء بالمعهد الطبي وفروعه وأبنيته والأعمال السريرية فيه فقد قاموا بتصوير العديد من أقسامه وبعثوا بالصور إلى فرانسا، وهي محفوظة في الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت، ونورد عدداً من هذه الصور في نهاية هذا الفصل، ومما يدل على تعاون الأساتذة الفرنسيين والسوريين أن الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة السورية شارك وبرفقته الدكتور ترابو في أعمال المؤتمر الطبي في القاهرة في شهر كانون الأول من عام ١٩٢٨. وقد اختير الاثنان عضوين مشاركين في المعهد الملكي لعلاج الصحة في لندن.

وضم أساتذة المعهد الطبي في العام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ خمسة وعشرين أستاذاً. وكان عدد الطلبة في المعهد الطبي آنذاك مائة وتسع وخمسون. وقد تخرج عدد من أساتذة الطب هؤلاء إما من مدرسة طب إستانبول أو مدرسة طب دمشق العثمانية، كما أوفد بعضهم للتخصص في معاهد فرانسا الطبية في مونبيليه وستراسبورغ وباريس. وضم هؤلاء الأساتذة الدكتور رضا سعيد وهو رئيس الجامعة وعميد المعهد الطبي وأستاذ أمراض العين، وكان أستاذاً مساعداً لأمراض العين في معهد إستانبول الطبي حيث درس، كما كان تلميذاً للبروفسور دولابيرمون ولازم عيادته في أوتيل ديو في باريس، وطاهر عبد

المؤمن نائب العميد، وسامي الساطي، وميشيل شمندي، ومصطفى شوقي، وإبراهيم ساطي، وعبد القادر سري، وأديب الجعفري، ومرشد خاطر، وجميل الخاني، ومنيف العائدي، وشوكت الشطي، وحمدي الخياط، وعبد الوهاب قنواني، وشوكت الجراح، ومحمد محرَّم، والطبيبان الفرنسيان لوسركل وترابو. (ولا يذكر اسم الدكتور جود الفرنسي في قائمة الأساتذة هؤلاء في عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨، وكان قد تمَّ التعاقد معه في عام ١٩٢٥، وذلك ربما لأنه عين رئيساً أعلى للصحة والإسعاف العام في المفوضية الفرنسية) وكاظم الجزائري مدرس اللغة الفرنسية، وميشيل خوري المكلّف بالتدريس (Chargé de Cours) في شعبة طب الأسنان، ونظمي القباني المكلّف بالتدريس في الطب، والدكتور جينستت في شعبة طب الأسنان، وحسني سبح رئيس مخبر السريريات الطبية، وجمال الدين نصار مساعد مخبر، وإبراهيم قندلفت مساعد مخبر.

وقد ازداد عدد الأساتذة في المعهد الطبي في عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى ثمانية وعشرين أستاذاً، وأُضيف إلى الأساتذة المذكورين سابقاً في العام الدراسي ١٩٢٧ - ١٩٢٨، كل من الدكتور علي رضا الجندي أستاذ الكيمياء الحيوية، والدكتور صلاح الدين الكواكبي مساعد مخبر الكيمياء، والدكتور أنسطاس شاهين أستاذ أمراض الأذن والأنف والحنجرة، والدكتور شوكت القنواني مساعد في مخبر التشريح، والدكتور أديب سردست مساعد في مخبر الفيزيولوجيا. وخرج من قائمة الأساتذة لعام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ الدكتور أديب الجعفري وكاظم الجزائري[١].

وقد ترجم نشاط المعهد الطبي بأساتذته وطلابه ومستشفاه إلى أرقام إذ أعلنت رئاسة الجامعة بشيء من الفخر إبان زيارة رئيس الوزراء تاج الدين الحسني، للمعهد الطبي يوم السبت في ٢٠ نيسان ١٩٢٩، وبرفقته الوزير المفوض الفرنسي والوزراء، أن الأعمال الطبية التي جرت في المستشفى في عام ١٩٢٨ هي: عمليات جراحية ٤٧٦، عمليات عينية ١٠٤، عمليات نسائية ١٠٥، وبلغ عدد الداخلين إلى مستوصف المعهد الطبي ٦٨٣٨ شخصاً، والداخلين إلى المستشفى ١٨٣٦، والخارجين بالشفاء ١٥٨٨، والوفيات ١٧١[٢].

---

(١) انظر: .Le Livre de l'Étudiant, pp. 10-11

(٢) هذه الإحصاءات والمعلومات عن المعهد الطبي والمعهد الحقوقي مأخوذة من الأرشيف الفرنسي من تقرير رفعه مدير إدارة الإعلام الفرنسي بدمشق إلى رئيسه في بيروت بتاريخ ١٥ شباط ١٩٣٠، انظر الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Syrie-Liban, Carton, No. 543, Damas le 15 février 1930, «Notices Concernant la Faculté de Médecine et la Faculté de Droit de Damas».

وتوزع طلاب المعهد الطبي وعددهم في العام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ مائة وتسع وخمسون على الشعب التالية وفق جنسياتهم:

الفروع	سوريون	لبنانيون	مصريون	عراقيون	فلسطينيون	تونسيون	المجموع
طب بشري	٤٦	٨	٤	٦	-	١	٦٥
صيدلة	١٢	٣	٣	-	-	-	١٨
أسنان	٤	١	٤	-	-	-	٩
صف تحضيري (P.C.N.)	٢٩	٤	٣	٣	١	-	٤٠
قابلات	٢٦	١	-	-	-	-	٢٧
المجموع	١١٧	١٧	١٤	٩	١	١	١٥٩

وبمقارنة طلاب الطب هؤلاء مع طلاب الحقوق في السنة ذاتها ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، تتبين لنا التوزعات التالية بحسب الصفوف الثلاثة للحقوق:

	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	المجموع
السوريون	٤٢	٦٠	٣١	١٣٣
اللبنانيون	١٨	٢٩	٦	٥٣
الأردنيون	١	٣	-	٤
العراقيون	١	-	١	٢
الإيرانيون	١	-	-	١
الفلسطينيون	-	-	١	١
المجموع	٦٣	٩٢	٣٩	١٩٤

ويلاحظ أن نسبة السوريين بين طلاب معهد الحقوق بدمشق هي ٦٨،٥٥٪ ونسبة اللبنانيين ٢٧،٣٢٪، في حين أن نسبة السوريين بين طلاب المعهد الطبي بدمشق هي ٧٣،٥٨٪، ونسبة اللبنانيين ١٠،٦٩٪. وكانت أعلى نسبة من الطلاب العرب في المعهد الطبي، بعد اللبنانيين، هي للطلبة المصريين ٨،٨٠٪ بالرغم من عدم اعتراف مصر بشهادة الطب السورية. ولم يكن هناك مصريون بين طلاب الحقوق.

ونظراً لوضع العقبات في الخارج في وجه حملة شهادات المعهد الطبي فقد انتشر المتخرجون السوريون في كافة أنحاء سورية، ففي إحصاء لمديرية الصحة

والإسعاف العام في دولة سورية في عام ١٩٢٩ وجد في دمشق ١٢٣ طبيباً و٢٦ صيدلانياً، وفي حلب ١٠٨ أطباء و٤٥ صيدلانياً، وفي لواء حمص ٤٦ طبيباً و١١ صيدلانياً، وفي لواء حماة ١١ طبيباً و ٥ صيدلانياً، وفي لواء الإسكندرون ٢٢ طبيباً و٨ صيادلة. ولا يوجد في ألوية حوران والفرات والجزيرة العليا غير الأطباء الحكوميين إلاّ ما ندر. ويصيب كل طبيب في دمشق من السكان ٢٤٣٩ نسمة، باعتبار أن سكان دمشق آنذاك ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، ويصيب كل طبيب في حلب من السكان ٢٣١٥ نسمة باعتبار سكانها ٢٥٠,٠٠٠ نسمة[1].

الطالبات في الجامعة السورية:

لفت نظر الطبيب الفرنسي لوسركل، المتعاقد للتدريس في المعهد الطبي، في مقاله السابق وجود طالبتين مسيحيتين تدرسان في المعهد الطبي في عام ١٩٢٦، إحداهما في الصف التحضيري، والثانية في السنة الثانية، والطالبة الثانية هي لوريس ماهر الدمشقية التي انتسبت للمعهد الطبي في عام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، وتخرجت منه في حزيران ١٩٣٠. وكانت واحدة من سبعة طلاب تخرجوا في تلك الدورة والآخرون هم أحمد الطباع، أمين شكر الله (من مصر)، عزة مريدن، علي القنواتي، ممتاز المالح، وهاشم الجندي (من حمص)، والآخرون من دمشق. وحين وقفت لوريس ماهر لتتسلم شهادتها في حفلة التخرج على مدرج الجامعة يوم ٢٩ حزيران ١٩٣٠، بحضور رئيس الوزراء، دوّت القاعة بالتصفيق لأنها أول آنسة في الدولة السورية تحرز شهادة الطب من المعهد الطبي. وكان رئيس لجنة فحص الإجمال الفرنسية، المؤلفة من ثلاثة أطباء، في تلك السنة، هو الضابط الطبيب سوليه الذي سبق أن شارك في لجنتين امتحانيتين لطلاب المعهد الطبي، وقد أشاد بالخريجين، والتقدّم المستمر للمعهد الطبي، وتضلّع الطلبة بالعلوم الطبية، وسرّ بصورة خاصة أن الخريجين أعربوا عن أفكارهم بالفرنسية، وأضاف أنني لا أنكر أن أساتذتكم ينقلون إليكم كل حديث[2].

ولم تلقَ الطالبات أية معارضة من الجامعة السورية في الانتساب إليها، وقد سرن في المظاهرات الطلابية الاحتجاجية، إلى جانب الطلاب، كما فعلت مثلاً ماري

---

(١) صحيفة «المقتبس»، ٢٤ آذار ١٩٢٧ .

(٢) مجلة المعهد الطبي العربي ، السنة السابعة في ١٩٣٠ ، ص ٤٣٣ .

قطينة الدمشقية التي خاطبت مئات الطلاب أمام الجامعة السورية في عام ١٩٢٩ بمناسبة الاحتجاج على أحداث فلسطين في ذلك العام[١].

ولم تستقطب المهن الحرة التي تخصصت بها الجامعة السورية آنذاك، وهي الطب والحقوق، اهتمام الطالبات أو أُسرهن، وهي المهن التي تخصص بها الرجال بصورة تقليدية. ولكن تخرج الدكتورة لوريس ماهر شق الطريق أمام فتيات أُخريات في الانتساب إلى المعهد الطبي. وفي الواقع، دعم تخرج الدكتورة لوريس ماهر الحركة النسائية المتنامية في سورية آنذاك، وأصبحت داعية لتحرير المرأة إذ ألقت خطاباً حول تعليم المرأة في المؤتمر النسائي الذي عقد في دمشق في أواسط تشرين الأول ١٩٣٢[٢].

وكان تخرج القابلات والممرضات من المعهد الطبي بدمشق دعماً ليس فقط للمستشفى الوطني وغيره حيث يعملن، بل للحركة النسائية بوجه عام. وقد تدرَّبت الممرضات على أيدي ممرضات فرنسيات أُسندت إليهن العناية بالمستشفى الجامعي[٣]. وكان رئيس الجامعة الدكتور رضا سعيد قد أعلن في حفلة تخرج الدكتورة لوريس ماهر وزملائها في ٢٩ حزيران ١٩٣٠ أن الجامعة. بدعم من الحكومة، ستضع في المستقبل القريب الحجر الأساس لبناء دار للتوليد بمعزل عن المستشفى[٤]. وهذا انتصار آخر للمرأة والعناية بالحوامل والولادات.

وحين افتتحت مدرسة الدروس الأدبية العليا في العام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ استقطبت أعداداً أكبر من الطالبات إذ التحق بها في تلك السنة ٧ طالبات مقابل ١٣٢ طالباً، وفي العام التالي ٩ طالبات مقابل ١٠٠ طالب، وفي عام ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ التحق بالمدرسة ٧ طالبات مقابل ١٠٧ طالباً، وفي العام التالي ٤ طالبات مقابل ٤٢ طالباً، وفي العام الذي تلى ٧ طالبات مقابل ٢٣ طالباً، وفي السنة الأخيرة من وجود هذه المدرسة قبل

---

(١) انظر: ظافر القاسمي، مكتب عنبر، صور وذكريات من حياتنا الثقافية والسياسية والاجتماعية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤، ص ١١٢.

(٢) صحيفة «Les Echos de Damas»، ١٩ تشرين ١٩٣٢، وكان اسم هذه الصحيفة في السابق «Les Echos» ثم تبدل في ١٢ شباط ١٩٣٠.

(٣) من خطاب الدكتور حسني سبح في حفلة توزيع الشهادات في الجامعة بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٣٠، مجلة المعهد الطبي العربي، السنة السابعة، ١٩٣٠، ص ٤٨٩، وذكر أنه في حفلة تخرج الدكتورة لوريس ماهر تخرجت ١٥ قابلة وممرضة، انظر «Les Echos de Damas»، ١ تموز ١٩٣٠.

(٤) مجلة المعهد الطبي العربي، السنة السابعة، ١٩٣٠، ص ٤٤٤.

أن تلغى التحقت بها ١٠ طالبات مقابل ١٦ طالباً. ومعظم المنتسبات كن من المعلمات، ودراسة الآداب تفيدهن في الثقافة والترقية في الوظيفة. وانتسبت أول طالبة إلى معهد الحقوق بدمشق في عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، وأول طالبة في فرع طب الأسنان كانت في عام ١٩٣٢ - ١٩٣٣[١].

وبمقارنة وضع الطالبات في الجامعة السورية، في الفترة التي يعالجها هذا الفصل، أي بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٢، مع مثيلاتهن في مصر نرى أنه افتتح قسم نسائي في الجامعة الأهلية المصرية في عام ١٩٠٩، وكان الهدف منه تزويد المرأة بثقافة اجتماعية وصحية وفنية مما أثار غائلة المحافظين الذين اعتبروا ذلك تفريطاً بالتقاليد الاجتماعية. وأُغلق هذا القسم في عام ١٩١٢. وحين افتتحت الجامعة المصرية الحكومية في عام ١٩٢٥ أوفدت بعض المعلمات إلى بريطانيا للدراسة، وفي عام ١٩٢٩ التحقت بالجامعة المصرية ١٧ طالبة منهن ثمانية في كلية العلوم، وأربعة في كل من الآداب والطب، وطالبة واحدة في الحقوق[٢]. وسنعرض في الفصول التالية لنشاطات الطالبات في الجامعة وبعد تخرجهن.

اعتماد البكالوريا السورية:

حدَّ اشتراط حصول الطلاب على البكالوريا، أو ما يعادلها، لدخول الجامعة اعتباراً من عام ١٩٢٨ من دخول الطلاب غير الأكفاء إليها، وتضاءل بذلك قبول الطلاب من المدارس السابقة ذات السبعة صفوف بموجب الامتحان.

وكان بعض الطلاب السوريين واللبنانيين في السابق يتقدّمون لامتحان البكالوريا الفرنسية في الإسكندرية بمصر، كما جاء في رسالة القنصل الفرنسي في الإسكندرية إلى القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ ١١ أيلول ١٩١١. وكانت قد جرت منذ عام ١٩٠٦ مراسلات بين القنصل الفرنسي في بيروت والسفير الفرنسي في إستانبول حول إنشاء فحص للبكالوريا في بيروت، ولكن تعذّر ذلك لأن وزير المعارف في فرانسا كان يريد أن يعرف أن هناك عدداً كافياً من المتقدّمين لامتحان البكالوريا ومقدار التكاليف المترتبة على ذلك، ولم يتم هذا الأمر. ولكن فرانسا رغبت منذ عام ١٩١٠ بإنشاء

(١) انظر: المجموعة الإحصائية، جامعة دمشق، مكتب الإحصاء، لعام ١٩٦٥ - ١٩٦٦، مطبعة جامعة دمشق حول نسبة الذكور إلى الإناث بين طلاب الجامعة السورية بدءاً من عام ١٩١٨ - ١٩١٩ وحتى تاريخه.

(٢) انظر: رؤوف عباس حامد، جامعة القاهرة، ص ١١٨ - ١١٩؛ وانظر أيضاً:
Reid, Cairo University, pp. 53 - 56.

امتحانات لشهادات السرتفيكا (شهادة التعليم الابتدائي)، والبروفيه (شهادة التعليم الإعدادي) في بيروت[1].

وقبل صدور قانون البكالوريا السورية في ١ تشرين الأول ١٩٢٨، حاولت وزارة المعارف تطبيق امتحان البكالوريا بشكل تجريبي على طلاب المدارس، أهلية كانت أم رسمية (أميرية) أم أجنبية، وأخذت مواد الامتحان من برنامج الصف الحادي عشر التجهيزي. وكانت اللجنة الفاحصة برئاسة مستشار وزارة المعارف الفرنسي السيد راجي[2]. ونشرت صحيفة «المقتبس» في عددها بتاريخ ٣ أيار ١٩٢٧ ما جاءها من وزارة المعارف من أن تفاوت التدريس بين المدارس قد ألجأ الدولة إلى إنشاء نظام البكالوريا لأول مرة في الدولة السورية، وقد لجأت الوزارة إلى المسامحة في انتخاب مواد الامتحان لتلك السنة فقط فاختارت مواداً يستطيع طلاب المدارس تأدية الامتحان فيها دون صعوبة، وذلك لجعل المدارس تشترك في الامتحان، ولكي لا يعترض الطلاب عليها. واعتبر إنشاء البكالوريا مرحلة أولى لتطبيق وحدة التعليم[3]. وقد بوشر في ٦ حزيران ١٩٢٨ فحص البكالوريا التحريري التجريبي في بناء معهد الحقوق[4].

ودفعت هذه البداية في تطبيق البكالوريا السورية إلى الدعوة لإنشاء بكالوريا لبنانية موازية لها دون تأخير. والمشكلة هي لغة الدراسة. فشهادة فلسطين الثانوية (Matriculation) يختار فيها الطالب لغة واحدة من ثلاث لغات هي العربية والإنكليزية والعبرية، بالإضافة إلى لغة أجنبية واحدة. وفي مصر كانت اللغة العربية بموجب مرسوم وزاري صدر في عام ١٩١٣ على مستوى واحد مع الفرنسية والإنكليزية. واعتمدت سورية اللغة العربية في البكالوزيا إلى جانب الفرنسية، ثم قامت مشكلة تعادل البكالوريا السورية والبكالوريا اللبنانية مع البكالوريا الفرنسية[5]. ومع ذلك،

---

(١) هذه المراسلات موجودة في الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Beyrouth-Consulat (1889-1914), Carton, No. 342, Beyrouth le 22 juillet 1913, Aléxandrie le 11 septembre 1911, Beyrouth le 23 août 1910, Thérapie (Constantinople) le 11 avril 1928.

(٢) صحيفة «المقتبس»، ٢٤ آذار ١٩٢٧ .

(٣) صحيفة «المقتبس»، ٣ أيار ١٩٢٧ .

(٤) صحيفة «المقتبس»، ٨ حزيران ١٩٢٧ .

(٥) انظر حول مشكلة التعادل هذه الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Syrie-Liban, Série E, Instruction Publique, Carton, No. 378, Beyrouth le 21 janvier 1928, Beyrouth le 11 avril 1928.

طبقت الجامعة السورية حصول الطلاب على البكالوريا السورية أو ما يعادلها كشرط للتسجيل فيها مما رفع مستوى الطلاب إلى درجة كبيرة.

وقد أصدرت الحكومة السورية قانون البكالوريا السورية للتعليم الثانوي في ١ تشرين الأول ١٩٢٨، وتألفت البكالوريا من قسمين يمتحن الطلاب فيهما كتابياً وشفهياً، فالقسم الأول يضم شعبتين: شعبة الآداب وشعبة العلوم، ويضم القسم الثاني: شعبة الفلسفة وشعبة الرياضيات. ولا يقبل في امتحانات القسم الثاني إلا من نجح في امتحانات القسم الأول في إحدى الدورتين المعينتين في نهاية السنة الدراسية. وصدرت عدة تعديلات تتعلق بمواد الامتحان في السنوات اللاحقة[١]. وقد صدر عن وزارة المعارف الفرنسية قرار بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٣١ بمنح التعادل لشهادة البكالوريا السورية مع البكالوريا الفرنسية ويخوّل حاملها متابعة دروسه العليا في الجامعات الفرنسية[٢].

ويُعدُّ صدور نظام البكالوريا، ومن قبلها شهادة التعليم الابتدائي (السرتفيكا)، وكذلك شهادة التعليم الثانوي (البروفيه)، حدثاً هاماً في إقامة وحدة التعليم في سورية، وتعزيز التدريس باللغة العربية، وإقامة الوحدة الوطنية، لأن هذه الشهادات شملت جميع المدارس والطوائف والطبقات الاجتماعية مما أحدث الوحدة المنشودة في التعليم دون أن تُمس حريته[٣]. وقد دعم إحداث هذه الشهادات مستشار وزارة المعارف الفرنسي السيد راجي. وفي حفلة الوداع التي أقامها له رئيس الجامعة السورية الدكتور رضا سعيد في ٧ أيلول ١٩٣٠، بمناسبة انتهاء عمله ومغادرته دمشق، والتي حضرها عدد من الوزراء بالإضافة إلى الوزير المفوض الفرنسي، ذكر الدكتور رضا سعيد في كلمته أنه بفضل السيد راجي تم إحداث شهادات السرتفيكا والبروفيه والبكالوريا،

---

(١) صدر نظام البكالوريا في ١ تشرين الأول ١٩٢٨ ، ومن التعديلات التي طرأت عليه في السنوات القليلة التالية ، في عهد وزارة الشيخ تاج الدين الحسني ، حين كان محمد كرد علي وزيراً للمعارف ، ما ورد في القرار رقم ٤٠٤٧ تاريخ ١٥ آذار ١٩٣٢ ، والقرار رقم ٤٣٤٨ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٢ .

(٢) صحيفة «القبس»، ٢٤ شباط ١٩٣٢ .

(٣) كان هذا تعليق مستشار وزارة المعارف السورية السيد راجي الذي استدعته الحكومة الفرنسية وأنهت خدمته في صيف عام ١٩٣٠ ، وحلّ محله الفرنسي بونور مدير المعارف في المفوضية العليا ومدير الأعمال الفرنسية في سورية ، وقد صرح راجي بذلك إلى صحيفة «القبس» التي سألته عن الأعمال التي قام بها ، ومنها إصدار نظام السرتفيكا والبروفيه والبكالوريا . انظر «القبس»، بتاريخ ٢٢ آب ١٩٣٠ ، وعزت «القبس» إنهاء خدمة راجي إلى نقمة الإرساليات الأجنبية عليه التي كانت تحتفظ بهذه الشهادات لنفسها.

وإنشاء مجلس المعارف، ومدرسة الآداب العليا، كما أنه نظَّم إيفاد الطلاب السوريين ودراستهم في فرانسا.

واستذكر وزير العدلية شاكر الحنبلي في كلمته في وداع السيد راجي كيف أن السيد راجي كان يقوم بتنفيذ رغباته حين كان وزيراً للمعارف، ومن هذه الرغبات إنشاء شهادتي السرتفيكا والبكالوريا، وإصلاح نظام التعليم. وذكر السيد راجي في كلمته بأنه بذل جهده منذ مجيئه إلى دمشق للسير بمدارس المعارف بطريق التعليم المتين والإنساني، وقال عندما تهنئوني بالنتائج التي حصلت فأقول لكم أنها ليست ثمرة عملي الشخصي بل هي ثمرة حسن إرادة وعمل رجال التعليم، وبالأحرى أن الإصلاحات التي أسندتموها إليَّ لا قيمة لها إلاَّ بالحياة الصحيحة التي أعطيتموها لها، وبيّن السيد راجي الأساس القويم في التعليم الذي وضعه الدكتور رضا سعيد حين كان وزيراً للمعارف (٢٠ كانون الأول ١٩٢٤ ـ ٢ أيار ١٩٢٥)، والذي بنى عليه إصلاحاته، وأشار إلى الأعمال الجليلة التي قامت بها اللجنة التي ترأسها الدكتور رضا سعيد وزير المعارف، تلك الأعمال التي تبقى في أساس البناء التعليمي الجديد في سورية، وامتدح ما صرَّح به الدكتور رضا سعيد من أن حرية التعليم لا تتفق مع المزاحمات الفوضوية المتعددة، وأن أهم ما قام به هو جمع التعليم الأهلي والتعليم الرسمي في العمل جنباً إلى جنب. وتابع السيد راجي قوله أن الخطط كانت مرسومة، ولم يبق إلاَّ السلوك عليها بدون تأخر لأن الأمة كانت راغبة بالمسير، بل البلاد بأجمعها كانت عطشى لارتشاف العلم، وقد شاهدنا عدد التلاميذ يزداد بصورة مستمرة في المدارس الرسمية والمدارس الأهلية الجدية، وأصبح الواجب بعد ذلك بسيطاً وواضحاً، وهو استعمال جميع الوسائل لإنقاص الأكثرية من الأميين كي لا تقف عائقاً في سبيل النهضة السورية[1].

استقلالية الجامعة والموازنة:

تزامن صدور نظام البكالوريا مع إنشاء مجلس للمعارف في الدولة السورية بموجب القرار رقم ٣٦٧ تاريخ ١ آب ١٩٢٨. ويضم المجلس أعضاء أصليين، وهم مستشار المعارف الفرنسي، ورئيس الجامعة السورية، ورئيس المجمع العلمي العربي،

(١) انظر صحيفة «Les Echos de Damas»، ١٣ أيلول ١٩٣٠؛ وانظر وصفاً لحفلة وداع السيد راجي في صحيفة «القبس»، ٩ و١١ أيلول ١٩٣٠.

والعمداء، ومدراء المدارس التجهيزية، وعددهم إثنا عشر، وأعضاء معينين من قبل وزير المعارف وعددهم سبعة، وأعضاء منتخبون من الجامعة والمدارس وعددهم خمسة عشر. وكانت مهمة المجلس إبداء الرأي في برامج التعليم ونوعية الكتب المسموح لها بالتداول، وما يعرضه الوزير على المجلس. وقد صدر قرار تشكيل مجلس المعارف عن رئيس الوزراء الشيخ تاج الدين الحسني ووزير المعارف محمد كرد علي(١). وأعطى هذا القرار سلطات واسعة للوزير ومستشار المعارف الفرنسي في قضايا التعليم والثقافة بعامة، وكان المفوض السامي دي جوفنيل قد أصدر في السابق قراراً في كانون الثاني ١٩٢٦ بإنشاء مجلس للمعارف يشرف على الفعاليات التعليمية في سورية ولبنان(٢)، وجاء الآن إنشاء مجلس للمعارف خاص بالدولة السورية ليمركز الإشراف على التعليم في الدولة السورية بالمشاركة مع مستشار المعارف الفرنسي.

وبالرغم من أن الجامعة السورية قد أفادت من تطبيق نظام البكالوريا إذ ضمنت وصول طلاب جيدين إليها، فإن إلحاقها أكثر فأكثر بوزارة المعارف قد أفقدها الكثير من استقلاليتها حتى في أمور موازنتها التي من المفترض أنها مستقلة في إعدادها. ونذكر، مثلاً، أن واردات الجامعة السورية من ابتداء شهر كانون الثاني ١٩٢٦ لغاية شهر آب ١٩٢٦ بلغت ١٣,٨١٢,٢٣٣ قرشاً، وبلغت نفقاتها في المدة ذاتها ١٣,٦٢٥,٧٢٨ قرشاً، أي أن الجامعة أمنَّت وفراً لا بأس به في موازنتها في تلك الفترة يمكنها إبقاءه في موازنتها لتغطية نفقات أخرى لاحقة أو القيام بمشاريع جديدة من خلال استقلاليتها المالية. ولكن وزارة المعارف كانت تحاول أن تحدّ من الاستقلالية المالية للجامعة.

فقد حدث في موازنة الجامعة لعام ١٩٢٩، وهي تبدأ عادة في ١ كانون الثاني، أن حدَّدت الجامعة نفقاتها بمثل وارداتها، بمبلغ ٢٠٤,٣٧٠ ليرة سورية لبنانية، ورفعت الموازنة إلى وزير المعارف محمد كرد علي لاعتمادها. ولكن الحكومة قررت إنقاصها بمبلغ ٧٥,٠٠٠ ليرة بسبب ضغط النفقات وبحجة أن هذا المبلغ هو إعانة من الدولة للجامعة، وقد أضرب طلاب الجامعة احتجاجاً على إنقاص هذا المبلغ، وقابل وفد

(١) انظر نص القرار في النشرة النصف شهرية للأعمال الإدارية لحكومة سورية.
(٢) جاء ذكر ذلك في صحيفة «L'Orient» البيروتية في عددها بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦.

منهم رئيس الوزراء والوزراء ومستشار المعارف الفرنسي، كما أبرقوا إلى المفوض السامي بتأييد وفدهم المتوجه إليه. وذكر الطلاب في عريضتهم التي أبرقوا بها إلى المفوض السامي كيف أن الدول المتحضرة، ومنها فرانسا، تزيد في موازنة المعارف، وأن إنقاص الموازنة سيضر بالتعليم الجامعي، ومن موقعي العريضة المرسلة في ٨ نيسان ١٩٢٩ محمد شكري وتوفيق مزهر وأمين شكر الله ونصوح مملوك وفرزت بيرقدار وإدوار صعب ولطفي اليافي(١).

وانتقل الاحتجاج إلى المدارس الرسمية والخاصة وإلى الشعب في مختلف المدن السورية، وحتى إلى الأردن ولبنان. وكان الحريصون على الجامعة يقولون أن هذا التخفيض سيشل عمل الجامعة، وبخاصة المستشفى، وأن الأمة بحاجة قصوى لترقية المستشفى والنهوض به لا للقضاء عليه. واعتبر الطلاب التخفيض مقدمة لإغلاق الجامعة الوحيدة في سورية التي تدرِّس باللغة العربية. وردَّ الطلاب على مقولة وزير المعارف أن إنقاص الموازنة هو لتمكين الدولة من بناء المدارس الابتدائية فذكّروه أن الأموال التي تصرف على الجامعة هي من الضرائب التي يدفعها الشعب وأن الشعب بأسره يطلب أن تصرف في السبيل القويم، وإذا أراد وزير المعارف أن يؤسس مدارس ابتدائية فعليه أن يسعى إلى تخصيص مبالغ متبقية من النصف مليون ليرة الذي أضيف إلى موازنة وزارة الأشغال العامة(٢).

وحاول السياسيون المعارضون للحكم ولرئيس الوزراء الشيخ تاج الدين الحسني استغلال هذا الأمر لتحريض الطلاب على الحكومة وعلى الانتداب الفرنسي. ومن هنا اتساع الاحتجاج ليشمل قطاعات واسعة من الشعب. ومن ذلك برقية أرسلتها فعاليات حلب إلى المفوض السامي في ١٤ نيسان ١٩٢٩ يهيبون به فيها باسم العلم وباسم فرانسا الحرة إرجاع موازنة الجامعة إلى ما كانت عليه. ونورد فيما يلي صورة لهذه البرقية كنموذج لبرقيات الاحتجاج(٣).

---

(١) يوجد النص الفرنسي لهذه العريضة المقدمة بالعربية في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 71, Télégramme d'un groupe d'Etudiants de Damas à S.E. le Haut-Commissaire, Beyrouth le 9 avril 1920.

(٢) صحيفة «القبس»، ١٢ نيسان ١٩٢٩.

(٣) يوجد نص هذه البرقية في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 71, Fonds, Beyrouth.

لفخامة المفوض السامي للجمهورية الإفرنسية في سوريا ولبنان المعظم

نرفع نحن الشعب الحلبي ما لحق في الجامعة العلمية السورية من الإجحاف في إنزال ميزانيتها وهو محط كرامة العلم الذي به تحيا الأمم وترقى. وبدونه تموت وتضمحل. نطلب باسم العلم وباسم فرنسا أم الحرية إرجاع ميزانيتها على ما كانت عليه وبذلك يسطر لكم على صفحات التاريخ بماء الذهب عملكم هذا الذي به حياة أمة بأسرها ودمتم باحترام

كما أرسلت برقية احتجاج من المدرسة الخسروية في حلب، وهي مدرسة تدرّس علوم الدين والأدب وبعض العلوم الأخرى، على إنقاص موازنة الجامعة[1]. ووردت احتجاجات كذلك من عدة مؤسسات سورية[2].

وكانت أكبر تظاهرة سلمية ضمَّت ما يزيد عن أربعة آلاف طالب وطالبة، بما في ذلك طالبات دار المعلمات، قد تجمعت في ١١ نيسان ١٩٢٩ في المرجة الخضراء، مواجه

(١) صحيفة «القبس»، ١٦ نيسان ١٩٢٩ .

(٢) صحيفة «القبس»، ١٥ نيسان ١٩٢٩ .

الجامعة، وقد خطبت فيها الأوانس وحيدة حموي وبدرية كجك ومطيعة الملاح، واتجه الطلاب إثر ذلك إلى رئاسة الجامعة حيث خطب فيهم الدكتور رضا سعيد وطلب إليهم العودة إلى الصفوف والكف عن الإضراب، ودعاهم للوثوق بحسن نية الحكومة وإدارة الجامعة. وبهذا انتهى الإضراب السلمي[1].

وجرت شائعات عن استقالة وزير المعارف محمد كرد علي واجتماع الحكومة لبحث الأمر، كما أظهر الطلاب حرصاً على عدم استغلال قضيتهم فاستنكروا الاستثمار الحزبي لمسألة علمية لا سياسية. وكانت بيانات الطلاب تحمل تواقيع مرسليها، وهي مفيدة للتعرف على أسماء أصبح لها شأن في الدولة والثقافة فيما بعد[2].

وعزت صحيفة «Les Echos» الصادرة بالفرنسية في دمشق في عددها بتاريخ ١١ نيسان ١٩٢٩ محاولة تخفيض موازنة الجامعة إلى عدم الانسجام بين رئيس الجامعة الدكتور رضا سعيد ووزير المعارف محمد كرد علي الذي أوصى بهذا الاقتطاع من موازنة الجامعة[3].

وذكر محمد كرد علي في مذكراته بتاريخ ٢ نيسان ١٩٢٩ أنه أرسل تقريرين في أمر المعارف والإدارة إلى رئيس الدولة: الأول في طرق الاقتصاد في موازنة الجامعة السورية لفتح مدارس ابتدائية، والثاني في الإصلاح اللازم في جزء عظيم من أجزاء الدولة. وخاطب محمد كرد علي رئيس الدولة بأن زهاء ٧٥,٠٠٠ ليرة سورية من الوفر (المقترح اقتطاعه من موازنة الجامعة) ينفق قليل منها على تأسيس فرعي الدروس الأدبية العليا ومدرسة الإلهيات تضافان إلى الجامعة، وهو مبلغ زهيد، وبهذا نكون قد أنفذنا إرادتكم العالية في تأسيس هذين الفرعين المهمين، ثم يصرف بقية المبلغ المقتصد وما يحصل من وفر المدارس والمعاهد الأخرى على إنشاء مئتي مدرسة ابتدائية هذه السنة (أي ١٩٢٩) تضم عشرة آلاف من البنين والبنات، وبهذا العمل نخطو الخطوة الأولى نحو التعليم الإجباري[4].

---

(١) صحيفة «القبس»، ١٢ نيسان ١٩٢٩ .

(٢) انظر مثلاً : صحيفة «القبس»، الأعداد ١١ نيسان ، ١٥ نيسان ، ١٨ نيسان ١٩٢٩ .

(٣) حول عدم الانسجام والخلاف بين الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة ومحمد كرد علي تراجع السيرة الذاتية التي كتبها محمد كرد علي ونشرها في نهاية الجزء السادس من مؤلفه «خطط الشام»، ص ٣٣٣ - ٣٤٧ ، وبخاصة ص ٣٤٤ - ٣٤٦ .

(٤) محمد كرد علي ، المذكرات ، ج ١ - ٣ ، دمشق ، مطبعة الترقي ، ١٣٦٧ / ١٩٤٨ ، أنظر ج ٢ ، ص ٤٣٣ .

وإزاء الاحتجاجات الواسعة رجعت الدولة عن قرارها بإنقاص موازنة الجامعة لعام ١٩٢٩ بمقدار ٧٥,٠٠٠ ليرة سورية[١]، ولكن الدولة أنقصت الموازنة قليلاً في العام التالي إذ تدنت إلى ١٩٦,١٣٢ ليرة سورية من مقدارها في العام السابق البالغ ٢٠٤,٣٧٠ ليرة. وكانت النفقات في الموازنة كما يلي: رئاسة الجامعة ٢٦,٦٨١ ليرة سورية، المعهد الحقوقي ٢٧,٢٤٦ ليرة، المعهد الطبي ٧٩,٧٣٣ ليرة، المستشفى ٥١,٦٣١ ليرة، المدرسة العليا للآداب ٥,٢٩٠ ليرة، ديون السنة السابقة ٥,٤٠٠ ليرة، ونفقات غير ملحوظة ١٥٠ ليرة. وبلغت موازنة المجمع في عام ١٩٣٠ مبلغ ٢٤,٨٠٠ ليرة، وموازنة المتحف الذي أصبح اسمه دار الآثار الوطنية مبلغ ٩,٨٠١ ليرة[٢]. ثم ارتفعت موازنة الجامعة لعام ١٩٣١ إلى ٢١٢,٧١٤ ليرة. وبلغت تخصيصات الدولة لسد عجز الموازنة الاعتبارية للجامعة ١٤٥,٠٠٠ ليرة، وكانت رسوم الطلاب ١٨,٠٠٠ ليرة. أما النفقات فبلغت بالنسبة للمعهد الحقوقي ٢٩,٦٠٣ ليرة، والمعهد الطبي ٧٦,٣٥١ ليرة، والمستشفى ٤٦,٨٣٢ ليرة، ويلاحظ أن نفقات المعهد الطبي والمستشفى بلغت معاً ١٢٣,١٨٣ ليرة، أي حوالي ٥٨٪ من مجموع موازنة الجامعة[٣].

ولم تزد واردات المستشفى في عام ١٩٣١ عن ٣,٠٠٠ ليرة سورية، في حين بلغت النفقات ٤٦,٨٣٢ ليرة. وكان المرضى في المستشفى على ثلاث درجات: ١ ـ فقراء يعالجون مجاناً. ٢ ـ مرضى غير محتاجين في قاعة المرضى العامة يدفع واحدهم ٧٥ قرشاً يومياً عدا نفقات العمليات. ٣ ـ مرضى في الغرف الخاصة يدفع واحدهم ٢٥٠ قرشاً في اليوم إضافة إلى النفقات الجراحية. والموظفون الذين ينشأ مرضهم من الوظيفة ويتراوح راتبهم الشهري ما بين ٧٥ إلى ١٧٥ ليرة سورية يقبلون في قاعة المرضى العامة مجاناً، ويحسم لهم ٥٠٪ من نفقات العلاج، والموظفون الذين يزيد راتبهم عن ١٧٥ ليرة يقبلون في الدرجتين ب أو ج بدون حسم. والمرضى من غير السوريين يتبعون الدرجتين ب أو ج، والفقراء منهم يقبلون مجاناً[٤].

---

(١) صحيفة «القبس»، الأعداد ٧ نيسان، ٩ نيسان، ٦ أيار، ١٥ أيار ١٩٢٩؛ وانظر كذلك صحيفة «Les Echos» ٧ نيسان ١٩٢٩.

(٢) هذه الأرقام مبنية على صحيفة «العاصمة»، السنة ١٢، تموز ١٩٣٠.

(٣) صدرت الموازنة بالقرار رقم ٣٧٢٨ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣١.

(٤) هناك تفاصيل كاملة عن أجور المستشفى في القرار رقم ٣١٥٦ تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٣١.

ويعكس ارتفاع أو تناقص موازنة الجامعة وضع موازنة الدولة ككل. ففي عام ١٩٣٠، مثلاً، حين بلغت موازنة الجامعة ١٩٦,١٣٣ ليرة سورية كانت موازنة وزارة المعارف السورية ١,٠٦٤,٦٦٩ ليرة، أي تشكل موازنة الجامعة ١٨,٤٢٪ من مجموع موازنة المعارف. وفي عام ١٩٣١ حين بلغت موازنة الجامعة ٢١٢,٧١٤ ليرة كانت موازنة وزارة المعارف ١,٠٥٨,٢٩٩ ليرة، أي تشكل موازنة الجامعة ٢٠,٠٩٪ من موازنة وزارة المعارف[1].

وقد ذكر التقرير الذي رفعته فرانسا إلى عصبة الأمم حول إدارتها في سورية ولبنان لعام ١٩٣١[2]، الإنجازات التي تمَّت في الجامعة في عامي ١٩٢٩ و١٩٣٠. ومن هذه الإنجازات العمرانية التي اشتهر بها عهد وزارة الشيخ تاج الدين الحسني بناء مبنى إدارة الجامعة والمدرج الكبير فيه، وقد دشن المدرج في ١٠ تموز ١٩٢٩ بحضور رئيس الوزراء والوزراء. وقد أسهم في تصميم المدرج قنصل إسبانيا في دمشق دارندا (D'Aranda) مما يفسر كيف أن المدرج والبناء جمع بين العمارة العربية والبناء الحديث[3]. كما أقيمت مطبعة الجامعة السورية في عام ١٩٣٠ وقد طبع فيها كتاب (Le Livre de L'Etudiant) الذي رجعنا إليه مراراً في هذا البحث، كما طبعت فيها مجلة المعهد الطبي العربي اعتبارا من سنتها الثامنة في عام ١٩٣١، وكانت تطبع في السابق في المطبعة البطريركية الأرثوذكسية وغيرها. وضمت مكتبة الجامعة في عام ١٩٣٠ ٤,٤١٥ مجلداً كما إن مكتبات المعاهد الثلاثة (الطب والحقوق ومدرسة الآداب العليا) ضمت معاً ٢,٤٧٧ مجلداً، وبدء كذلك في عام ١٩٣٠ ببناء دار التوليد التي استغرقت زمناً كما سنشير لاحقاً.

وذكر رئيس الجامعة السورية بالوكالة[4] الدكتور عبد القادر العظم الذي أفتتح حفلة التخرج في نهاية العام الدراسي ١٩٣٠ - ١٩٣١ أن معهد الطب قام في ذلك العام بالأعمال الطبية التالية: عمليات الفرع الجراحي العام (٥٨٦ عملية)، عمليات الفرع

---

(١) هذه الأرقام للموازنة مبنية على التقارير السنوية التي ترفعها حكومة الانتداب إلى عصبة الأمم.

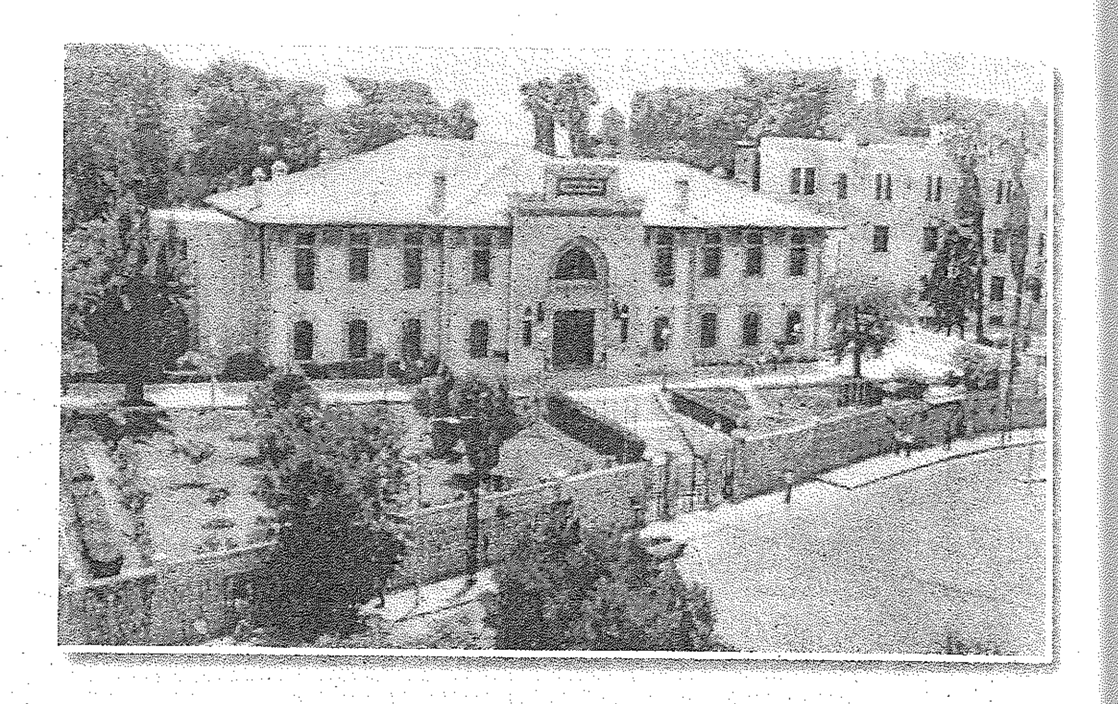
(٢) انظر:

Rapport à la Société des Nations sur la Situation de la Syrie et du Liban (Année 1931), p. 78.

(٣) انظر صحيفة «Les Echos»، ١٣ تموز ١٩٢٩.

(٤) غادر رئيس الجامعة الدكتور رضا سعيد دمشق في حزيران ١٩٣١ بدعوة من كلية فرانسا في باريس (Collège de France) للمشاركة في احتفالها المئوي ممثلاً للجامعة السورية وليطلع على الجديد في الطب، وقد حلَّ محله بالوكالة عبد القادر العظم عميد الحقوق.

النسائي (١٠٣)، عمليات الفرع العيني (١٠٤)، عمليات الفرع الأنفي الحنجري (٣٠)، فحوص مخبر الأمراض الباطنة (٢٣٢)، الفحوص والمعالجة الكهربية (١٨)، الإسعافات المستعجلة (٢٤٠)، ضمادات العيادات الجراحية (٢٢٤٠)، الوصفات الطبية للفقراء (٢٨٢٠)، الفحص والتصوير بأشعة روتنجن (٦٦٧)، الفحوص الجرائيمية (٤٥٣)، فحوص التشريح المرضي (٦٠)، المرضى المطببون مجاناً (١٦٢٤). ونعرض فيما يلي صورة لمبنى إدارة الجامعة الذي ضم المدرج وقد دُشّن في عام ١٩٢٩[1].



رواتب الأساتذة وعدم التفرغ:

من المفيد أن نتعرف إلى رواتب الأساتذة التي شكلّت جزءاً هاماً من نفقات الجامعة، فقد عيِّن الدكتور علي رضا الجندي، مثلاً، أستاذاً لدرس الكيمياء الطبيعية والمرضية في المعهد الطبي بدمشق بدءاً من أول كانون الثاني ١٩٢٨ براتب قدره ٢٤,٦٠ ليرة سورية ذهباً[2]. وجاء في قرار التعيين، في مادته الرابعة، أنه تطبيقاً للأحكام

(١) أشكر الدكتور نديم شحادة مدير مركز الدراسات اللبنانية في أكسفورد لتكرمه بالحصول على هذه الصورة لمبنى إدارة الجامعة من سكرتارية مكتب وفيق رضا سعيد في أكسفورد، كما حصلت على الصورة ذاتها من الدكتور رضا عدنان سعيد.

(٢) بموجب القرار رقم ١٢٠ تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ المنشور في صحيفة «العاصمة» في ١٥ حزيران ١٩٢٨.

العامة الجديدة بشأن دفع الرواتب القديمة بالليرة السورية الذهبية يرفع راتب الدكتور إبراهيم الساطي الأستاذ الأصيل لتدريس أمراض النساء وفن التوليد الذي يتقاضى راتباً شهرياً مقداره ٢١ ليرة سورية ذهباً إلى ٢٤.٦٠ ليرة سورية ذهباً من تاريخ مباشرته الوظيفة. كما عين في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٧ الطبيب الضابط ترابو الفرنسي استاذاً لتطبيقات الأمراض العامة في المعهد الطبي بتعويض صاف قدره ٣٠ ليرة سورية ذهباً شهرياً[١]. وعيّن الدكتور شوكت الشطي المحاضر (Conférencier) في المعهد الطبي معلماً مرشحاً (Chargé de Cours) لمقرر تكوين الجنين والتشريح الطبيعي والمرضي براتب شهري مقداره ٣٥ ليرة سورية (لم تذكر أنها ذهب)، يضاف إليها بدل غلاء المعيشة (لم يحدد مقداره)، ابتداءً من أول تموز ١٩٢٦[٢]. ولم تذكر إضافة غلاء المعيشة إلى الرواتب السابقة المدفوعة ذهباً.

ونظراً للتعامل في الرواتب وفي الموازنات أحياناً بالليرة السورية اللبنانية الورقية، وكذلك بالليرة السورية الذهب، فقد توصلنا إلى معرفة قيمة الليرة السورية الذهب بما يعادلها بالليرة السورية اللبنانية الورقية، فالتقرير الفرنسي الذي رفعته دولة الانتداب عن أوضاع سورية ولبنان في عام ١٩٢٧ إلى عصبة الأمم يذكر أن موازنة وزارة المعارف في سورية بلغت في عام ١٩٢٦ مقدار ٦٦٣.٩٢٢ ليرة سورية لبنانية ورقية، أي ما يعادل ١٤٣.٣٦٢ ليرة سورية لبنانية ذهباً. وقد ازدادت الموازنة في عام ١٩٢٧ إلى ١٦٣.٢٨٤ ليرة ذهباً، أي بزيادة ١٩.٩٢٢ ليرة ذهباً. وعلى ضوء ذلك فإن الليرة السورية اللبنانية الذهب تعادل ٤.٦٣ ليرة سورية لبنانية ورقية. وهكذا يصبح مثلاً راتب الدكتور إبراهيم الساطي المعين أستاذاً أصيلاً لأمراض النساء وفن التوليد ومقداره ٢٤.٦٠ ليرة ذهباً شهرياً معادلاً ١١٣.٨٩ ليرة سورية لبنانية ورقية في الشهر. ويمكن معرفة القيمة الشرائية التقريبية لهذا المرتب في السوق المحلية[٣]، كما يمكن مقارنة مرتبات أساتذة

---

(١) القرار رقم ٩٥٨ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧.

(٢) القرار رقم ٣٥٦ تاريخ ٢٢ أيلول ١٩٢٦، وهو كغيره من القرارات منشور بنصيه العربي والفرنسي في صحيفة «العاصمة»، تشرين الثاني ١٩٢٦؛ وقد ذكرت صحيفة «المقتبس»، في ٨ أيلول ١٩٢٦ تعيين الدكتور شوكت الشطي في هذه الوظيفة والمرتب.

(٣) ذكرت صحيفة «الزمان» الدمشقية في عدديها بتاريخ ١٢ و١٥ آذار ١٩٢٥ قيمة الليرة العثمانية الذهب، وهي المتداولة محلياً باسم الليرة السورية الذهبية، بأنها تساوي ٤٢٧,٨٠ قرشاً سورياً (أي أقل بقليل مما أصبحت عليه الليرة في عام ١٩٢٧، وهو ٤٦٣ قرشاً أو ٤,٦٣ ليرة ورقية) وبحسب تسعيرة الغرفة التجارية في دمشق آنذاك فإن رطل الخبز الممتاز في آذار ١٩٢٥ يباع بسعر ١٦,١٠ قرشاً، والنوع الثاني بسعر ١٣,٣٠ قرشاً؛ ورطل اللحم الغنم بعظمه ٨٠ قرشاً، والماعز بعظمه ٦٥ قرشاً، والغير المجروم ٦٠ قرشاً، ورطل السمن الحديدي ١٣٧ قرشاً، والسمن الديري ١٢٠ قرشاً، ورطل الأرز الفيومي ١٢,٢٥ قرشاً، والأرز عين البنت ١٢,١٠ قرشاً.

الجامعة بالمخصصات السنوية التي تعطى للموفدين إلى أوروبا. وكان مقدار المخصصات السنوية ٤٨٠ ليرة سورية ذهباً لطلاب باريس وليون، و٤٠٠ لطلاب مونبيليه وبوردو ومرسيليا، و٣٩٠ لبقية الجامعات. أما الموفدون إلى لبنان لدراسة الهندسة في الجامعة اليسوعية فكانوا يتقاضون ٢٨٠ ليرة ذهباً في السنة(١).

وجرت مناقشات حول رواتب أساتذة الجامعة الذين يعيّنون نواباً، فهل يسمح لهم بقبض رواتبهم كأساتذة وقبض رواتبهم كنواب. وقد رفضت حكومة الشيخ تاج الدين الحسني ووزير المعارف فيها محمد كرد علي في عام ١٩٢٨ أن تدفع للنواب الأساتذة في الجامعة رواتبهم الجامعية إلى جانب رواتبهم كنواب، وقام التساؤل فيما إذا كانت النيابة هي وظيفة علماً أن القرار الصادر في عام ١٩٢٧ قد استثنى النيابة في عدم الجمع بين الوظيفة والتدريس. واستشهدت صحيفة «القبس»، التي كانت تدافع عن هذا القرار وتطبيقه، بمثال شاكر الحنبلي الذي كان عضواً في المجلس التمثيلي ومدرساً في معهد الحقوق، ويتقاضى الراتبين معاً، ولما عين وزيراً للمعارف تقاضى راتب الوزارة وراتب التدريس معاً، ومثل ذلك سعيد المحاسني وزير الداخلية وأستاذ الحقوق. وانتقدت «القبس» الحكومة التي تريد الآن أن تمنع الجمع بين راتبي التدريس والنيابة، علماً أن رئيس الوزراء الشيخ تاج يتقاضى راتب رئيس وزراء وراتب النيابة(٢).

وكان يسمح للطبيب المدرس في المعهد الطبي بفتح عيادة خاصة به كما تدل الإعلانات في الصحف آنذاك، وكانت العادة أن يخصص الطبيب بعض الأيام في عيادته أو أجزاء منها للتداوي المجاني. فقد نشرت صحيفة «المقتبس» بتاريخ ٨ نيسان ١٩٢٧ إعلاناً للدكتور حسني سبح الأخصائي بالأمراض العصبية والداخلية والأطفال من مستشفيات باريس أنه افتتح مستوصفاً في أول شارع الدرويشية وجهّزه بالآلات. وذكرت صحيفة «ألف باء» في عددها بتاريخ ١٥ آذار ١٩٢٧ إعلاناً عن المستوصف الطبي للدكتورين رضا سعيد وشوكت موفق الشطي الذي أسساه في جوزة الحدباء رقم ٣٦. ونشرت صحيفة «المستقبل» في عددها بتاريخ ٣ شباط ١٩٣٠ إعلاناً للطبيب الجراح عبد القادر سري الأستاذ في المعهد الطبي الحائز على شهادات الاختصاص في الطب والجراحة وأمراض الأذن والأنف والحنجرة ويستقبل مرضاه في عيادته في جوزة الحدباء رقم ٤٤. وجاء في صحيفة «الصباح» الأسبوعية في عددها بتاريخ ١٣ شباط

---

(١) صحيفة «المقتبس»، ٢٩ أيلول ١٩٢٦.
(٢) صحيفة «المقتبس»، ٣ أيلول ١٩٢٨.

١٩٣٤ (وأعداد أُخرى) أن الدكتور أنسطاس شاهين متخرج من جامعة باريس وأستاذ في الجامعة الطبية السورية اختصاصي بأمراض الأذن والأنف والحنجرة وجراحة الرأس والعنق يعالج في عيادته في بناية الأوقاف أمام إدارة شركة الترامواي. وجميع الأطباء يعطون أوقات الدوام في العيادة.

وإذا اضطر الأساتذة الأطباء إلى فتح العيادات لدعم رواتبهم ولتيسير الخدمات الطبية للشعب، فقد عانى الطلاب بدورهم من ارتفاع الرسوم والأقساط الجامعية، كما سبق القول. ولهذا قررت الجامعة إعفاء الطلاب المعوزين من ٥٠٪ من القسط فقط على ألاّ تزيد أعداد هؤلاء الطلاب عن ٢٠٪ من مجموع الطلاب. وحين إحتج الطلاب، ومن ورائهم الفعاليات الشعبية، على اقتطاع الحكومة مبلغ ٧٥,٠٠٠ ليرة سورية لبنانية ورقية من موازنة الجامعة لعام ١٩٢٩ فذلك لأن إنقاص موازنة الجامعة سيترتب عليه زيادة الأقساط. ولتخفيف الأعباء المادية عن الطلاب وافقت المفوضية العليا الفرنسية على اقتراح رئيس الدولة السورية القاضي بالسماح لطلبة الجامعة السورية بالإعفاء من نصف أجرة الركوب في السكك الحديدية[1].

وقد ذكر علي الطنطاوي في مذكراته أنه من مشاق الدراسة الأقساط، وأنه عجز عن دفع القسط الأول وهو عشر ليرات، وكاد من أجلها أن يخرج من الجامعة ويضيع دراسته، وكان آخر يوم لدفع القسط هو ٢٩ نيسان ١٩٣٢، فذهب إلى عمه يطلب المبلغ قرضاً فاقترضه له من المكتبة الهاشمية[2].

الطلاب والنشاط الوطني:

لم يهتم طلاب الجامعة السورية فقط بالدفاع عن مصالحهم، والمطالبة بالاعتراف بشهاداتهم، وبتخفيض الرسوم والأقساط الجامعية، بل كان الوطن والمخاطر التي يتعرض لها في مقدمة اهتماماتهم. فقد أضربوا يوم مجيء بلفور إلى دمشق في عام ١٩٢٥، كما سبق القول، واضطروه للمغادرة خلال ساعات، ولم يردعهم التهديد بالطرد من الجامعة من متابعة نضالهم، كما أن الطلاب شاركوا في دعم الثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) وجمع المؤن وإرسالها إلى الثائرين. ولكن شدة الثورة والعنف في مقاومتها سلطت الأضواء على الثوار بأكثر من الطلاب.

---

(١) صحيفة «الزمان»، ٦ آذار ١٩٢٥ .

(٢) علي الطنطاوي ، ذكريات ، جزءان ، جدة (السعودية) ، دار المنارة للنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٢ ـ ١٨٣ .

وبعد انتهاء الثورة عاد الطلاب إلى الواجهة الأمامية في مقاومة الانتداب. ففي يوم السبت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٩ أضرب طلاب مكتب عنبر والمدرسة السلطانية (التجهيز) والكلية العلمية الوطنية ومعهدي الحقوق والطب بسبب إلغاء المستشار الثقافي الفرنسي لعطلة ١٥ شعبان. كما قام الطلاب بتمثيل مسرحية «في سبيل التاج» (Pour la Couronne) لمؤلفها فرانسوا كوبيه (Francois Coppée)، وقد نقلها إلى العربية مصطفى لطفي المنفلوطي، وهي ضد الاحتلال، وفصلت الحكومة بعض الطلاب ثم تراجعت وأطلقت سراحهم[١]. ونظراً لتكرار الإضرابات الطلابية في عام ١٩٢٨ و١٩٢٩ لأسباب سياسية أو اجتماعية كتبت صحيفة «Les Echos» مقالاً في ١١ نيسان ١٩٢٩ بعنوان «الفوضى الطلابية» ذكرت فيه حرص الطلاب على القيام بدورهم ولكن الصحيفة نصحتهم بالانضباط حرصاً على مصلحتهم، كما أنها نصحت المسؤولين بتجنب الحالات المسببة للاضراب، وتقوية الهيئات التدريسية والإدارية[٢].

وكان الإضراب الواحد يؤدي إلى إضراب آخر إذ تعمد الدولة إلى اعتقال بعض الطلبة بتهمة تحريض الآخرين على الإضراب، وينتج عن ذلك مطالبة الطلاب بإطلاق سراح المعتقلين مما يقتضي إضراباً آخر لهذا الأمر. وإذا ما أُطلق سراح المعتقلين يعلن إيقاف الإضراب، ولكن دون أن تتحقق الغاية التي من أجلها نُظم الإضراب الأول[٣]. وعمد طلاب الجامعة إلى تأييد طلاب التجهيز ودار المعلمين في إضراباتهم والاحتجاج حين معاقبة الطلاب بالطرد أو إقفال هذه المدارس. وكثيراً ما هدّدت الدولة بإقفال معهد الحقوق كعقوبة لاستمرار طلابه في الإضراب[٤].

وانتصر طلاب الجامعة بقوة للنواب الوطنيين الذين لم يفوزوا في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٣٢، وبخاصة نواب الكتلة الوطنية في حلب، مثل إبراهيم هنانو وسعدالله الجابري وعبد الرحمن الكيالي، ووزع الطلاب على الصحف وعلى الشعب في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ بياناً بعنوان: «بيان طلاب الجامعة السورية: الحق فوق القوة،

---

(١) صحيفة «Les Echos»، ٣ شباط ١٩٢٩.

(٢) صحيفة «Les Echos»، ١١ نيسان ١٩٢٩.

(٣) انظر كأمثلة على ذلك إضرابات الطلاب في دمشق، كما روتها «القبس»، في أعدادها بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٩، ٧ و١٤ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٤) انظر كأمثلة «القبس»، ١١ و١٥ كانون الثاني ١٩٣٢ و١٥ شباط ١٩٣٢.

والشعب فوق الحكومة»، انتقدوا فيه الانتخابات ونتائجها ومقاومة السلطة للوطنيين، وأختتم البيان بالقول: «فإننا باسم الاستقلال نحيا وباسم الحرية نموت»[١].

وأيَّد طلاب الجامعة السورية، والطلاب السوريون بعامة، نضال الشعب الفلسطيني في صراعه ضد الصهيونية. وقد جرت مصادمات دامية في فلسطين بين العرب واليهود في شهر آب من عام ١٩٢٩ فيما عرف بحادثة البراق. وأضرب طلاب الجامعة تأييداً لحقوق شعب فلسطين، وعمَّت المظاهرات المدن السورية ضد الصهيونية. وعوقب بعض طلاب الحقوق لقيادتهم المظاهرات، ومن بينهم سهيل الخوري ابن فارس الخوري الأستاذ في معهد الحقوق[٢].

ومن الناحية التنظيمية فقد أنتخب الطلاب لجنة عرفت بلجنة طلاب الجامعة السورية، وكانت مسؤولة عن الدعوة إلى الإضراب في الجامعة، وهي جزء من لجنة الطلاب العامة التي تتكلم باسمهم، وتشكل الوفود لمقابلة المسؤولين بإسمهم، وهي التي تدعو إلى وقف الإضراب أو الاستمرار فيه، والإضراب عادة يكون سلمياً ثم يتحول إلى العنف إذا جابهتهم السلطة بالعنف. ويتعاهد الطلاب المضربون على الوفاء بوعدهم في الاستمرار بالإضراب، ويعاهدون الله أن ينبذوا كل طالب من بينهم يخالف اتفاقهم على الإضراب فلا يخاطبونه ولا يعاشرونه ويبتعدون عنه. وقد يحدث تعارض بين ما تقرره لجنة الطلاب وما يراه طلاب الجامعة فيعمد هؤلاء إلى حل اللجنة المنتخبة من قبلهم[٣]. وإذا كانت هناك من حاجة إلى دعم الشعب للمضربين في قضية وطنية أو ذات اهتمام عام عمدت لجنة الطلاب إلى عقد اجتماعاتها في الجامع الأموي، بعد صلاة يوم الجمعة، لاستثارة حمية المصلين، وفي الحالات الطارئة كانوا يجتمعون في المقاهي أو البيوت.

وحرص المسؤولون عن الإضراب من الطلاب إلى عدم استغلاله من قبل جهات حزبية، أو صحف مرتبطة بالأحزاب، ولهذا كثيراً ما ناشد المسؤولون عن الإضراب رجال الأحزاب والصحف المؤيدة لهم الامتناع عن استغلال القضايا الوطنية العامة لمصالح حزبية أو شخصية[٤].

---

(١) «صحيفة القبس»، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ . وانظر حول انتخابات أواخر ١٩٣٢
Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 365-374.

(٢) صحيفة «Les Echos»، ٢٨ آب ١٩٢٩ ؛ صحيفة «القبس»، ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٩ .

(٣) صحيفة «القبس»، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٢ .

(٤) انظر ، مثلاً ، صحيفة «القبس»، ١٥ شباط ١٩٢٩ ، ١٨ نيسان ١٩٢٩ .

ولم يسلم أساتذة الجامعة من نقمة الحكومة إذا ما أيدوا سياسة مخالفة لسياستها، مثال ذلك دعوة وزير الداخلية الأساتذة فارس الخوري وفائز الخوري وسعيد محاسن من معهد الحقوق وتهديدهم بتطبيق القانون الذي صدر بحق الموظفين الذين يحضرون اجتماعات سياسية. وكان هؤلاء الأساتذة قد شاركوا في اجتماع سياسي عقد في منزل جميل مردم بك، من أقطاب الكتلة الوطنية، يوم ٣ شباط ١٩٣٢[١].

ومن الأمور المفيدة التي قام بها الطلاب دعمهم للصناعات الوطنية. فقد وجه لفيف من الطلاب يمثلون الجامعة السورية والمدارس الخاصة والأجنبية في دمشق في ٢٨ حزيران ١٩٢٩ بياناً إلى الشعب، عن طريق الصحف، بيّنوا فيه أن الوطن يئن من استبداد الشركات الأجنبية، ولا ينهض من كبوته إلاّ بنهوض مصنوعاته، ولهذا قرروا أن يأخذ الطلبة على عاتقهم ترويج المصنوعات الوطنية وارتداء منسوجات البلاد، وكذلك السعي لرفع شأن الطلبة ومستواهم في الهيئة الاجتماعية. واتفق الطلاب مع محلات المصنوعات الوطنية على أن تحسم لهم نسبة من أثمانها تمييزاً لهم وترويجاً لها، وحصلوا على هويات رسمية تثبت انتسابهم إلى المعاهد التي ينتمون إليها، وتمكنوا بواسطتها من الحصول على تخفيضات في مجالات أخرى[٢].

وتزامن نداء الطلبة إلى الشعب باستعمال واقتناء المصنوعات الوطنية مع قرب انعقاد المعرض الصناعي في دمشق بتاريخ ٥ أيلول ١٩٢٩، وقد ضمَّ صناعات سورية متنوعة. وقُدرت أعداد الذين حضروا افتتاح المعرض بخمسة آلاف على رأسهم رئيس الوزراء الشيخ تاج الدين الحسني. واستمر المعرض حتى ٢٥ أيلول، وقدر مجموع زواره بثمانين ألفاً[٣].

واستمر الطلاب السوريون في فرانسا بالمطالبة باستقلال سورية وإنهاء الانتداب. وتعددت المدن الفرنسية التي مارس الطلاب الجامعيون السوريون فيها نشاطهم السياسي. فقد رفع مدير شرطة مدينة غرونوبل تقريراً في ١٥ حزيران ١٩٢٦ إلى وزير الخارجية الفرنسي ضمّنه النظام الأساسي لجمعية الطلاب السوريين المقيمين في غرونوبل، التي هدفها العمل من أجل استقلال سورية. وتعهد مدير الشرطة

(١) صحيفة «القبس»، ١٣ شباط ١٩٣١.

(٢) صحيفة «القبس»، ١ تموز ١٩٢٩، صحيفة «Les Echos»، ٢ آذار ١٩٢٩.

(٣) صحيفة «Les Echos»، الأعداد ٧، ٢٥ أيلول ١٩٢٩، صحيفة «المستقبل»، ٢٦ أيلول ١٩٢٩؛ صحيفة «القبس»، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٠.

باستخدام سلطاته لمراقبة أعضاء هذه الجمعية. وجاء في المادة الأولى من نظام هذه الجمعية أنه تأسس في غرونوبل في أول شباط ١٩٢٦ جمعية باسم جمعية الطلاب السوريين هدفها، كما جاء في المادة الثانية، تمتين روابط الإخاء والتضامن بين أفرادها خارج الوطن لتحقيق الاستقلال الكامل لسورية، وستستخدم الجمعية كل الوسائل القانونية لتحقيق هذا الهدف بنفسها وبالتعاون مع الجمعيات المماثلة. واشترطت الجمعية أن يكون أعضاؤها من السوريين، وأن يدفع واحدهم اشتراكاً شهرياً قدره خمسة فرنكات مع رسم دخول قدره خمسة عشر فرنكاً، وإذا تغيب العضو عن الاجتماع يدفع خمسة فرنكات. وهناك أعضاء شرف من الأشخاص الذين أدّوا خدمات لدعم الجمعية مادياً ومعنوياً، وأعضاء عاملون ينتخبون الرئيس، وثمانية أعضاء يشكلون مجلس إدارة الجمعية لمدة عام. وفي حال حل الجمعية الطوعي أو القسري من قبل الدولة الفرنسية، كما جاء في المادة الحادية والعشرين، فإن ممتلكات الجمعية تنتقل إلى جمعية أخرى لها الأهداف نفسها أو إلى مؤسسة خيرية في سورية[١].

ووجدت في مدينة تولوز بفرانسا الجمعية العربية، وكان رئيسها محمد السراج، وظهر في شباط ١٩٣٢ في برنامج في راديو تولوز. بيرينه حيث عرّف بتاريخ سورية وأنها مهد الديانات وهمزة وصل بين الحضارتين الشرقية والغربية، ودعا إلى عقد معاهدة بين سورية وفرانسا وقيام مجلس يمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً[٢].

وشارك السوريون في أمريكا بالتنديد بمحاولات فرانسا تعطيل عمل الجمعية التأسيسية التي أنتخبها السوريون وعقدت أولى اجتماعاتها في ٩ حزيران ١٩٢٨. ورغم كثرة المعتدلين فيها فقد سيطر الوطنيون بزعامة الكتلة الوطنية على مجريات مناقشاتها حين وضع الدستور وطالبوا بوحدة سورية الطبيعية، أي بلاد الشام، في الدستور الذي تبنته الجمعية، كما طالبوا بجيش وطني وبصلاحيات هامة لرئيس الجمهورية. ولم يعجب ذلك فرانسا فعمدت إلى حلّ الجمعية التأسيسية في ٥ شباط ١٩٢٩[٣].

---

(١) انظر تقرير مدير شرطة غرونوبل ونظام جمعية الطلاب السوريين في الأرشيف الفرنسي التالي :
A.E., Syrie-Liban, Vol., 395, Grenoble le 15 juin 1926.

(٢) صحيفة «القبس»، ٢٤ شباط ١٩٣٢ .

(٣) للتوسع في هذه الأحداث يراجع : يوسف الحكيم ، سورية والانتداب الفرنسي ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٦ ؛ وكذلك :
Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 327-345.

وقد أبرق حزب سورية الجديدة (New Syrian Party) في مدينة بوسطن في الولايات المتحدة بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٢٨ إلى وزير الخارجية الفرنسي أريستيد بريان (Aristide Briand) محتجاً على محاولات السلطة الفرنسية حل الجمعية التأسيسية ومعارضة بعض بنود الدستور مما لا يتفق مع مبادئ الحرية. كما أبرقت فروع أخرى لهذا الحزب في مدينة شيكاغو بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٢٨، وفي ولاية كونيكتيكوت بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٢٨ بالمعنى نفسه(١).

وفي مصر وجهت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني نداء إلى الحكومة والشعب الفرنسي بمناسبة افتتاح البرلمان الفرنسي في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٩ طلبت فيه حلّ المشكلة السورية التي طال عليها الزمن وتركت البلاد في محنة لم يعد من الممكن الصبر عليها(٢).

وإلى جانب الواجبات العلمية والسياسية التي اطلع بها طلاب الجامعة السورية فقد ساهموا كذلك في المجال الاجتماعي فاستقبلوا الوفود الطلابية العربية وعززوا العلاقات معها، كما قاموا بزيارة الأقطار العربية، وكان مثالهم في ذلك رئيس الجامعة الدكتور رضا سعيد الذي كان دائماً في طليعة المحتفلين بالوفود من عرب وأجانب. وقد ترأس الدكتور رضا سعيد الحفلة التي أقامها طلاب الجامعة السورية تكريماً لفرقة رمسيس المصرية وبطليها الممثلين يوسف وهبي وجورج أبيض. وقدّمت الفرقة رواية راسبوتين على مسرح العباسية بدمشق في شهر أيار ١٩٢٩. وكان راسبوتين راهباً محتالاً تمتع بسلطة كبيرة في البلاط الروسي في أواخر الحكم القيصري. وحضر الحفلة عميد معهد الحقوق وأساتذة الحقوق والطب. وكانت حفلة التكريم في حديقة نزل خوام ولكثرة ما أُلقي في الحفلة من خطابات الترحيب من الجانبين شُبِّه نزل خوام بسوق عكاظ. وبرز في الحفلة التآخي والتواد والشعور المشترك بين شعب مصر وشعب سورية(٣).

ونعرض فيما يلي مجموعة من الصور لأقسام وأنشطة المعهد الطبي في حوالي العام ١٩٢٦ التقطها الأساتذة الفرنسيون المنتدبون للتدريس في المعهد الطبي، وبعضها موجود في الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت(٤)، كما يوجد البعض الآخر في كتاب: Université Syrienne, Le Livre de l'Etudiant.

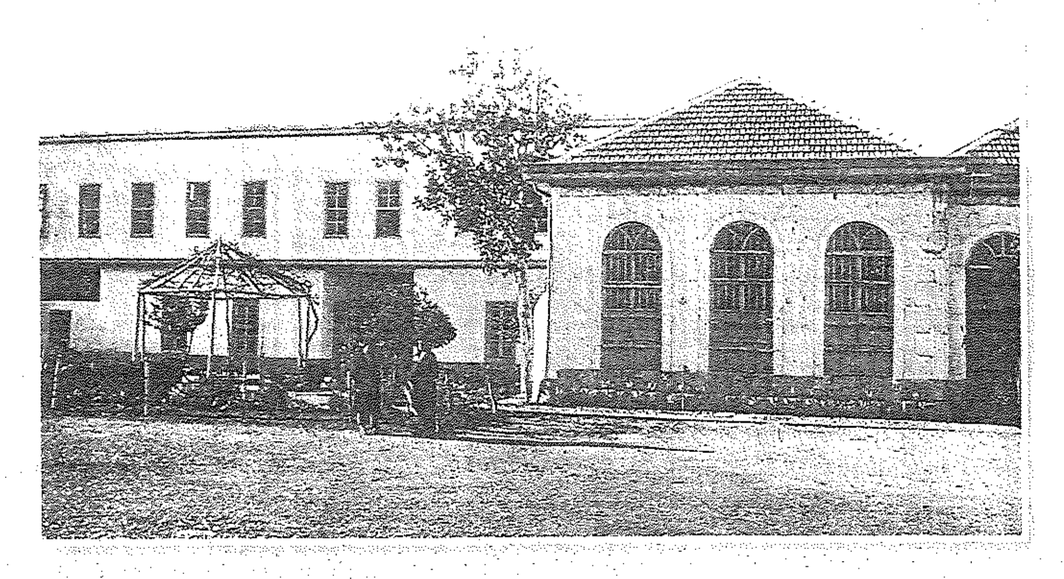
---

(١) نص هذه البرقيات محفوظ في الأرشيف الفرنسي في وزارة الخارجية في باريس في المصدر التالي:
E.A., Syrie-Liban, Vol., 418 (Colonies Syriennes d'Amérique).

(٢) صحيفة «القبس»، ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩.

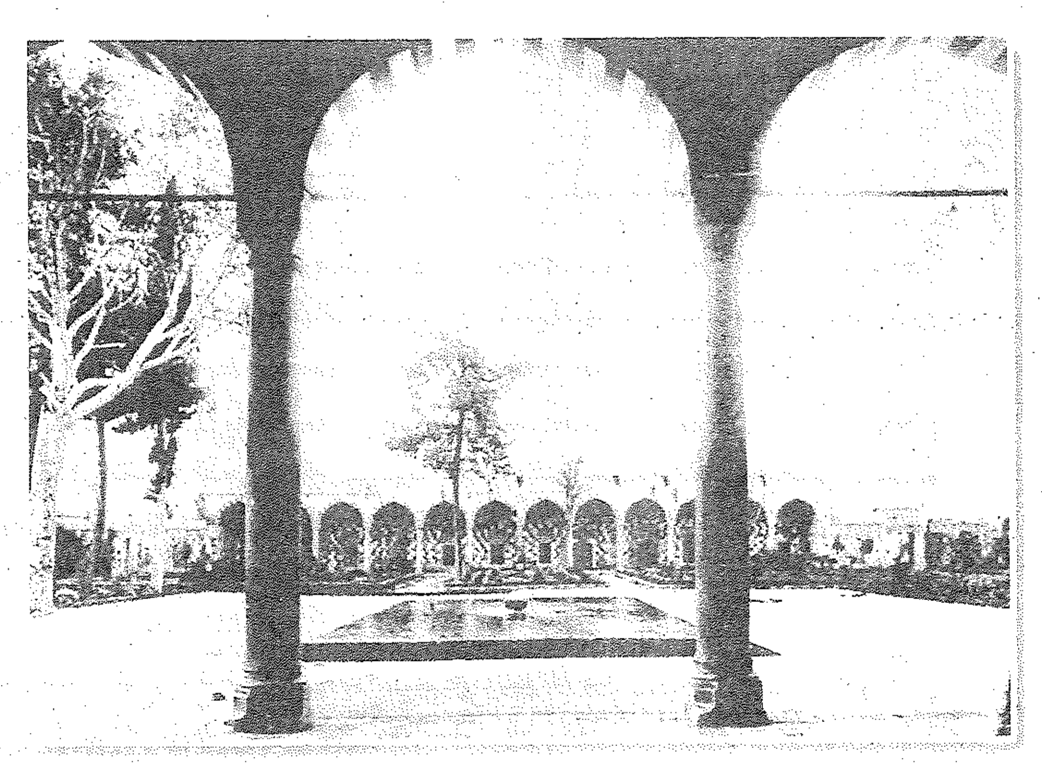
(٣) صحيفة «القبس»، ١٤ آذار ١٩٢٩.

(٤) ومرجعها هو التالي: MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 53, Fonds Beyrouth.



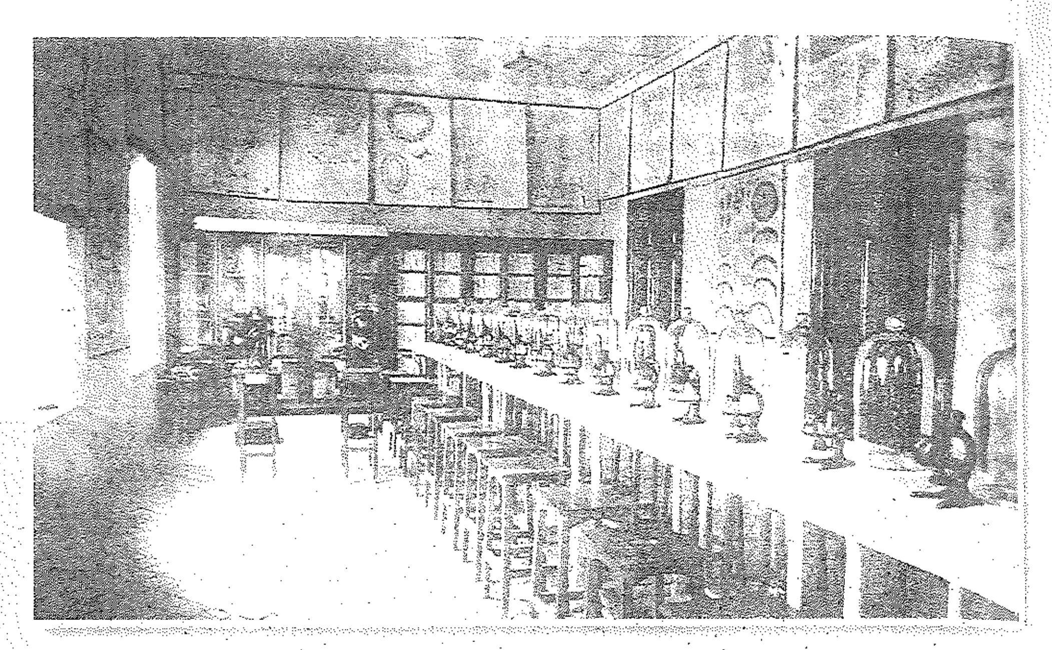
المعهد الطبي العربي – قاعات نوم الطلاب وقاعة التشريح

Faculté de Médecine - Dortoire et salle d'Anatomie



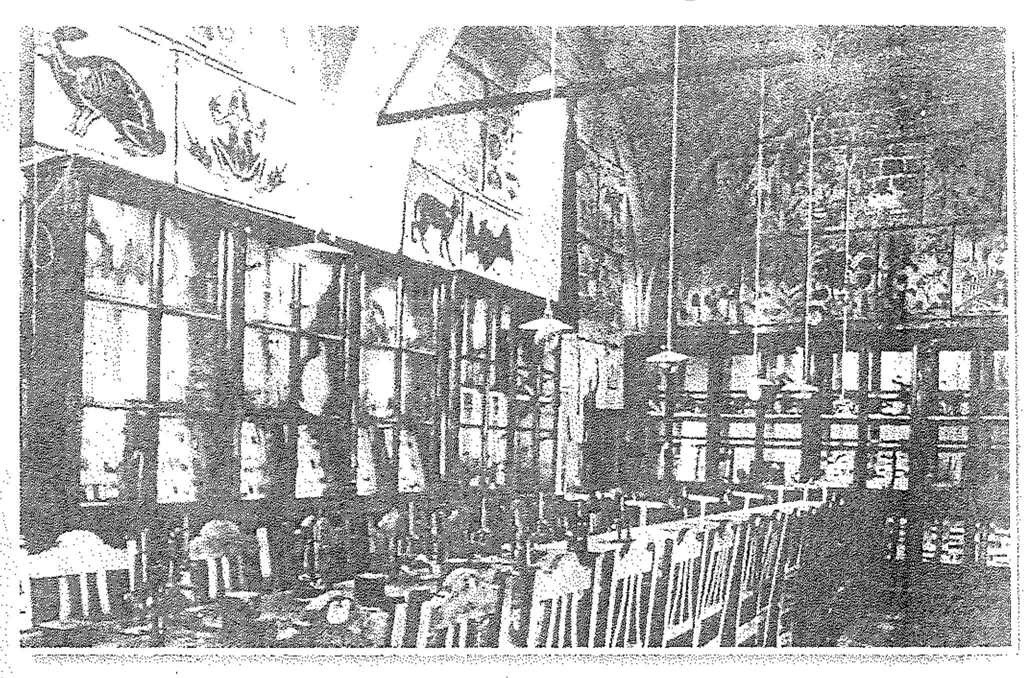
باحة التكية وفيها مخابر الصف التحضيري (فيزياء – كيمياء – علوم طبيعية)

La cour de la Tekie avec au fond les laboratoires du P.C.N.



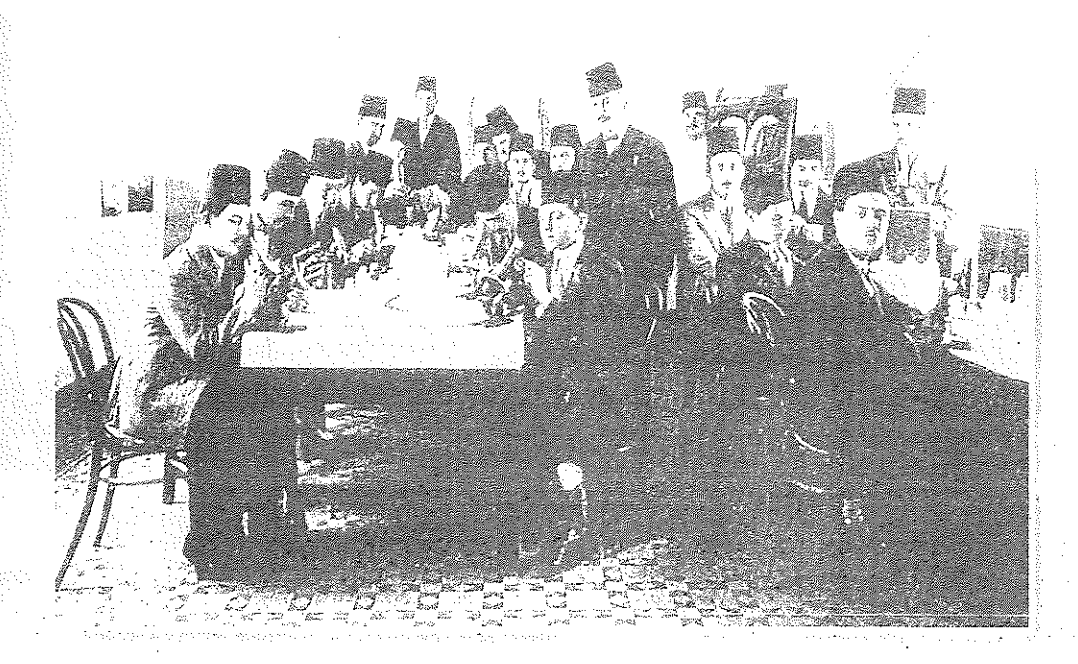
مخبر الجراثيم

Laboratoire de Bacteriologie

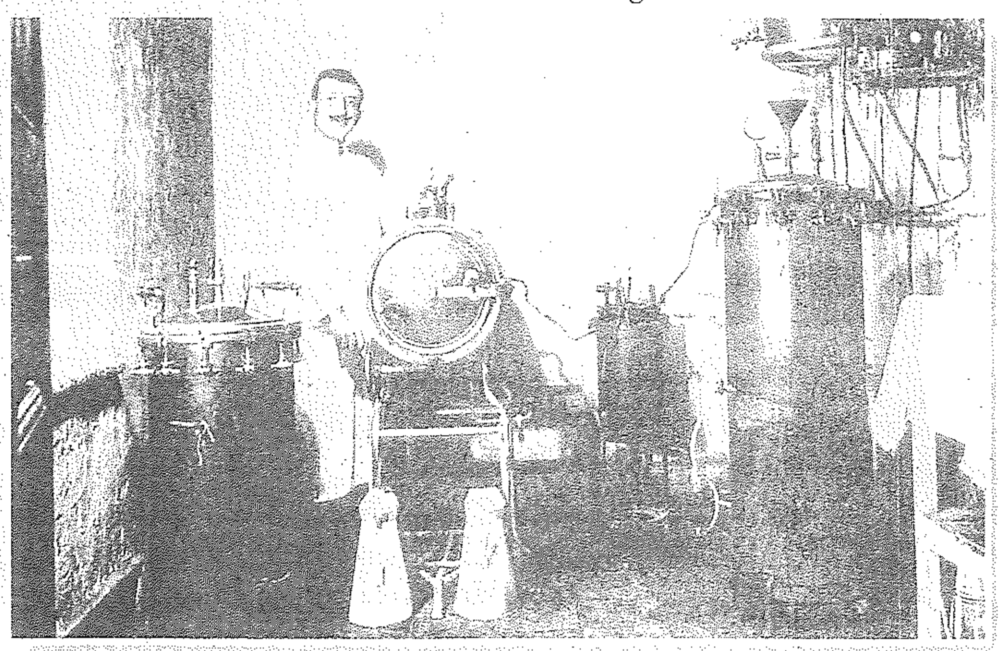


مخبر العلوم الطبيعية

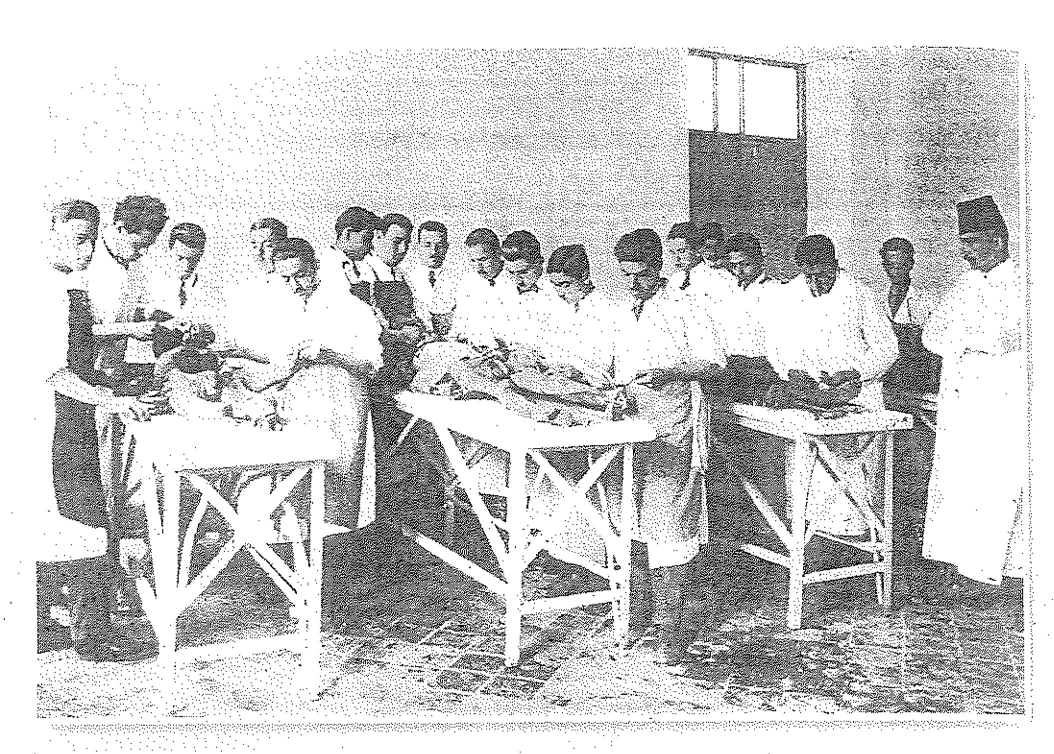
Laboratoire d'histoire naturelle



مخبر فن الأنسجة
Laboratoire d'Ilistologie

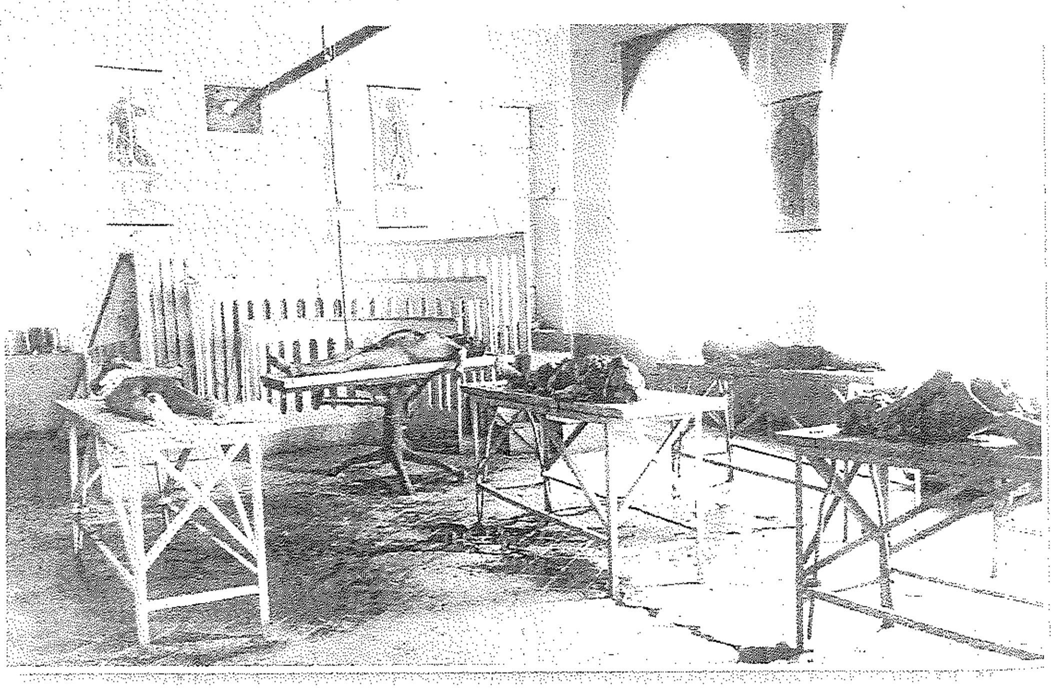


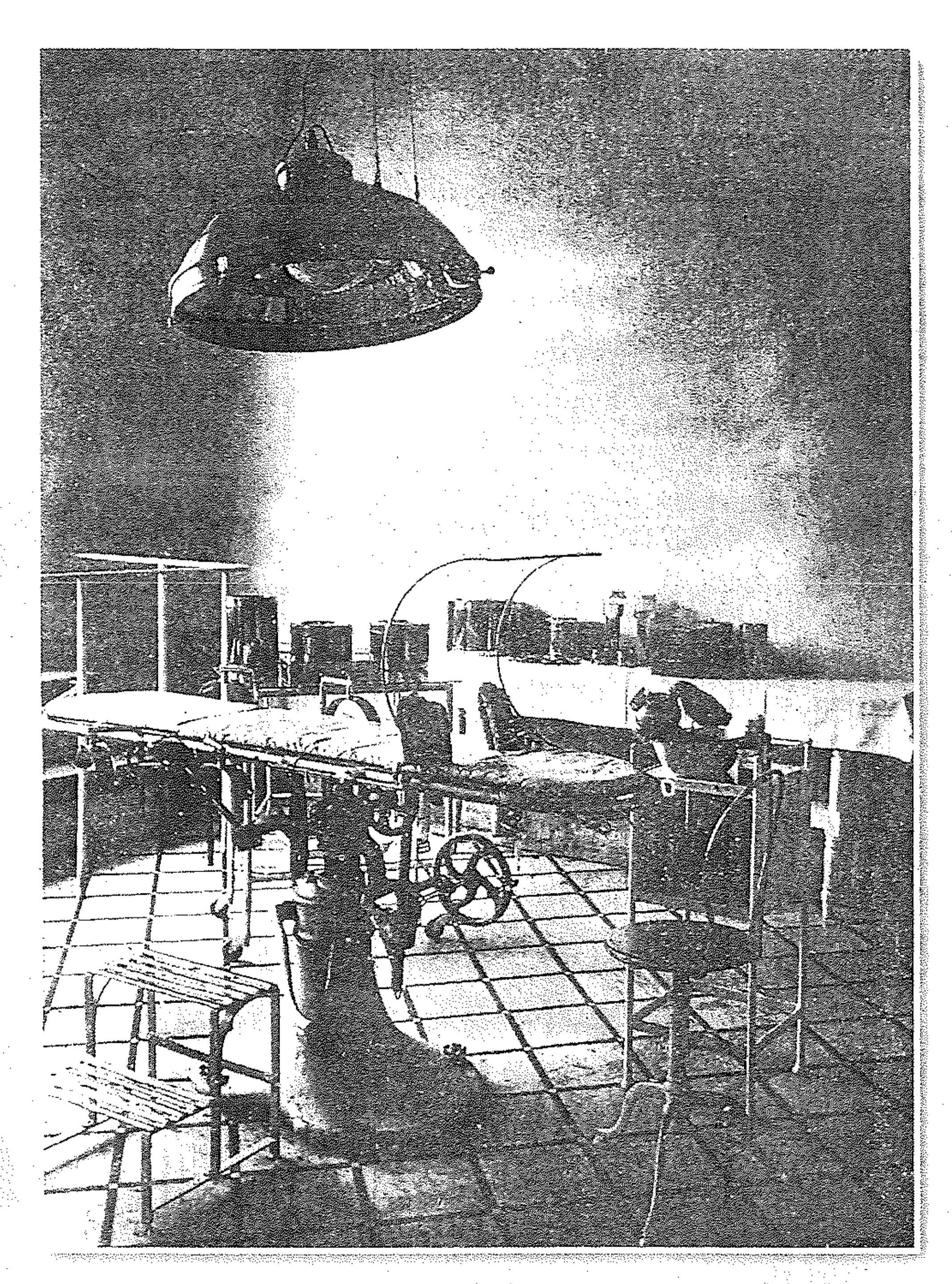
غرفة التعقيم
Salle de Stérilisation



دار التشريح

Salle de dissection

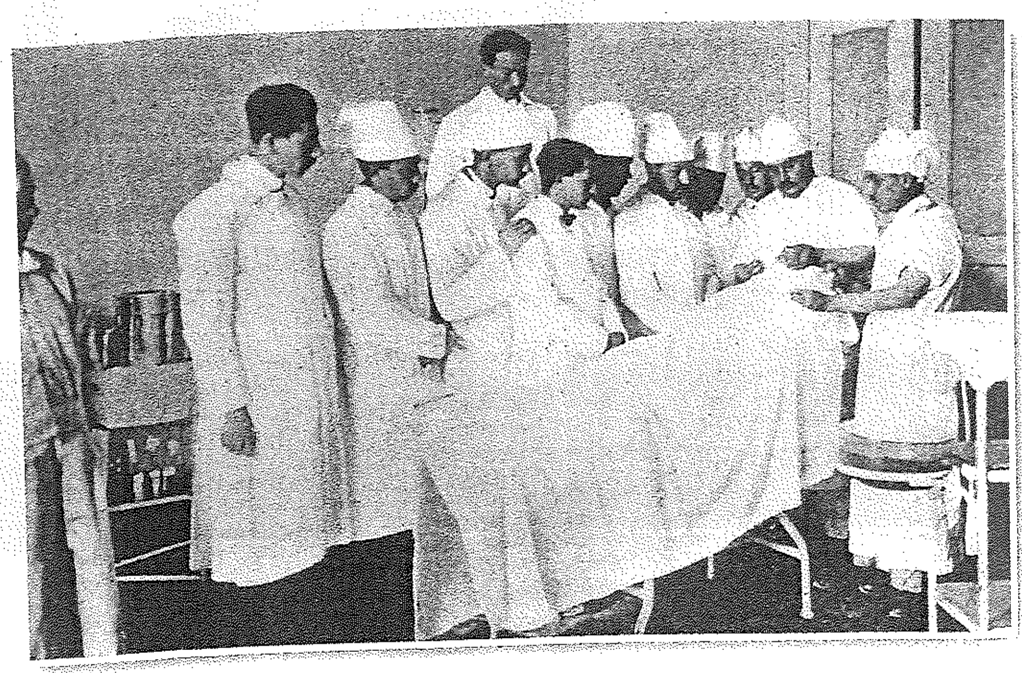


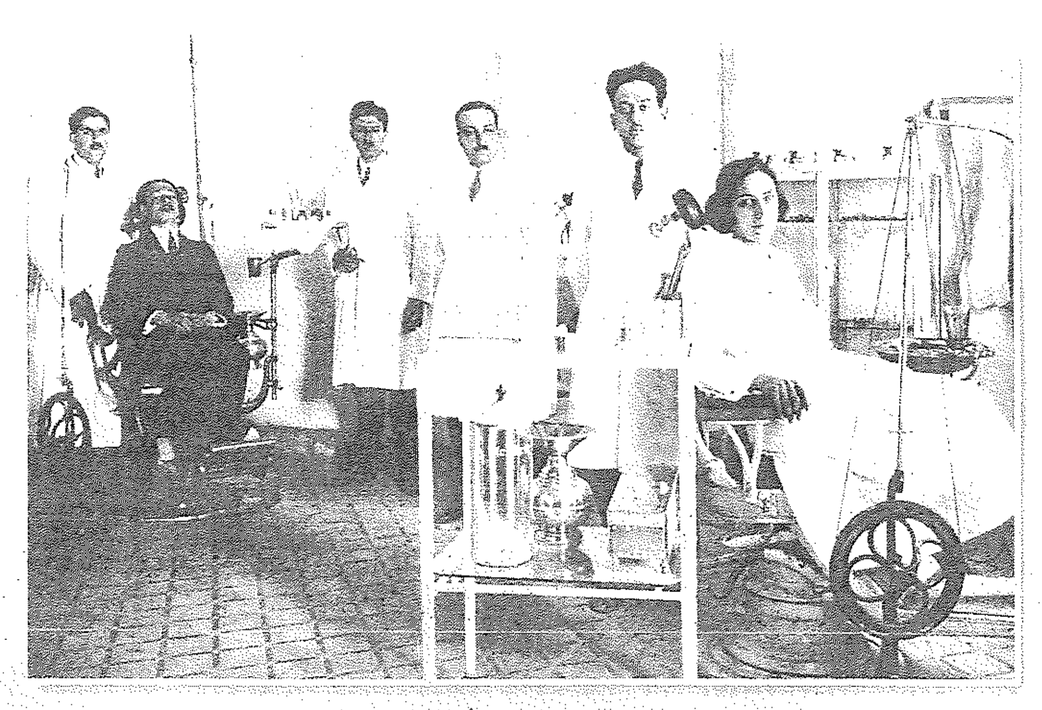


غرفة العمليات
Salle d'opération

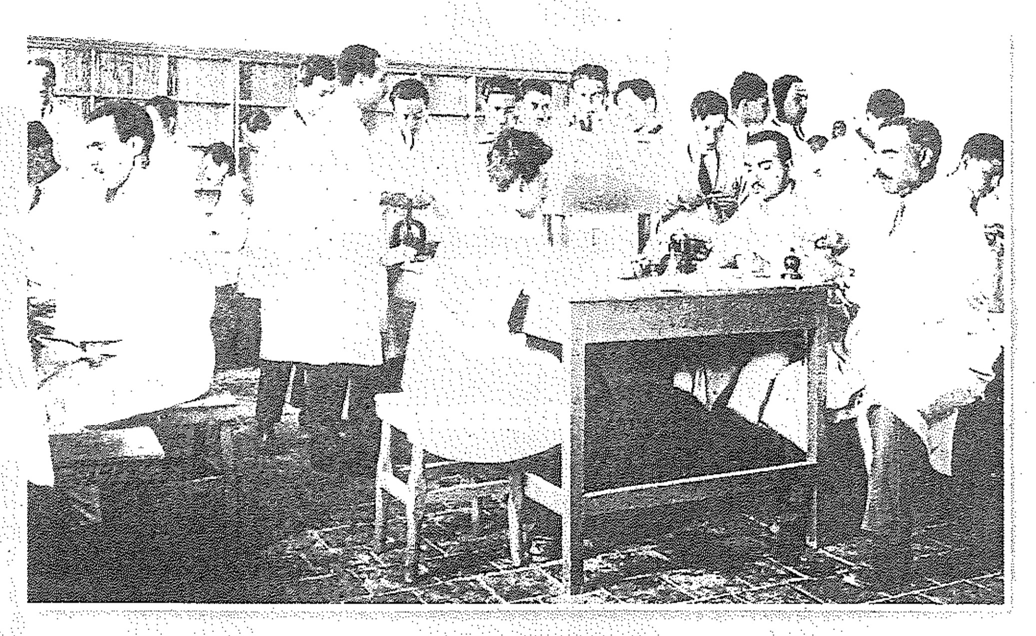
التلاميذ في غرفة العمليات الجراحية

Etudiants à la Salle d'Opération





غرفة لطب الأسنان
Salle de Clinique dentaire

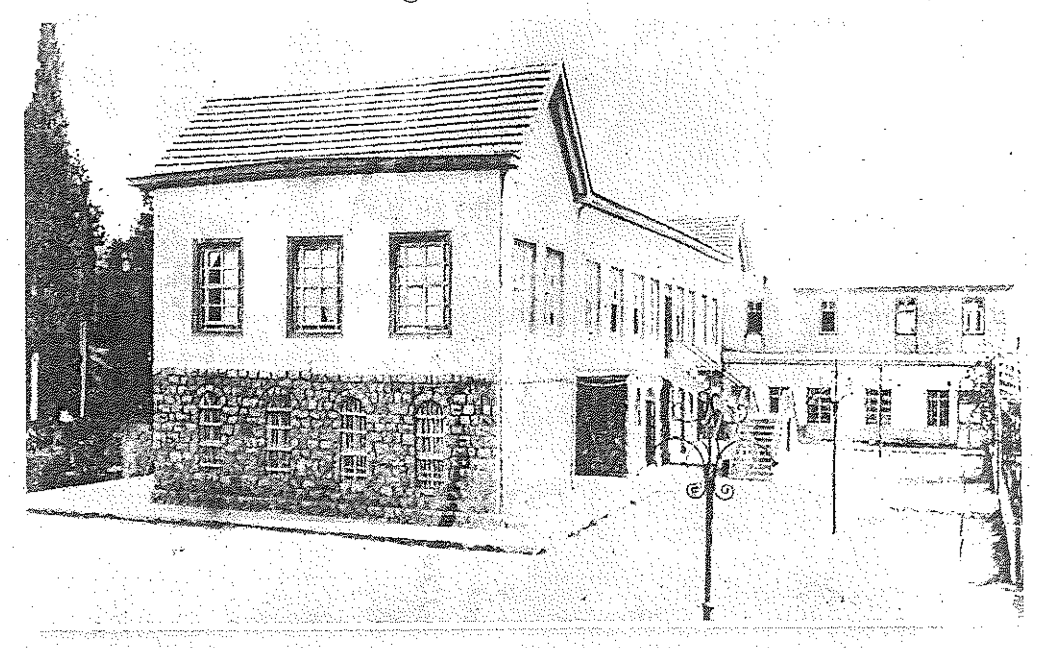


قاعة عمل الأسنان
Salle de Prothèses



الطالبات الممرضات والقابلات مع مدرساتهن الفرنسيات

Les Eieves Infermières-Sage-femmes et Leurs Monitrices Françaises



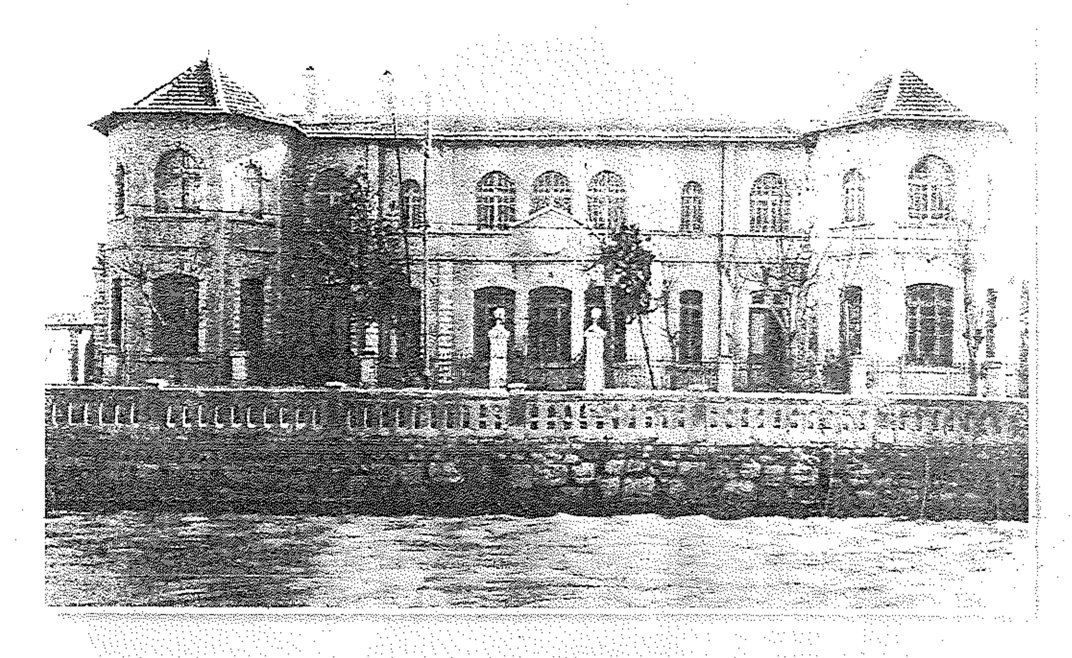
Ecole de Sage-fammes

مدرسة القابلات

الدكتور رضا سعيد يتوسط عدداً من أساتذة المعهد الطبي

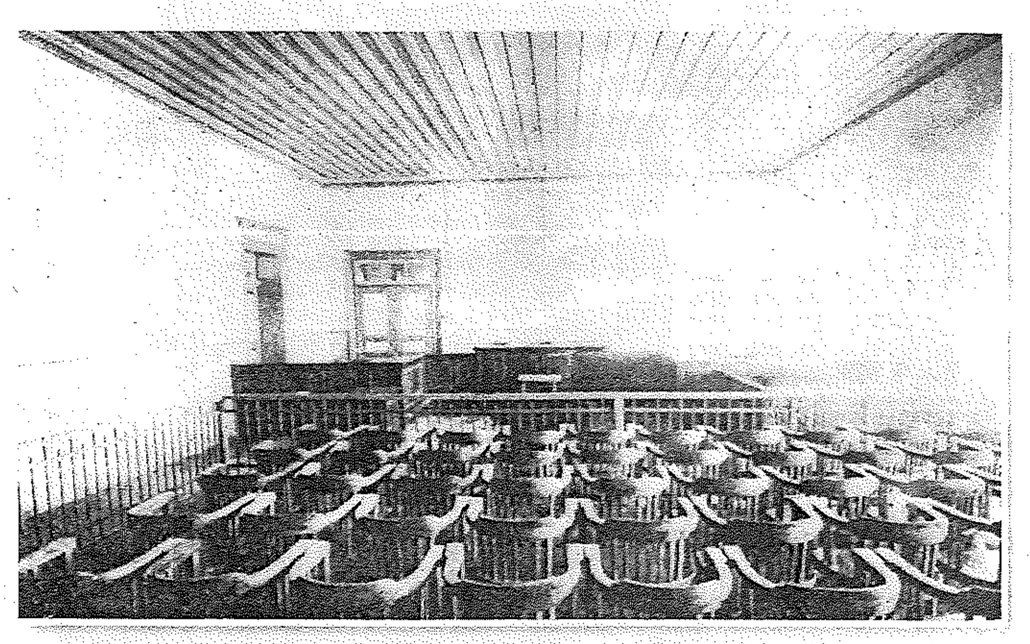


الدكتور رضا سعيد في حفلة تخرج مع عدد من الأساتذة والموظفين الفرنسيين



معهد الحقوق

Faculté de Droit



قاعة المحكمة في قاعة الحقوق

Salle de jugement à la Faculté de Droit

الفصل الخامس

الجامعة السورية

بين التطور العلمي والأزمات السياسية

١٩٣٣ - ١٩٣٩

مقدمة:

مرَّت سورية في ثلاثينيات القرن العشرين بتطورات متلاحقة إذ تنامى الشعور القومي والوطني من ناحية، في حين عصف بفرانسا الدولة المنتدبة تياران، أحدهما اشتراكي - ليبرالي يريد إقامة علاقة معاهدة مع سورية، وثانيهما تيار محافظ يعارض أية معاهدة. وكانت بوادر النازية والفاشية تلوح في الأفق في أوروبا فخشيت فرانسا أن يؤدي ذلك إلى حرب شاملة، ومن هنا التوجه إلى عقد معاهدة مع سورية لإرضاء الرأي العام الوطني في سورية، وذلك على غرار ما فعلته بريطانيا في عقد معاهدة مع العراق في عام ١٩٣٠ أعطته بموجبها استقلالاً صورياً، ولكن أتاحت له الدخول إلى عصبة الأمم في عام ١٩٣٢، وتمكنت بريطانيا بذلك أن تحكم العراق من خلال أبنائه. وعندما لاحت بوادر الحرب العالمية الثانية خشيت فرانسا أن تعود تركيا إلى التحالف مع ألمانيا، كما في الحرب العالمية الأولى، فتساهلت، بل سمحت، لتركيا بضم منطقة لواء الإسكندرون إليها في عام ١٩٣٩ خلافاً لشروط الانتداب التي لا تجيز للدولة المنتدبة التفريط بأراضٍ وبشعب أؤتمنت في المحافظة عليهما.

وقد عهد المفوض السامي بونسو، بعد استقالة حكومة الشيخ تاج الدين الحسني في ٢٠ تشرين الأول ١٩٣١، إلى المندوب سولومياك (Solomiac) برئاسة حكومة مؤقتة في سورية تشرف على الانتخابات، وكان همّها إضعاف نفوذ الكتلة الوطنية. وقد تمَّت الانتخابات النيابية في نيسان ١٩٣٢ بموجب الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية. وانتخب المجلس النيابي الجديد محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وصبحي بركات رئيساً للمجلس، وشكّل حقي العظم الوزارة الجديدة في ١٤ حزيران ١٩٣٢.

وازداد نشاط الكتلة الوطنية في هذه الأثناء رغم أنها لم تحصل على أكثرية المقاعد في المجلس. ولكنها كانت تسيطر كحركة وطنية. وأعاد حقي العظم تشكيل وزارته في ٣ حزيران ١٩٣٣، واستبدل فيها مظهر رسلان بسليم جنبرت كوزير للمعارف.

واستبدلت فرانسا آنذاك المفوض السامي بونسو بمفوض آخر هو الكونت شارل دي مارتل (Comte Charles de Martel) الذي وصل بيروت في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٣، واقترح دي مارتل عقد معاهدة مع سورية، وأقنع رئيس الحكومة حقي العظم بالموافقة عليها. وبالفعل تمَّ التوقيع على هذه المعاهدة التي سميت بمعاهدة الصداقة والتحالف الفرنسية السورية في دمشق في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ من قبل الكونت دي مارتل وحقي العظم [١]. ولكن نواب الكتلة الوطنية، ومعهم فئات أخرى مؤيدة في المجلس النيابي وجموع الوطنيين بين الشعب، رفضوا المعاهدة لأنها تكبِّل سورية بقيود عسكرية واقتصادية، وبخاصة لأنها لا تحقق الوحدة السورية بل تبقي منطقتي جبل الدروز والعلويين مفصولتين عن الدولة السورية. واستقال سليم جنبرت وزير المعارف والأشغال العامة من الوزارة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ احتجاجاً على المعاهدة، ورفض المجلس النيابي الموافقة عليها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣، فردت فرانسا بتعليق جلسات المجلس النيابي، ثم حلته [٢]. واستقالت وزارة حقي العظم، وشكل الشيخ تاج الدين الحسني الوزارة في ١٧ آب ١٩٣٤، وعين حسني البرازي وزيراً للمعارف فيها. وتصاعد دور الطلاب في هذه الأجواء السياسية المضطربة في سورية، وبخاصة عند وفاة إبراهيم هنانو في تشرين الثاني ١٩٣٥، وإقامة حفل تأبين كبير له في مدرج الجامعة السورية من قبل الكتلة الوطنية.

وعاد أمر عقد المعاهدة من جديد فاستقالت حكومة الشيخ تاج الدين وخلفتها وزارة معتدلة برئاسة عطا الأيوبي في أواخر شباط ١٩٣٦، وعين مصطفى الشهابي وزيراً للمعارف فيها. ووجد الوطنيون الفرصة سانحة لهم لإثارة الشعب والمطالبة بالمعاهدة على غرار المعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع مصر في عام ١٩٣٦. ودام الإضراب ستة أسابيع، ولعب طلاب الجامعة، والطلاب عموماً، دوراً كبيراً فيه،

---

(١) يوجد نص المعاهدة والتعليق عليها في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Syrie-Liban, Carton, No. 472, Damas le 19 novembre 1933, le 21 novembre 1933.

(٢) انظر حول هذه الأحداث : يوسف الحكيم ، سورية والانتداب الفرنسي ، ص ٢٢١ - ٢٤٠ ، وكذلك :
Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 391-394.

ووافقت فرانسا على تشكيل وفد من الوزراء والوطنيين للسفر إلى باريس والتفاوض حول المعاهدة.

حقق الوفد السوري المفاوض في باريس تقدماً كبيراً حين وقع على معاهدة مع الحكومة الفرنسية برئاسة الاشتراكي ليون بلوم (Léon Blum) تستكمل فيها الوحدة السورية بضم منطقتي العلويين والدروز إلى الدولة السورية، ولكن لم يضم إليها لواء الإسكندرون. فلهذا السبب ولأن البرلمان الفرنسي لم يبرم في نهاية المطاف المعاهدة التي وقعتها الحكومة الفرنسية، قامت المظاهرات من جديد، واستقال رئيس الجمهورية محمد علي العابد، وانتخب المجلس النيابي رئيسه هاشم الأتاسي من الكتلة الوطنية لرئاسة الجمهورية، وجميل مردم لرئاسة الوزارة، وذلك في أواخر كانون الأول ١٩٣٦ - وعين عبد الرحمن الكيالي وزيراً للمعارف(١).

ويلاحظ أن سنة ١٩٣٦ التي شهدت نمو الحركة الوطنية في سورية والإضراب الشامل فيها وفشل المعاهدة، شهدت أيضاً بدء الثورة في فلسطين بقيادة عز الدين القسام، وقيام انقلاب بكر صدقي في العراق، وعقد معاهدة بين بريطانيا ومصر. ويفسّر حدوث ذلك باشتداد الحركة الوطنية في الأقطار العربية من ناحية، وبخشية الدول المنتدبة من مخاطر النازية والفاشية من ناحية أخرى، فحاولت التوصل إلى اتفاقيات مع الدول الخاضعة لها.

واستقطبت الحركة الوطنية في سورية آنذاك حول عدة أحزاب سياسية أهمها الكتلة الوطنية، وجماعة القمصان الحديدية، وعصبة العمل القومي، وحزب الشعب: وانتسب طلاب الجامعة إلى حزب أو آخر مما عرضهم إلى تسييس نضالهم وأفقدهم الكثير من استقلاليتهم في الحركة الوطنية كما سنعرض لاحقاً. ونظراً لاضطراب الوضع السياسي في سورية استدعت فرانسا مندوبها شارل دي مارتل وعينت مكانه غابرييل بيو (Gabriel Puaux) في تشرين الأول ١٩٣٨ - وقد واجهته قضية لواء الإسكندرون بحدتها ومراحلها الأخيرة مما سلّط عليها الأضواء عشية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت قضية اللواء في مقدمة القضايا التي شغلت اهتمام الطلاب والمواطنين عامة.

---

(١) انظر: Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 462-481.

وقد شهدت الجامعة السورية في فترة الثلاثينات هذه تطورات عدة سواء لجهة الحد من استقلالها، أو إعادة النظر في حجم ونوعية أعضاء هيئاتها التدريسية، أو تعديل أنظمتها، أو موازنتها، أو تعادل شهاداتها. كما أن اشتداد الأزمات السياسية فرض على طلاب الجامعة مسؤوليات قيادية أكبر مما سبق، وأدى ذلك إلى تسرب الأحزاب إلى صفوفهم.

الحدّ من استقلالية الجامعة السورية:

نص النظام الأساسي للجامعة السورية الصادر بالقرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ على أن الجامعة ترتبط إدارياً بوزارة المعارف وأن وزير المعارف يعرض المسائل المتعلقة بالجامعة على رئيس الدولة، ويبقى مجلس الجامعة هو الذي يقرر الإدارة الداخلية للجامعة وينظم مشروع الموازنة، كما أن الجامعة تتمتع بالشخصية المعنوية، وهي مستقلة في موازنتها. وعلى هذا فمجلس الجامعة هو المرجع الوحيد الذي يدرس ويقرر جميع الأنظمة المتعلقة بالجامعة، ويرفعها إلى وزير المعارف الذي يدرسها ويرفعها مع ملاحظاته عليها إلى رئيس الدولة الذي يقوم بإصدارها.

وقد حدث بعد إجراء الانتخابات النيابية في نيسان ١٩٣٢، وانتخاب محمد علي العابد لرئاسة الجمهورية، وتشكيل حقي العظم الوزارة التي شغل فيها مظهر رسلان وزارة المعارف أن اتجهت الوزارة إلى الحدّ من استقلالية الجامعة، وبخاصة فيما يتعلق بموازنتها، وأمورها المالية، وعدد كراسي الأستاذية فيها. وكانت الأوضاع الاقتصادية السيئة آنذاك، على مستوى العالم والمنطقة، قد اقتضت اللجوء إلى الحدّ من النفقات، ولكن كان بإمكان الجامعة أن تبقى على استقلاليتها وتفعل ذلك بنفسها.

وقد رفع المفتش العام الفرنسي لوزارة المعارف السورية السيد بونور تقريراً إلى وزير المعارف حول ما تعتزم الوزارة القيام به من إلغاء الاستقلال المالي للجامعة السورية. ويبدي السيد بونور معارضة لهذا الإجراء انطلاقاً من الفرضية أن الجامعة السورية جامعة بحق، وأساتذتها أساتذة بحق، وأن مجلسها الجامعي قادر على مناقشة القضايا التي تقع ضمن ميدان اختصاصه. ويشير السيد بونور في تقريره إلى وزير المعارف إلى ما ناقشه مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣٢ حول الصعوبات التي تعترض الموازنة والاتجاه نحو إلغاء الاستقلال المالي للجامعة وللمجمع العلمي

وللمتحف، وذكر أن هذا الإلغاء الذي تقرر من حيث المبدأ قد تأجل تنفيذه حتى إعداد موازنة عام ١٩٣٣.

وينصح السيد بونور بأن أي إجراء للحدّ من استقلال الجامعة المالي لن يكون له في المحصلة الأخيرة فائدة مالية كبيرة بل سيعقد الأمور المالية ويؤثر على العاملين في الجامعة وعلى مخابرها العلمية. ويضيف أن الاستقلال المعنوي للجامعة مرتبط باستقلالها المالي. ويجب إعطاء هذه الجامعة الفتية ملء الحرية في تطبيق واجباتها ومسؤولياتها، لأن التعليم العالي لا يجب اعتباره مثل أية إدارة عادية. والجامعة السورية، مثل مثيلاتها من الجامعات الأوربية، يجب اعتبارها هيئة سيدة في أمورها قادرة على تحقيق رسالتها. ولهذا فمن المؤسف له أن ينتزع منها استقلالها المالي الذي يحقق لها استقلالها الإداري والمستقبلي. وإذا كان هناك من داعٍ لضغط النفقات فمن الممكن الطلب إلى الجامعة لضغط نفقاتها وإعطاء الأولوية لما هو ضروري عوضاً عن إملاء الشروط عليها. ويختتم السيد بونور تقريره بأن هذا هو الطريق الصحيح للتعامل مع الجامعة وليس القضاء على استقلالها المالي، وما يرتبط بذلك من نتائج[1]. ومع ذلك فقد سارت وزارة المعارف قدماً في انتزاع الاستقلال المالي من الجامعة السورية بسلسلة من المراسيم التي أصدرتها بدءاً بتقليص أعضاء الهيئة التدريسية.

تقليص أعضاء الهيئة التدريسية:

صدر عن رئيس الجمهورية السورية محمد علي العابد المرسوم رقم ١٦٦١ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٣٣ القاضي بإنقاص عدد الكراسي في المعهد الطبي من سبعة وعشرين إلى ستة عشر كرسياً، يخصص واحد منها للصيدلة وآخر لطب الأسنان. ويشغل الكرسي أستاذ أصيل (Professeur Titulaire)، والأساتذة الأصلاء الستة عشر بموجب هذا المرسوم هم: الأساتذة بعد ثمان سنوات: ميشيل شمندي، مرشد خاطر، منيف العائدي، حمدي الخياط، عبد الوهاب القنواتي، إبراهيم الساطي، مصطفى شوقي، شوكت الجراح، ورضا سعيد؛ والأساتذة بعد أربع سنوات وهم: شوكت الشطي، رضا

---

(١) مذكرة السيد بونور إلى وزير المعارف في الحكومة السورية موجودة في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 96, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 29 septembre 1932, Damas le 25 septembre 1932 (Note pour Son Excellence le Ministre de l'Instruction Publique).

الجندي؛ والأساتذة قبل أربع سنوات وهم: محمد محرم، نظمي القباني، حسني سبح، لوسركل وترابو الفرنسيان[1].

وزيد عدد المكلفين بالتدريس (Chargés de Cours) من ستة إلى ثمانية، كما حدِّد عدد رؤساء المخابر بأحد عشر، ولكن أُنقص عدد رؤساء السريريات من عشرة إلى خمسة بينهم أنسطاس شاهين وجمال الدين نصار. ونص المرسوم على صيدلي واحد في المستشفى، وثمانية مساعدين في المخابر بينهم صلاح الدين كواكبي، أديب سردست، شوكت القنواتي، وأحمد طباع. وأُنزل عدد الأطباء الداخليين (Internes) من ستة إلى أربعة وهم: منير شورى، بشير العظمة، أحمد الأسود، وماهر حاصباني. وهناك صيدليان داخليان، وموظف لحديقة النباتات، وهو طلعت خربوطلي، وقابلة واحدة تحمل شهادة، وهي رقية الحكيم. وهناك عدد آخر من الموظفين من خارج الملاك[2].

ويلاحظ في هذا القرار أنه أُنقص أعداد الأساتذة الأصليين وزاد من عدد المدرسين الأقل رتبة، مثل المكلفين بالتدريس، وذلك لتقاعد عدد من الأساتذة أصحاب الكراسي، وعودة عدد من الأطباء المتخصصين في فرنسا. وقد أصدر رئيس الجمهورية المرسوم ١٦٦٢ في اليوم نفسه، أي ١٦ أيلول ١٩٣٣، بإحالة الأساتذة الأصلاء في معهد الطب سامي الساطي وطاهر الجزائري وعبد القادر سري وجميل الخاني على التقاعد، وإعادة الدكتور شوكت القنواتي الذي أنهى اختصاصه في فرنسا إلى وظيفته كمساعد مخبر.

وصدرت مراسيم أُخرى في ١٦ أيلول ١٩٣٣ تحدّ من استقلالية الجامعة المالية والإدارية. فالمرسوم رقم ١٦٥٧ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٣٣، المبني على قانون الموازنة العامة المؤرخ في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٣، خفض كل تعويض داخل في موازنة الجامعة السورية علاوة على الراتب بمقدار ٣٣ في المائة عن ٥٠٠ ليرة سورية سنوياً فما دون، و٥٠ بالمائة عن الجزء الذي يزيد عن ٥٠٠ ليرة سورية سنوياً، كما أن كل راتب آخر، يعطى علاوة

(١) هذه المعلومات بأسماء الأساتذة وقدمهم وردت في المرسوم ١٦٦١ بنسخته الفرنسية ولم ترد بصيغته العربية، والنسخة الفرنسية موجودة في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 102, Fonds Beyrouth.

(٢) انظر نص القرار ١٦٦١ بصيغته العربية في الجريدة الرسمية للجمهورية السورية لعام ١٩٣٣، ص ٤٤٢، وكذلك في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 102, Fond Beyrouth.

على راتب آخر، من أية موازنة، يعتبر تعويضاً تطبق عليه النسب المخفضة أعلاه. ويطبق ذلك على الراتب الأصغر.

وقد عدَّل المرسوم رقم ١٦٥٨ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٣٣ نظام رئاسة الجامعة ورئاسة معاهدها إذ نص أن يُدار كل معهد من قبل رئيس منتخب من بين الأساتذة أصحاب الكراسي، ويداوم رئيس المعهد على تأمين دروسه، ويتقاضى لقاء وظيفته الإدارية علاوة على راتبه في التدريس تعويض وظيفة قدره ٧٥٠ ليرة سورية سنوياً عوضاً عن التعويض البالغ ١٢٠٠ ليرة سورية الذي كان يتقاضاه سابقاً. كما نصَّ أن يقوم أحد رئيسي معهدي الطب والحقوق بالجمع بين إدارة معهده ووظيفة رئيس للجامعة، ويتقاضى رئيس الجامعة علاوة على راتبه في التدريس تعويضاً سنوياً قدره ١٦٠٠ ليرة سورية، وذلك عن جميع وظائفه الإدارية (رئاسة الجامعة ورئاسة المعهد) بدلاً من راتبه السابق البالغ ٢٦٨٦ ليرة سورية.

ثم صدر المرسوم رقم ١٦٥٩ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٣٣ بإلغاء وظيفتي رئيس المعهد الطبي ونائب رئيسه اللتين يشغلهما الدكتور سامي الساطي والدكتور طاهر الجزائري، وعهدت المادة الثانية من هذا المرسوم إلى الدكتور رضا سعيد برئاسة الجامعة ورئاسة المعهد الطبي معاً، وحفظاً لحقوقه المكتسبة يداوم الدكتور رضا سعيد لقاء وظائفه التدريسية والإدارية على استيفاء راتبه عن رئاسة الجامعة السورية البالغ ٢٦٨٦ ليرة سورية وتعويض وظيفة قدره ٩٨٠ ليرة بدلاً من ١٦٠٠ ليرة. وهكذا أصبح الدكتور رضا سعيد متصرفاً بالوظائف الثلاث: رئاسة الجامعة، وعمادة المعهد الطبي، وأستاذية أمراض العين. وهذا الجمع بين الوظائف وإنقاص التعويضات من شأنه أن يزيد التعددية والمنافسة في الوظائف العليا في الجامعة، وهو ناتج عن ضغط الموازنة وإنقاص النفقات.

وحُدِّد كذلك عدد أعضاء الهيئة التدريسية في معهد الحقوق بموجب مراسيم صدرت هي الأخرى في ١٦ أيلول ١٩٣٣. فقد نظَّم المرسوم رقم ١٦٦٣ ملاك موظفي التعليم في معهد الحقوق، وحدَّد عدد كراسي الأستاذية بتسعة، كما كانت في السابق، ولكن عند انحلال أحد الكراسي لا يعين له أستاذ خاص وتوزع دروسه على الأساتذة الآخرين. كما نصَّ على تعطيل الشعبة القضائية في معهد الحقوق، أي أنه بقيت هناك الشعبة الإدارية والمالية وشعبة القضاة الشرعيين، وقد ألغيت وظائف المعيدين الأصليين

(Répétiteurs Titulaires) والملازمين (Stagiaires) في معهد الحقوق، وحلّت محلها وظيفتان لمساعدين (Assistants)، أحدهما مكلف بسكرتارية المعهد، والثاني بترجمة الدروس التي تلقى باللغة الفرنسية. ووزعت كراسي التدريس في معهد الحقوق على النحو التالي:

المـــــــواد	عدد الساعات	الأســـــتاذ
١ ـ الحقوق المدنية السورية:		
مجلة الأحكام العدلية	٦	سعيد محاسن ـ أستاذ أصيل
٢ ـ الحقوق الرومانية والحقوق المقارنة:		
الحقوق الرومانية	٣	محسن البرازي ـ مكلف بتدريسها
مقارنة الحقوق الحديثة	٣	
٣ ـ أصول المالية العامة وأصول المحاكمات الحقوقية:		
أصول المالية	٣	فارس الخوري ـ أستاذ أصيل
أصول المحاكمات الحقوقية	٣	
٤ ـ الحقوق الجزائية:		
الحقوق الجزائية العامة	٣	فائز الخوري ـ أستاذ أصيل
أصول المحاكمات الجزائية	٣	
٥ ـ الاقتصاد السياسي:		
الاقتصاد السياسي	٦	عبد القادر العظم ـ أستاذ أصيل
٦ ـ الحقوق العامة:		
الأساليب القضائية	١	جاك إستيف ـ أستاذ فرنسي
الحقوق الأساسية	٣	
الحقوق العامة	٢	
٧ ـ الحقوق الإدارية والأوقاف:		
الحقوق الإدارية	٤	شاكر الحنبلي ـ أستاذ أصيل
الأوقاف	٢	
٨ ـ الحقوق التجارية وأحكام الأراضي:		
الحقوق التجارية	٤	عثمان سلطان ـ أستاذ أصيل
أحكام الأراضي	٢	
٩ ـ الحقوق الدولية:		
الحقوق الدولية العامة	٤	سامي الميداني ـ أستاذ أصيل
الحقوق الدولية الخاصة	٣	

وهكذا أصبح كل أستاذ أصيل مسؤولاً عن مقرر متشعب إلى أقسام. وتضمّن المرسوم تكليف مصطفى برمدا رئيس محكمة التمييز العليا الأول بإلقاء محاضرتين أسبوعيتين في الحقوق الجزائية الخاصة، كما كُلّف أبو اليسر عابدين بإلقاء محاضرتين أسبوعيتين في أصول الفقه ومحاضرتين في أحكام الزواج والفرائض والوصايا.

وعلى ضوء هذا الملاك الجديد في معهد الحقوق صدر المرسوم ١٦٦٥ بتعيين محمود النحاس مساعداً في معهد الحقوق، وكُلّف بتأمين سكرتارية المعهد، وعين عدنان الأتاسي مساعداً، وكُلّف بترجمة الدروس التي تلقى بالفرنسية. وأنهى مرسوم آخر برقم ١٦٦٦ وظيفة الدكتور ميشيل شمندي المكلّف بمحاضرات في معهد الحقوق، والدكتور ترابو الفرنسي المكلّف بمحاضرات، ومحمود النجار وميشيل السبع المعيدان، وهذان المرسومان صدرا أيضاً في ١٦ أيلول ١٩٣٣. وصدرت كذلك ثلاثة مراسيم أُخرى منها المرسومان ١٦٦٧ و١٦٦٨ اللذان نظما المحاضرات والمكلّفين بها في مدرسة الآداب العليا، والمرسوم ١٦٦٩ بتحديد رسوم جديدة للجامعة. وهكذا شهد يوم ١٦ أيلول ١٩٣٣ صدور ثلاثة عشر مرسوماً ناظماً للجامعة السورية. وبعد شهرين من صدور هذه المراسيم صدر المرسوم رقم ١٨٦٣ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ بإلغاء مدرسة الآداب العليا وإنهاء خدمة أساتذتها، كما سبق القول.

ومما لا شك فيه أن إعادة تنظيم ملاك الجامعة في ١٦ أيلول ١٩٣٣ مرده في الأساس الحاجة إلى تركيز العمل في الجامعة من خلال مؤسسات محددة وبواسطة أساتذة أكفاء والتخلص من الأساتذة غير الداخلين في الملاك. كما أن الحاجة الاقتصادية والأزمة العالمية آنذاك اقتضت هذا التقليص في أعداد الأساتذة والموظفين، وأصاب ذلك رسوم الجامعة التي ازدادت حسب سنيّ الدراسة.

الطلاب ورسوم الجامعة:

نص المرسوم رقم ١٦٦٩ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٣٣ أن تستوفى رسوم الجامعة كما يلي بالليرات السورية: ١٠ رسم الدخول (يستوفى مرة واحدة حين قبول الطالب)، ٥٠ الأجور التدريسية (أي القسط)، ٥ رسم إعادة الامتحان عن كل مادة، ١٥ رسم مصدقة يستوفى من كل من يطلبها، ١٠ رسم شهادة صف العلوم التحضيري (ك. ط. ت.)، ٥٠ رسم شهادة التخرج. كما تستوفى رسوم عن المخابر في الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة عن كل صف، وتتراوح بين ٢ إلى ٨ ليرات في السنة. والطلاب مسؤولون عن

الأضرار بالآلات. وقد عُدِّل القرار رقم ٩٩٥ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٩ فيما يتعلق بالرسوم للطلاب المعوزين، فأُعفي بموجب القرار ١٦٦٩ الطلاب المعوزون من نصف أجور التدريس فقط على أن يكونوا من أبناء البلاد التابعة للحكومة التي تنتمي إليها الجامعة السورية، أي السوريون حصراً، واشترط أن لا يتجاوز عددهم ٢٠ بالمائة من مجموع الطلاب من ذوي تابعية الحكومة المذكورة، كما طلب من الطالب المتقدّم للدورة الثانية من الامتحان رسماً مقداره عشر ليرات، وطولبت التلميذات المرضات بدفع أجرة دراستهن ستين ليرة سورية سنوياً.

وقد احتج الطلاب على ما وصفته الصحف بفداحة الرسوم، وامتد احتجاجهم من تشرين الثاني ١٩٣٤ حتى أيار من عام ١٩٣٥، وأثاروا الأمر في البدء مع وزير المعارف حسني البرازي الذي وعد بدراسة الأمر مع إدارة الجامعة، وحصل على وعد أولي من رئيس الجامعة بتأخير ملاحقة الطلاب الذين لم يدفعوا الرسوم الجامعية بعد. وتطوَّر الاحتجاج إلى إضراب لطلاب الجامعة، وتدخل رئيس الوزراء بالأمر مبيناً سوء الحالة الاقتصادية في البلاد التي دفعت الطلاب إلى المطالبة بتخفيض الأقساط والرسوم. ووعد الطلاب بتخفيض القسط السنوي من خمسين إلى أربعين ليرة سورية، ورسم الشهادة من خمسين إلى أربعين ليرة. وقد تمَّ تخفيض القسط ولم يتم تخفيض الرسم. وطالب الطلاب أيضاً بتخفيض رسوم المخابر والتأمينات ووعدت الحكومة رئاسة الجامعة بسدِّ العجز في موازنة الجامعة نتيجة لتخفيض الأقساط[1].

ونظراً لطول المدة التي اقتضتها المطالبة بتخفيض الرسوم فقد تبنت الأمر لجنة طلاب الجامعة، واختارت وفداً مؤلفاً من معروف الدواليبي ومسلم الحافظ ومدحت البيطار وأنور السبيناتي، وقابل الوفد رئيس الجامعة يوم السبت في ٢٠ نيسان ١٩٣٥ فأكَّد لهم أن رسم الشهادة قد خفض أيضاً من خمسين إلى أربعين ليرة[2]. وبالفعل أصدر رئيس الجمهورية محمد علي العابد مرسوماً برقم ٤١٢٠ تاريخ ٣١ تموز ١٩٣٥ بتعديل القسط الجامعي السنوي وكذلك رسم الشهادة من خمسين إلى أربعين ليرة سورية لكل منهما، ولا تغيير في الرسوم الأخرى[3]. وكانت

---

(١) انظر حول احتجاج الطلاب ثم إضرابهم صحيفة «القبس»، الأعداد ٢٢، ٢٥، ٣١ تشرين الأول ١٩٣٤، و٤ و٦ تشرين الثاني ١٩٣٤.

(٢) صحيفة «القبس»، ٢٢ نيسان ١٩٣٥.

(٣) ورد هذا المرسوم في الأرشيف الفرنسي واللغة الفرنسية في:
MAE, Nantes. Instruction Publique, Carton, No. 121, Fonds Beyrouth.

لجنة الطلاب في الجامعة قد طالبت رئيس الجامعة بإلغاء رسوم المخابر وتعديل رسوم الإكمال، ويعود أمر هذا الإلغاء إلى إدارة الجامعة[١]. ثم طالب الطلاب بدفع قسط الأربعين ليرة على دفعتين[٢].

ويلاحظ في مجال تعويضات المحاضرات الجامعية أن المرسوم رقم ١٥ تاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٣٦ قد حدّد أن يتقاضى الأستاذ المحاضر في معهد الحقوق عن كل ساعة أسبوعية تعويضاً مقطوعاً صافياً قدره مائة وعشرون ليرة سورية في السنة، في حين يتقاضى الأستاذ الفرنسي المحاضر في معهد الحقوق بدمشق عن كل محاضرة خمس عشرة ليرة سورية.

ولمعرفة القيمة الشرائية لأقساط ورسوم الجامعة نذكر أن راتب التقاعد الشهري لطبيب شرعي في أيلول ١٩٣٣ بلغ ٣٩٦٩ قرشاً سورياً، أي ٣٩,٦٩ ليرة سورية[٣]. وبلغ راتب الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة وعميد المعهد الطبي وأستاذ أمراض العين في ١٦ أيلول ١٩٣٣ (بموجب المرسوم رقم ١٦٥٩) مع كامل تعويضاته مبلغ ٣٦٦٦ ليرة سورية سنوياً، أي بمعدل ٣٠٥,٥ ليرة شهرياً. ويُعدُّ هذا من أعلى الرواتب في الدولة.

وقد أقرَّ المسؤولون بالضائقة الاقتصادية التي أصابت الجميع. ويُعدُّ ما قامت به الجامعة من تخفيض كل من القسط السنوي الدراسي ورسم الشهادة من خمسين إلى أربعين ليرة لكل منهما تخفيفاً لأعباء الطلاب وذويهم نظراً لاستفحال الغلاء بصورة عامة[٤].

وقد تمَّت دراسة لتكاليف الدراسة من أقساط ورسوم بين معاهد الطب والحقوق في كل من فرانسا ولبنان (الجامعة الفرنسية /اليسوعية) وجامعة دمشق قدَّمت إلى المستشار الفرنسي لوزارة المعارف السورية السيد بونور في دمشق بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٣٥، وهي كما يلي:

---

(١) صحيفة «القبس»، ١٣ أيار ١٩٣٥.

(٢) صحيفة «القبس»، ١٦ أيار ١٩٣٥.

(٣) القرار رقم ٣٠٧، تاريخ ٧ أيلول ١٩٣٣.

(٤) ذكرت صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٣ أن سعر الدخول إلى السينما في دمشق لحضور فيلم «الوردة البيضاء» للأستاذ محمد عبد الوهاب هو ٢٠ قرشاً موقع ثاني للعموم، و١٥ قرشاً للطلاب.

الفـــرع	أسعار الدراسة في فرانسا[1]	في الجامعة الفرنسية (اليسوعية)	في الجامعة السورية
١ ـ طب بشري: ست سنوات (سنة تحضيرية (P.C.B + ٥ سنوات	٢,٩٤٥ فرنكاً	٧,٤٧٨ فرنكاً	٣١٥ ليرة سورية تعادل ٦,٣٠٠ فرنكاً
٢ ـ الصيدلة: أربع سنوات	٢,٨٥٥ فرنكاً	٧,٥٥٤ فرنكاً	٢٣٥ ليرة سورية تعادل ٤,٧٠٠ فرنكاً
٣ ـ دبلوم في جراحة الأسنان: أربع سنوات	٥,٢٩٥ فرنكاً	٥,٢٢٦ فرنكاً	٢٣٩ ليرة سورية تعادل ٤,٧٨٠ فرنكاً
٤ ـ إجازة في الحقوق: ثلاث سنوات	١,٥٩٠ فرنكاً	٤,٥٩٠ فرنكاً	١٧٠ ليرة سورية تعادل ٣,٤٠٠ فرنكاً
المجموع	**١٢,٦٨٥ فرنكاً**	**٢٤,٨٤٨ فرنكاً**	**١٩,١٨٠ فرنكاً**

ونلاحظ في قائمة الأسعار هذه أن أسعار الدراسة في جامعة دمشق تفوق الأسعار في جامعة باريس بمرة ونصف، ولهذا شكلّت عبئاً على الطلاب السوريين مع فارق الدخل للأسرة في سورية وفي فرانسا آنذاك. وتبلغ أسعار الدراسة في الجامعة الفرنسية (اليسوعية) في بيروت ضعف أسعار باريس تقريباً. وربما سبب ذلك ارتفاع مرتبات الأساتذة الفرنسيين الذين يدرّسون فيها، وينطبق ذلك جزئياً على الجامعة السورية التي وجد فيها قلة من الأساتذة الفرنسيين أصحاب المرتبات المرتفعة.

موازنة الجامعة السورية:

تأثرت موازنة الجامعة السورية عبر السنين بالأوضاع الاقتصادية السائدة، وبالتوسع في تحديث التعليم والمختبرات والإكثار من الإيفاد ليتناسب ذلك مع ازدياد أعداد الطلاب، ورفع مستوى التدريس، والمنافسة مع الجامعات الأجنبية في بيروت، وتحقيق الإعتراف بالشهادات التي تمنحها الجامعة السورية.

وقد جاء في التقرير السنوي الذي رفعته فرانسا إلى عصبة الأمم حول انتدابها على سورية ولبنان في عام ١٩٣٤ أن الجامعة السورية تلقت إعانة مالية من الحكومة الفرنسية بمبلغ مليونين من الفرنكات، وهو المبلغ نفسه الذي تلقته الجامعة في عام

(١) هذه الأسعار لعام ١٩٣٥ مأخوذة من الأرشيف الفرنسي في مدينة نانت:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 121, Fonds Beyrouth (Note pour Monsieur Bounoure, Damas le 21 avril 1935).

١٩٣٣، مما رفع موازنتها لعام ١٩٣٤ إلى ٢,٦٥٠,٥٠٠ فرنكاً مقابل ٢,٧٤٩,٦٠٠ فرنكاً لموازنة عام ١٩٣٣، أي بنقص ٩٩,١٠٠ فرنكاً، وهو ما يقرب من ٤ بالمائة[١].

وكانت الليرة السورية آنذاك تعادل عشرين فرنكاً مما يجعل موازنة الجامعة السورية لعام ١٩٣٣ تبلغ ١٣٧,٤٨٠ ليرة سورية، ولعام ١٩٣٤ ما يعادل ١٣٢.٥٢٥ ليرة سورية. وكانت موازنة وزارة المعارف السورية لعام ١٩٣٣ قد بلغت ١,٠٧٧,٢٩٥، ولعام ١٩٣٤ مبلغ ٩٣٧,٢١٢ ليرة سورية. وبهذا تشكل موازنة الجامعة السورية لعام ١٩٣٣ من مجموع الموازنة العامة لوزارة المعارف نسبة تبلغ ١٢,٧٦ بالمائة، وتشكل موازنة الجامعة لعام ١٩٣٤ نسبة ١٤.١٤ بالمائة من موازنة وزارة المعارف، أي أن موازنة الجامعة قد ازدادت قليلاً في عام ١٩٣٤ بالنسبة لموازنة المعارف بعامة.

ويمكننا في الواقع إجراء مقارنة في هذا المجال بين عدة سنوات كما في الجدول التالي مقدرة بالليرات السورية:

السنة	موازنة الجامعة السورية	نسبتها لموازنة المعارف	موازنة وزارة المعارف	نسبتها لموازنة الدولة	موازنة الدولة السورية
١٩٣٣	١٣٧,٤٨٠	٪١٢,٧٦	١,٠٧٧,٢٩٥	٪١٢,٧٢	٨,٤٩٤,٥٨٧[٢]
١٩٣٤	١٣٢,٥٢٥	٪١٤.١٤	٩٣٧,٢١٢	٪١٣,٥١	٦,٩٣٢,١٠٠
١٩٣٥	١٣٢,٩٧٦	٪١٣,٧٦	٩٦٦,٣٤٦	٪١٣,٣٦	٧,٢٣٢,٣٦٥
١٩٣٦	١٢٣,٥٨٠	٪١٢,٩٤	٩٥٤,٩٣٩	٪١٢,٦٧	٧,٥٣٢,٣٧٦[٣]
١٩٣٧	١٣٠,٧٠٢	٪١٠,٦٣	١,٢٢٩,١٨٥	٪١٤,٧١	٨,٣٥٣,٥٠٠
١٩٣٨	١٩٩,٤٨٩	٪١٢,٣٦	١,٦١٣,١٣٥	٪١٥,٧٤	١٠,٢٤٧,٠٤٧

يلاحظ في السنوات الثلاث الأولى (١٩٣٣ ـ ١٩٣٥) أن نسبة موازنة الجامعة السورية إلى موازنة وزارة المعارف ككل كانت متناسبة مع نسبة الأخيرة إلى موازنة الدولة ككل، وتشكل وسطياً قدره ١٣,٥٠٪ بالنسبة للموازنات الثلاث. وتتبدل النسب في السنوات الثلاث التالية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨) إذ يصبح وسطيها ١١,٩٧٪ بالنسبة لموازنة

(١) انظر: Rapport sur la Situation de La Syrie et du Liban, Année 1934.

(٢) أرقام الموازنة للسنوات ١٩٣٣ و١٩٣٤، ١٩٣٥ مبنية على دراسة القنصل البريطاني في دمشق جيلبرت ماكاريت (Gilbert Macharreth) في رسالته إلى لندن بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٣٥، وهي موجودة في لندن في أرشيف دائرة السجل العام التالي:

PRO. London, F.O. 371/19024 E 2568/2568/89, Damascus, April 12, 1935 (Enclosure).

(٣) أرقام موازنة الدولة والمعارف لأعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ حصلنا عليها من المجموعات الإحصائية السورية.

الجامعة إلى موازنة وزارة المعارف، في حين أن وسطي موازنة وزارة المعارف بالنسبة لموازنة الدولة قد ازداد إلى ١٤,٣٧٪. ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعة في السنوات الثلاث الأخيرة كانت تشهد إضرابات مستمرة عمَّت البلاد بسبب الإحباط الذي أصاب السوريين في أعقاب فشل مفاوضات المعاهدة السورية - الفرنسية التي تمَّت الموافقة عليها بين الجانبين ثم رفضها مجلس النواب الفرنسي.

ويلاحظ كذلك بقطع النظر عن التبدل في وسطي نسب موازنة الجامعة إلى موازنة وزارة المعارف، وإلى موازنة الدولة ككل أن الإنفاق على وزارة المعارف يأتي في المرتبة الثانية في جدول النفقات بعد موازنة الدرك المنوط بهم حفظ الأمن والتي يبلغ وسطيها في السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٥ حوالي ١٦,٦٤٪.

ويمكن إجراء مقارنة بين موازنة الجامعة السورية وإجمالي عدد الطلاب لمعرفة ما يلحق الطالب الواحد من الموازنة، كما في الجدول التالي الذي يشير في أرقامه إلى الليرات السورية:

سنة الموازنة	موازنة الجامعة	عدد طلاب الجامعة	ما يلحق الطالب من الموازنة
١٩٣٣	١٣٧,٤٨٠	٣٧٨	٣٦٤ ليرة
١٩٣٤	١٣٢,٥٢٥	٢٨٨	٤٦٠ ليرة
١٩٣٥	١٣٢,٩٧٦	٣٥٩	٣٧٠ ليرة
١٩٣٦	١٢٣,٥٨٠	٢٨٧	٤٣٠ ليرة
١٩٣٧	١٣٠,٧٠٢	٣٣٠	٣٩٦ ليرة
١٩٣٨	١٩٩,٤٨٩	٣٥٦	٥٦٠ ليرة

يلاحظ أنه في حين أن عدد طلاب الجامعة السورية تراوح بين ٢٨٧ كحدّ أدنى و٣٧٨ كحدّ أعلى فإن ما يلحق الطالب من الميزانية يختلف من تخصص إلى آخر إذ يشكل طلبة معهد الحقوق أكثر من ثلث مجموع الطلاب. كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية التي تتبع الفرنك الفرنسي.

ومن المفيد التعرف على تفاصيل واردات ونفقات الجامعة وسنأخذ موازنة عام ١٩٣٧ كمثال، وقد صدرت عن رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، ورئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك، ووزير المعارف عبد الرحمن الكيالي، وجميعهم من الكتلة الوطنية، وتتوزع الواردات في أربعة فصول، والنفقات في ستة فصول كما يلي بالليرات السورية:

الواردات لعام ١٩٣٧

الفصل الأول

رسوم معاهد الجامعة

١ - رسوم المعهد الحقوقي	٧,٦٨٠
٢ - رسوم المعهد الطبي	٨,٩٩٠
المجموع	١٦,٦٧٠

الفصل الثاني

الواردات المخففة للنفقات

١ - إعانة الدولة	١٠٧,٦٠٠
٢ - إعانة الدولة لإتمام دار التوليد	٠
المجموع	١٠٧,٦٠٠

الفصل الثالث

واردات متنوعة

١ - واردات من المستشفى وغيرها	٢,٧٠٨
٢ - واردات غير ملحوظة	٥
	٢,٧١٣

الفصل الرابع

الأموال الزيادات الجاهزة

١ - الزيادات المأخوذة لحساب الموازنة	٣,٧١٢
مجموع فصول الواردات	١٣٠,٧٠٢ل.س

النفقات العامة:

الفصل الأول

الرواتب وتوابعها

١ - رواتب وتعويضات الأدارة المركزية للجامعة السورية	٩,٠٤٢
٢ - رواتب وتعويضات المعهد الحقوقي	٢٢,٥٢٨
٣ - رواتب وتعويضات المعهد الطبي	٤٦,٥٩٦
٤ - رواتب وتعويضات المستشفى العام	١٤,٢٢٤
المجموع	٩٢,٣٩٠

الفصل الثاني

تعويضات الخدمة

١ - مياومات الخدمة	٨,٧
٢ - تعويضات متنوعة	١٠,٨٣
المجموع	١,٨٩٠

الفصل الثالث

لوازم الإدارة المركزية

١ - شراء وتشييد أبنية وترميمات أساسية	١,٦٥٠
٢ - أثاث	١,٠٥٤
٣ - شراء كتب حقوقية وطبية وعلمية للمكتبة	١٣١
٤ - آلات وأدوات فنية للمخابر والمستشفى	٢,٠٠٠
المجموع	٤,٨٠٠

الفصل الرابع

نفقات عامة سنوية

١ - إيجار وتصليحات	١,٢٩٢
٢ - محروقات	٤,٥٤٢
٣ - إنارة	١,٤٥٩
٤ - ماء	١٦٠
٥ - إعانة المستشفى	١٠,٥٣٠
٦ - إكساء المرضى والمستخدمين	٥٨٦
٧ - أجور وسائط النقل والسفر	٣٧٢
٨ - حفظ السيارات	٠
٩ - نفقات الهاتف	٢٦٢
١٠ - أجور بريد وبرق	٠
١١ - أدوات قرطاسية	٣٥٧
١٢ - مطبوعات	٠
١٣ - اشتراك بالجريدة الرسمية	٣٠
١٤ - اشتراك بالمجلات العلمية والمسلكية	٢٠٦

الفصل الخامس

نفقات خاصة للجامعة

١ - صيانة وإدارة المطبعة	١,٩٥٣
٢ - نفقات مجلة المعهد الطبي	٤٥٠
٣ - مساعدات المؤلفين	٦٩٠
٤ - نشر دعوة وأعلانات واحتفالات	٢٢٥
٥ - رديات وغير ملحوظة	١٣٥
المجموع	٣,٤٦٢

١٥ ـ متنوعة	١٩٥
١٦ ـ لوازم فنية	٦,١٧٥
١٧ ـ صيانة الحدائق	١٦٣
المجموع	٢٦,٣٣٠

الفصل السادس

ديون السنين السابقة

١ ـ الرواتب وتوابعها	١,١٠٥
٢ ـ تعويضات الخدمة	
٣ ـ لوازم الإدارة الثابتة	٦٣٢
٤ ـ نفقات عامة سنوية	٩٣
المجموع	١,٨٣٠

مجموع فصول النفقات ١٣٠,٧٠٢ل س

يلاحظ في موازنة الجامعة السورية لعام ١٩٣٧ أن نفقات الرواتب وتوابعها البالغة ٩٢,٣٩٠ ليرة سورية تشكل قرابة ٧١ بالمائة من كامل النفقات. وفي حين بلغت نفقات مجلة المعهد الطبي ٤٥٠ ليرة فإن شراء الكتب الحقوقية والطبية والعلمية لمكتبة الجامعة لم يتجاوز مبلغ ١٣١ ليرة سورية، وهو أمر لم يعره المسؤولون عنايتهم طيلة السنوات اللاحقة.

معادلة شهادة الحقوق السورية بالحقوق الفرنسية:

شغلت قضية معادلة شهادة الحقوق السورية وشهادة الحقوق الفرنسية طلاب معهد الحقوق بدمشق وإدارة الجامعة السورية، وكذلك المسؤولين الفرنسيين، لأن هذا التعادل يتيح للطلبة إتمام دراساتهم العليا للدكتوراة في فرنسا، كما أنها تساعد في الاعتراف بشهادة المعهد الطبي في فرنسا والأقطار العربية التي ما زالت تعارض في ذلك.

وبمناسبة عرض قضية التعادل هذه على المراجع الفرنسية تقدّم الأستاذ جاك إستيف الأستاذ الفرنسي في معهد الحقوق بدمشق والمستشار القانوني للحكومة السورية بتقرير مفصل عن معهد الحقوق بين عامي ١٩١٩، حين أعيد تنظيم المعهد في عهد الحكومة العربية، وعام ١٩٣٤ حين تّمت الموافقة على التعادل.

استعرض الأستاذ إستيف تاريخ المعهد الحقوقي في دمشق وأهميته بالنسبة لدمشق وللنفوذ الفرنسي في المنطقة العربية، إذ أن دمشق مركز هام للثقافة العربية، وهي نقطة اتصال حضاري عبر التاريخ، كما أن العديد من القوانين العثمانية التي انتشرت فيها متأثر بالقوانين الفرنسية. وأتى الانتداب ليزيد من تأثير هذه القوانين.

ولهذا يرحِّب إستيف بنشر الثقافة الحقوقية الفرنسية في سورية، ومن خلال سورية في المنطقة العربية التي يتسابق أبناؤها لدراسة الحقوق في الجامعة السورية، ويستشهد على ذلك بقوله أن عدد طلاب معهد الحقوق بدمشق في عام ١٩٢٨ قد بلغ ٣٢٥ طالباً (يذكر مكتب الإحصاء في جامعة دمشق أن عددهم هو ٣٢١) تخرَّج منهم ١٢٩ طالباً، ومن هؤلاء ٨٥ سورياً و٤١ من الدول الواقعة تحت الانتداب، و٣ من غيرها.

وذكر الأستاذ إستيف الإصلاحات التي أدخلت على معهد الحقوق من فرض الامتحان الكتابي إلى جانب الشفهي، وإدخال مقررات وتخصصات لما بعد الإجازة، واشتراط البكالوريا في التسجيل في الجامعة السورية، ومن أجل إصلاح معهد الحقوق بدمشق فقد أرسلت جامعة باريس الأستاذ إستيف، كما يقول عن نفسه، إلى المعهد لإصلاح شأنه بناء على طلب سلطات الجامعة السورية، وذلك في عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، وسبقت الإشارة إلى الإصلاحات التي تمَّت بالنسبة للامتحانات ومناهج التدريس. وفي حين استمرت معظم المواد تدرَّس بالعربية فقد بدأ تدريس الحقوق الدستورية والحقوق العامة باللغة الفرنسية، وتترجم أثناء إلقائها إلى العربية ليسهل فهمها على الطلاب، وذلك كحل وسط في سبيل تدريسها والامتحان بها كلية باللغة الفرنسية.

ونوَّه الأستاذ إستيف بالإصلاحات التي تمّت في الامتحانات، فالامتحانات الكتابية تتناول ثلاث مواد في السنة: واحدة منها يجب أن تكون المجلة، والاثنتان تختاران بالقرعة من المواد الأساسية، وعندما ينجح الطالب في هذه المواد بوسطي نجاح يبلغ عشرة من عشرين يتقدم للامتحان الشفهي في بقية المواد التي لم تكن موضوع الامتحان الكتابي. ويترتب على الطالب أن يحصل في المواد الشفهية على وسطي عشرة من عشرين درجة دون أية علاقة مع علامات الامتحان الكتابي. وتشرف على امتحان كل مادة لجنة من ثلاثة أساتذة[1].

واقترح الأستاذ أستيف، بالنظر لهذه الإصلاحات التي تمَّت في معهد الحقوق، أن يجري امتحان تعادل لشهادة معهد الحقوق يخوّل الناجحين فيه متابعة دراسة الدكتوراه في باريس، وهو المطلب الرئيسي آنذاك لطلبة معهد الحقوق بدمشق، كما أن عقد هذا الامتحان من شأنه أيضاً أن يرفع السوية العلمية والتعليمية للأساتذة السوريين.

---

(١) صحيفة «القبس»، ٢١ أيار ١٩٣٣.

ويشترط امتحان التعادل عدم الاكتفاء بالاعتماد على الذاكرة والحفظ وإنما تطوير ثقافة حقوقية واعية تتجه نحو البحث سواء بالنسبة للطلاب أو لأساتذتهم[1].

وقد وافق مجلس الجامعة السورية في جلسته بتاريخ ١٩ آذار ١٩٣٤، وبرقم ٨٢٤ على قرار مجلس معهد الحقوق رقم ٩٠ تاريخ ١٥ آذار ١٩٣٤ الذي يوافق على إجراء امتحان إجمالي (كولوكيوم) للطلبة الراغبين بمتابعة تحضير الدكتوراة في فرانسا، وذلك من قبل لجنة من الأساتذة الفرنسيين من جامعتي باريس وليون الذين يقومون بفحص الإجمال لطلاب الحقوق في الجامعة الفرنسية (اليسوعية) في بيروت وفي الجامعة المصرية في القاهرة. ويمكن للمتخرجين السابقين، كما الحاليين، التقدّم إلى هذا الامتحان، واشترط قرار معهد الحقوق أن يكون رئيس لجنة فحص الإجمال أحد أساتذة جامعة باريس لأن من شأن هذا أن يقوي العلاقة مع جامعة باريس التي يقصدها عادة الطلاب السوريون، وقد رفع رئيس الجامعة السورية الدكتور رضا سعيد قرار مجلس الجامعة هذا المعطوف على قرار مجلس الحقوق بترجمة فرنسية إلى السلطات الفرنسية[2].

ووضّح السيد بونور مستشار وزارة المعارف السورية من قبل المفوضية الفرنسية ملابسات هذا الموضوع فذكر أنه منذ عام ١٩٢٦ توجه عدد من أبناء الأسر السورية الميسورة الذين لم تتح لهم فرصة الدراسة في فرانسا، لعدم معادلة شهادتهم في الحقوق من دمشق، إلى جامعات أوروبية أخرى، مثل عدنان الأتاسي الذي حضّر الدكتوراة في جامعة جنيف، وعبد الرزاق دندشي الذي توجه إلى جامعة بروكسل، وخليل مردم بك الذي ذهب إلى جامعة برلين. وكانت الجامعات الفرنسية تشترط آنذاك على خريجي حقوق دمشق أن يذهبوا إلى معهد الحقوق في الجامعة الفرنسية (اليسوعية) في بيروت فيتقدموا للفحص في المواد الرئيسية في السنتين الأولى والثانية ثم يدرسون السنة الثالثة في ذلك المعهد. ولكن أحداً من خريجي معهد الحقوق بدمشق لم يقبل القيام بذلك. وسبب هذا الإجراء آنذاك،

---

(١) انظر تفاصيل هذا التقرير في الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 120, Fonds Beyrouth, «La Faculté de Droit de Damas (1919-1934)».

(٢) انظر نص هذا القرار باللغة الفرنسية في الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 120, Fonds Beyrouth «Conseil de l'Université Syrienne, Sèance du 19 mars 1934, No. 824, Traduction».

كما قيل، عدم كفاية التعليم في معهد الحقوق بدمشق وإعطاء الشهادة إلى جميع الطلاب.

وحين تم تنظيم معهد الحقوق في دمشق في السنوات الأولى من الثلاثينات، وأخذ هذا المعهد بمنافسة معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت، كما يقول السيد بونور، طالبت الجامعة السورية بتطبيق فحص الإجمال الفرنسي من قبل لجنة فرنسية على المتخرجين الراغبين بتحضير الدكتوراة في فرانسا، وأصرّت أن يكون رئيس اللجنة أستاذاً من جامعة باريس، وليس من جامعة ليون التي كانت تدعم الجامعة اليسوعية في بيروت. وكانت وجهة نظر الدكتور رضا سعيد أنه إذا تمّت العلاقات مع معهد حقوق جامعة باريس فسيطالب أن يتم المثل بين معهد الطب في دمشق وكلية الطب في جامعة باريس[1].

وقد عقدت اللجنة الفاحصة القادمة من باريس إلى بيروت لفحص طلاب السنة النهائية في معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية لمعادلة شهادتهم، اجتماعاً في مكتب عميد معهد الحقوق بدمشق في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٤ حضره رئيس الجامعة والمستشار التشريعي والأساتذة فائز الخوري، سامي الميداني، ومحسن البرازي، ودار الحديث حول معادلة شهادة الحقوق السورية مع شهادة الليسانس في الحقوق في فرانسا، وعدم تطبيق النظام القاضي بإجبار خريجي معهد الحقوق في دمشق على التقدم إلى الفحص في معهد الحقوق الفرنسي في بيروت الذي يخولهم النجاح فيه الدخول إلى الصف المنتهي في معهد الحقوق في بيروت والدراسة سنة كاملة فيه والتقدم إلى الفحص مع طلاب معهد بيروت. واتفق المجتمعون على الاستعاضة عن ذلك بأن تأتي اللجنة الفرنسية الفاحصة لخريجي معهد بيروت إلى معهد دمشق أيضاً لفحص طلابه ومنحهم شهادة معادلة لإجازة الليسانس في فرانسا ليتسنى لحامليها دراسة الدكتوراة في فرانسا. ووعدت اللجنة الفرنسية الجانب السوري بأن ترفع تقريراً بهذا الأمر إلى وزارتي الخارجية والمعارف في فرانسا للموافقة عليه[2].

---

(١) انظر نص تقرير مستشار وزارة المعارف السورية السيد بونور في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 120, Fonds Beyrouth «Une note pour le Conseiller pour l'Instruction Publique auprés du Haut-Commissariat».

(٢) صحيفة «القبس»، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٤.

كما تقدم طلاب معهد الحقوق بدمشق في ١٥ أيار ١٩٣٥ بعريضة بالفرنسية إلى المستشار القانوني الفرنسي لدى الجمهورية السورية وقّعها رئيس لجنة الطلاب الجامعيين معروف الدواليبي وعدد من طلاب الصفوف الثلاثة في معهد الحقوق يطالبون فيها بالسماح لهم في الدراسة للدكتوراة في فرانسا لأن مناهج معهد الحقوق في دمشق مشابهة لمثيلاتها في فرانسا، ويطلبون أن تأتي اللجنة الفرنسية المشتركة من جامعتي باريس وليون لامتحانهم كما تفعل في امتحانات طلاب الحقوق في القاهرة وبيروت، وأن تحدِّد لهم المواد التي سيتم فحصهم بها لتتم دراستها بالفرنسية استعداداً للامتحان. ونورد فيما يلي نص العريضة باللغة الفرنسية كما رفعها طلاب معهد الحقوق في دمشق موقعة من قبلهم[1].

---

(١) يرد نص العريضة في الأرشيف الفرنسي التالي :

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 120, Fonds Beyrouth «Une note pour le Conseiller pour l'Instruction Publique auprès du Haut-Commissariat».

ويلاحظ أن تواقيع الطلاب حسب الصفوف لم تشمل جميع الطلاب الناجحين في تلك السنة ١٩٣٥ ونظراً لورود أسماء بين الناجحين، من السوريين والعرب، الذين لعبوا دوراً هاماً فيما بعد في الحياة السياسية فإننا نورد هنا أسماء الطلاب الناجحين في معهد الحقوق بدمشق كما نشرتها صحيفة «القبس» بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٣٥ : الناجحون من الصف الأول حقوق دمشق : أنور حفار، بدر الدين علوش، بشير الباني، جان سالم، جلال عقيل، جميل قربي، جورج بيطار، خلوصي شباط، ذهني أرسلان، رجاء مؤيد، رشاد برمدا، رضوان كيلاني، سالم رياشي، سعد الله قنواتي، شاكر مهايني، صلاح الدين زعبلاوي، عادل سروجي، عبد السلام حيدر، عبد القادر قدوري، عبد الوهاب أزرق، عبد الوهاب حمود، عدنان قوتلي، فؤاد طباع، فهمي ملحم، ماجد مالكي، محمد قرعان، محمد نور الله، نشأت حسيبي، وديع تلحوق، والناجحون في الصف الثاني هم : إبراهيم أسطواني، أكرم حوراني، أنطون شار، أنطون موسى، أنيس شربجي، بدر الدين الحسامي، بهجة تلهوني، جورج دغم، حبيب فرهود، حكمة هاشم، خير الدين سمان، داود تكريتي، راتب قصماني، رشدي زكريا، شفيق قربي، صائب شهاب، طعمة خربوطلي، ظافر قاسمي، عادل عجلاني، عبد الرؤوف أسطواني، عبد السلام ترمانيني، عبد العزيز أيدك، عبد العزيز جروان، عبد الوهاب التونجي، عبد الوهاب خربوطلي، عصام إنكليزي، فريد سطام، مصطفى مراد، ممتاز عمري، مهدي مقلد، ملتيادي زمريا، ناظم قادري، أنيس حلبي؛ والمتخرجون من الصف الثالث : أحمد حيدر، أديب حسني، بشير حديد، جوزيف خيرالله، حيدر ركابي، خير الدين قداره، زهير دالاتي، شاهر سمان، عادل شيش، عبد الجبار جومرد، عبد الرحمن ناولو، عبد الرحيم أتاسي، عبد القادر عياش، عبد القادر ميداني، عدنان عقدة، علي دندشي، فضل غراوي، فؤاد جبارة، فؤاد رحال، فيكتور قزيلي، مسلم حافظ، محمد أبو الشرف، محمد جرب، محمد خطيب، محمد المبارك، مرشد عابدين، مظهر عظمة، معروف الدواليبي، منير عرقجي، نجيب سليمان، نهاد قاسم، يوسف تقلا، يوسف خوري .

Le 15 Mai 1935

Monsieur le Conseiller Légiste auprès
de la République Syrienne.

Nous, les étudiants à la Faculté de Droit de Damas, avons l'honneur de vous soumettre la présente requête. Nous espérons que Vous voudrez bien l'examiner avec bienveillance et la transmettre à qui de Droit, pour que les progrès auxquels aspire notre chère Faculté soient avec votre précieux concours, effectivement réalisés.

Monsieur le Conseiller! le diplôme de Licence en Droit délivré par la Faculté de Damas est un diplôme" Privé" pour ainsi dire, qui ne nous permet pas, à moins de recommencer les années de Licence, nos études dans les Universités de France, en vue d'obtenir le Doctorat d'Etat. Mais le programme de notre Faculté et les matières qui y sont enseignées ne diffèrent pas du programme enseigné dans la meilleure Université européenne avec, cependant, cet avantage pour notre Faculté qu'on y enseigne en outre le Droit islamique.

Toutes les conditions requises pour que notre Faculté puisse préparer d'excellents étudiants en mesure de rivaliser avec les meilleurs étudiants d'Europe se trouvent heureusement réalisées Pour toutes ces raisons, nous venons, par la présente, vous prier de nous aider à obtenir:

1º/ Que la Commission de Paris-Lyon qui assiste aux examens de Facultés du Caire et de Beyrouth vienne à Damas examiner les étudiants de la Faculté de Damas désireux d'obtenir l'Equivalence de la Licence Française.

2?/Fixer les Matières dans le cadre desquelles la Commission Française devrait poser ses questions aux étudiants, afin que ces derniers puissent les préparer en français pendant les vacances étant donné que la langue de l'enseignement est l'arabe).

Ce sont ces deux revendications que nous prions de réalise en [illegible]rd avec l'Université de Paris et de Lyon.

[illegible]illez agréer, Monsieur le Conseiller, nos plus hautes considérati[illegible]s.

Le Président du Comité des Etudiants Universitaires

Marouf Daoualibi

Les étudiants de la troisième année

Les étudiants de la deuxième année

Les étudiants de la première année

وقد رفع طلاب الحقوق هؤلاء عريضة بالعربية إلى عميد معهد الحقوق في دمشق عبد القادر العظم يلتمسون منه موافقته عليها ورفعها إلى المراجع المسؤولة، وطالبوا فيها: أولاً، أن تأتي اللجنة الفرنسية التي تشرف على الفحوص في مصر وبيروت إلى دمشق أيضاً، وذلك لفحص الراغبين وإعطائهم شهادات التعادل مع الليسانس الفرنسية، وثانياً، بيان المواد التي سيجري فحص الطلاب فيها لدراستها أثناء العطلة الصيفية[1].

(١) صحيفة «القبس»، ٢٠ أيار ١٩٣٥.

وقد فعلت هذه الاتصالات فعلها فوجّه وزير المعارف الفرنسي رسالة من باريس بتاريخ ٢١ آب ١٩٣٥ إلى وزير الخارجية الفرنسي يشير فيها إلى المراسلات بينهما حول معادلة شهادة معهد الحقوق بدمشق مع شهادة الحقوق الفرنسية، وموافقته أن يتم امتحان التعادل في دمشق برئاسة السيد كابيتان (Capitant) للطلاب الأربعة أو الخمسة من خريجي معهد حقوق دمشق الراغبين بهذا الامتحان، وسيكون موعده مطلع شهر تشرين الأول ١٩٣٥ في دمشق. ويأخذ كل عضو من لجنة التعادل الفرنسية تعويض سفر مقداره ٢٠٠ فرنكاً وتعويضاً يومياً ١٠٠ فرنكاً. وتعطي اللجنة الطالب شهادة بالنجاح موقعة من قبل أعضائها.

وأثارت رسالة وزير المعارف الفرنسي مشكلة رئاسة لجنة امتحان التعادل إذ أصرّت دمشق على أن يكون رئيس اللجنة من جامعة باريس، كما هو الأمر بالنسبة لامتحان خريجي حقوق القاهرة، وليس من جامعة ليون، كما هو الأمر بالنسبة لحقوق اليسوعية (وما يعكس ذلك من منافسة بين معهدي حقوق دمشق وبيروت). وذكرت الرسالة أنه نظراً لأن دمشق غير مرتبطة مع أي من الجامعتين فيجب أن يكون رئيس اللجنة فرنسياً فحسب[1]. ولكن الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة السورية في رسالة له بالفرنسية من دمشق بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ إلى المستشار الفرنسي لوزارة المعارف السورية أخذ فيها علماً بقرار وزارة المعارف الفرنسية بإجراء فحص التعادل لخريجي معهد حقوق دمشق أبلغه تفضيل الجامعة السورية لأستاذ من جامعة باريس ليرأس لجنة التعادل، ومع ذلك فإنه يرحب بقدوم اللجنة وسيسمي وزير المعارف السوري شخص رئيسها[2].

وبعد الاتفاق على إجراءات التعادل هذه أصدر رئيس الجمهورية السورية محمد علي العابد في ١١ كانون الثاني ١٩٣٦ المرسومين رقم ١٤ و١٥ اللذين حملا

---

(١) انظر نص رسالة وزير المعارف الفرنسي في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 120, Fonds Beyrouth, Paris le 31 août 1935.

(٢) انظر نص رسالة الدكتور رضا سعيد إلى مستشار وزارة المعارف السورية في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 120, Fonds Beyrouth, «Le Recteur de l'Université Syrienne à Monsieur le Conseiller pour l'Instruction Publique auprès de la Republique Syrienne, Damas le 30 janvier 1936».

توقيع رئيس الوزراء الشيخ تاج الدين الحسني ووزير المعارف حسني البرازي.

وينص المرسوم ١٤ في مادته الأولى أن يحدث في معهد الحقوق في الجامعة السورية تدريس لتهيئة فحوص المعادلة بين الإجازة السورية والإجازة الفرنسية. ويعطى هذا التدريس بشكل محاضرات نظامية ومحاضرات استثنائية. وجاء في المادة الثانية أنه تخصص المحاضرات النظامية باعتبار ثلاث ساعات في الأسبوع للمواد الآتية: من الصف الثاني، الحقوق الرومانية، والاقتصاد السياسي (القسم الأول) ساعة واحدة، ومن الصف الثالث: الاقتصاد السياسي (القسم الثاني)، والحقوق العامة ساعة واحدة، وكذلك الحقوق المدنية الفرنسية ساعة واحدة، بالإضافة إلى حضور الطلاب جميع المحاضرات النظامية ونجاحهم فيها. ويحق للطلاب التقدّم إلى فحوص المعادلة إمّا في الدورة التي تعقب نيلهم إجازة الحقوق، وإمّا في الدورة التي تليها.

ونص المرسوم رقم ١٥ على تعويضات الأساتذة الفرنسيين أعضاء لجان التعادل، سواء لجهة مشاركتهم في امتحان التعادل أو إلقائهم المحاضرات، وكذلك تعويضات الأساتذة السوريين[(١)].

وهكذا استقام التدريس في معهد الحقوق في الجامعة السورية على أُسس قويمة، وتمَّ الاعتراف بشهادة المعهد في فرنسا مما يسّر للراغبين متابعة دراسة الدكتوراة في جامعاتها. وقد أدركت فرنسا أن معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت لن يكون بديلاً لمعهد حقوق دمشق لذا اعترفت بهذا الأخير، والفضل في ذلك يعود إلى إلحاح طلبة الحقوق للاعتراف بشهادتهم في فرنسا، ومتابعة رئيس الجامعة الدكتور رضا سعيد لذلك، وأيضاً مساعي الأستاذ الفرنسي في معهد حقوق دمشق جاك إستيف، ودعم مستشار المعارف الفرنسي السيد بونور لمطالب الجامعة السورية. وسهّل هذا الاعتراف الفرنسي بشهادة معهد حقوق دمشق الاعتراف بشهادة المعهد الطبي في دمشق في البلدان المجاورة التي ظلت ترفض ذلك حتى أواسط الثلاثينات.

---

(١) نشر المرسومان ١٤ و١٥ في الجريدة الرسمية للجمهورية السورية، العدد ٣ (١٩٣٦) وتوجد لهما ترجمة بالفرنسية في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 120, Fonds Beyrouth, Paris le 31 août 1936.

وتطبيقاً لأحكام المرسومين ١٤ و١٥ السابقين فقد تشكلت لجنة التعادل لخريجي معهد الحقوق بدمشق لعام ١٩٣٦ من الأساتذة بيرو (Perreau) من جامعة باريس وأولينيان (Aulignan) من جامعة ليون، ولالوش (Lalouch) من جامعة نانسي[١].

ويتبيّن مدى الانضباط والتنظيم الذي أصبح عليه معهد الحقوق في عام ١٩٣٦ بمقارنة متخرجيه ذلك العام الذين بلغ عددهم ٣٦ متخرجاً مع متخرجي العام ١٩٢٩، مثلاً، الذين بلغوا آنذاك ١٢٩ متخرجاً[٢].

ويدلنا الجدول التالي على أعداد الطلاب في معهدي الطب والحقوق في الجامعة السورية والجامعة اليسوعية في بيروت، وأعداد الطالبات بينهم، وكذلك أعداد المتخرجين في الفترة التي يعالجها هذا الفصل بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٨.

هناك عدة مصادر لأعداد الطلاب والمتخرجين، ولكنها لا تتطابق مع بعضها، فقد توجَّب على سلطة الانتداب أن ترفع تقريراً سنوياً إلى عصبة الأمم في جنيف عن الأوضاع في سورية ولبنان من مختلف النواحي[٣]. ويضم التقرير معلومات وإحصاءات سنوية عن الجامعات الثلاث السورية واليسوعية والأمريكية، وأعداد الطلاب فيها ومتخرجيها. كما أن المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن مكتب الإحصاء في الجامعة السورية تعطي تفاصيل ضافية عن الجامعة وأعداد طلابها ومتخرجيها، وهي تختلف قليلاً عما يرد في التقارير السنوية التي كانت تبعث بها فرانسا إلى عصبة الأمم، ولكنها تعطي تفاصيل لا تتوفر في الأخيرة، مثل أعداد الطالبات بالنسبة للطلاب، ولهذا اعتمدناها في أعداد طلاب الجامعة السورية ومتخرجيها. وقمنا بمقارنتها مع المصادر الأخرى، مثل مجلة المعهد الطبي العربي، والصحف اليومية التي كانت تذكر أسماء المتخرجين وأعداد الطلاب.

---

(١) المعلومات عن لجنة التعادل هذه مأخوذة من الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 131, Fonds Beyrouth, Damas le 26 octobre 1936, Damas le 7 novembre 1936, Damas le 18 aôut 1936.

(٢) هذه الأرقام مبنية على المجموعة الإحصائية لمكتب الإحصاء في جامعة دمشق لعام ١٩٦٥ - ١٩٦٦.

(٣) عنوان التقرير: Rapport à la Société des Nations sur la Situation de la Syrie et du Liban

أعداد طلاب الجامعة السورية ومتخرجيها (١٩٣٣ - ١٩٣٨)

السنة	الطب			الصيدلة			طب الأسنان			القبالة والتمريض		الآداب			الحقوق		
	طالب	طالبة	متخرجون	طالب	طالبة	متخرجون	طالب	طالبة	متخرجون	طالبة	متخرجات	طالب	طالبة	متخرجون	طالب	طالبة	متخرجون
١٩٣٣	١٦٤	١	١٤ طالب	١٩	-	٥	٢٣	١	٥	٢٤ (مع ممرضة)	٩	٤٢	٤	٥	٢٢٣	-	٤٣
١٩٣٤	١٨٠	٣	١٥ طالب	١٥	-	-	٢٦	-	٤	٢٣ (مع ممرضة)	٤	٢٣	٧	٩	١٤٤	-	٣٢
١٩٣٥	١٥٥	٣	١٨ طالب	١٩	-	٥	٤٢	١	٥	٢٨ (مع ممرضة)	٧ (مع ممرضة)	١٦	١٠	١	١٥٧	-	٤٢
١٩٣٦	١٢٨	٢	٢٣ طالب	١٣	-	٢	٤٣	١	٤	٢٨	١١	١	-	-	١٣٠	-	٣٦
١٩٣٧	١١١	٣	٢٤ طالب	٩	-	٤	٣٠	١	٤ (مع طالبة)	٢٤	١٩	-	-	-	١١٧	-	٣٥
١٩٣٨	١١١	٤	٢٣ (مع طالبة)	٩	-	٤	٣٢	-	١٢	٢٢	٤	-	-	-	١٦٧	-	٢٨
المجموع	٨٥٩	١٦	١١٥	٨٤	-	١٩	١٩٦	٤	٣٥	١٥٩	٥٤	٨٢	٢١	١٥	٩٣٨	-	٢١٦

أعداد طلاب الجامعة اليسوعية ومتخرجيها (١٩٣٣ - ١٩٣٨)

السنة	الطب			الصيدلة			طب الأسنان			القبالة والتمريض		الآداب			الحقوق		
	طالب	طالبة	متخرجون	طالب	طالبة	متخرجون	طالب	طالبة	متخرجون	طالبة	متخرجات	طالب	طالبة	متخرجون	طالب	طالبة	متخرجون
١٩٣٣	١٩٩		٢٨	٢١		٤	٤٠		١٠	٣٣	١٩				٢٥٩		٣٠ (مع طالبة)
١٩٣٤	١٣٦		٢٥	٣٠		٢	٣٩		١٦	٢٧	١٣				٢١٧		٣١ (مع طالبتين)
١٩٣٥	١٨٨		٢٨	٢٤		٦	٤٠		٧	٢٤	١٣				٢١١		٣٠ (مع طالبتين)
١٩٣٦	١٧٣		٢٢	٣٣		٣ (مع طالبة)	٣٦		١٥ (مع طالبة)	٢٩	٩				٢٠٧		٣٢ (مع طالبة)
١٩٣٧	١٩٠		٣٢	٢٨		٦ (مع طالبة)	٣٤		١٢	٣٠	١٥				٢٠٥		٣٤
١٩٣٨	٢٢٦		٢٧	٢٧		٤ (مع طالبة)	٣٤		١٠	٢٨	١٧				٢٠٦		١٨
المجموع	١١١٢		١٦٢	١٦٣		٢٥	٢٢٣		٧١	١٧١	٨٦				١٣٠٥		١٧٥

وقمنا بمقارنة أعداد الطلاب والمتخرجين في الجامعة السورية مع أعدادهم في الجامعة اليسوعية في بيروت. وتميزت هذه الجامعة بالدقة والتنظيم في المعلومات حول أعداد طلابها ومتخرجيها، وأعطت نبذة عن تاريخ كل معهد من معاهدها، وأصدرت ثلاثة مجلدات يعالج اثنان منها المعهد الطبي، ويؤرخ أحدهما لمرور مائة سنة (العيد الذهبي) لتأسيسه (١٨٨٣ ـ ١٩٨٣)، ويعالج المجلد الثالث مرور ثمانين عاماً على تأسيس المعهد الحقوقي (١٩١٣ ـ ١٩٩٣)[1]. ولم تتوفر لدينا مصادر مماثلة حول أعداد ومتخرجي المعهد الطبي في الجامعة الأمريكية.

وبمقارنة أعداد الطلاب ومتخرجي الجامعتين السورية واليسوعية تتبدى لنا نسب متقاربة في الأعداد وفي التخرج، فنسبة خريجي الطب (١١٥) إلى عدد طلاب الطب في الجامعة السورية (٨٧٥) في السنوات الست في العينة (١٩٣٣ ـ ١٩٣٨)، تبلغ ١٣,١٤ بالمئة، في حين تبلغ في الجامعة اليسوعية نسبة متقاربة هي ١٤,٥٦ بالمئة. ويلاحظ في أعداد طلاب الجامعة اليسوعية في معهدي الطب والحقوق أن قسماً منهم كان باستمرار من سورية، وتتباعد النسب بالنسبة لفرع الصيدلة إذ تبلغ نسبة المتخرجين في الجامعة السورية ٢٢.٦١ بالمئة، في حين تبلغ في الجامعة اليسوعية نسبة أقل هي ١٥.٢٣ بالمئة، وتبلغ نسبة المتخرجين في طب الأسنان في الجامعة السورية ١٧,٥ بالمئة، وهي أقل بكثير من نسبة المتخرجين في الجامعة اليسوعية، وهي ٣١.٨٣ بالمئة، ويلاحظ أن نسبة المتخرجات في القبالة والتمريض في الجامعة السورية هي ٣٣,٩٦ بالمئة، وفي اليسوعية ٢٩,٥٠ بالمئة. وقد توقفت الدراسة في مدرسة الآداب العليا في الجامعة السورية، وكان آخر متخرجيها في العام ١٩٣٥. ونلاحظ أن نسبة متخرجي معهد الحقوق في الجامعة السورية ما زالت مرتفعة (٢٣,٠٢ بالمئة) بالمقارنة مع نسبة متخرجي حقوق اليسوعية (١٣,٤٠ بالمئة)، وذلك بالرغم من أن السنوات ١٩٣٣ و١٩٣٨ قد شهدت تنظيماً وتشدداً في مناهج معهد الحقوق في الجامعة السورية مما أنقص نسبة النجاح فيه بعد أن كانت عالية كثيراً في السابق.

---

(١) انظر:

Jean Ducruet, s.j., Un Siècle de Coopération Franco-Libanaise au Service des Professions de la Santé, Université Saint-Joseph (Beyrouth: Imprimérie Catholique, 1992); Facultés des Sciences Médicales, Livre d'Or, 1883-1983, Université Saint-Joseph (Beyrouth, Imprimérie Catholique, 199); Jean Ducruet, s.j., Faculté de Droit, de Sciences Politiques et Economiques, Livre d'Or, (1913-1993), Université Saint-Joseph (Beyrouth: Impriméric Catholique, 1995).

قضية الاعتراف بشهادات الجامعة السورية:

قوبلت شهادات الحقوق والطب التي تمنحها الجامعة السورية بالكثير من المصاعب في الدويلات التي مزقت إليها سورية الطبيعية (بلاد الشام) تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني، وبالرفض في بعض دول الجوار. وكان أشد المنافسين لمعهدي طب وحقوق دمشق معهدا طب وحقوق الجامعة الفرنسية (اليسوعية) في بيروت التي حاولت أن تستأثر بالدعم الفرنسي دون سواها. ولكن إدراك فرانسا لأهمية الجامعة السورية في المنطقة العربية، ومدى فائدتها منها لاعتمادها التدريس بالعربية واستقطاب الطلاب العرب إليها من مختلف الأقطار، بما في ذلك تلك الواقعة تحت الانتداب البريطاني، جعلها تدعم الجامعة السورية. وأُتيح كذلك للجامعة السورية إستمرارية في رئاستها بشخص الدكتور رضا سعيد الذي تولى أمر رئاستها منذ عام ١٩٢٣ وحتى تقاعده في عام ١٩٣٦، فدافع عن شهادات الجامعة بعلمية وصبر وأناة، واستطاع بحكمته أن يفرض الاحترام للجامعة ولشهاداتها وأن يحقق الاعتراف بها في فرانسا ودول الجوار. وبقيت فلسطين ومصر الواقعتين تحت الانتداب البريطاني العقبتين الكوؤدين حتى أواخر الثلاثينات في عدم الاعتراف بشهادة الطب في الجامعة السورية.

وقد رفعت لجنة الطلاب الفلسطينيين الدارسين في الجامعة السورية في ١٣ كانون الأول ١٩٣٢ عريضة إلى رئاسة الجامعة السورية تبيّن فيها أوضاع خريجي الطب والحقوق الفلسطينيين. ففي مجال الطب ذكرت اللجنة أن حكومة فلسطين لا تعترف بشهادة الطب في دمشق دون إبداء أسباب جدّية لذلك رغم أن منهاج المعهد الطبي في دمشق ليس أقل مستوى من مناهج المعاهد الطبية التي تقبلها حكومة فلسطين. وأشارت اللجنة إلى أن حكومة شرقي الأردن تقبل شهادة الطب السورية، كما تقبلها الحكومة العراقية. وذكرت اللجنة أنها اتصلت بشخصيات فلسطينية ذات نفوذ فوعدتها بالمساعدة، وطلبت أن تثير الحكومة السورية الموضوع لدى حكومة فلسطين. ولهذا تطلب اللجنة من رئاسة الجامعة السورية التوسط لدى المسؤولين السوريين لإثارة موضوع الاعتراف لدى حكومة فلسطين.

وبالنسبة لشهادة الحقوق السورية فقد ذكرت اللجنة أن حكومة فلسطين تعترف بهذه الشهادة بموجب قرارها المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٢٨ شريطة أن يخضع حامل الشهادة الراغب في ممارسة المحاماة في فلسطين لامتحان حول التعديلات التي طرأت

على التشريع العثماني وعلى القرارات الصادرة بعد عام ١٩١٨. كما أن المرشح الذي قام بالتمرين (ستاج) لدى محام في دمشق أثناء دراسته فهو معفى من التمرين من جديد في فلسطين. وقد استفاد من هذا الشرط جميع خريجي معهد حقوق دمشق من قبل عام ١٩٢٧، ومن هؤلاء رشدي الشوا، وعبد القادر شبل، ومحمود قاضي، وفايز طيري.

وقد صدر في كانون الثاني ١٩٢٧ قانون جديد في فلسطين يعترف بشهادة حقوق دمشق بأنها معادلة لشهادة حقوق فرانسا وبولونيا وبلغاريا، ولكن يطلب من حاملها لممارسة المهنة في فلسطين أن يتقدّم بامتحان يسمى «امتحان المحامين الأجانب»، في المواد التالية: المجلة، التشريع المالي، الحقوق التجارية، أصول المحاكمات المدنية والجزائية، والقانون الجزائي، وجميع التعديلات التي صدرت حول هذه المواد من قبل حكومة فلسطين، كما أن القانون الجديد ألغى صلاحية التمرين (ستاج) في دمشق واشترط أن يتم التمرين بعد النجاح في «امتحان المحامين الأجانب»، وأشار الطلاب إلى التناقض في هذا القانون الجديد الذي يعترف بشهادة حقوق دمشق من ناحية، ولكنه يطلب من حاملها التقدّم إلى الامتحان في مواد درسها من ناحية أُخرى، وأشارت اللجنة إلى أنها توافق أن يُمتحن خريج حقوق دمشق بالتعديلات التي طرأت على القوانين بعد عام ١٩١٨ ولكنها لن تقبل أن يُمتحن من جديد في مواد سبق أن درسها ونجح فيها[1]. ويبدو أن اعتراضات سلطات فلسطين وغيرها على شهادة حقوق دمشق قد خفّت بعد أن اعترفت فرانسا بشهادة الحقوق السورية ويحق لحاملها متابعة الدراسة للدكتوراة في جامعات فرانسا بعد اجتيازه امتحان التعادل من قبل لجنة فرنسية.

أما بالنسبة لاعتراف حكومة فلسطين بشهادة طب دمشق فقد اقتضت الكثير من المراسلات. وقد كلفت سلطات الانتداب في سورية القنصل الفرنسي في القدس بمتابعة القضية. وقد ذكر في رسالته إلى المفوض السامي في بيروت بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ أن مديرية الصحة والإسعاف العام في فلسطين التي تعترف بشهادات معهدي الطب الفرنسي والأمريكي في بيروت ترفض الاعتراف بشهادة طب دمشق بسبب المعلومات السلبية التي لدى مديرية الصحة عن معهد الطب في دمشق كما يرجح القنصل الفرنسي في القدس. وقد طلب القنصل من المفوض السامي معرفة

(١) يوجد نص الرسالة بالفرنسية في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 131, Fonds Beyrouth.

فيما إذا كانت شهادة المعهد الطبي في دمشق تعادل شهادة الطب الفرنسية وأنها مقبولة في فرنسا[1].

وقد ردّ الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة السورية على رسالة القنصل الفرنسي في القدس بأن وجّه رسالة بالفرنسية إلى المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٣٤ ذكر فيها أن الشهادة التي يمنحها معهد الطب في دمشق معترف بها في فرنسا كشهادة أجنبية على غرار شهادة الطب التي تمنحها الجامعة الأمريكية في بيروت، وأن الطلبة الذين يدرسون الطب في دمشق إذا ما رغبوا باستكمال دراستهم في فرنسا فإنهم يُقبلون في السنة نفسها التي يُقبلون فيها بدمشق، أي أن تحويل دراستهم إلى فرنسا يتم كما لو أن طالباً فرنسياً ينتقل من جامعة فرنسية إلى أخرى، لأن منهاج التعليم الطبي في دمشق هو نفسه المطبّق في فرنسا، وأضاف الدكتور رضا سعيد قائلاً أنه سيرسل مع رسالته نص رسالة مستشار المعارف الفرنسي السيد راجي المؤرخة في ١٨ نيسان ١٩٢٩ حول اعتراف تونس (الخاضعة تحت الاحتلال الفرنسي) بحق خريج معهد الطب في دمشق بأن يمارس مهنة الطب فيها[2].

وتدور رسالة السيد راجي إلى رئيس الجامعة السورية المؤرخة في دمشق في ١٨ نيسان ١٩٢٩ حول الطلب المقدّم من قبل أحد خريجي المعهد الطبي بدمشق ويدعى عبد الوليد بن سليمان الذي يرغب بممارسة الطب في تونس كونه يحمل شهادة دكتور في الطب من دمشق وشهادة اجتياز فحص الإجمال فيها. ويذكّر السيد راجي رئيس الجامعة السورية بقرار وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٩ من أن حاملي شهادة الطب الذين لهم حق ممارسة الطب في البلاد حيث منحوا شهادتها (أي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي) يحق لهم ممارسة الطب في تونس، وبهذا يحق لخريج طب دمشق ممارسة الطب في تونس[3].

---

(١) توجد رسالة القنصل الفرنسي في القدس في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 131, Fonds Beyrouth, Jerusalem le 9 novembre 1934.

(٢) يوجد نص رسالة الدكتور رضا سعيد بالفرنسية في المصدر السابق ، وهي مؤرخة في ٩ كانون الأول ١٩٣٤ .

(٣) يوجد نص رسالة السيد راجي بالفرنسية والمؤرخة في ١٨ نيسان ١٩٢٩ في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 131, Fonds Beyrouth.

وجاء في رسالة أُخرى للدكتور رضا سعيد إلى المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف السورية بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٥ تذكير بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون الفرنسي بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣٣ من أنه يحق للأطباء السوريين خريجي معهد الطب بدمشق ممارسة الطب في فرانسا مثلما يحق للأطباء الفرنسيين ممارسة الطب في دمشق. ومن شأن هذه الفقرة، كما يقول الدكتور رضا سعيد، أن تفيد خريجي دمشق الذين يرغبون بممارسة الطب في فلسطين ومصر. ويرجو الدكتور رضا سعيد المستشار الفرنسي أن يستخدم هذه المادة لقبول شهادة طب دمشق في مصر وفلسطين[1]. وكانت العراق، كما صرّح الدكتور رضا سعيد، لصحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ٢٠ أيلول ١٩٣٤ تطلب إيفاد الأطباء من سورية لتعينهم في الجيش العراقي، مما يدل على قبول العراق بالشهادة السورية.

وكان عدم اعتراف مصر بشهادة الطب السورية مدار مناقشات واحتجاجات على مدار السنين.. ففي مقال على الصفحة الأولى من صحيفة «القبس» الدمشقية بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٣٣ تساءل طالب الطب المصري في الجامعة السورية حسن محمد زقزوق «لماذا لا تعترف مصر بالجامعة السورية: كتاب مفتوح من طالب مصري إلى رئيس الجمهورية»، ويقصد الجمهورية السورية. ويقول الطالب: «بالأمس وفي قلب عاصمتكم الخالدة افتتحتم شارعاً من أجمل شوارع دمشق وحليتموه باسم جلالة ملكنا المعظم فؤاد الأول ففتحتم بجليل عملكم قلوب المصريين لشكركم على تلك العاطفة النبيلة». وبعد الإشادة بالسوريين في مصر، وبخاصة في مجال الصحافة، يذكر الطالب المصري أن الجامعة السورية غير معترف بها في مصر رسمياً في الوقت الذي نرى فيه شهادات الجامعات الغربية كلها مقبولة هناك حتى جامعات بيروت. أما الجامعة السورية، أما المعهد الطبي فلا!.. لماذا .. إن كان هناك عدم كفاءة من خريجيها فالفحص بمصر خير من يشهد بكفاءة كل طالب، أم لأن العلوم بالجامعة تدرس باللغة العربية، وهذا ما نستبعده على حكومتنا المصرية، وجلالة مليكنا أول من يعمل لرفع لوائها. ويرجو الطالب المصري رئيس الجمهورية السورية أن يعمل ما بوسعه لدى الحكومة المصرية في هذا المجال ويقول إن سورية أحق بآلاف الجنيهات التي ينفقها الطلبة المصريون والفلسطينيون في جامعات الغرب مع أنهم توّاقون للمعيشة في سورية العربية وجوّها المعتدل ومعيشتها الرخيصة خصوصاً في هذه الأزمة الطاحنة التي أقعدت الكثيرين من

(١) يوجد نص رسالة الدكتور رضا سعيد بالفرنسية والمؤرخة في ٩ نيسان ١٩٣٥ في المصدر السابق.

الطلبة المصريين من السفر إلى الخارج، كلهم يتمنون أن يكونوا في سورية يتلقون العلم لولا هذه العقبة، وهي عدم قبول شهادتها. ولولا ذلك لكانت الجامعة خير دعاية لسورية، سورية التي لم نشعر فيها يوماً بوحدة الغربة والتي نجد فيها أنفسنا كأننا في أوطاننا يحيط بنا عطف أبنائها إيّان سرنا وإيّان حللنا.

واغتنم وفد المعهد الطبي العربي في الجامعة السورية فرصة حضوره المؤتمر الطبي التاسع في القاهرة في كانون الأول ١٩٣٦ ففاوض مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية ورجاه اعتبار شهادات الجامعة السورية في مصاف شهادات الجامعة المصرية والكلية الأمريكية والكلية الطبية الفرنسية في بيروت. وتكلم باسم الوفد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، فرد النحاس بأنه سيذاكر عميد كلية الطب المصرية الجراح علي باشا إبراهيم[1].

ونشرت صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ٤ آذار ١٩٣٧ أن الدكتور منيف العائدي الأستاذ في معهد الطب بدمشق تلقى كتاباً من الدكتور عبد الواحد الوكيل يعلمه فيه أن عميد كلية الطب في القاهرة الدكتور علي باشا إبراهيم أرسل إلى وزارة الصحة العمومية بخصوص السماح لخريجي المعهد الطبي العربي بدخول الامتحان في مصر، ثم طلب في كتابه من الدكتور العائدي إرسال نسختين من برنامج الدراسة في المعهد لتطلع عليه وزارة الصحة العمومية، وأرفق كتابه بالمذكرة التي أرسلها عميد كلية الطب إلى مصطفى النحاس بصفته وزير الصحة العمومية بالوكالة. وقد جاء في هذه المذكرة أنه لما كان القانون الصادر في سنة ١٩٢٨ والقاضي بتنظيم مهنة الطب في مصر تشترط المادة الثامنة منه على أن الأطباء الحاصلين على شهادات من الخارج يمكنهم أن يجتازوا امتحاناً يجري على أساس الامتحان النهائي لكلية الطب المصرية شريطة أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة أجنبية تعادل الشهادة المصرية، ولما كانت شهادة معهد الطب العربي بدمشق لا تعدّ معادلة لشهادة الجامعة الطبية في مصر، وكان هذا مما يمنع خريجي هذا المعهد سواء أكانوا مصريين أم سوريين من أن يزاولوا مهنة الطب في هذه البلاد، ولما كان المعهد الطبي العربي في دمشق هو المعهد الوحيد الذي مني بهذا الحرمان بينما المعهدان الآخران، وهما المعهد الطبي الفرنسي والكلية الطبية الأميركانية، ببيروت، يسمح لخريجيهما دخول الامتحان، ولما كان لا يوجد أي

(١) صحيفة «القبس»، ٣٠ كانون الأول ١٩٣٦.

فرق بين هذه المعاهد الثلاثة غير أن المعهد الطبي العربي لا يدرِّس باللغة الأجنبية بل باللغة العربية، وهذا ما يستحق كل تشجيع، فقد حان الوقت لرفع الحرمان عن هذا المعهد العربي. أما من الناحية المصرية فإنه ما دام هنالك امتحان للشهادة الطبية في كلية الطب فهذا الامتحان هو الضابط القومي الذي يمنع مزاولة المهنة للضعفاء في علمهم مهما كانت جنسياتهم ومعاهدهم.

وأعقب هذا الاتصال توجيه رسالة إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت من قبل قنصل مصر فيها الدكتور محمد صبري منصور بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٧ يعرض فيها رغبة الحكومة المصرية في معرفة فيما إذا حدث تغيير في مناهج الدراسة في الجامعة السورية، وفيما إذا كان خريجوها مجبرين على أخذ موافقة السلطات الفرنسية قبل ممارسة أعمالهم[١].

وراجت أخبار آنذاك في أواخر عام ١٩٣٧، من أن مصر ستقبل حامل شهادة الطب فيما إذا كان قد أدى امتحان الإجمال، وحامل شهادة الحقوق إذا كان قد أدى فحص التعادل، وذلك بعد أن ثبت للحكومة المصرية أن أنظمة التدريس في الجامعة السورية مطابقة لبرامج الجامعات في مصر وأوروبا[٢].

وبالرغم من عدم الاعتراف رسمياً بشهادات الجامعة السورية من قبل مصر فقد تمَّ تبادل الوفود الجامعية بين القطرين إذ وصلت دمشق في ١٣ كانون الأول ١٩٣٧ بعثة طلاب الجامعة المصرية برئاسة الدكتور حسن عمر أستاذ التربية الطبية في مصر وبرفقته خمسة وعشرون طالباً؛ ورحَّب بهم وزير المعارف عبد الرحمن الكيالي[٣]، كما وصل دمشق في أوائل شباط ١٩٣٨ وفد أطباء من مصر في طريقهم إلى العراق لحضور المؤتمر الطبي العاشر. وذهبت بعثة طبية سورية للمشاركة أيضاً[٤].

وبعد اتصالات بين المفوض السامي غبرييل بيو والسفير الفرنسي في القاهرة حول ضرورة اعتراف سلطات مصر بشهادات المعهد الطبي في دمشق، سافر الدكتور

(١) يوجد نص رسالة القنصل المصري بالفرنسية في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 138, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 26 octobre 1937.

(٢) صحيفة «القبس»، ٢١ تشرين الأول ١٩٣٧.

(٣) صحيفة «القبس»، ١٣ كانون الأول ١٩٣٧.

(٤) صحيفة «القبس»، ٨ شباط ١٩٣٨.

حسني سبح عميد معهد الطب بدمشق إلى القاهرة يحمل رسالة من المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف السورية تشهد بأن شهادة الطب في دمشق تتبع المناهج الفرنسية، وتتألف من ست سنوات تسبقها شهادة العلوم المؤلفة من فيزياء وكيمياء وتشريح (P.C.B.)، وأن ثلاثة أساتذة فرنسيين يدرّسون في المعهد الطبي، كما أن لجنة فرنسية تقوم بفحص الإجمال للطلبة السوريين؛ ويسمح لهؤلاء المتخرجين بممارسة عملهم في جميع البلاد تحت الانتداب الفرنسي(١).

وأخيراً، وصلت رسالة من القنصل المصري في بيروت محمد صبري منصور مؤرخة في ٣ حزيران ١٩٣٩ إلى رئيس الجامعة السورية يعلمه فيها أن وزارة الصحة العامة في مصر أعلمته أن اللجنة المشكلة لدراسة وتقييم الشهادات الأجنبية في الطب والصيدلة ومعادلتها بالشهادات المصرية قد قررت في اجتماعها في ١١ أيار ١٩٣٩ قبول حاملي شهادتي الطب والصيدلة من الجامعة السورية في الامتحان الحكومي المصري الذي يخوّل الناجحين فيه بممارسة المهنة في مصر، وأبلغ رئيس الجامعة السورية المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف السورية بتاريخ ٦ حزيران بمحتوى رسالة القنصل المصري(٢).

وأكدت رسالة أخرى لاحقة من القنصل العام لمصر في بيروت، وهو أحمد رمزي، وجهها إلى السيد بونور مستشار المعارف في المفوضية العليا، والذي نقلها بدوره إلى رئيس مجلس المديرين في سورية بتاريخ ١ آذار ١٩٤٠، أن وزارة الصحة في مصر وافقت أن تقبل الحكومة المصرية خريجي الطب والصيدلة في دمشق في امتحان التعادل في مصر الذي يخوّلهم النجاح فيه حق ممارسة المهنة في مصر(٣).

وتحسنت العلاقات الثقافية، وبخاصة في مجال الطب، بين مصر وسورية بعد اعتراف مصر بشهادة الطب السورية، حيث شارك البلدان معاً في المؤتمرات الطبية التي حرصت الجمعية الطبية المصرية عقدها في الأقطار العربية لتوطيد التواصل

---

(١) انظر هذه المراسلات في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 155, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 1 février 1939 (avec Attestation), Beyrouth. Le 3 juin 1939, Damas le 6 juin 1939.

(٢) المصدر السابق؛ وانظر كذلك ما نشرته صحيفة «القبس» بهذا الخصوص في عدديها بتاريخ ٥ حزيران ١٩٣٩ و٩ شباط ١٩٤٠.

(٣) انظر الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 163, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 1 mars 1940.

الطبي والعربي. وتعبيراً عن هذا التواصل، وبناء على الرغبة التي أبداها قنصل مصر في بيروت، وعلى اقتراح رئاسة الجامعة السورية، وموافقة مديرية المعارف العامة، فقد صدر المرسوم رقم ١٠٨ تاريخ ١ شباط ١٩٤١ بإهداء الجامعة المصرية الصورة الزيتية التي تمثل وقعة حطين وتملكها الجامعة السورية، وتسليمها إلى سعادة قنصل مصر في بيروت أو من ينتدبه لتوضع في المتحف العسكري في القاهرة. وقد صدر المرسوم من حكومة المديرين ووقعه بهيج الخطيب المدير العام للداخلية. وعبد اللطيف الشطي مدير المعارف العام، وجاء في حيثيات المرسوم أنه لما كانت الحكومة السورية تحرص على إنماء علائق الإخاء وتوثيق أواصر الود مع البلدان العربية المجاورة، وفي إهداء الجامعة المصرية الصورة الزيتية التي تملكها الجامعة السورية وتمثل وقعة حطين مما يحكم العلاقات الأخوية والثقافية بين القطرين المصري والسوري فقد تقرر إهداء الجامعة المصرية صورة حطين.

وبالرغم من قبول مصر الاعتراف بشهادتي الطب والصيدلة من الجامعة السورية في عام ١٩٣٩ فقد استمرت إدارة الصحة في فلسطين ترفض الاعتراف بمعهد الطب في دمشق وقد امتدحت صحيفة «الدفاع» الصادرة في عكا بعددها في ٢٢ آذار ١٩٤٣ المعهد الطبي في دمشق وقبول شهاداته في العراق ومصر وشرقي الأردن والسعودية ما عدا فلسطين حيث يرغب خريجو هذا المعهد من الفلسطينيين العمل في بلدهم ولكن إدارة الصحة تمانع في ذلك. وتدعو الصحيفة دائرة الصحة إلى إيجاد حل لهذه المشكلة. ويبدو أن هذه المشكلة قد استمرت بدليل أن الدكتور حسني سبح عميد معهد الطب بدمشق كتب إلى رئاسة الجامعة السورية في ٣ تموز ١٩٤٣ راجياً التوسط لدى المستشار الفرنسي في وزارة المعارف السورية لقبول الطالب يعقوب اسحق (لعله فلسطيني) الطالب في السنة السادسة طب، بصفة متمرن (Stagiair) في المستشفى الفرنسي في القدس خلال العام ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ولكن المستشفى رفض الطلب، في حين قبل مصح بحنّس في لبنان الطالبين نيقولا بشور وأحمد الأخرس[1]، علماً أن أساتذة فرنسيين كانوا لا يزالون يشاركون في امتحان فحص الإجمال لمتخرجي الطب في دمشق[2]. وكان من آثار رفض

(١) انظر حول هذه المراسلات في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 189, Fonds Beyrouth (Review of the Palestine Press issued daily by the Public Information Office, March 22, 1943).

(٢) انظر المصدر السابق حول طلب وزير المعارف فيضي الأتاسي من المستشار الفرنسي تعيين ثلاثة أساتذة فرنسيين لأجل فحص الإجمال، في رسالته بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤٣ .

سلطات فلسطين الاعتراف بشهادة الطب السورية أن معظم طلاب فلسطين تحولوا إلى الدراسة في معهدي الطب الأمريكي واليسوعي في بيروت.

استمرارية التطوير والتنظيم في الجامعة السورية:

منذ أن صدر القرار رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣ القاضي بتأسيس الجامعة السورية، والقرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ بوضع النظام الأساسي للجامعة السورية، والقرار رقم ٩٩٥ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٩ القاضي بوضع النظام الداخلي للجامعة السورية، صدرت عدة قرارات ومراسيم بتنظيم أوضاع معهدي الطب والحقوق ووضع أنظمة الامتحانات فيهما، وتعيين أعضاء اللجان الفاحصة، وإيفاد الأساتذة للبحث العلمي أو للتخصص في أوروبا. وكانت مسيرة الجامعة طيلة تلك الفترة تتجه دائماً نحو الأفضل بغية استكمال البناء المادي والعلمي وفق أسس مدروسة.

وقد استعانت الجامعة، وبخاصة معهد الطب، بأساتذة فرنسيين للإفادة من علمهم من ناحية، ولضمان اعتراف فرانسا وغيرها بأهلية الشهادات التي تمنحها الجامعة السورية من ناحية أُخرى. فقد تمَّ التعاقد، أو جدِّد، مثلاً في العام الجامعي ١٩٣٥ - ١٩٣٦، مع عدد من الأساتذة الفرنسيين في المعهد الطبي. فقد منح الدكتور جان ترابو، أستاذ سريريات مفردات الطب وسريريات الأمراض العصبية والروحية في المعهد الطبي بدمشق، تعويضاً سنوياً قدره ٦٠٠ ليرة سورية لبنانية خاضعة لاقتطاع ١٠ بالمئة المنصوص عنها في القرار ١٨٣/ل تاريخ ١٩ آب ١٩٣٥، كما كلف اليوتنان كولونيل الدكتور سولية (Soulier) بتدريس تسع ساعات أسبوعية في السريريات الجراحية لقاء تعويض سنوي قدره ٢٠,٠٠٠ (ما يعادل ١٠٠٠ ليرة سورية لبنانية) من موازنة الجامعة السورية خاضعة لاقتطاع ١٠ بالمئة. فهذا يعني أن راتبه الشهري، بعد الاقتطاع، هو ٧٥ ليرة، كما كُلِّف فرنسي آخر هو الدكتور شارل (Charles) بتدريس سريريات الأمراض النسائية والتوليد العملي بمعدّل خمس ساعات أسبوعياً لقاء تعويض سنوي مقداره ١٥,٠٠٠ فرنكاً خاضعاً لاقتطاع ١٠ بالمئة، أي بتعويض شهري صاف قدره ٥٦,٢٥ ليرة[1]، ويبدو أن هؤلاء الأطباء الفرنسيين المتواجدين في دمشق لهم رواتب أُخرى من عملهم كأطباء في الجيش

---

(١) مراسيم تعيين هؤلاء الأساتذة الفرنسيين واردة في الجريدة الرسمية لعام ١٩٣٦، ص ٢١٧ - ٢٧٠؛ وانظر كذلك صحيفة «القبس»، ٢٣ آذار ١٩٣٧.

الفرنسي أو في وظائف فرنسية أُخرى، ولا تذكر مراسيم تعيين الأساتذة من الأطباء أو الحقوقيين السوريين في الجامعة مقدار رواتبهم وإنما تذكر عادة مرتبة الوظيفة التي يشغلها واحدهم دون تحديد مقدار راتبها.

ويمكن مقارنة الراتب للأستاذ السوري بذكر مثال الأستاذ المعلم في معهد الحقوق الدكتور محسن البرازي الذي كُلّف في آذار ١٩٣٦ بالقيام بالوظيفة التي يشغلها الأستاذ المساعد في معهد الحقوق عدنان الأتاسي المأذون من عمله لقاء تعويض شهري قدره ٣٦٠٨ قرشاً، أي حوالي ٣٦ ليرة سورية، وهو ما يعادل ثلث راتبه، أي أن راتب الأستاذ المساعد الدكتور محسن البرازي هو حوالي ١٠٨ ليرة سورية شهرياً، ولا ندري إذا كان هذا هو الراتب الصافي أم المقطوع(١). ومثال آخر يذكر فيه التعويض هو إيفاد الدكتور محمد محرم الأستاذ في المعهد الطبي إلى فرنسا لمدة ستة أشهر في عام ١٩٣٥ للإطلاع على المستحدثات الطبية المتعلقة بالأمراض الجلدية والزهرية على أن يتقاضى علاوة على راتبه تعويضاً مقطوعاً قدره ٣٠٠ ليرة سورية لقاء نفقات سفره ذهاباً وإياباً وإقامته في فرانسا(٢). وبعد سنتين من ذلك صدر قرار بإيفاد الدكتور حسني سبح والدكتور شوكت الشطي الأستاذين في المعهد الطبي إلى فرنسا ليطلع كل منهما على المستحدثات الطبية والعلمية المتعلقة بدروسه: الأول لستة أشهر اعتباراً من ١٥ تشرين الأول ١٩٣٧ حتى ١٥ نيسان ١٩٣٨، والثاني لخمسة أشهر اعتباراً من ١ كانون الأول ١٩٣٧ حتى آخر نيسان ١٩٣٨، ويتقاضى كل منهما لقاء نفقات السفر تعويضاً قدره ٤٠٠ ليرة سورية(٣).

وقد صدرت في الفترة التي يعالجها هذا الفصل، بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٩، عدة قرارات ناظمة لجوانب متعددة من العملية التدريسية والامتحانية والإدارية، نذكر منها المرسوم رقم ١٢٦٩ تاريخ ٣ حزيران ١٩٣٢ الذي نظم نتائج امتحانات الدكتوراة في شعبتي الطب وطب الأسنان وشعبة الصيدلة. فالعلامات تقدر بين صفر وعشرين، فمن نال معدلاً وسطاً قدره عشرة من عشرين في مجموع مواد كل جلسة عُدَّ ناجحاً فيها على ألاَّ تقل علامة كل مادة من مواد تلك الجلسة عن ٨ من ٢٠. والطالب الذي يرسب في جلسة واحدة يحق له إعادة تلك الجلسة فقط في الدورة التالية، أما إذا رسب في جلستين أو أكثر فعليه أن يعيد امتحانات جميع الجلسات في الدورة التالية، ولا يمكن

---

(١) الجريدة الرسمية، مرسوم رقم ٤٩٩ تاريخ ٢٥ حزيران ١٩٣٦.
(٢) الجريدة الرسمية، مرسوم رقم ٤٤١٢ تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٥.
(٣) الجريدة الرسمية، مرسوم رقم ٧٨٥ تاريخ ٣١ آب ١٩٣٧. وقد عُدِّلت مدة سفر الدكتور الشطي فيما بعد بالمرسوم ١٥٥ تاريخ ١٦ شباط ١٩٣٨ لتبدأ من كانون الأول ١٩٣٧ وحتى نهاية العام الدراسي.

للطالب الراسب أن يتقدم إلى امتحان الدورة الثانية في تشرين الأول أو إلى الدورة الثالثة في شباط إلاّ بعد أن يدفع رسم إعادة الفحص خمس ليرات عن كل جلسة على ألاّ يتجاوز مجموع هذا الرسم عشر ليرات سورية عن كل دورة.

وتعددت المراسيم حول مواعيد بدء الدروس في الجامعة وانتهائها، وكذلك المواظبة على حضور الدروس، ونص المرسوم رقم ١٠٤٧ تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ على وجوب مواظبة طلاب الحقوق بما لا يقل عن نصف عدد الدروس كحد أدنى.

وأحدثت في الجامعة السورية بموجب المرسوم رقم ٩٢ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٨ عشرة كراسي ذات إعانة تخصص للطلاب الحائزين على شروط الانتساب إلى فروع الجامعة، ويخضعون لجميع قوانين الجامعة وأنظمتها بما في ذلك الرسوم الجامعية. ويعطى الواحد منهم إثنتا عشرة ليرة سورية شهرياً تبدأ من أول تشرين الأول حتى نهاية تموز، ويوقف دفع الإعانة لمدة شهر واحد إذا لم يواظب صاحب الكرسي على ثلثي الدروس التي تلقى في غضون ذلك الشهر، ولمدة سنة إذا أعاد سنته مرة واحدة، وتوقف نهائياً إذا أعاد سنته أكثر من مرة[1].

وقد منح بالقرار رقم ١٠ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٨، بناء على اقتراح رئيس الجامعة السورية، الطلاب التالية أسماؤهم كراسي ذات إعانة في الجامعة السورية اعتباراً من ١ تشرين الأول ١٩٣٧، وهم: إحسان القواس، جميل وحيد معلا، إيلي خوري، وهيب غانم، إبراهيم فوزي، نعيم كلش، بهجة قره يت، جبرائيل نقولا، صبحي زخور، ويوركي حكيم. ومعظم هؤلاء من طلاب لواء الإسكندرون.

وكان قد صدر مرسوم برقم ٤٣ تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٧ بالسماح لطلاب مناطق الإسكندرون وجبل العلويين وجبل الدروز (ولم تكن هذه المناطق آنذاك ضمن دولة سورية) أن يسجلوا في الجامعة السورية شريطة أن يثبتوا أنهم من مواليد تلك المناطق وأن يكون والد الطالب قاطناً أو مقيماً في المحافظة التي ولد فيها الطالب. ويقبل طلاب محافظة الإسكندرون ضمن شرطين: أن يكون الطالب قد حصل على شهادة القسم الأول من البكالوريا السورية قبل الأول من كانون الثاني ١٩٣٦، وأن يكون قد قبل وسجل بصفة طالب قانوني في إحدى الجامعات الأجنبية قبل هذا التاريخ. أما طلاب منطقتي العلويين وجبل الدروز فيمكن قبول حاملي شهادة القسم الأول أو الثاني من البكالوريا السورية بدون

(١) انظر أيضاً، صحيفة «القبس»، ٢ كانون الثاني ١٩٣٨.

امتحان، أما الذين بلغوا صف البكالوريا ولم يتقدموا لامتحانها فيجري لهم امتحان قبول[1]. واستمر العمل بهذا المرسوم حتى أول تشرين الثاني ١٩٣٧.

وتسهيلاً لنقل الطلبة السوريين وغيرهم المسجلين في جامعات غير سورية فقد صدر المرسوم رقم ٢٢٧ تاريخ ٢ آذار ١٩٣٧ الذي يسمح لطلاب المعاهد الأجنبية الانتقال إلى المعاهد المماثلة لها في الجامعة السورية في السنة المعادلة للسنة التي تركوا فيها معهدهم الأول إذا كانت المواد في الامتحانات التي نجح الطالب فيها معادلة للمواد والامتحانات في الجامعة السورية، وإذا كان يحمل شهادة تخوّل حاملها الانتساب إلى الجامعة السورية، وأن لا يكون قد مضى على تركة المعهد الأول أكثر من سنتين، وإذا لم تتطابق المواد فعليه أن يدرسها في الجامعة السورية[2].

وبعد أن أُحيل الدكتور رضا سعيد على التقاعد في ٢٢ شباط ١٩٣٦، وكان يشغل وظائف رئيس الجامعة السورية، ورئيس المعهد الطبي، وأستاذ أمراض العين، وإدارة المستشفى الوطني استحدثت وظيفة مدير المستشفى العام التابع للمعهد الطبي. وصدر المرسوم رقم ٧٨١ تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٣٦ الذي يحدث هذه الوظيفة نظراً لأنه لا يمكن لرئيس معهد الطب وحده تأمين إدارة المستشفى العام، وكان من الضروري أن يساعده طبيب من الأساتذة، كما جاء في الأسباب الموجبة لهذا المرسوم. وجاء في المرسوم أن مدير المستشفى يعيّن لمدة ثلاثة سنوات بمرسوم بناء على اقتراح وزير المعارف وتوصية رئيس المعهد الطبي الذي يختاره من بين الأساتذة. ويكلف بالأعمال الفنية والإدارية لجميع مصالح المستشفى المرتبطة بمعهد الطب، ويكون مسؤولاً تجاه رئيس المعهد الطبي عن مجموع إدارته. ويتقاضى مدير المستشفى تعويضاً شهرياً قدره ٤٥ ليرة سورية غير خاضع للتخفيض. وقد عين في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٧ الدكتور محمد محرم الأستاذ في المعهد الطبي مساعداً لرئيس معهد الطب على أن يقوم بإدارة المستشفى العام. ولكنه استقال من مديرية المستشفى في ٦ شباط ١٩٣٨. وقد خلفه الدكتور شوكة الجراح وكيلاً لرئيس المعهد الطبي ومديراً للمستشفى، ولكن الدكتور الجراح استقال بدوره اعتبارا من ١٧ أيلول ١٩٣٨. ويبدو أن هذا التبدل في إدارة المستشفى مرده عدم استقرار منصب رئيس المعهد الطبي بعد تقاعد الدكتور رضا سعيد. فقد خلفه في رئاسة المعهد الطبي الدكتور مصطفى شوقي المعيّن بالمرسوم ١٩٠

(١) انظر أيضاً، صحيفة «القبس»، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٧.
(٢) انظر أيضاً، صحيفة «القبس»، ١٦ آذار ١٩٣٧.

تاريخ ٢١ آذار ١٩٣٦، ويتقاضى علاوة على راتب كرسيه تعويضاً سنوياً قدره ٧٥٠ ليرة سورية تدفع له مشاهرة. كما كلف عبد القادر العظم رئيس معهد الحقوق برئاسة الجامعة السورية وكالة بالمرسوم رقم ١٩١ تاريخ ٢١ آذار ١٩٣٦. وقد جدِّد تعيين عبد القادر العظم رئيساً لمعهد الحقوق مدة خمس سنوات اعتباراً من ٧ أيلول ١٩٣٦ بموجب المرسوم رقم ٧٥٥ تاريخ ٢٣ أيلول ١٩٣٦، كما ثبِّت في رئاسة الجامعة السورية في الوقت نفسه بالمرسوم رقم ٧٥٦ تاريخ ٢٣ أيلول ١٩٣٦.

وقد استقال الدكتور مصطفى شوقي من رئاسة المعهد الطبي اعتباراً من ١٣ نيسان ١٩٣٨، ثم صدر المرسوم رقم ٩٧٤ تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٣٨ بتعيين الدكتور حسني سبح رئيساً للمعهد الطبي اعتباراً من تاريخ مباشرته.

ونظراً لهذه التبدلات التي أعقبت إحالة الدكتور رضا سعيد على التقاعد، وعدم استمرارية المعينين في إدارة المستشفى فقد صدر المرسوم ١٠٨٩ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٨ بأن يدير المستشفى ودار التوليد المرتبطين بمعهد الطب مدير لا يقل راتبه عن ٩٨٤٠ قرشاً ولا يزيد عن ١٧٢٢٠ قرشاً في الشهر يضاف إليه التعويضات، ويكون مسؤولاً عن جميع أعمال هاتين المؤسستين تجاه رئيس معهد الطب. وقد عهد إلى السيد عبد الفتاح الحكيم صيدلي المستشفى العام بإدارة المستشفى ودار التوليد بالإضافة إلى وظيفته. واقتصر العمل آنذاك في دار التوليد على الأقبية التي خصصت للعيادات الخارجية.

استكمال بناء دار التوليد:

والجدير بالذكر أن إتمام بناء دار التوليد اقتضى أربعة عشر عاماً إذ بدأ البناء في أول حزيران ١٩٣١، حين كانت الجامعة السورية تتمتع باستقلالها المالي، وذلك من الوفر الذي تجمع في موازنتها، وقدره ١٢,٠٠٠ ليرة سورية. وجاء البدء ببناء دار التوليد بعد أن انتهت الجامعة من بناء مبناها الذي يضم مدرجها الكبير، وذلك في عام ١٩٢٩، وكان أول من فكَّر ببناء دار التوليد، كما بناء الجامعة ومدرجها الكبير، الدكتور رضا سعيد، وكان ذلك في عهد حكومة الشيخ تاج الدين الحسني ووزير المعارف محمد كرد علي، وقد عُرف عهد الشيخ تاج الدين الحسني ببناء العديد من الأبنية التعليمية والإدارية في دمشق وفي كافة أنحاء سورية(١).

---

(١) انظر منجزات حكومة الشيخ تاج الدين العمرانية في الكتاب التالي:
Trois ans de gouvernement, 15 février 1928-15 février 1931 sous la Présidence de S.E. Cheikh Tageddine El-Hassani, Etat de Syrie, Imprimérie de l'Etat de Syrie (sans date).

وحين نفذ مبلغ الـ ١٢،٠٠٠ ليرة المخصص لبناء دار التوليد في ٢٩ آذار ١٩٣٢، بعد أن استقالت حكومة الشيخ تاج الدين، إمتنعت الحكومات التالية عن تخصيص ما يكفي لإتمام البناء، توقف العمل في دار التوليد حتى عام ١٩٣٥ حين أخذت وزارة الأشغال العامة على عاتقها إتمام البناء، وفي عام ١٩٣٦ انتهى بناء الطبقة الأرضية فجعلتها الجامعة لإقامة مستوصفاتها للعيادات الخارجية. وقد رفع الدكتور مصطفى شوقي رئيس المعهد الطبي آنذاك تقريراً إلى وزارة المعارف عن دار التوليد وطلب تعيين المخصصات اللازمة لإتمام البناء ووضع مائة سرير فيها تخصص للتوليد والأمراض النسائية، بعضها خصوصي بالأجرة، والآخر عام للفقراء[1]. ولم توافق وزارة المالية على المخصصات، وتوقف إتمام البناء من جديد.

وتبيّن للجامعة في عام ١٩٣٩ أن بناء دار التوليد بوضعه آنذاك لا يصلح لأن يكون مستشفى للتوليد، فأوكلت إلى الأستاذ الفرنسي الدكتور لوسركل والدكتور شوكة القنواتي بوضع تصاميم جديدة للدار لإصلاح الخلل. وأثناء الحرب اتخذت مصلحة الدفاع السلبي دار التوليد ملجأ لها، وذلك في عام ١٩٤٠. واشترطت الجامعة على مصلحة الدفاع إتمام الأعمال الخشبية في البناء.

وأخيراً تمّ بناء دار التوليد في عهد الاستقلال، ودشنه رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الجامعة الدكتور حسني سبح في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٥. وذكر الدكتور سبح في خطابه في حفل الافتتاح أن الجامعة السورية سبقت بسنتين الجامعة الفرنسية (اليسوعية) في بيروت في الشروع بتشييد دار للتوليد، غير أن الجامعة اليسوعية أنهت بناءها قبل سبع سنوات وهي تستثمرة منذ ذلك الحين. واستخلص الدكتور سبح العبرة من التأخير في بناء دار التوليد بقوله: «إذا كان لهذا الأمر من مغزى فهو أن الجامعة السورية لا تستطيع ولن تستطيع القيام بأي عمل كان كبيراً أم صغيراً إلاّ بعد أن يعاد إليها استقلالها المالي والإداري الذي كانت تتمتع به»[2].

وتتألف دار التوليد من ثلاث طبقات عدا الأقبية التي خصصت للعيادات الخارجية وللمكتب الخاص لقبول المريضات والحوامل. وخصص الجناح الواحد من

(١) صحيفة «القبس»، ١٠ كانون الأول ١٩٣٧.
(٢) من خطاب الدكتور حسني سبح في حفلة افتتاح دار التوليد، مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ١٩، ج ٩ و١٠ (آذار - نيسان ١٩٤٥)، ص ٢٠٩ - ٢١٨ (عبارة الدكتور سبح في ص ٢١١).

الطبقة الأولى للولادات غير الطاهرة والآخر للأمراض النسائية غير الطاهرة، وفيه غرفة للتوليد وغرفة عمليات وغرفة تضميد. أمَّا الطبقة الثانية فقد خصص فيها جناح للولادات الطاهرة وآخر للأمراض النسائية الطاهرة، وفيه غرفة توليد وغرفة عمليات وغرفة تضميد. وخصصت الطبقة الثالثة لمن يستطيع دفع الأجور من الحوامل أو المصابات بأمراض نسائية، وهي على درجتين، ممتازة وأولى وفيها بهو للانتظار وقاعة لإيواء الأولاد. وتضم دار التوليد ٩٠ سريراً منها ١٨ للطبقة الميسورة، ونوَّه الدكتور حسني سبح بجهود الأستاذين نظمي القباني وشوكة القنواتي في تأثيث دار التوليد، وذكر أن الإدارة الفنية في دار التوليد قد عهد بها إلى الدكتور شوكة القنواتي، ويساعده أحد المساعدين وقابلتان وعدة ممرضات بإشراف رئيسة لهن، ويقوم بالخفر طبيبان معاودان يقيمان في الدار ليلاً ونهاراً[١].

وقد وجه الدكتور شوكة القنواتي رئيس شعبة التوليد وأمراض النساء ومدير دار التوليد الدعوة إلى نساء دمشق لزيارة دار التوليد في ١ شباط ١٩٤٥ بواسطة عدة جميعات منها جمعية دوحة الأدب، والرابطة الثقافية، وجمعية خريجات دار المعلمات، والنادي الأدبي، وجمعية الحضانة (قطرة الحليب)، ويقظة المرأة الشامية. وحضرت أيضاً عقيلة رئيس الجمهورية شكري القوتلي[٢].

تقاعد الدكتور رضا سعيد:

صدر المرسوم رقم ١٣٩ تاريخ ٢٢ شباط ١٩٣٦ عن رئيس الجمهورية محمد علي العابد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ تاج الدين الحسني ووزير المعارف حسني البرازي بإحالة الدكتور رضا سعيد، رئيس الجامعة السورية ورئيس معهد الطب وأستاذ أمراض العين، وعدد من أساتذة الطب والحقوق، منهم شاكر الحنبلي الأستاذ في معهد الحقوق والدكتوران علي رضا الجندي وطاهر الجزائري الأستاذان في معهد الطب، على التقاعد بناء على المرسوم ١٦١ الذي يقضي بإحالة الموظفين على التقاعد إذا بلغوا سن الستين، وبعدم جواز الجمع بين راتب الوظيفة ومعاش التقاعد، وقد طلب الدكتور رضا سعيد بنفسه إحالته على التقاعد.

---

(١) انظر هذه التفاصيل وغيرها في خطاب الافتتاح الذي ألقاه الدكتور حسني سبح بحضور رئيس الجمهورية في مدرج الجامعة الكبير يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٥ حين دشنت دار التوليد وقد نشرت صحيفة «القبس» الخطاب بتاريخ ١ و٢ شباط ١٩٤٥.

(٢) مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ١٩، ج ٩ - ١٠ (آذار - نيسان ١٩٤٥)، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

وقد رشح مجلس الجامعة السورية بقراره في ١٢ آذار ١٩٣٦، المعطوف على قرار مجلس أساتذة المعهد الطبي بتاريخ ١١ آذار ١٩٣٦، ثلاثة أساتذة لتعيين أحدهم رئيساً لمعهد الطب، وبناءً على اقتراح وزير المعارف آنذاك مصطفى الشهابي عين الدكتور مصطفى شوقي رئيساً لمعهد الطب بالمرسوم رقم ١٩٠ تاريخ ٢١ آذار ١٩٣٦، وكُلّف عبد القادر العظم رئيس معهد الحقوق بأعمال رئاسة الجامعة وكالة في ٢١ آذار ١٩٣٦، ثم ثُبّت في هذا المنصب بالمرسوم رقم ٧٥٦ تاريخ ٢٣ أيلول ١٩٣٦، وذلك بعد أن جدّد تعيينه رئيساً لمعهد الحقوق لمدة خمس سنوات بالمرسوم رقم ٧٥٥ تاريخ ٢٣ أيلول ١٩٣٦.

ترأس الدكتور رضا سعيد المعهد الطبي العربي في دمشق منذ سنة ١٩١٩ حين أُعيد تأسيسه من معهد تركي إلى معهد عربي في عهد الحكومة العربية بدمشق. وحين أُنشئت الجامعة السورية في عام ١٩٢٣ أصبح الدكتور رضا سعيد رئيساً لها، إلى جانب رئاسته للمعهد الطبي، وشغله وظيفة أستاذ أمراض العين في المعهد الطبي. وكانت حياته الوظيفية وسيرته العلمية قبل ذلك حافلة بالنشاط. فقد ولد في دمشق في ١١ نيسان ١٨٧٦، ودرس في الكتّاب، ثم في القسم الابتدائي من المدرسة الرشدية العسكرية، وانتقل بعد ذلك إلى إستانبول حيث دخل القسم الإعدادي التابع للمدرسة الطبية العسكرية. وتخرج من هذه المدرسة في عام ١٩٠٢، وعين برتبة طبيب يوزباشي. ثم تنقل في بعض الوظائف في داخل إستانبول وخارجها إلى أن استقر في وظيفة مساعد للسريريات العينية في المدرسة الطبية العسكرية، وسمي معاوناً لأستاذ أمراض العين الفريق أسعد باشا.

وبعد إعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ أوفد الدكتور رضا سعيد إلى باريس في عام ١٩٠٩ للاختصاص بالأمراض العينية، حيث واظب على مستشفى أوتيل ديو مدة سنتين نال خلالها شهادة اختصاص في أمراض العين من جامعة باريس ولقب مونيتور (Moniteur)، أي طبيب يقوم بالبحث العلمي وتُوكل إليه مهام تعليمية بإشراف أستاذه. وواظب مدة ستة أشهر على معهد باستور حيث درس فن الجراثيم. وبعد عودته من باريس إلى إستانبول عين كحالاً في المستشفى العسكري المركزي في دمشق في عام ١٩١٢. وتظهر الصورة التالية الدكتور رضا سعيد (رقم ٦) بصفته كحال قول آغاسي في المستشفى العسكري بدمشق بين مجموعة من هيئة المستشفى الطبية (وأشكر الدكتور رضا عدنان سعيد الذي زودني بهذه الصورة).

شامده كي يكي خسته خانة عسكرينك هيئت اطباسي

١ خسته خاله سر طبيبي مير آلاي احمد نادر بك. ٢ انشاآته مأمور بيكباشي محمود بك. ٣ طبيب قول آغاسي خالد افندي، ٤ طبيب اويه راتور قول آغاس عبد القادر افندي، ٥ طبيب قول آغاسي صوتيراكي افندي. ٦ كحال قول آغاسي رضا سعيد افندي. ٧ طبيب يوز باشي مصطفى شوكت أفندي. ٨ طبيب يوز باشي عبد القادر أفندي، ٩ أذنيه متخصصي يوزباشي محمد صادق أفندي. ١٠ اويه راتور يوزباشي أحمد راتب أفندي، ١١ اويه راتور يوز باشي محمد طاهر افندي. ١٢ طبيب يوزباشي واصف سموحي أفندي. ١٣ طبيب يوزباشي محمد سعيد أفندي، ١٤ طبيب يوزباشي بدر الدين افندي، ١٥ انشاآت مأموري ملازم افندي



صورة أطباء المستشفى الحميدي (مستشفى الغرباء او الوطني) في عهد الأتراك. والصورة رقم (٦) تشير إلى رضا سعيد بأنه كحّال قول اغاسي رضا سعيد افندي.

ثم عين الدكتور رضا سعيد في عام ١٩١٤ لرئاسة أطباء الخط الحديدي الحجازي، الذي وصل دمشق بالمدينة المنورة وتم إنشاؤه بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٩. وانتخب في عام ١٩١٧ رئيساً لبلدية دمشق حيث بذل جهوداً كبيرة في تأمين إعاشة المدينة إبان الحرب العالمية الأولى في الوقت الذي عمَّت فيه المجاعة في لبنان والدول المجاورة بسبب حصار الحلفاء للشواطئ السورية ومصادرة الدولة العثمانية للمؤن وحيوانات النقل، وقضى عشرات الآلاف من السكان جوعاً، وازدادت الهجرة إلى الخارج بسبب ذلك. وقام الدكتور رضا سعيد كذلك بأعمال متعددة أدت إلى تجميل دمشق وعمرانها[1].

وقد ترأس الدكتور رضا سعيد مبادرة إعادة افتتاح معهد الطب في عهد الحكومة العربية، إبان حكم فيصل، ونجحت مساعيه ومساعي زملائه في افتتاح المعهد الطبي، وتظهر الصورة التالية الدكتور رضا سعيد متوسطاً ممثلي الحكومة العربية وبعض أساتذة المعهد الطبي والمتخرجين، وذلك على الأرجح في حزيران ١٩٢٠ (والصورة من الدكتور رضا عدنان سعيد).



(١) تُراجع حول سيرة الدكتور رضا سعيد الكلمة التي ألقاها عبد القادر العظم عميد معهد الحقوق ورئيس الجامعة السورية سابقاً في حفل تأبين الدكتور رضا سعيد على مدرج الجامعة يوم الأحد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦. وقد نشرت الكلمات التي ألقيت في حفل التأبين في مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ٢٠، الجزآن ٧ ـ ٨ (١٩٤٦)، ص ١٨٧ ـ ٢٠٠.

وظل الدكتور رضا سعيد عميداً للمعهد الطبي منذ عام ١٩١٩، ثم رئيساً للجامعة السورية، إلى أن أُحيل على التقاعد في ٢٢ شباط ١٩٣٦، وتفرغ بعد ذلك للعمل في عيادته الخاصة.

وكان الدكتور رضا سعيد قد عُيّن وزيراً للمعارف في الحكومة التي شكّلها صبحي بركات رئيس الدولة السورية في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٤. وكان لهذه الوزارة أهميتها الخاصة لأنها أول وزارة تشكل في الدولة السورية في عهد الانتداب الفرنسي بعد أن توحدت دولتا دمشق وحلب في دولة واحدة. وكان الفرنسيون قد مزقوا سورية إلى أربع دويلات هي دمشق وحلب ومنطقتي العلويين وجبل الدروز. واشتدت آنذاك الحركة الوطنية الناقمة على الفرنسيين، وبلغت أوجها بزيارة اللورد بلفور إلى دمشق، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في شهر نيسان ١٩٢٥، واضطر للمغادرة قبل إتمام مدة زيارته. وكانت هذه الاضطرابات مربكة للحكومة ولوزير المعارف رضا سعيد بسبب التشدّد الذي جابه به الفرنسيون المتظاهرين والذي أفضى مع عوامل أُخرى، إلى قيام الثورة السورية الكبرى في عام ١٩٢٥. لذا كانت الفترة التي أمضاها الدكتور رضا سعيد في وزارة المعارف قصيرة وانتهت باستقالة حكومة صبحي بركات في أواخر عام ١٩٢٥.

أتصف عهد الدكتور رضا سعيد في رئاسة الجامعة السورية بترسيخ قواعد التعليم العالي في سورية، وتنظيم الجامعة واستقرارها، والعمل الدؤوب للاعتراف بشهاداتها في وجه ظروف سياسية صعبة تميزت بالمنافسة العلنية والخفية بين الانتدابين الإنكليزي والفرنسي. فعلى نطاق التنظيم الجامعي تمَّ فصل المجمع العلمي العربي والمتحف عن الجامعة بعد أن ألحقا بها في قرار إنشائها رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣. وتمَّ الفصل بموجب القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦. وبذلك انصرفت كل مؤسسة إلى تطوير أنظمتها وميادين عملها، وأصبح لها استقلال ذاتي، واستبعدت المنافسة شكلياً على الأقل بين رؤسائها. ثم عمل الدكتور رضا سعيد على إصدار القرار رقم ٩٩٥ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٩ القاضي بوضع النظام الداخلي للجامعة السورية. وإلى جانب هذه القرارات الناظمة للجامعة ككل فقد عمل الدكتور رضا سعيد من خلال مجلس المعهدين الطبي والحقوقي ومجلس الجامعة على تطوير أنظمة المعهدين لرفع مستواهما العلمي من ناحية، وللحصول على الاعتراف بالجامعة السورية وشهاداتها في وجه منافسة قوية من معهدي الطب الفرنسي والأمريكي في

بيروت من ناحية أخرى، وقد ألغى الدكتور رضا سعيد بالتدريج ما سببته الأنظمة المختلفة للمدارس من الشروط المتعددة التي اعتمدتها الجامعة في قبول الطلاب، وذلك باعتماد البكالوريا السورية المعادلة للبكالوريا الفرنسية، شرطاً رئيسياً في قبول الطلاب بدءاً من العام ١٩٢٩.

وترافق تطور الجامعة على المستوى العلمي مع تطورها على المستوى الإداري، رغم الضائقة المادية التي عصفت بالبلاد إبان الأزمة النقدية العالمية في أواخر العشرينات ومطالع الثلاثينات من القرن العشرين. فبنيت في عهد الدكتور رضا سعيد دار الجامعة ومدرجها الكبير في عام ١٩٢٩، كما رمّمت الأبنية في التكية لاستقبال المخابر وشعبة طب الأسنان، وشيدت كذلك أبنية في حديقة المستشفى العام وأُلحقت به لاستيعاب القابلات والعيادات الخارجية، وذلك قبل بناء الطابق الأرضي في دار التوليد في مطالع الثلاثينات. ويعود إليه الفضل كذلك في تأسيس مجلة المعهد الطبي العربي التي صدرت في عام ١٩٢٤، وكان رئيس تحريرها الدكتور مرشد خاطر أستاذ الأمراض والسريريات الجراحية في معهد الطب. واستمرت المجلة، مع بعض الانقطاع، حتى عام ١٩٤٧. وكانت منبراً هاماً لنشاطات الجامعة العلمية ولبحوث الأساتذة تأليفاً وترجمة مما كان له دوره الهام في تنمية الوعي البحثي في الجامعة وخارجها.

وعلى غرار مطبعتي الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية في بيروت أنشأ الدكتور رضا سعيد مطبعة خاصة بالجامعة السورية في عام ١٩٣١. وقد طبعت فيها مؤلفات الأساتذة وكذلك مجلة المعهد الطبي العربي. وكانت هذه المجلة منذ صدورها تطبع في مطبعة الإصلاح، ثم مطبعة فتى العرب، ثم المطبعة البطريركية الأرثوذكسية، ثم مطبعة الجامعة منذ عام ١٩٣١، كما شجَّع الدكتور رضا سعيد مكتبة الجامعة على إقتناء الكتب والمجلات العربية والأجنبية، وحثَّ الأساتذة على التأليف والترجمة. ورغم انشغاله بالوظائف الثلاث، رئاسة الجامعة وعمادة المعهد الطبي، وكرسي تدريس الأمراض العينية، فقد وضع كتاباً في أمراض العين تمت طباعته وتداوله بين الطلاب.

وأخذ الدكتور رضا سعيد المبادرة في تأسيس الجمعية الطبية الجراحية في دمشق، فوجه الدعوة إلى نخبة من الأطباء اجتمعوا في بهو الجامعة في ٩ نيسان ١٩٣٤ وقرروا وضع نظام داخلي للجمعية، وطلبوا من الحكومة السماح بتأسيسها لأن غايتها رفع سوية الطب في دمشق ونشر العلوم الطبية، فوافقت الحكومة على تأسيسها في

٢١ حزيران ١٩٣٤ تحت رقم ٤٦٢٦. وكان مؤسسو الجمعية ٣١ طبيباً منهم ١٠ فرنسيون، وتتألف من أعضاء عاملين عددهم ٥٠، وأعضاء فخريين غير محدودين، وأعضاء مراسلين غير محدودين. وعقدت الجمعية جلستها الأولى في ١١ كانون الأول ١٩٣٤، وانتخبت الدكتور رضا سعيد رئيساً لها. وبالإضافة إلى تشجيعها البحث العلمي، هدفت الجمعية إلى إقامة الجسور مع الجمعيات الطبية العربية والأجنبية، ودعوة الأساتذة العرب والأجانب للمحاضرة فيها، وبالتالي تنمية الوعي الطبي لدى المختصين والشعب بعامة. ونشرت بحوثها ومحاضراتها في مجلة المعهد الطبي العربي[1].

ولعل أهم ما يذكر عن رئاسة الدكتور رضا سعيد للجامعة السورية هذه السنوات الطوال أنه حال دون «فرنسة» الجامعة لغة وإدارة، فإذا كانت الجامعة الأمريكية في بيروت قد بدأت بتدريس الطب بالعربية منذ تأسيس المعهد الطبي فيها في عام ١٨٦٧ وحتى تحولت إلى التدريس بالإنكليزية في عام ١٨٨٢، كما سبق القول، فكم بالحري أن يدرَّس الطب بالعربية في مدينة عريقة كدمشق، استمراراً لماض تليد في العلوم الطبية العربية، وتلبية لاحتياجات الناشئة العربية في مختلف أقطارها التي أمَّت الجامعة السورية بسبب ذلك. وانصرف الدكتور رضا سعيد وهيئة التدريس في المعهد الطبي إلى الترجمة ثم التأليف بالعربية، مع المحافظة على الاتصال بأحدث العلوم الطبية. كما عُيِّن عدد من الأساتذة الأطباء الفرنسيين في هيئة التدريس لتعويد الطلاب على الإلمام باللغة الفرنسية التي كانت اللغة الأساسية في العلوم الطبية إبان الحكم العثماني وفي عهد الحكومة العربية. وكانت المحاضرات التي تلقى بالفرنسية تترجم آنياً إلى العربية سواء في معهد الطب أو معهد الحقوق. وهكذا نجحت الهيئة التدريسية، وبخاصة في معهد الطب، في ترسيخ التعليم بالعربية حتى يومنا هذا مع نجاحات كبيرة عالمية لخريجي المعهد الطبي.

وتشهد الرسائل المتعددة التي كان يوجهها الدكتور رضا سعيد بالفرنسية، والمحفوظة في الأرشيف الفرنسي، إلى المندوبين الفرنسيين على حكمة، وطول أناة، ودبلوماسية، وامتناع عن المجابهة الحمقاء، مما أعطى لمنصب رئاسة الجامعة احتراماً كبيراً محلياً وخارجياً. وكان الفرنسيون حريصين على إبقاء الصبغة المحلية والعربية

---

(١) انظر تفاصيل تأسيس الجمعية الطبية الجراحية، وأسماء أعضائها المؤسسين، وقانونها في مجلة المعهد الطبي العربي، مجلة ٩، جزء ٦ (كانون الأول ١٩٣٤) و جزء ٧ (كانون الثاني ١٩٣٥).

للجامعة السورية لشعورهم أن الجامعة تستقطب اهتمام العالمين العربي والإسلامي، ولا يمكن لجامعة فرنسية صرفة كالجامعة الفرنسية في بيروت، ولا كنموذج مخضرم من الجامعة الفرنسية، كما في الجزائر أن تنجح في دمشق بتراثها العربي، ولهذا تعاملوا مع الجامعة السورية واعترفوا بشهاداتها، وطبقوا فيها نظام البكالوريا الفرنسي، والمناهج الفرنسية، واستقطبوا موفديها وأساتذتها للتدريب في الجامعات الفرنسية، كما قام الأساتذة الفرنسيون، وبخاصة الأطباء منهم، بدور هام في تطوير التدريس ووضع خبراتهم في خدمة الطلاب وزملائهم الأساتذة. ولا أدلَّ على ذلك من الخدمات التي قدّمها الجراح الفرنسي لوسركل، ففي حفلة الوداع التي أقيمت له في ١٣ حزيران ١٩٣٥ على مدرج الجامعة السورية بمناسبة انتهاء عمله بعد عشر سنوات في شعبة الجراحة أشاد الدكتور رضا سعيد بسعيه الدائم لترقية المعهد الطبي ورفع شأنه ونشر اسمه في البلاد الفرنسية والأوربية، كما منحه رئيس الجمهورية السورية وسام الاستحقاق السوري[١].

ومما يدل على مدى الاحترام الذي بلغه الدكتور رضا سعيد كرئيس للجامعة السورية وعميد للمعهد الطبي، وبالتالي احترام الجامعة السورية التي يرأسها كمؤسسة علمية في المحافل الدولية، دعوة كلية فرانسا (Collège de France) في باريس المعهد الطبي في دمشق للمشاركة في احتفالها السنوي الرابع في حزيران ١٩٣١. فاختار مجلس المعهد الطبي الدكتور رضا سعيد ليمثل الجامعة في الاحتفال وليطلع في الوقت نفسه على ما استحدث في معاهد الطب الفرنسية من أمور إدارية وفنية وغيرها[٢].

وثمة أمر آخر يدل على علمية وموضوعية وحياد رئيس الجامعة السورية الدكتور رضا سعيد وهو أنه لم يسيِّس الجامعة، ولم ينتصر لفريق دون آخر حتى بعد أن أخذت الحزبية تتسلل إلى صفوف الطلاب، كما أحجم عن الرد على الاتهامات التي وجهت إليه، وترك للرأي العام المنصف أن يحكم بصوابها أو بطلانها، وقد استمر في إدارة الجامعة ومعهدها الطبي قرابة سبعة عشر عاماً دون أن تنال منه هذه الاتهامات لأنها تفتقر إلى البرهان، وسببها في اعتقادنا المنافسة على رئاسة الجامعة السورية.

---

(١) صحيفة «القبس»، ١٤ حزيران ١٩٣٥ .

(٢) مجلة المعهد الطبي العربي ، مجلد ٨ ، جزء ٦ (حزيران ١٩٣١) ، ص ٣٧١ - ٣٨٢ .

ومن شهادات زملاء الدكتور رضا سعيد ما ذكره الدكتور مرشد خاطر في حفل تأبينه على مدرج الجامعة يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦، فقد قسّم آثار الدكتور رضا سعيد إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الآثار العمرانية، وهي ما أنشأه من الأبنية في زمن رئاسته، ومنها دار الجامعة السورية مع مدرجها الرحب، ودار الجراثيم، وما رمّمه في تكية السلطان سليم وأعدّه لمدرسة طب الأسنان، ودار الكتب، ومخابر الكيمياء والطبيعة وعلمي الحيوان والنبات؛

ثانياً: الآثار العلمية، وهي كتاب موجز في أمراض العيون، وقد طبع، وكتاب مفصل في الموضوع نفسه، ولم يطبع، ومن الآثار العلمية إنشاؤه مطبعة الجامعة، ومجلة المعهد الطبي العربي، ودار الكتب التي تضم آلاف المجلدات، وتسهيل سفر الأساتذة لبلاد الغرب؛

ثالثاً: الآثار الاجتماعية، وهي تنحصر في رفع المستوى الاجتماعي في البلاد العربية جمعاء بما خرّجته الجامعة من أطباء ومحامين وصيادلة وأطباء أسنان وقابلات وممرضات.

وذكر الدكتور أسعد الحكيم في حفل التأبين ما للجامعة السورية من فضل على الأمة بصهرها عقول أبنائها في بوتقة واحدة، وتوحيد ثقافتهم وميولهم، وعلى اللغة العربية بإحياء مواتها وجعلها لغة علمية مماشية للغات الحية الأخرى. ولولا الصفات التي تفرّد بها رئيسها لما ثبتت في ذلك المعترك، وهي الجامعة العربية الوحيدة في العالم. وتكلم الدكتور رياض حمادة من لبنان خريج الجامعة السورية عن عواطف رفاقه اللبنانيين وعرفانهم بالجميل للجامعة ورئيسها، واختتم الدكتور حسني سبح حفل التأبين مبيّناً فضل الرئيس الراحل على الجامعة منذ أن ولدت حتى شبّت، ذاكراً الصفات الفريدة التي تحلّى بها ذلك الربّان الحاذق الذي أوصل سفينته إلى ميناء السلام على الرغم من العواصف التي ثارت في وجهها[1].

وكان الدكتور رضا سعيد قد توفي يوم الأحد في ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٥ ونعاه إلى الأمة رئيس الجامعة السورية عبد القادر العظم كمؤسس للجامعة. ولا يزال تمثال

---

(١) وقائع حفل تأبين الدكتور رضا سعيد منشورة في مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ٢٠، الجزآن ٧ ـ ٨ (١٩٤٦)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

الدكتور رضا سعيد قائماً في مدخل بناء الجامعة السورية الذي بني في عهده شاهداً على تاريخه العلمي المجيد وعلى وفاء رجال الجامعة وطلابها لعميدهم الراحل[1].



الدكتور رضا سعيد

(١) صحيفة «القبس»، ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٥.

أنشطة إجتماعية وعلمية في الجامعة السورية:

بعد أن طورت الجامعة السورية أنظمتها فوضعت النظام الأساسي والنظام الداخلي لها ودعّمت مناهجها التفتت إلى استكمال أبنيتها المخصصة للمحاضرات ولنشاطات الطلاب الاجتماعية. وكان بناء دار الجامعة ومدرجها الكبير في عام ١٩٢٩ خطوة هامة في تنظيم المحاضرات، وعقد المؤتمرات، واستقبال الوفود. وقد نظم استخدام المدرَّج بالمرسوم رقم ٩٠٣ تاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٣٧ الصادر عن رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، ورئيس الوزراء، جميل مردم بك، ووزير المعارف عبد الرحمن الكيالي من الكتلة الوطنية. ويبدو أن كثرة الاتجاهات السياسية آنذاك وتعارضها مع بعضها هي التي أملت تجنيب المدرج والجامعة مساوئها. فقد نص المرسوم رقم ٩٠٣، المبني على قرار مجلس الجامعة ذي الرقم ٤٩٤ والتاريخ ٢٦ تموز ١٩٣٧، في مادته الأولى على أن تعقد الاجتماعات وتقام الحفلات في دور الجامعة وباحاتها ومدرجها بدعوة يوجهها إمّا وزير المعارف وإمّا رئيس الجامعة، ويحظر على سواهم توجيه دعوات بهذا الشأن، وإذا أراد وزير المعارف توجيه دعوة من هذا القبيل عليه أن يعلم إدارة الجامعة ذلك كتابة قبل ثلاثة أيام على الأقل من موعد إقامة الحفلة أو الاجتماع. ونصت المادة الثانية أنه لا يجوز أن تكون للاجتماعات أو الحفلات المذكورة صفة استثمار مادية مطلقاً، ويمنع تكليف المدعوين إليها تأدية أي رسم أو أجرة أو إعانة مالية من أجل حضورهم هذه الحفلات أو الاشتراك فيها. وجاء في المادة الثالثة أن الحظر والمنع المذكورين في المادتين السابقتين لا يشملان الدروس والامتحانات التي تجري للطلاب وفاقاً لأنظمة المعارف وقوانينها[1].

وتشجيعاً من الجامعة والدولة للرياضة بين طلاب الجامعة الذين قاموا تلقائياً بتأسيس ملعب لكرة المضرب (تنس) في حديقة الجامعة فقد صدر المرسوم رقم ١٠٤٠ تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٧[2] الذي نص على وجوب مساعدة الطلاب في هذه الرياضة المفيدة لذلك تقرر منح النادي الرياضي في الجامعة إعانة مالية قدرها مائة ليرة سورية مساعدة لهم على تأسيس ملعب (تنس) في حديقة الجامعة.

وعلى المستوى الاجتماعي العربي فقد قام طلاب الجامعة السورية بزيارة الأقطار العربية للتعارف أو المشاركة في المؤتمرات، مثال ذلك قيام حوالي ٧٥ طالباً من

---

(١) انظر الجريدة الرسمية للجمهورية السورية، السنة ١٩ (١٩٣٧)، ص ٨٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٤٥.

الجامعة السورية بزيارة بيروت في شهر نيسان من عام ١٩٣٦، فتوقفوا أولاً في ميسلون حيث زاروا ضريح البطل الشهيد يوسف العظمة، ثم استقبلهم وفد من طلاب بيروت في شتورا، وقصدوا بعد ذلك الجامعة الأمريكية التي استضافت قسماً منهم ليومين، واستضافت القسم الآخر كلية المقاصد الخيرية الإسلامية التي أقامت حفلة لهم. وكانت الكلمات المتبادلة حيثما حلّوا حول الوطن والوحدة العربية. وأثناء زيارتهم للجامعة الأمريكية ومكتبتها ذكر لهم الدكتور أسد رستم أن أول جمعية استقلالية عام ١٨٧٣ قد تألفت فيها، وكان من أعضائها من طلاب الجامعة سليم عمون، حسن بيهم، وعارف بيهم، ومن أساتذتها يعقوب صروف، فارس نمر، سليم الموصلي، إبراهيم اليازجي، وإبراهيم الحوراني. وفي المائدة التي أعدتها لهم الجامعة الأمريكية، وحضرها رئيسها الدكتور بيارد دودج، تحدّث أحد أساتذتها عن تاريخ الجامعة ورسالتها في تثقيف الطلاب وعن الوحدة العربية. وردّ عبد السلام الترمانيني من طلاب معهد الحقوق في الجامعة السورية ورياض حمادة من طلاب المعهد الطبي بدمشق. وختمت الحفلة بكلمة رئيس جمعية العروة الوثقى في الجامعة[1]. وهكذا فالوطن والوحدة العربية كانا القاسم المشترك بين الطلاب على اختلاف انتماءاتهم الدينية ودون النظر إلى هوية المؤسسات التي يدرسون فيها.

ومثال آخر حول البعد العربي لنشاط طلاب الجامعة السورية مشاركتهم في مؤتمر طلاب العرب الذي تقرر أن يعقد في القاهرة في شهر شباط من عام ١٩٣٨. وكانت لجنة طلاب الديار الشامية - ولهذه التسمية دلالتها لأنها تمثل بلاد الشام بكاملها - على اتصال مع لجان الطلبة في مصر لتهيئة أعمال المؤتمر والمواضيع التي سيناقشها. وأقرّت لجنة طلاب الديار الشامية طرح البندين التاليين للمناقشة:

أولاً: الغاية الثقافية، وتقضي بتوحيد الثقافة في البلاد العربية وبنائها على أساس عربي، ويكون الوصول إلى هذه الغاية بالطرق التالية:

توحيد برامج التعليم في المدارس والجامعات في الأقطار العربية كافة، وتبادل الأساتذة بين الجامعات لإلقاء المحاضرات وحضور الامتحانات، وتعادل الشهادات، وتبادل الصفوف بين الجامعات في الأقطار العربية، وجعل اللغة العربية لغة التدريس الرسمية في المدارس وفي الفروع الجامعية التي يتسنى فيها ذلك، والتعمق في دراسة التاريخ العربي ونشره في المعاهد العلمية على اختلافها، وتقوية

(١) صحيفة «القبس»، ٢٧ شباط ١٩٣٧.

الروح القومية العربية في النشء، وفي المدارس الابتدائية بخاصة، والطلب من الجامعات والأساتذة تبادل المؤلفات العلمية[1]، وتوجيه اهتمام الحكومات لتشجيع التعليم الزراعي والصناعي وتأسيس المدارس في هذين الحقلين، ثم توجيه نظر الحكومات إلى تقييد المدارس الأجنبية ببرامج التعليم الوطنية، ومقاومة البعثات التي ترمي إلى بث روح التفرقة وإضعاف الروح القومية.

ثانياً: أمَّا الغاية الاجتماعية من مؤتمر الطلاب العرب فقد لخصتها لجنة طلاب بلاد الشام بأنها لتعارف الطلاب العرب، والاتصال بلجان الطلبة في الغرب، ووضع نشيد خاص للطلاب، وتشجيع المصنوعات العربية، ومحاربة النزعات الإقليمية[2].

واستفاد طلاب الجامعة السورية من مشاركتهم في المؤتمرات العلمية التي عقدت في دمشق. فمن ذلك انعقاد المؤتمر الطبي الثامن للجمعية الطبية المصرية في دمشق في منتصف شهر حزيران من عام ١٩٣٥، وكان رئيس المؤتمر علي باشا إبراهيم عميد كلية الطب في الجامعة المصرية، والمؤسسة المضيفة الجامعة السورية بشخص رئيسها الدكتور رضا سعيد. وأكَّد الدكتور علي باشا إبراهيم أن الجمعية الطبية المصرية تنظم مؤتمراتها في مصر وخارجها، فمؤتمرها الرابع عقد في بيروت في عام ١٩٣١[3]، والسادس عقد في بيت المقدس في عام ١٩٣٣[4]، وشاركت بلدية دمشق والمعهد الطبي في تكريم أعضاء المؤتمر الذين ضموا أطباء من مختلف الأقطار العربية، وفي خطاب باسم المعهد الطبي العربي بدمشق أشار الدكتور منيف العائدي، مساعد رئيس الجامعة السورية، إلى ما ينتظره المعهد الطبي من موآزرة مصر للاعتراف بشهادته. وردّ رئيس المؤتمر الدكتور علي باشا إبراهيم مبدياً إعجابه بمشاهداته في المعهد الطبي بدمشق وكيف تحولت التكية (السليمية) التي كانت مأوى للكسالى والعاجزين إلى معهد علمي حيث أقام المعهد الطبي العديد من مخابره ومكتبته وفرع طب الأسنان، وأبدى إعجابه بخاصة بالأطباء الذين يدرّسون الطب بالعربية، وحضر الاختبارات ودروس التشريح

---

(١) يعكس هذا الطلب ما سبق أن وافقت عليه وزارة المعارف السورية بناء على طلب رئاسة الجامعة السورية بطباعة خمسين نسخة إضافية من مؤلفات أساتذة الجامعة حين طبعها في مطبعة الجامعة السورية لتوزع هذه المؤلفات على الجامعات العربية والأوربية والمؤلفين والمكتبات الشهيرة مجاناً، انظر صحيفة «القبس»، ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٢) صحيفة «القبس»، ١٣ أيلول ١٩٣٧.

(٣) انظر تفاصيل انعقاد مؤتمر بيروت في مجلة المعهد الطبي العربي، مجلد ٨، جزء ٨ (تشرين الأول ١٩٣١).

(٤) انظر تفاصيل ذلك في صحيفة «القبس»، ١٨ و١٩ و٢١ حزيران ١٩٢٥.

بنوع خاص «فرأيت العلم إلى جانب العمل». وحول رأيه في تدريس الطب باللغة العربية، ذكر الدكتور علي باشا إبراهيم: «لقد تعلّمت الطب بها، وهي تتسع لكل علم ويمكن أن تعلَّم بها كل العلوم طبية كانت أو غير طبية، إنما ظروف أكثرها سياسية أكثر مما هي علمية وقفت دون التعليم باللغة العربية في المدرسة الطبية المصرية، ومع أن آمال الشرق بل آمال كل عربي تتشوق إلى أن تجعل هذه اللغة العزيزة هي السائدة في كل المعاهد العربية على شرط أن تتوفر الشروط لقيامها بتقديم الألفاظ والأسماء والمصطلحات اللازمة السهلة».

وأضاف: «وإني كنت أُرجح الرجوع حالاً إلى استعمال اللغة العربية لولا ما عانيته من زمن التلمذة، فقد قرأت كتاباً في (الفسيولوجيا) مطبوعاً سنة ٨٩٦ (يقصد سنة ١٨٩٦)، وقرأته مطبوعاً سنة ٨٧٠، ورغم أن هذا الكتاب قد طبع خمس مرات فقد وجدته في كل قراءة على شكل جديد، لأن العلم يتغير، ولم أجد في طبعة سنة ٨٩٦ أية كلمة من كلمات طبعة ٨٧٠، ولا أي مصطلح من المصطلحات القديمة، فإذا كثر التأليف واستطعنا الاتفاق على المصطلحات الطبية، ونشر ذلك في كتب الطب، عند ذاك يمكنني القول باستعمال اللغة العربية في التعليم».

وأردف الدكتور علي باشا إبراهيم قائلاً: «أما النقطة الأُخرى التي تكلم عنها صديقي الدكتور منيف بك العائدي فهي ليست في يدنا ولا بيد الجمعية التي أنا رئيسها، بل هي من شؤون الحكومات، ويلزم أن تتفاهم على مسألة الاعتراف بشهادة معهد دمشق»[1]. ويدل هذا القول من عميد كلية الطب في الجامعة المصرية أن عدم الاعتراف بالشهادات الجامعية السورية في مصر وفلسطين له مدلولات السياسية في الصراع الخفي بين الانتدابين البريطاني والفرنسي.

وتبين لنا كذلك من إجابات الدكتور علي باشا إبراهيم حول اللغة العربية أهمية الخطوة الرائدة التي اتبعتها الجامعة السورية بتقرير اللغة العربية في التدريس في معاهدها، وقد برهن الزمن على صوابها، وإذا كان من خطأ فهو في التطبيق وليس في اللغة العربية. وقد سبق القول أن الكلية البروتستانتية السورية (الجامعة الأمريكية فيما بعد) اعتمدت اللغة العربية في تدريس الطب منذ بدأ ذلك في عام ١٨٦٧ وإلى أن تحوّلت إلى الإنكليزية من عام ١٨٨٢ لأسباب لا تتعلق باللغة العربية وإنما لأمور خلافية

---

(١) صحيفة «القبس»، الأعداد ١٨ و١٩ و٢١ و٢٤ حزيران ١٩٣٥.

أثارتها نظرية دارون في حفل التخرج، وانتصار الأساتذة الأطباء الأمريكان الذين يدرّسون الطب بالعربية للقائل بها، واستقالتهم، واستبدالهم بأطباء لا يعرفون العربية.

وفي محاولتها توفير الاعتراف بشهاداتها في مصر دعت الجامعة السورية وكيل وزارة المعارف المصرية والأستاذ السابق في الجامعة المصرية محمد العشماوي، وأحمد عاصم بك من كبار موظفي الوزارة إلى سورية في ٢١ أيلول ١٩٣٧. وأشاد هذان الأستاذان بالنهضة العلمية في سورية، ودعيا إلى توثيق الروابط بين الجامعتين السورية والمصرية، وأشادا بالمستوى العلمي الذي بلغته الجامعة السورية[1].

واحتفل على مدرج الجامعة السورية في العام التالي لانعقاد المؤتمر الطبي الثامن في ١٩٣٥ بالمهرجان الألفي لأبي الطيب المتنبي حضره العديد من الوفود، وتكلّم باسم الجامعة السورية فائز الخوري الأستاذ في معهد الحقوق ونقيب المحامين، كما تكلّم سليم الجندي باسم المجمع العلمي، وألقى خطابه نيابة عنه الشيخ بهجة البيطار، كما تكلّم الشاعر عمر أبو ريشة، والدكتور جميل صليبا، وإسعاف النشاشيبي[2].

الجامعة السورية وقضايا الوطن:

شغل طلاب الجامعة السورية، كما أساتذتها، في الفترة بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٩، بالعديد من القضايا الوطنية الملحة، مثل مشروع معاهدة عام ١٩٣٣، ومشروع معاهدة عام ١٩٣٦ التي وصلت إلى مرحلتها شبه النهائية وأثارت الكثير من الآمال التي ما لبثت أن أحيطت برفض مجلس النواب الفرنسي التصديق عليها بعد توقيعها من قبل الحكومتين: وشهدت الفترة كذلك اشتداد الصراع العربي - الإسرائيلي، وقضية لواء الإسكندرون التي تفاقمت وانتهت بضم اللواء إلى تركيا. وانتشرت الحزبية بين صفوف الطلاب في هذه الأثناء، ولم تشغلهم السياسة مع ذلك عن المطالبة بإصلاح أنظمة الجامعة والدفاع عن مصالحهم الطلابية.

وكانت معاهدة ١٩٣٣ التي صاغتها فرنسا واعترض عليها نواب الكتلة الوطنية لأنها لا تحقق الوحدة السورية بل تبقي منطقتي العلويين والدروز خارج إطار الوحدة السورية القضية الأساسية آنذاك، فرفضها مجلس النواب في سورية في ٢١ تشرين

(١) صحيفة «القبس»، ٢٣ أيلول ١٩٣٧.
(٢) صحيفة «القبس»، ٣١ تموز، ٢ آب ١٩٣٦.

الثاني ١٩٣٣، وعلقت حكومة الانتداب، في عهد المفوض السامي دي مارتل، الحياة النيابية في سورية إثر هذا الرفض[1]. واحتج الطلاب على المعاهدة وراجعوا النواب بشأن رفضها، وبخاصة المعتدلين منهم، الذين خشي الطلاب موافقتهم عليها. وقد استقال وزير المعارف والأشغال العامة سليم جنبرت من حكومة حقي العظم احتجاجاً على المعاهدة، وذلك في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣[2]. واستغلت الحكومة استقالته فأصدرت مرسوماً بإلغاء مدرسة الآداب العليا وتسريح موظفيها وأساتذتها.

وقد عبّر طلاب الجامعة السورية عن حزنهم على وفاة إبراهيم هنانو (١٨٦٩ - ١٩٣٥) الذي ناضل ضد الفرنسيين في ساحات القتال في شمال سورية بين عامي ١٩١٨ و١٩٢١، وعرفت ثورته التي انضم إليها عدد من الثائرين بالثورة الهنانية[3]، كما ناضل بعد ذلك في مجال السياسة وكنائب في المجلس النيابي، وفي الحفل التأبيني الذي أقيم لإبراهيم هنانو في الجامع الأموي في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦، ألقى كلمة طلاب الجامعة السورية الطالب عبد الوهاب الأزرق الذي استذكر كلمات هنانو إذ قال: «أنتم الطلاب عنوان ثقة هذه الأمة فلا تخونوا أمانتها، ولا تحطموا ثقتها، ولا تبددوا أملها، لا أقول لكم اعملوا بل كافحوا، ولا أوصيكم بالسلم والنصر، فليكن كل عملكم كفاحاً، وليكن كل سلمكم نصراً»[4].

وفي مقال لفارس الخوري، الأستاذ في معهد الحقوق في الجامعة السورية، ونقيب المحامين، والنائب في المجلس النيابي، بمناسبة الذكرى السنوية لإبراهيم هنانو في عام ١٩٣٦، وعنوانه: «صفحات من حياة الرجل الخالد»، وضع نضال هنانو ضمن نضال سورية ليبيّن أهميته، وقسّم هذا النضال إلى خمسة أدوار: الأول، من السنوات الأخيرة من العصر الحميدي إلى تموز ١٩٠٨، والثاني، من إعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ إلى نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، والثالث، من بداية الحرب

---

(١) انظر حول الملابسات السياسية للمعاهدة: Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 381-394. وانظر مناقشة بنود المعاهدة ومقارنتها مع الاتفاقية البريطانية - العراقية التي أدخلت العراق إلى عصبة الأمم في عام ١٩٣٢، صحيفة «القبس»، ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٢) صحيفة «القبس»، ١٧ و٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٣) انظر بحثنا حول ثورة هنانو والثورات الأخرى في مقالنا: «من تاريخ سورية الحديث: العلاقات السورية - التركية ١٩١٨، ١٩٢٦»، المنشور في كتابنا: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق مكتبة نوبل ٢٠٠٢، ص ٢٩٧ - ٣٤٩.

(٤) نشر نص الكلمة كاملاً في صحيفة «القبس»، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦.

في عام ١٩١٤ وحتى نهايتها، والرابع، فترة الاستقلال في سورية من ٣٠ أيلول ١٩١٨ وحتى احتلال سورية والقضاء على حكومة فيصل، والخامس، دور الاحتلال الفرنسي. وأبرز فارس الخوري دور هنانو في الفترتين الأخيرتين، واختتم مقاله بالقول: «لم يكن الزعيم هنانو متطرفاً كما يزعمون بل كان حكيماً في تفكيره، متعقلاً في مطالبه، يعرف المستحيل ويتحاشاه، ويدرك الحق ويشتد في تقاضيه، فيتألم من تجزئة البلاد إلى دويلات مستقلة قائمة على أساس الطائفية، ويمتعض من فوضى التشريع التي تركت الناس في حيرة، ويخاف من السياسة الاقتصادية التي قضت على روح البلاد، ويشكو من حرمان الأمة من حقها الطبيعي بالوحدة والاستقلال»[١].

وكان لطلاب الجامعة السورية دور كبير في البرنامج الذي أعدَّه أديب الصفدي، أمين سر لجنة تكريم الشهداء، للاحتفال بيوم الشهداء نهار الأربعاء السادس من أيار ١٩٣٦، وتقدّم به إلى وزارة الداخلية للموافقة عليه. وورد في البرنامج مشاركة طلاب الجامعة السورية رسمياً في الاحتفال، وتمثلهم لجنة طلاب الجامعة، وكذلك طلاب المدارس الثانوية، ويمنع اشتراك الطلاب الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة. وبعد إلقاء الخطب في حديقة الأمة (الحديقة المجاورة لمجلس الأمة أي البرلمان)، يسير الموكب، ترافقه موسيقى مدرسة الروم الأرثوذكس والكشافة، من حديقة الأمة، فيمر من جسر فكتوريا، فطريق سراي الحكومة، فساحة الشهداء، حيث يقف دقيقة واحدة، ثم السنجقدار، فالدرويشية إلى مقبرة الباب الصغير[٢].

ومن الطبيعي أن تكون فلسطين الشغل الشاغل لطلاب الجامعة السورية، كما الوطنيين في سورية وغيرها من الأقطار العربية، وبخاصة في عام ١٩٣٦ حين قيام الثورة القسامية التي قادها عز الدين القسام في فلسطين. وكانت الإضرابات تتالى كل عام في ذكرى وعد بلفور يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، كما حدث مثلاً في هذه الذكرى في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٦ إذ أضرب طلاب الجامعة السورية بسائر فروعها صباح ذلك اليوم يرافقهم طلاب مدرسة التجهيز، وأرسلوا برقيات الاحتجاج إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين وإلى وزارة الخارجية البريطانية[٣].

---

(١) انظر النص الكامل لكلمة فارس الخوري في صحيفة «القبس»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٦.
(٢) انظر «برنامج الحفلة القومية الكبرى في حديقة الأمة»، في صحيفة «القبس»، ٤ أيار ١٩٣٦.
(٣) صحيفة «القبس»، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦.

وقد كتب فارس الخوري مقالاً إضافياً نشرته لـه صحيفـة «القبس» بتاريخ ١١ تموز ١٩٣٦ بعنوان: «دعوى اليهود في فلسطين»، ووصفته الصحيفة في صفحتها الأولى بأنه: «دفاع خطير يطعن القضية الصهيونية في صميمها»، وقد فنَّد فيه تاريخ اليهود منذ القديم.

وحين ترأس فارس الخوري الوفد السوري إلى المؤتمر البرلماني العربي في القاهرة في أوائل تشرين الأول ١٩٣٨ هاجم في خطابه تجزئة سورية بعد الحرب وشدَّد على اعتبار سورية وعد بلفور باطلاً، كما استنكر الانتداب البريطاني في فلسطين ومشروع تقسيم فلسطين[١].

ومما يجدر ذكره في مجال الصهيونية والقضية الفلسطينية وردود الفعل عليها أنه قد حدث انقسام في صفوف الطائفة اليهودية في دمشق بين الجمعية العربية اليهودية التي تؤيد القضايا العربية وجمعية حالوس الصهيونية العاملة في حي اليهود. وقد أغلقت الحكومة مقر جمعية حالوس في ٢٦ تموز ١٩٣٤ فتظاهر عدد من المنتمين إليها وهتفوا بإسقاط الجمعية العربية اليهودية التي أنشئت لمقاومة الدعاية الصهيونية والقضاء على جمعية حالوس. وقد ألقى المدعو إيلي شوربا سكرتير جمعية حالوس خطاباً حمل فيه على الجمعية العربية اليهودية، وتدخل عقلاء الحي لإخماد الفتنة، كما تقول صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٤.

والقضية الأُخرى التي شغلت طلاب الجامعة السورية، كما الرأي العام السوري، فهي قضية لواء الإسكندرون، وكانت صيحات المتظاهرين وشعارهم «إسكندرون عربية سورية إلى الأبد». وقامت مظاهرات عاصفة في كانون الثاني ١٩٣٧، إثر اتفاق جنيف حيث أقر مجلس عصبة الأمم تحويل اللواء إلى منطقة منفصلة عن سورية وخالية من السلاح. وأقر الاتفاق أن سورية ستكون مسؤولة عن السياسة الخارجية للواء وستشترك مع حكومة اللواء في نظام نقدي واحد، كما اعتبرت اللغة التركية لغة رسمية مثل العربية[٢]. وفي المظاهرات التي سارت يوم الاثنين في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٧ من المعهد الطبي، وضمت طلاب الجامعة والكلية العلمية الوطنية، متوجهة إلى شارع النصر

---

(١) صحيفة «القبس»، ١١ و١٤ تشرين الأول ١٩٣٨ . وقد سبق لفارس الخوري أن نشر مذكراته في سبع وثلاثين حلقة استعرض فيها فواجع التعذيب أمام ديوان الحرب في عهد جمال باشا والوضع السياسي في سورية حتى أواسط الثلاثينات والقرن العشرين ، ونشرتها لـه صحيفة «القبس».

(٢) انظر تفاصيل ذلك في : Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 499-503.

فالحميدية، خطب فيها في سوق الحميدية فخري البارودي، ثم التقت في شارع مأذنة الشحم بمفتي دمشق الشيخ عطا الكسم الذي أيد شعورهم، وكذلك فعل بطريرك الروم الأرثوذكس إلكسندروس طحان لدى وصول المتظاهرين إلى دار البطريركية[1].

ونشطت النساء السوريات في الدفاع عن القضايا الوطنية، وبخاصة قضية لواء إسكندرون.

وتبين الصورة التالية مظاهرة لسيدات سوريات في عام ١٩٣٨ يرفعن يافطتين باللغة الفرنسية تذكر إحداهما «Vive la Syrie»، أي «تعيش سورية»، وتذكر ثانيتهما «Pas de Séparation»، أي «لا انفصال»، والمقصود انفصال لواء الإسكندرون عن سورية[2].



(١) انظر تفاصيل إضافية عن مظاهرات الطلاب هذه في صحيفة «القبس»، ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧ .

(٢) مصدر هذه الصورة استديو أزاد في دمشق ، وقد نشرت في الكتاب التالي :
Elizabeth Thompson, Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privileges, and Gender in French Syria and Lebanon (New York: Columbia University Press, 2000).
ويعالج هذا الكتاب الهام الحركة النسائية في سورية ولبنان إبان فترة الانتداب . وأشكر استوديو آزاد لمساعدتي في الحصول على عدد من الصور .

وبعد أن تعالت الآمال بعقد معاهدة عام ١٩٣٦ مع فرانسا ثم أحبطت برفض فرانسا إبرامها، قامت الإضرابات في سورية، وكان في طليعتها طلاب الجامعة السورية الذين نظر إليهم الشعب كممثلين له فدعمهم. ولكن الحزبية آنذاك بدأت تتسرب بين الطلاب مما كان له أثر سلبي إذ عوضاً عن العمل الجماعي المؤثر تشرذم العمل الطلابي بين مؤيدين للكتلة الوطنية، وحزب الشعب، وحزب الاستقلال، وعصبة العمل القومي. وكانت الأحزاب العقائدية، مثل الحزب الشيوعي، والحزب القومي السوري، وجماعة الإخوان المسلمين (شباب محمد) تحث الخطى للتسرب هي الأخرى إلى صفوف الطلاب، مما بعثر في نهاية المطاف جهود الطلاب وأضعف عملهم المشترك.

كانت الكتلة الوطنية أول تنظيم سياسي ضم الوطنيين من مختلف المدن السورية، وقد انتسب إليها عدد من أساتذة الجامعة السورية، وكذلك عدد من الطلاب. ودعت الكتلة إلى وحدة سورية، ومن خلالها وحدة العرب، كما مالت نحو العلمانية مما يتفق مع تكوينها الطبقي ومصالح القائمين عليها الذين ضموا أفراداً من مختلف الطوائف، وساعدها في هذا الاتجاه ضعف الحركة الدينية المحافظة آنذاك، ولهذا وجدت قبولاً لدى العديد من أساتذة الجامعة وطلابها. وقد لعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية في سورية منذ تشكيل الجمعية التأسيسية في عام ١٩٢٨، وإعلان الدستور ثم تعليقه مع المجلس النيابي، كما كان لها دورها الهام في تعطيل معاهدة عام ١٩٣٣، وفي النجاح الجزئي لمعاهدة عام ١٩٣٦ التي لم يتم إبرامها من قبل فرانسا. وحذت الكتلة الوطنية حذو الأحزاب الفاشية التي شاعت في أوروبا وانتقلت إلى الشرق، كما في مصر ولبنان، آنذاك فأسست أفواج القمصان الحديدية من الشباب بقيادة فخري البارودي. ولم تكن الكتلة الوطنية على وفاق مع عصبة العمل القومي التي انتشرت في بيروت ودمشق وغيرهما من المدن السورية[1].

ولم يتمكن أي من الأحزاب الأخرى، سواء منها البورجوازية - الإقطاعية، مثل حزبي الشعب والاستقلال، أو العقائدية، مثل الحزب الشيوعي، والقومي السوري، وشباب محمد، من لعب دور مشابه لدور الكتلة الوطنية التي استقطبت السياسيين البارزين آنذاك في حين كانت الأحزاب العقائدية تتلمس طريقها وتدعِّم صفوفها.

(١) خص الدكتور فيليب خوري في كتابه : سورية والانتداب الفرنسي (مترجم) ، الكتلة الوطنية ببحث ضافٍ ومعمق ، وبين نشاطاتها وعلاقاتها مع الأحزاب الأخرى ومع الدولة المنتدبة .

ونظراً لأن بحثنا لا يتعلق بهذه الأحزاب حصراً بل بنشاطاتها في فترة الثلاثينات وتأثيرها على طلاب الجامعة السورية فإننا نكتفي هنا بذكر بعض الأحداث عن نشاط هذه الأحزاب وكيف أن انتشارها بين الطلاب قد أضعف النشاط الطلابي ككل، وبعثر جهود الطلاب، ووضعهم وجهاً لوجه مع بعضهم بعد أن كانوا أكثر تكتلاً وانسجاماً وفاعلية في العمل الجماعي في عهد الحكومة العربية، وكذلك في العشرينات إبان بداية الانتداب.

وكان من مبادئ حزب الشعب الذي أسسه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في عام ١٩٢٥ إثبات كفاءة السوريين على الحكم، وتمحورت هذه الفكرة حول عدد من النقاط، منها إعداد البلاد نحو سياسة اجتماعية ديمقراطية مدنية. وفي هذا السبيل أيَّد حزب الشعب كل مشروع أو نظام يخدم الفكرة الاجتماعية المؤدية إلى تأليف العناصر والقلوب بين أفراد الشعب السوري، كما طالب بحماية الصناعة الوطنية وتوحيد نظام التربية والتعليم[١].

وكانت عصبة العمل القومي التي تشكلت في عام ١٩٣٢ من القوميين العرب المتشددين أكثر انغلاقاً على نفسها، وتشدداً مع أعضائها، ومعظمهم من خريجي التجهيز ومعهد الحقوق، وتضمن بيانها التأسيسي قسمين رئيسيين: أولهما، يتعلق بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تستهدفها العصبة، وثانيها، يتعلق بالوسيلة الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وذلك بتحديد سلوك أفرادها تجاه المستعمرين، ومنعهم من تقلد المناصب الحكومية في دولة الانتداب. ولهذا قام الأمين العام للعصبة صبري العسلي بفصل الدكتور رشدي الجابي من العصبة لأنه قبل وظيفة طبيب في دائرة صحة دمشق، وذلك في تشرين الأول ١٩٣٤[٢]. وقد تعاون صبري العسلي والعصبة مع جماعة الاستقلاليين الذين كان يتزعمهم شكري القوتلي.

وتعالت احتجاجات عصبة العمل القومي، في مختلف فروعها، بشأن لواء الإسكندرون فأرسل، مثلاً، أمين سر عصبة العمل القومي في ادلب مصطفى خلوصي الجلبي عريضة إلى مكتب عصبة الأمم في جنيف بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٨، عن طريق المفوض السامي الفرنسي، يحتج فيها على الضغط التركي الفرنسي في اللواء وعلى

---

(١) أسهب فارس الخوري في مذكراته حول «سير القضية الفلسطينية»، في شرح مبادئ حزب الشعب، انظر مقاله في صحيفة «القبس»، ١٥ كانون الأول ١٩٣٥.
(٢) صحيفة «القبس»، ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٤.

توقيف الزعيم زكي الأرسوزي. كما أرسلت السيدة بهيرة العظم، سكرتيرة لجنة الدفاع عن فلسطين ولواء الإسكندرون في سورية، عريضة احتجاج مماثلة إلى المفوض السامي باسم النساء السوريات العربيات[1]. وأرسل زكي الأرسوزي، بصفته عميد عصبة العمل القومي في لواء الإسكندرون، عريضة تحمل عدة صفحات من التواقيع من إنطاكية، بينها زخريا زخور وإسكندر ورد، إلى عصبة الأمم، عن طريق المفوض السامي دي مارتيل، بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٣٧، تشرح وضع اللواء منذ اتفاقية أنقرة مع فرانسا في عام ١٩٢١ وحتى تاريخه[2].

وقد بدأ الشيوعيون نشاطهم تحت اسم عصبة سبارتاكوس (Spartakus)، والتسمية نسبة إلى ثورة العبيد بزعامة سبارتاكوس في إيطاليا وهزيمتهم جيوش روما بين عامي ٧٣ ـ ٧١ ق.م، ثم أصبح لسورية ولبنان حزب شيوعي واحد وما لبث أن انقسم إلى حزبين، واحد لكل منهما، في مطلع الثلاثينات. وترأس الحزب الشيوعي السوري الطالب في معهد الحقوق خالد بكداش، كما ترأس الحزب اللبناني سكرتيره العام فرج الله الحلو. ونشط الحزب الشيوعي في صفوف الطلاب والعمال والنساء.

وقد رفع المدير العام الفرنسي للأمن العام، المفتش العام للشرطة في سورية ولبنان، مذكرة من بيروت بتاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ تحدث فيها عن الحزب الشيوعي في كل من سورية ولبنان، فذكر أنه لم يكن للحزب الشيوعي في سورية قبل عام ١٩٣٦ أهمية كبرى، ولم يتجاوز أعضاؤه وأنصاره أكثر من مئة، ولكن منذ عام ١٩٣٦ أقام مقراً له وبدأ حملة دعاية واسعة بين العمال، ويعدُّ أفراده الآن، أي في عام ١٩٣٩، حوالي ثمانمائة عضو، وله جريدة «صوت الشعب»، التي تطبع بالعربية والأرمنية في لبنان، وتطبع من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ نسخة للعدد الواحد، وقد استفاد الحزب من الإضرابات فطالب بزيادة الرواتب وإنقاص ساعات العمل، واستفاد كذلك من دعم الكتلة الوطنية له. وقد عمل، على غرار الكتلة الوطنية، على دعم معاهدة عام ١٩٣٦ مع فرانسا، وعمل مندوب الحزب في باريس رفيق رضا على إقناع الحزب الشيوعي الفرنسي بتأييد المعاهدة. واستفادت سورية من هذا الدعم لأن رئيس الوزراء الفرنسي الاشتراكي ليون بلوم الذي أيّد المعاهدة

---

(١) ترد نصوص هذه العرائض في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Syrie-Liban, Carton, No. 736, Damas le 20 juin 1938.

(٢) يرد نص العريضة بالعربية مع ترجمة فرنسية لها في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Syrie-Liban, Carton, No. 734, Antioche le 6 janvier 1937.

كان يتمتع بتأييد الحزب الشيوعي الفرنسي. وتذكر المذكرة أسماء كبار المسؤولين في الحزب الشيوعي في دمشق وهم خالد بكداش الأمين العام للحزب، ورفيق رضا وأصله من طرابلس ومقيم في دمشق، وهو ممثل الحزب في باريس، والمحامي رشاد العيسى، والمدرّس عادل حموي، وفوزي الزعيم مدير المنشورات والدعاية في الحزب.

وتتعرض المذكرة إلى الحزب في حلب فتقول أنه فرعان: عربي وأرمني، ومركزه في بستان كلاب (كل آب)، ويعمل الحزب مع الكتلة الوطنية في حلب، ويتسلم بانتظام منشورات الحزب من خالد بكداش. وتشير المذكرة إلى أن الحزب في حلب منذ عام ١٩٣١ وحتى تاريخه قد أفلت من عقاب الشرطة والقضاء، لذا كثر أتباعه. وتذكر أن أعضاء الفرع العربي للحزب هم: بشير فنصة وإبراهيم ميرزا ومصطفى بزري وعبد الجليل سيريس وعبد الحليم مصري، وأعضاء الفرع الأرمني هم: كالوست نورانيان وهايغازون بوياجيان وأرسين غويدور[١].

ونشط الحزب الشيوعي في الحياة السياسية، وبخاصة بين العمال وطلاب التجهيز ومعهد الحقوق، كما أنه نشط بين النساء، ودافع عن القضية السورية، كما عن القضايا الدولية، مثال ذلك أن سكرتيرة فرقة الحزب الشيوعي النسائية بدمشق ليلى غسان رفعت في ١٤ نيسان ١٩٣٩ احتجاجاً إلى عصبة الأمم ووزارة الخارجية الفرنسية ضد احتلال إيطاليا الفاشية لألبانيا، الدولة الإسلامية الوحيدة في أوروبا، والتي لم تكتف بما اقترفته في طرابلس الغرب والحبشة وإسبانيا، وناشدت ليلى غسان المسؤولين باسم شيوعيات دمشق اللواتي تجمعهن مع هذه الشعوب المظلومة رابطة النضال في سبيل الحرية والنقمة على الفاشية وعلى هجمتها البربرية[٢]. وقد أصدر المفوض السامي الفرنسي بيو القرار رقم ٢٥٩/ل.ر تاريخ ٢٩ أيلول ١٩٣٩ بحل الحزب الشيوعي مع جميع المنظمات التابعة له في الأراضي اللبنانية والسورية. وجاء ذلك إثر تعليق الدستور السوري وحل المجلس النيابي ومجلس الوزراء في ٨ تموز ١٩٣٩ وتشكيل مجلس المديرين محل مجلس الوزراء[٣].

---

(١) توجد هذه المذكرة في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Syrie-Liban, Carton, No. 737, Beyrouth le 6 mai 1939.

(٢) انظر حول نشاط هذه الفرقة الشيوعية النسائية الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Syrie-Liban, Carton, No. 737, Damas le 14 avril 1939.

(٣) انظر الجريدة الرسمية لعام ١٩٣٩، ص ٢٣، ٢٤، ١٧٠، والقرار رقم ٢٥٨/ل.ر تاريخ ٢٩ أيلول ١٩٣٩، والقرار رقم ١٤٤/ل.ر تاريخ ٨ تموز ١٩٣٩، والقرار رقم ١٤٥/ل.ر تاريخ ٨ تموز ١٩٣٩.

وكان الحزب القومي السوري يعاني في الثلاثينات من ملاحقة السلطة الفرنسية له في بيروت بتهمة أنه حزب سياسي سري غايته الإخلال بالأمن العام، وتعكير السلامة العامة في الدولة، وتعديل حدودها وشكلها. وقد استدعى المستنطق الفرنسي في بيروت في ٤ كانون الثاني ١٩٣٦ أنطون سعادة وزملاءه الموقوفين فاصطف الحزبيون في قصر العدل وحيّوا الزعيم وسورية، ومنهم فؤاد الحداد وأخوه جوزيف، وفؤاد مفرج، وجوزيف أبي ناضر[١]. ولم يأخذ الحزب القومي في الثلاثينات بين طلاب الجامعة السورية الدور الكبير الذي أصبح له في الأربعينات لأنه كان يناضل آنذاك في لبنان في وجه مقاومة فرنسية لبنانية شرسة، ونظراً لهذه المشاغل الملحة للحزب حدث تقارب بينه وبين الكتلة الوطنية. فقد ذكرت صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ١٦ آذار ١٩٣٦ أن ناصيف الحسيني من أعضاء الحزب القومي السوري زار جميل مردم بك العضو البارز في الكتلة الوطنية في داره وهنأه على نشاطه وإخوانه في الدفاع عن سورية. وردّ جميل مردم بك بذكر صلته القديمة بوالد أنطون سعادة، الدكتور خليل سعادة من أعلام السوريين في المهجر، وأثنى على أنطون سعادة لوطنيته وجهوده، وقال أنه صرّح في أكثر من مناسبة أن القرابة المعنوية بين فكرة أنطون سعادة وفكرة الكتلة الوطنية قوية جداً، وأبلغ السيد الحسيني نقل تحياته إلى عميد الحزب وإعجابه بالرسالة التي نشرتها له صحيفة «النهار».

ولم يكن حزب الاخوان المسلمين قد استكمل تأسيسه في الثلاثينات لأن الطلاب السوريين الدارسين في مصر نقلوا فكرة الإخوان المسلمين الذين أسسهم حسن البنا في مصر عام ١٩٢٨ إلى سورية في الثلاثينات، ولم يشتد عود الإخوان في دمشق حتى الأربعينات. وقد استقطب الفكر الديني في العشرينات والثلاثينات من حول جمعيات خيرية، مثل الجمعية الغراء، وجمعية التمدن الإسلامي، وجمعية الهداية الإسلامية، وجمعية العلماء[٢].

ونورد هنا نموذجاً لهذه الجمعيات هو جمعية الهداية الإسلامية في دمشق التي وجهّت كتاباً مفتوحاً للمفوض السامي بتاريخ ١٠ شباط ١٩٣٦ تظهر فيه العقلانية والواقعية في آن واحد، وكذلك الرجاء بإعادة السياسيين، وإطلاق سراح الموقوفين، والعفو عن المحكومين، وفتح المدارس لتعود المياه إلى مجاريها وليفتح الناس حوانيتهم

---

(١) صحيفة «القبس»، ٥ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٢) انظر حول هذه الجمعيات: Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 608-61.

وتستأنف التجارة حريتها في كافة الجهات السورية[1]. وكانت موجة من الإضرابات تعم البلاد السورية آنذاك لرفض فرانسا توقيع المعاهدة مع سورية. ونستدل من كتاب جمعية الهداية الإسلامية ومن عمل الجمعيات الخيرية بعامة أنها لم تكن تعمل للتسرب إلى صفوف الطلاب وإنشاء تنظيم سياسي كما أصبح عليه الأمر بالنسبة للإخوان المسلمين في الأربعينات وحتى في الثلاثينات على نطاق أولي وضيق.

وكانت حلب، خلافاً لدمشق التي طغى فيها النشاط الوطني للكتلة الوطنية وعصبة العمل القومي بصورة خاصة ومساهمة طلاب الجامعة في هذا النشاط، مركزاً رئيسياً في الثلاثينات لما عرف بتنظيم «شباب محمد». وقد وجَّه هذا التنظيم بياناً نشرته صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ٧ آذار ١٩٣٩ بعنوان: «إلى رجالنا وطلابنا وشبابنا، بيان «شباب محمد» إلى الأمة السورية، دعوة إلى التضامن والجهاد في سبيل البلاد»، وتوجه البيان إلى الطلاب بقوله: «وأنتم يا معاشر الطلاب، يا عدَّة مستقبل هذه الأمة وعنوان ثقتها ومحط أمانيها، لا تحطموا تلك الثقة ولا تخيبوا ذلك الأمل، انفروا خفافاً وثقالاً لخلق رأي عام صحيح صريح يحسن النقد البريء». وتوجه البيان إلى النساء بقوله: «يا نساء سورية «شباب محمد» يبغون مساهمتكن في إنهاض الوطن وإعزازه». وقد انتقد هذا التنظيم قانون الطوائف[2].

وكانت مجلة «الطليعة» الدمشقية مجلة النخبة المثقفة في أواسط الثلاثينات، وتجتمع هذه النخبة في «مقهى الكمال»، وبينهم فؤاد الشايب ومنير سليمان وميشيل عفلق وصلاح الدين المحايري ورشوان العيسى رئيس تحرير «الطليعة»، وجميعهم أقل من ثلاثين سنة من العمر، وكانت «الطليعة» تنشر مقالات مترجمة لكتّاب غربيين مثل أندريه جيد ومالرو وأناتول فرانس، ومقالات حول الإشتراكية وضد الفاشية والدعاية الصهيونية في باريس. وكانت تهاجم الرأسمالية والبورجوازية وكبار الملاّكين وتستشهد باليسار الأوربي وبصحيفة «الإيمانيته» الفرنسية. ولم يمارس هؤلاء تأثيراً كبيراً على

---

(١) يوجد نص الكتاب المفتوح لجمعية الهداية الإسلامية الموجه إلى المفوض السامي الفرنسي بواسطة مندوبه في سورية في الأرشيف الفرنسي التالي، ويتألف الكتاب من صفحتين برقم ٢٥٣/٣٨٧ تاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٥٤ و١٠ شباط ١٩٣٦، وهو مذيل بخاتم الجمعية الذي يحمل تاريخ ١٣٤٩هـ.
MAE, Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, Carton, No. 475.

(٢) انظر بيان «شباب محمد» في صحيفة «القبس»، ٧ و٨ آذار ١٩٣٦.

الشارع بالرغم من أن مجلة «الطليعة» كانت تطبع ٣٠٠٠ نسخة، كما يذكر تقرير فرنسي عنها[١].

وكان البرنامج الوطني الذي استقطب اهتمام طلاب الجامعة السورية أكثر مما عداه هو ذلك الذي كان يدعو إليه ميشيل عفلق في أواخر الثلاثينات مؤكداً أن الإسلام ظهر بين العرب، ولهذا يترتب على العرب واجب إنساني لا يمكنهم تأديته إلاّ إذا أصبحوا أُمة قوية، ومن هنا دعوته وصلاح البيطار إلى بعث الأمة العربية الواحدة. وانتقلت دعوتهم الفكرية هذه إلى حزب سياسي تشكل رسمياً في ١٩٤٧، واستقطب الساحة الطلابية، إلى جانب حزب الشباب الذي سبق وشكّله أكرم الحوراني في حماه[٢]. وكان زكي الأرسوزي قد أعلن في الصحف في ٢٠ آذار ١٩٣٩ انسحابه من عصبة العمل القومي مع إخوانه من شباب لواء الإسكندرون المقيمين في المدن السورية[٣]. وانضم الأرسوزي إلى حركة البعث وأصبح من أقطابها في الأربعينات.

وأدّى تغلغل الأحزاب السياسية بين طلاب الجامعة السورية في الثلاثينات إلى إثارة احتجاجات أولئك الذين لا ينتمون إلى أي حزب ولكنهم كانوا فاعلين في سبيل المصلحة العامة. وشجب هؤلاء، مثلاً، حفلة الشهبندريين من أتباع عبد الرحمن الشهبندر وحزبه، حزب الشعب، على مدرج الجامعة السورية في ٢٧ أيار ١٩٣٩، ونشروا بياناً في الصحف جاء فيه: «لم يعرف عن طلاب الجامعة السورية أنهم شهبندريون وأنهم ينتمون لحزب من الأحزاب أو ينتسبون لفئة من الناس دون أُخرى، بل أعلنوا في جميع مواقفهم الوطنية المشرقة، وهم العنصر البريء والفئة الممتازة في هذه البلاد، أنهم فوق الأحزاب جميعاً وأنهم للوطن والعروبة دون سواهما»[٤].

وحدث انقسام في الرأي بين الطلاب في اجتماعهم في ٦ نيسان ١٩٣٦ حول الاستمرار في الإضراب الذي دام تسعة عشر يوماً حتى ذلك التاريخ أو إنهائه والاكتفاء بالوعود بإطلاق سراح الطلاب المعتقلين المحتجين على عدم توقيع المعاهدة

(١) انظر التقرير عن مجلة «الطليعة» في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, Carton, No. 873 «Note sur le journal damascain» Al-Talia «(l'avant-garde), Damas le 5 décembre 1935».

(٢) انظر: Khoury, Syria and the French Mandate, pp. 605-606.

(٣) انظر صحيفة «القبس»، ٢٠ آذار ١٩٣٩ التي نشرت بيان الأرسوزي.

(٤) بيان طلاب الجامعة في صحيفة «القبس»، ٢٨ و٣١ أيار ١٩٣٩.

مع فرانسا. ويبدو أن وراء هذا الانقسام في الرأي الطلابي تغلغل الأحزاب بين الطلاب واختلاف مواقفها السياسية. ولتحاشي هذا الانقسام في الرأي مما يضعف الحركة الطلابية فقد تمَّ الاتفاق في اجتماع الطلاب الجامعيين والتجهيزيين في مدرج الجامعة على قَسَم الإخلاص، أي أن تقبل الأقلية ما تقرره الأكثرية، واحتدم النقاش، وقال أحدهم يجب مراعاة السن، ويجب ألاَّ يكون الطالب البالغ ١٢ سنة كالطالب البالغ ٣٠ سنة من عمره. وفي النتيجة قبلت فكرة القَسَم من الجميع، ووقف الطلاب وأقسموا القسم التالي:

«أقسم بالله وبشرفي وبديني أن أتبع رأي الأكثرية حباً لوحدة الطلاب وتنفيذاً لغايات الاتحاد الشريفة»[1]. وتمَّ الاتفاق على تعليق الإضراب وإعادة افتتاح الجامعة والمدارس المضرية، وألغيت عقوبة طرد الطلاب[2].

وثمة أمر آخر أساء للجامعة وطلابها من جراء تدخل السياسيين والتلاعب بشروط القبول فيها، ففي رسالة من المندوب العام للمفوضية الفرنسية في بيروت إلى المندوب الفرنسي لدى الحكومة السورية بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٣٦، أثار قضية الطلاب السوريين الذين اتخذوا جنسية أجنبية للتسجيل في الجامعة والإجراءات الواجب اتخاذها، ذلك أن الجامعة كانت تشترط على الطلبة السوريين أن يكونوا حاصلين على شهادة البكالوريا، في حين تساهلت مع طلاب البلاد المجاورة باعتماد شهادة من بعض مدارسها بأنهم أنهوا الدروس الثانوية فيها فيجري لهم عندئذ فحص قبول. وبدأ تسجيل الطلاب السوريين كطلبة من البلاد المجاورة في عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣، ثم أخذت أعدادهم بالتناقص في عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦، ومجموع أعداد هؤلاء الطلاب ستة وعشرون. ويلقي المندوب الفرنسي اللوم على النظام البرلماني والأحزاب وتدخل أعضائهم في الانتساب إلى الجامعة. ومما سهَّل الحصول على الجنسية الأجنبية تغطية سلطات الهجرة والجوازات لأصحابها، وهي بإشراف فرنسي، ولذلك اقترح المندوب الفرنسي حلّين لذلك: أولهما، لفت نظر السلطات الجامعية إلى أن السوري

---

(١) صحيفة «القبس»، ٧ شباط ١٩٣٦.

(٢) تمَّ ذلك في بيان لوزير المعارف مصطفى الشهابي بتاريخ ٨ آذار ١٩٣٦، انظر صحيفة «القبس»، ١٠ آذار ١٩٣٦؛ وانظر كذلك مطالب الطلاب المادية والمعنوية، في صحيفة «القبس»، ١٦ آذار ١٩٣٦.

لا يفقد جنسيته إلاّ إذا وافق رئيس الدولة على ذلك، وثانيهما، إصدار تشريع يجعل البكالوريا شرطاً لكل من ينتسب إلى الجامعة، وكذلك لكل من يمارس الطب أو المحاماة[1]. ولفتت وزارة المعارف نظر الجامعة إلى هذه الحالات ووجوب التدقيق في تسجيل الطلاب السوريين الذين يحملون جنسيات أجنبية وأن يتم التحقق من ذلك بواسطة دائرة الأحوال المدنية[2].

نشاط الطلاب السوريين في فرانسا:

عمدت وزارة المعارف السورية، بموافقة وتسهيل من سلطات الانتداب إلى إرسال أعداد كبيرة من الطلاب إلى فرانسا لتحضير شهادة الإجازة في مختلف العلوم، وكذلك الدكتوراة، لإغناء المدارس بالمدرّسين الأكفاء، ونذكر، على سبيل المثال، صدور عدة مراسيم في عام ١٩٣٦ بمنح كراسي مجانية للدراسة في فرانسا بدءاً من أول تشرين الثاني ١٩٣٦، ومن الموفدين آنذاك سامي الدهان لدراسة الآداب العربية، جوزيف السبع لدراسة الآداب الفرنسية، أنور النعمان لدراسة التاريخ والجغرافية، حافظ الجمالي لدراسة الفلسفة، أحمد الفتيح لدراسة الآداب، عبد الهادي هاشم للآداب، وداوود صليبا للتاريخ والجغرافيا، وجميع هؤلاء من المعلمين أساساً[3]. ومنح في عام ١٩٣٨ كل من عادل العوا، عبد الوهاب حومد، أمجد طرابلسي، مارسيل عبسي، ميخائيل بللوز، وواصل القتابي كراسي مجانية في فرانسا[4]. وتكثر في الجريدة الرسمية مراسيم مثل هذه الإيفادات.

وقد شكل الطلاب السوريون في فرانسا ظهيراً هاماً في مكان إقامتهم لدعم نشاط طلاب الجامعة السورية في نضالهم الوطني، وحتى في إرسال المعونات المالية لعرب اللواء مقتطعين إياها من رواتبهم، فقد أرسل الطالب أحمد الفتيح بالنيابة عن عدد من الطلبة السوريين المتبرعين شيكاً بمبلغ ألفين وخمسمائة فرنكاً إلى نجيب

---

(١) هناك رسائل عديدة في الأرشيف الفرنسي التالي حول ذلك، وحول أعداد هؤلاء الطلاب، انظر:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 131, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 5 février, le 6 mars 1936, le 26 mars 1936.

(٢) صحيفة «القبس»، في أيار ١٩٣٦، بعنوان: «وزارة المعارف والقبول في الجامعة، يجب أن لا يدخل إلاّ حامل شهادة البكالوريا».

(٣) صحيفة «القبس»، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٤) صحيفة «القبس»، ١٠ تشرين الأول ١٩٣٨.

الريس صاحب صحيفة «القبس»، وقد سلَّمه بدوره إلى الحاج محمد خير دياب خازن «جمعية الدفاع عن إسكندرون»[1].

وإلى جانب نشاط الطلاب السوريين في باريس فقد احتج الطلاب السوريون والعرب في جامعة طولوز من أجل اللواء، وأرسل سكرتير جمعية الطلاب العرب في طولوز فؤاد مارديني برقيات احتجاج بهذا المعنى إلى المسؤولين في الحكومة الفرنسية وإلى عصبة الأمم[2].

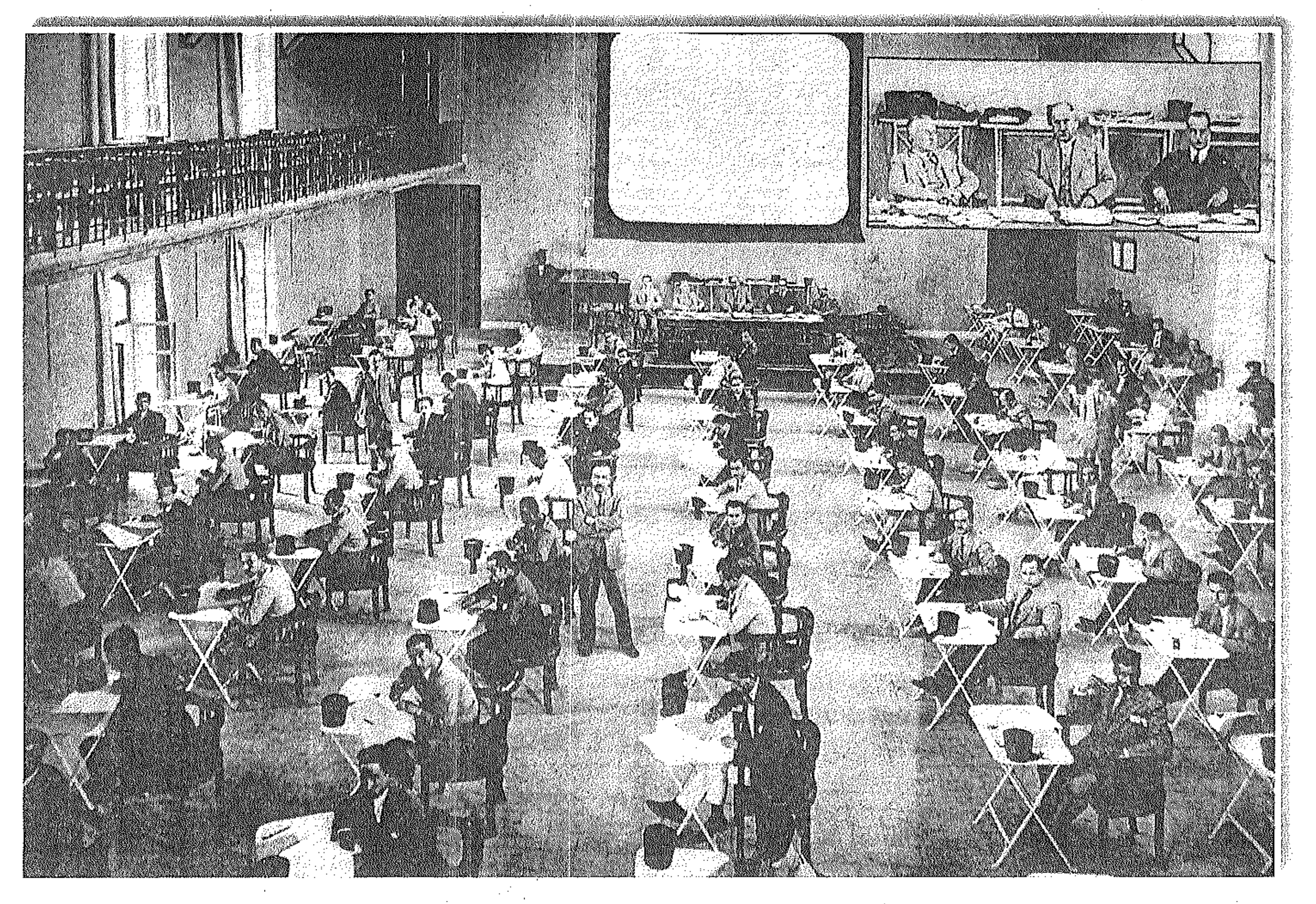
وقد ناصرت العصبة الفرنسية لمقاومة الاستعمار والاضطهاد الكولونيالي (Ligue Française Contre l'Imperialisme et l'oppression Coloniale) قضايا الطلبة السوريين والعرب وغيرهم من الشعوب الخاضعة للاستعمار واحتجت لدى السلطات الفرنسية على سياستها. وأرسلت العصبة في ٧ شباط ١٩٣٦ رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية فيما يتعلق بأحداث سورية، وأعلنت أن الشعب السوري له الحق في التحكم بمصيره[3].



(١) صحيفة «القبس»، ٣ تموز ١٩٣٨، والمتبرعون هم، دون ذكر مبلغ التبرع لكل منهم: قاسم هنيدي، أسعد محاسن، محمود برمده، عبد الغني الطنطاوي، أحمد الفتيح، محمد مبارك، خلدون كناني، مقصود علي (من الهند)، عبد الهادي هاشم، حلمي اللحام، سليم عادل، حكمة هاشم، عبد الكريم اليافي، عبد الكريم صافي، ماهر كيلاني، جميل سلطان، رأفة أتاسي، عدنان القوتلي، بسام كرد علي، عز الدين المصري، الآنسة درية الخشيمي، جوزيف السبع، عمر شخاشيرو، عدنان نرسيس، مصطفى الشماع، رفيق السيوفي، بشير عبد المسيح، كامل روماني، فريد الخاني، وعبدالله حصني.

(٢) صحيفة «القبس»، ٣ تموز ١٩٣٨.

(٣) انظر نص رسالة العصبة الفرنسية إلى وزير الخارجية الفرنسي دعماً لسورية في نضالها في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Beyrouth, Cabinet Politique, Carton, No. 475, Paris le 11 février 1936.



امتحان في مدرج الجامعة

الفصل السادس

الجامعة السورية

بين الحرب العالمية الثانية والإستقلال

(١٩٣٩-١٩٤٦)

مقدمة:

شهدت سورية في هذه الفترة أحداثاً جساماً بدأت بضم لواء الإسكندرون إلى تركيا في عام ١٩٣٩ وتفريط فرانسا بدورها كدولة منتدبة لا يحق لها التنازل عما أؤتمنت بالمحافظة عليه بموجب صك الانتداب الذي اعتمدته عصبة الأمم(١)، وانتهت باستقلال سورية وبدء مرحلة جديدة في التعليم الجامعي إذ اتسع مداه، وتحوّلت الجامعة السورية بالتدريج إلى جامعة دمشق، وافتتحت جامعات أُخرى لاحقاً في حلب واللاذقية وحمص في عهد البعث والحركة التصحيحية للرئيس حافظ الأسد.

وقد أنهت فرانسا، في مطلع هذه الفترة، إثر قيام الحرب العالمية الثانية، الحكم البرلماني في سورية وأصدر المفوض السامي في سورية ولبنان غبربيل بيو القرار رقم ١٤٤/ل.ر. تاريخ ٨ تموز ١٩٣٩ بتعليق الدستور وحل مجلس النواب ومجلس الوزراء، وتأليف مجلس مديرين عهد إليه بتأمين السلطة التنفيذية تحت مراقبة المفوض السامي، واتخاذ قرارات التعيين لكبار الموظفين والقضاة، وإصدار مراسيم لها قوة القانون ولا سيما في شؤون الموازنة. وتألف مجلس المديرين بموجب القرار رقم ١٤٥/ل.ر. تاريخ ٨ تموز ١٩٣٩ من خمسة مديرين عامين حدّدت صلاحياتهم كما يلي: مدير الداخلية العام رئيساً، وعين بهيج الخطيب المفتش العام للأمور الإدارية في وزارة الداخلية لهذا المنصب، ومدير العدلية العام، ومدير المالية العام، ومدير المعارف العام، وعيِّن عبد اللطيف الشطي لهذا المنصب، ومدير الاقتصاد العام. وكان أهم حدث داخلي

---

(١) انظر حول قضية اللواء:

Jacques Thobie, «Le nouveau cours des relations franco-turque et l'affaire du sandjak d'Alexandrette, 1921-1939», Annales du Levant, Université de Rennes-2, no. 1 (1985), pp. 98-130.

في بداية حكم مجلس المديرين اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر رئيس حزب الشعب في ٧ تموز ١٩٤٠[١].

واستمرت حكومة المديرين في الحكم إلى أن عيّن خالد العظم رئيساً لحكومة الدولة السورية بتاريخ ٢ نيسان ١٩٤١، من قبل المفوض السامي دانتز (Dentz) ممثل حكومة فيشي الفرنسية في سورية ولبنان. وكانت حكومة فيشي الخاضعة للألمان بعد احتلالهم فرانسا قد اتخذت مدينة فيشي الفرنسية مركزاً لها ونصّبت الجنرال بيتان (Pétain) رئيساً لفرانسا. وكان وزير المعارف في حكومة خالد العظم محسن البرازي.

حكمت حكومة فيشي سورية ولبنان مدة عام، من تموز ١٩٤٠ وحتى تموز ١٩٤١، وتعاظم النفوذ الألماني أثناء ذلك في سورية، ودعمت ألمانيا من سورية ثورة رشيد عالي الكيلاني على الإنكليز في العراق[٢]. وعانت سورية من الصراع بين فرانسا الحرة برئاسة الجنرال ديغول، وتأييد الإنكليز له، وبين حكومة فيشي، ووعدت حكومة ديغول السوريين واللبنانيين بالاستقلال، كما أقرّت ضم منطقتي جبل الدروز والعلويين إلى دولة سورية. وبعد قتال عنيف بين قوات فيشي وقوات ديغول وبريطانيا أعلنت حكومة فيشي الفرنسية في سورية الهدنة مع بريطانيا في مدينة عكا في ١٤ تموز ١٩٤١، بدون حضور ديغول أو ممثل عنه، مما أعطى نفوذاً متزايداً لبريطانيا في شؤون سورية. وسمحت هدنة عكا بإعادة جنود فيشي من سورية إلى فرانسا.

وعانت سورية آنذاك من نقص في المواد الغذائية، وبخاصة الخبز. وكان لمحاصرة بريطانيا للشواطئ السورية ومنعها ورود البترول أثره على تعطيل المواصلات ونقل المؤن في الداخل. واتخذت الحكومة إزاء اشتداد النقمة الشعبية تدابير صارمة لتأمين القمح وتوزيع الخبز على السكان بواسطة «البونات». ووضعت رقابة صارمة على الأفران[٣]. وعمدت الدولة إلى تخزين القمح بنفسها خشية تهريبه إلى المناطق

---

(١) انظر تفاصيل اغتيال الشهبندر وردود الفعل في كتاب يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص٣٠٦ - ٣١٣.

(٢) انظر حول حكومة فيشي في سورية، والنفوذ الألماني فيها، وشعبية هتلر الكراس التالي بالفرنسية في الأرشيف الفرنسي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 172, Fonds Beyrouth (Les Allemands au Levant. Juillet 1940-Juillet 1941).

(٣) صحيفة «القبس»، ٧ تشرين الثاني ١٩٤١.

تحت الانتداب البريطاني، وشكّلت في ٢١ نيسان ١٩٤٢ بالقرار رقم ٢٢٩.ف مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي تُدعى «مصلحة القمح لسورية ولبنان». وأُحدثت المؤسسة «مجلس القمح والحبوب»، وضم ممثلاً لكل من سورية ولبنان وبريطانيا وفرانسا هدفه تأمين معيشة المواطنين، وعرف «مجلس القمح والحبوب» هذا باسم «الميرة»[1]. وعهد برئاسة مجلس الميرة الأعلى إلى فائز الخوري الأستاذ في معهد الحقوق. وكانت مهمة المجلس شراء القمح من المزارعين دون وسطاء، وتوزيع الدقيق على المواطنين. وقد أُشغلت قضية التموين والإعاشة المواطنين بسبب حدتها والتلاعب بها من قبل التجار والوسطاء[2].

واختارت حكومة فرانسا الحرة المنتصرة الشيخ تاج الدين الحسني لرئاسة الجمهورية السورية في أيلول ١٩٤٢، وشكَّل حسن الحكيم الحكومة، وعين فيضي الأتاسي وزيراً للمعارف. وتلت ذلك وزارتان، أولاهما، شكلها حسني البرازي، وشغل وزارة المعارف فيها خليل مردم بك، وثانيتها، شكّلها جميل الألشي، واستمر خليل مردم بك فيها وزيراً للمعارف. واستعداداً لإجراء انتخابات نيابية شكّل عطا الأيوبي الحيادي الوزارة في ٢٥ آذار ١٩٤٣، وعيّن فيها فيضي الأتاسي وزيراً للمعارف. وبنتيجة الانتخابات التي تمَّت في تموز ١٩٤٣ فازت الكتلة الوطنية، وعين فارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي، وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وتشكّلت الوزارة برئاسة سعد الله الجابري، وشغل فيها نصوحي البخاري وزارة المعارف. ثم شكَّل فارس الخوري الوزارة في تشرين الأول ١٩٤٤، وعهد فيها بوزارة المعارف إلى عبد الرحمن الكيالي. وجرى تعديل على هذه الوزارة، وحلَّ أحمد الشراباتي في وزارة المعارف، ثم شكَّل فارس الخوري وزارة جديدة في نيسان ١٩٤٥، وحين سافر إلى سان فرانسيسكو على رأس وفد سورية إلى المؤتمر الذي أقرَّ قيام الأمم المتحدة عهد بمهام رئاسة الوزارة إلى جميل مردم بك وزير الخارجية والدفاع، وحدثت اعتداءات أيار ١٩٤٥ من الفرنسيين على سورية، وتدخلت بريطانيا، وشكّل فارس الخوري وزارة جديدة استمر فيها أحمد الشراباتي وزيراً للمعارف. ثم ألَّف سعد الله

---

(١) أشكر الزميل الدكتور محمد محفل الذي لفت نظري إلى اشتقاق هذه الكلمة العربية من فعل (مَيَّر)، أي أتى بالطعام والمؤونة إلى عائلته، ومنها (الميرة)، أي إدخار المؤونة.

(٢) صحيفة «القبس»، ١ و٧ و١٠ حزيران ١٩٤٢.

الجابري الوزارة في ٣٠ أيلول ١٩٤٥، وشغل فيها صبري العسلي وزارة المعارف. وأخيراً تم جلاء الجيوش الفرنسية من سورية في ١٧ نيسان ١٩٤٦[١].

قضية استقلال الجامعة السورية من جديد:

ضمن النظام الأساسي للجامعة السورية بموجب القرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ الاستقلال الذاتي والمالي للجامعة، وأن مجلس الجامعة هو الذي يدرس ويقرر جميع الأنظمة المتعلقة بالجامعة. ولكن وزارة المعارف، تبعاً للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرّت بها البلاد، وبخاصة في أوائل الثلاثينات، وتحت تأثير مواقف وزراء التربية التي اختلفت من وزير إلى آخر بحسب المصالح السياسية والاجتماعية التي يمثلها كل منهم، وارتباطاته الحزبية، أخذت بقضم استقلالية الجامعة في الأمور المالية بالدرجة الأولى، وفي القضايا الإدارية بدرجة أقل، كما سبق ورأينا أمثلة عن ذلك، وحدّ هذا من نشاط الجامعة وحريتها في العمل كمؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة.

وفي تقرير شامل عن التعليم العالي في سورية، يقع في ٢٣٩ صفحة، وضعه جاك إستيف مستشار المعارف العامة بالوكالة، والمستشار التشريعي لدى الجمهورية السورية، والأستاذ في معهد الحقوق بدمشق، بمساعدة الدكتور جان ترابو، الأستاذ في المعهد الطبي بدمشق، ناقش الباحثان في مقدمة موجزة فكرة التعليم العالي، والجامعة السورية ومستقبلها والخطط الواجب اتباعها في إعادة تنظيم الجامعة. وقد طبع التقرير في مطبعة الجامعة السورية في تشرين الأول ١٩٣٧ بالعربية[٢]، مما يدل على أن الجامعة، ربما بالاتفاق مع مندوب المفوض السامي الفرنسي في سورية، قد كلّفت هذين الأستاذين بوضع التقرير، وتبنت ترجمته وطباعته في مطبعتها. وينسجم هذا التقرير مع تقارير مماثلة أكثر اختصاراً لمستشارين فرنسيين، مثل راجي وبونور، اللذان سبق واستشهدنا بأقوالهما وحرصهما على النهوض بالجامعة السورية كمؤسسة علمية ذات نوعية خاصة تستقطب الطلاب من العالمين العربي والإسلامي، وتدرّس باللغة العربية خلافاً لمعظم الجامعات الخاصة والحكومية في أقطار الوطن العربي.

---

(١) انظر تفاصيل الأحداث السابقة في كتاب: يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص ٣١٤ ـ ٣٥٠.

(٢) أشكر الأستاذ الدكتور عبدالله واثق شهيد، أول وزير للتعليم العالي في سورية، الذي تفضل ولفت نظري إلى هذا التقرير، بل تكرّم وأعطاني نسخة عنه.

يعالج التقرير فكرة التعليم العالي بشكل عام، ويميز في عملية التعليم بعامة بين الناحية العلمية التي تعنى بالمادة المدرَّسة، والناحية التربوية التي تهتم بأسلوب تدريسها. ولهذا فالبحث عن غايات التعليم العالي وأساليبه هي التي يجب أن تحدِّد ماذا يُدرَّس وكيف يُدرَّس والنتائج المتوخاة منه.

ويحدِّد التقرير صفات التعليم العالي بأنها تقوم ليس فقط على اكتساب المعلومات بل تعويد الطالب على العمل الشخصي والإبداع الفكري متسلحاً بأدوات البحث العلمي التي اكتسبها. ومن طبيعة التعليم العالي، كما يقول التقرير، أنه قائم على استقلال الفكر وحريته، وهو يقدّم لرواده، لا علماً مكتسباً فحسب ولكن إسلوب عمل يمكّنهم من الإسهام في التطور العلمي. والوسيلة الناجعة لمراقبة عمل الطلاب هي الفحص الذي يستبعد الطلاب السيئين، ولهذا يهيب واضعا التقرير بعدم التساهل في الفحوص لأنها تؤدي إلى مراعاة الطلاب الكسالى والإضرار بالمجتهدين. ويؤكد التقرير أن الجامعة يجب أن تكون مركز إشعاع فكري لأنه لا يحسن بالمثقفين أن يبقوا منعزلين عن الناس، وفي هذا التواصل فائدة للطرفين، وعلى المفكر أن يتحسس بقضايا مجتمعه وأمته.

وينتقد التقرير، الذي وضع في أواسط الثلاثينات، الجامعة السورية لقلة البحث العلمي فيها، ولفقر مكتبتها، وهي «ليست مؤسسة حقيقية للتعليم العالي بل هي في الأكثر مدرسة حرفية تُخرّج حكاماً وموظفين ومحامين وأطباء أسنان وصيادلة وقابلات»[1]. ولكن التقرير يشيد بمجلة المعهد الطبي العربي لما فيها من مقالات وبحوث أصيلة ومترجمة[2]. ويتابع التقرير أن اكتساب العمل الحرفي لا يجب أن يكتفي باكتناز المعلومات والاعتماد على الذاكرة بل يقتضي إيقاظ حب الاستطلاع والنقد والتفكير.

ومقابل هذا النقد القاسي يتفهم واضعا التقرير الصعوبات التي تلاقيها الجامعة من كونها حديثة التأسيس، وقد عملت جهدها منذ تأسيسها للإصلاح وتحسين الأداء،

---

(١) ص ٣٤ من تقرير جاك إستيف وجان ترابو.

(٢) يلفت النظر في مجلة المعهد الطبي العربي العدد الكبير من المقالات العلمية المنشورة فيها على مرِّ السنين، وبخاصة تلك التي تعالج أمراضاً محلية، بعضها ما زال قائماً، وحبذا لو تمّت دراستها اليوم في رسائل المتخرجين لتبيان طرق تشخيصها ومعالجتها آنذاك، وما يفيد منها للبناء عليه وتطويره، وفيما إذا كانت تلك الأمراض ما زالت قائمة.

وحققت إصلاحات هامة وكثيرة. وما يعوزها هو الموارد المالية. ويقول التقرير أن الجامعة يجب أن لا تكتفي بإعانة الدولة المالية بل يجب أن تقبل الهبات والوصايا، وأن رواتب هيئة التدريس قليلة الأمر الذي يشجع الأساتذة إلى قصد جامعات أُخرى، ويضطر الأساتذة إلى العمل خارج الجامعة لزيادة مواردهم.

ولإصلاح الجامعة وتنظيمها يقترح التقرير تغيير نظام الجامعة الأساسي، ووضع نظام لهيئة التعليم وللهيئة الفنية، وملاك لهيئة الموظفين الإداريين، ونظام للطلاب، وإعادة تنظيم مكتبة الجامعة والمطبعة والمطبوعات ونشرات الجامعة. ويتعرض التقرير إلى تفاصيل ما يقترحه من أنظمة ومناهج في جميع معاهد وفروع الجامعة. ويختتم بالقول بأن الجامعة فقيرة في مواردها ولكنها غنية في الآمال التي سيحققها المستقبل، ويجب أن تحيا وأن تبلغ رسالتها التاريخية.

وقد لاحظنا كيف أن المسؤولين عن إدارة الجامعة السورية قد اعتمدوا التطوير التدريجي. لمؤسساتها وأنظمتها وقبول الطلاب فيها والاعتراف بشهادتها رغم الصعوبات السياسية والمالية التي لاقوها. وأهم شيء ناضلت الجامعة للاحتفاظ به هو استقلالها الإداري والمالي الذي يؤدي بها بالنتيجة إلى تطبيق الإصلاح والوصول إلى أداء علمي أفضل.

وقد اقترحت الجامعة السورية مشروع قانون يعيد إليها استقلالها الإداري والمالي، ورفعته إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليه بتاريخ ١١ آذار ١٩٣٩، ورفعه بدوره إلى مجلس النواب للموافقة عليه وإصداره[١]. ولكن أوضاع الحرب أدّت إلى حلّ المفوض السامي مجلسي النواب والوزراء وتعليق الدستور، وتعيين مجلس مديرين في ٨ تموز ١٩٣٩. وبقي القانون بدون إبرام أو توقيع.

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون ما يلي: إن قرار تأسيس الجامعة رقم ٢٨٣ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٢٦ الذي هو النظام الأساسي للجامعة نصّ على أن الجامعة

---

(١) ورد مشروع القانون هذا مع أسبابه الموجبة، وقد طبع على ورق رسمي، ويحمل أسماء رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف بالوكالة، لطفي الحفار، ووزير المالية ووزير الخارجية بالوكالة فائز الخوري، ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة مظهر أرسلان، ووزير العدلية نسيب البكري، ووزير الاقتصاد وسليم جنبرت في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 155, Fonds Byerouth (Année 1939, cl: Université Syrienne, Doc. Généraux).

ترتبط إدارة بوزارة المعارف وأن وزير المعارف يدرس جميع المسائل المتعلقة بها التي ينبغي أن تعرض على رئيس الدولة، ونصّ في مادته الخامسة على أن مجلس الجامعة يقوم بدرس مسائل الإدارة الداخلية المتعلقة بالجامعة، وينظم مشروع موازنة الجامعة، ويضع نظام الجامعة الداخلي ونظام كل من معاهدها، ونصّ في مادته السابعة على أن الجامعة تتمتع بالشخصية المعنوية، وأنها مستقلة في موازنتها، وأن هذه الموازنة يصدقها رئيس الدولة بناء على اقتراح وزير المعارف، ونصّ في مادته الثامنة على أن كل موافقات رئيس الدولة المذكورة في متن القرار ٢٨٣ تصدر بصورة قرار، فمن هذه النصوص يتبيّن أن مجلس الجامعة هو المرجع الوحيد الذي يدرس ويقرر جميع الأمور والمسائل والقضايا والأنظمة المتعلقة بالجامعة ومعاهدها ودوائرها وأن مقرراته تُقدّم إلى وزارة المعارف التي تقوم بدرسها ثم ترفعها إلى رئيس الدولة مع ملاحظاتها عليها واقتراحاتها بشأنها، وأن رئيس الدولة يوافق عليها بإصدار مراسيم بمضمونها. ولكن هذه النصوص مازالت عرضة لشتى التأويلات والتفسيرات المغلوطة التي ترمي إلى الانتقاص من صلاحيات الجامعة وحقوقها، ولذلك رأينا تثبيت حقوق الجامعة وامتيازاتها وصلاحيات مجلسها وتحديدها بقانون يصدره مجلس النواب تكون نصوصه واضحة نيرة لا تحتمل التأويل والتفسير فتصان الجامعة ولا تبقى عرضة لتعدّي غيرها حدودها فيضمن لها بشكل فعلي استقلالها ويتيسر لها الانصراف إلى القيام بمهمتها وتحسين شؤونها دون أن تكون مضطرة إلى الانهماك في الجدل المستمر للدفاع عن نفسها وحقوقها وصلاحياتها.

وبالرغم من أن هذا القانون لم يبرم، وبالتالي لم ينفذ، إلا أنه من الأهمية بمكان لأنه أقرّ بضرورة استقلال الجامعة المالي والإداري وألمح إلى ما تعرضت له من غبن من قبل السلطة التنفيذية على مدى السنين في هذين المجالين ونظراً لأهمية هذا القانون وأسبابه الموجبة ولكونه مطبوع على ورق رسمي فإننا نثبته هنا كما ورد[1].

(١) وقد ورد نص القانون أسبابه الموجبة في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 155, Fonds Beyrouth (Année 1939, cl: Université Syrienne, Doc. Généraux).

القانون:

أقر المجلس النيابي ونشر رئيس الجمهورية السورية القانون الآتي:

المادة ١ - الجامعة السورية تتمتع بالشخصية المعنوية وهي مستقلة في موازنتها وإدارتها.

المادة ٢ - تتألف واردات الجامعة من الرسوم الجامعية وأجور المستشفيات المربوطة بمعهد الطب والعطايا والهدايا والوصايا وريع الأوقاف الموقوفة عليها أو على دوائرها ومن مجموع الإعانات التي تقدّمها إليها الدولة.

المادة ٣ - إن آمر الإعطاء ومراقب النفقات في الجامعة السورية هو رئيس الجامعة.

المادة ٤ - يقوم مجلس الجامعة بتنظيم موازنات الجامعة السورية عقب تعيين مقدار إعانة الجامعة السورية من الدولة من قبل مجلس النواب بعد درس احتياجات الجامعة ويجب إدخال كامل الإعانة التي يعينها مجلس النواب في جدول الواردات من موازنة الجامعة وتصبح موازنة الجامعة نافذة بموجب مرسوم يصدره رئيس الدولة بناء على قرار مجلس الجامعة واقتراح وزير المعارف.

المادة ٥ - تدار الجامعة السورية ومعاهدها والدوائر والمصالح المربوطة بها بموجب أنظمة خاصة بها.

المادة ٦ - إن جميع أنظمة الجامعة السورية ومعاهدها والدوائر والمصالح المربوطة بها توضع موضع العمل وتنفذ أحكامها بموجب مراسيم يصدرها رئيس الدولة على أن تكون هذه المراسيم مستندة إلى قرارات مجلس الجامعة واقتراحات وزير المعارف.

المادة ٧ - إن أنظمة الجامعة تفسر بموجب قرارات يصدرها مجلس الجامعة.

المادة ٨ - تبقى أحكام هذا القانون نافذة إلى أن تعدّل بقانون خاص بالجامعة.

المادة ٩ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة ١٠- وزيرا المالية والمعارف مكلّفان بتنفيذ أحكام هذا القانون.

دمشق ١١ آذار سنة ٩٣٩

وزير المالية ووزير الخارجية بالوكالة	رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف بالوكالة
فائز الخوري	**لطفي الحفار**

وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة	وزير العدلية	وزير الاقتصاد الوطني
مظهر أرسلان	**نسيب البكري**	**سليم جنبرت**

الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء

Anné 1939
Cl: Université Syrienne
Doc. Généraux

الأسباب الموجبة:

إن قرار تأسيس الجامعة رقم ٢٨٣ المؤرخ في ١٥ آذار ١٩٢٦ الذي هو النظام الأساسي للجامعة نصّ على أن الجامعة ترتبط إدارة بوزارة المعارف وأن وزير المعارف يدرس جميع المسائل المتعلقة بها التي ينبغي أن تعرض على رئيس الدولة ونصّ في مادته الخامسة على أن مجلس الجامعة يقوم بدرس مسائل الإدارة الداخلية المتعلقة بالجامعة وينظم مشروع موازنة الجامعة ويضع نظام الجامعة الداخلي ونظام كل من معاهدها ونصّ في مادته السابعة على أن الجامعة تتمتع بالشخصية المعنوية وأنها مستقلة في موازنتها وأن هذه الموازنة يصدقها رئيس الدولة بناء على اقتراح وزير المعارف ونصّ في مادته الثامنة على أن (كل موافقات رئيس الدولة المذكورة في متن القرار ٢٨٣ تصدر بصورة قرار) فمن هذه النصوص يتبيّن أن مجلس الجامعة هو المرجع الوحيد الذي يدرس ويقرر جميع الأمور والمسائل والقضايا والأنظمة المتعلقة بالجامعة ومعاهدها ودوائرها وأن مقرراته تُقدّم إلى وزارة المعارف التي تقوم بدراستها ثم ترفعها إلى رئيس الدولة مع ملاحظاتها عليها واقتراحاتها بشأنها وأن رئيس الدولة يوافق عليها بإصدار مراسيم بمضمونها ولكن هذه النصوص مازالت عرضة لشتى التأويلات والتفسيرات المغلوطة التي ترمي إلى الانتقاص من صلاحيات الجامعة وحقوقها ولذلك رأينا تثبيت حقوق الجامعة وامتيازاتها وصلاحيات مجلسها وتحديدها بقانون يصدره مجلس النواب تكون نصوصه واضحة نيّرة لا تحتمل التأويل والتفسير فتصان الجامعة ولا تبقى عرضة لتعدي غيرها حدودها فيضمن لها بشكل فعلي استقلالها ويتيسر لها الانصراف إلى القيام بمهمتها وتحسين شؤونها دون أن تكون مضطرة إلى الانهماك في الجدل المستمر للدفاع عن نفسها وحقوقها وصلاحياتها.

دمشق ١١ آذار سنة ٩٣٩

وزير المالية ووزير الخارجية بالوكالة
فائز الخوري

رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف بالوكالة
لطفي الحفار

وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة
مظهر أرسلان

وزير العدلية
نسيب البكري

وزير الاقتصاد الوطني
سليم جنبرت

وجاءت الإشارة إلى إعداد مجلس الجامعة السورية لمشروع هذا القرار وموافقة مجلس الوزراء عليه في ١١ آذار ١٩٣٩، ورفعه إلى مجلس النواب للموافقة عليه ثم توقيعه من قِبَل رئيس الجمهورية في محضر جلسة مجلس الجامعة السورية بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٤٠. فقد اجتمع المجلس برئاسة الدكتور عثمان سلطان وحضور الأساتذة حسني سبح ومرشد خاطر ومحسن البرازي وأحمد حمدي الخياط ومنيف العائدي وسامي الميداني. وأكد المجلس بداية علمه بالصعوبات والتعقيدات التي أدَّت إلى طلب رئيس الجامعة (عبد القادر العظم) إحالته على التقاعد بسبب عدم تمكنه من تطبيق قوانين وأنظمة الجامعة. وبعد المذاكرة لخَّص مجلس الجامعة هذه الصعوبات والتعقيدات بالنقاط التالية:

١ - واجهت الجامعة صعوبات وعقبات منذ عام ١٩٣٦، فمديرية المالية اقتطعت من إعانة الدولة للجامعة المبالغ التالية: في عام ١٩٣٦ مبلغ ١٠,٦٦٠ ليرة سورية، في عام ١٩٣٧مبلغ ٢٧,٩٠٠ ليرة سورية، وفي عام ١٩٣٩ مبلغ ١٨,٥٠٧ ليرة سورية، أي ما مجموعه ٥٧,٠٦٧ ليرة سورية. ونتج عن هذا الاقتطاع في موازنة الجامعة عدم تمكنها من القيام بالعديد من الإصلاحات وإيقاف مشاريع البناء التي بدأت بها.

٢ - إن مجلس الجامعة بموجب القرار ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ المتضمن النظام الأساسي للجامعة السورية مخوَّل يوضع موازنة الجامعة السنوية وذلك بعد تحديد الحكومة مبلغ إعانتها للجامعة.

وبالاستناد إلى ذلك حدَّد مجلس الجامعة موازنة الجامعة للأعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و١٩٣٩، بعد أن حدَّدت الدولة للجامعة مبالغ إعانتها لهذه الأعوام. وعندما أرسلت الجامعة موازنتها إلى الحكومة لاعتمادها فوجئت بإنقاص مبالغ الإعانة من المبالغ التي سبق وأقرتها الحكومة.

٣ - ثم إن إعانة الدولة للجامعة لم تعد تصل للجامعة شهرياً وبمبالغ متساوية كما كان الأمر عليه قبل عام ١٩٣٦. وترتب على ذلك شلل الجامعة وعدم ضمان حسن سير خدماتها مما أساء إلى مصداقية التعامل معها.

٤ - إن مقترحات الجامعة فيما يتعلق بتعيين أو ترفيع أعضاء هيئة التدريس بموجب الأنظمة الجامعية إمّا أنها تهمل أو يساء تفسيرها خلافاً لما هدفت إليه هذه الأنظمة ولروحها ومعناها.

٥ - إن مشكلة الوفر في موازنة الجامعة لم يوجد له حلّ بعد، فمديرية المالية تصرّ أن الوفر يجب أن يعود إليها في حين أن الجامعة ترى عكس ذلك. وعندما وافق المستشار القانوني للمندوب الفرنسي، بناء على طلب مديرية المعارف، في النظر في الأمر، وأيّد وجهة نظر الجامعة فيما يتعلّق بالوفر رفضت مديرية المالية الأخذ بذلك.

٦ - إن المادة ٢٩ من المرسوم رقم ٢٧ تاريخ ٢٩ شباط ١٩٤٠ تخالف النظام الأساسي للجامعة، كما هو مبيَّن في القرار ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦، والقرار رقم ١١٣ تاريخ ٥ شباط ١٩٢٨ الذي صدر وأُقر بناء على إقتراح الجامعة. ولم تستشر الجامعة قبل تطبيق الحكومة للمادة ٢٩ التي أضرتَّ بها . وقد اعتمدت مديرية المالية هذه المادة لتبلغ الجامعة أن صندوق مالية الجامعة قد أُلغي. وقد درس مجلس الجامعة الفقرة الثالثة من المادة رقم ٢٩ فوجد أن نصها له معنى آخر إذ جاء فيها أن الجامعة لا يمكن أن تنفق مباشرة من المبالغ التي تدخل في صندوقها وإنما عليها أن تضع إيراداتها شهرياً في خزانة الدولة. ولا يعني هذا أن صندوق الجامعة قد أُلغي، كما أبلغت مديرية المالية الجامعة، بل إنه قائم يتلقى الإيرادات ولكنه لا يستطيع إنفاقها.

وخلص مجلس الجامعة إلى نتيجة أن جميع ما تقدّم يدل على الإساءة إلى إدارة الجامعة وتعطيل تطورها إذا لم نقل أنه سبب تأخر الجامعة منذ عام ١٩٣٦. وأضاف مجلس الجامعة إن رئيس الجامعة، أي الدكتور رضا سعيد، الذي عرف عنه الصبر والكياسة والمسالمة وتحاشي المنازعات فضَّل التخلي عن مهامه وطلب التقاعد بسبب هذه العقبات المتراكمة التي تحدّ من عمل إدارته.

وأمام هذه الاعتبارات أوصى مجلس الجامعة أن إصلاح الأوضاع في الجامعة يقتضي التطبيق الصارم والكامل لأنظمة الجامعة، بنصها وشكلها وعمقها، وإزالة النصوص الغامضة والتي تحتمل التأويل، وتحديد مسؤوليات وإختصاصات كل إدارة تجاه الأُخرى.

ولهذا اقترح مجلس الجامعة على الحكومة مشروع القانون الذي ورد ذكره أعلاه. وقد حوَّلت وزارة المعارف هذا المشروع إلى مجلس الوزراء الذي تبناه في ١١ آذار ١٩٣٩ مع الأسباب الموجبة له، ورفعه بدوره إلى مجلس النواب ويعتقد مجلس الجامعة أن هذا

القانون يوضح الأنظمة القائمة ويخدم مصلحة الجامعة ويساعدها على التطور بدون عقبات إدارية، وطالب المجلس بإبرام هذا القانون وإلغاء المادة ٢٩ من المرسوم رقم ٣٧ تاريخ ٢٩ شباط ١٩٤٠ التي وضعت العقبات في إدارة الجامعة.

وأختتم مجلس الجامعة بالقول أنه قرر تقديم هذه المذكرة إلى المديرية العامة للمعارف بواسطة الأساتذة حسني سبح ومرشد خاطر وجاك إستيف ومحسن البرازي الذين سيقومون بشرح الوضع في الجامعة واتخاذ الإجراءات المؤدية إلى تطبيق هذه المذكرة التي من شأنها أن تعيد ضبط إدارة الجامعة وتطورها. وتلي ذلك في المذكرة تواقيع أعضاء مجلس الجامعة[١].

وقد أشار رئيس الجامعة السورية عبد القادر العظم في رسالة ودية بالفرنسية وجهها إلى المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف السورية السيد بونور بتاريخ ٨ نيسان ١٩٤٠، أي قبل أن يُنفِّذ طلبه بالإحالة على التقاعد، إنه شارك في وضع مشروع القانون المذكور سابقاً، وأنه لا يريد الدخول في مجابهة مع الدول ولكنه يطالب بضمانات ضد إساءة استعمال السلطة والإفراط فيها، وهو يعترف أن للحكومة الحق في الإدارة والإشراف والنصح والمناقشة ولكن لا يحق لها أن تحل محل إدارة الجامعة أو إجبار الجامعة على تبني نظرتها إلى الأمور بدون مناقشة وأن تثير المشاكل للجامعة إن اختلفت معها في الرأي لأنه إذا حدث ذلك فإن الجامعة تصبح مستحيلة. ثم يشيد رئيس الجامعة عبد القادر العظم بالدعم الذي تلقاه الجامعة من مستشار المعارف السيد بونور، وإن الجامعة مدينة له بدعمه ووضوح رؤياه مما مكّنها من الإستمرار[٢].

ولم تكن هذه المجابهة بين الجامعة والحكومة حول الموازنة سوى البداية لإلغاء استقلالية الجامعة بالتدريج وسيطرة الحكومة عليها. وجاءت بداية هذا التدخل حين وجّه رئيس مجلس الوزراء حسن الحكيم، في عهد رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسني، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤١ أربعة كتب إلى وزير المعارف فيضي

(١) يوجد نص قرار مجلس الجامعة هذا ويحمل الرقم ١٤٤٥ في ترجمة فرنسية في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 163, Fonds Beyrouth, Séance du Conseil de l'Université en date du 20 mars 1940.

(٢) توجد رسالة عبد القادر العظم مطبوعة بالفرنسية على ورقة جامعية رسمية في الأرشيف الفرنسي التالي :
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 163, Fonds Beyrouth, Université Syrienne de Damas, no. 454/134, Damas le 8 avril 1940.

الأتاسي بشأن إصلاح المعارف بعامة، يتعلق أحدها بالجامعة، وجاء فيه أن أنظمتها قد أصبحت قديمة لا تتناسب وما طرأ على البلاد من التطور الفكري، وطالب بوجوب إسناد مهام التدريس في الجامعة إلى أكثر الشباب المثقف موهبة وأشدهم تثقيفاً في ميادين البحث العلمي والتثقيف الفكري، كما طالب تأليف هيئة من ذوي الخبرة والإطلاع على شؤون التعليم العالي يوكل إليها أمر تنقيح وتعديل أنظمة الجامعة السورية تحت إشراف وزير المعارف كي تتمكن هذه المؤسسة من تأدية رسالتها العالية الرفيعة في العالم العربي. ويطلب الكتاب الثاني إعادة النظر في نظام موظفي التعليم، ويطالب الكتاب الثالث بوجوب حصر تفتيش مدارس الإناث بواسطة مفتشات، ويطلب الكتاب الرابع تقوية الثقافة الدينية الإسلامية في المدارس بعد أن أنتابها الإهمال[1]. ولكن كثرة تغيير الوزارات آنذاك جعل أمر المتابعة صعباً، والشيء الثابت مع ذلك هو استمرار وعمق تدخل الحكومة ووزارة المعارف في شؤون الجامعة.

الجامعة السورية والأزمة المالية إبان الحرب العالمية الثانية:

لم يُقدَّر للجامعة السورية أن تحصل على استقلالها الإداري والمالي بسبب حل مجلسي النواب والوزراء وتعليق الدستور، وبالتالي عدم إبرام القانون الذي اقترحته الجامعة. وقد جابهتها الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بسورية وبالمنطقة إبان الحرب العالمية الثانية، وفي حين استغل هذه الأزمة عدد من أثرياء الحرب باحتكار القمح والحبوب والتلاعب بإدارة الميرة التي كان مفترضاً لها أن تمنع الاحتكار والإثراء غير المشروع، فقد اضطرت الجامعة إلى اتخاذ إجراءات مالية أضرَّت بالمواطنين العاديين أصحاب الدخل المحدود.

فقد أدى التضخم المالي إلى زيادة ميزانية الجامعة بالأرقام في حين أن القيمة الشرائية لليرة السورية قد انخفض وحاولت الجامعة ضغط النفقات كما يلاحظ في موازنة عام ١٩٤٠ التي اختلفت عن سابقتها في عام ١٩٣٩، وهي بالليرات السورية.

السنة	موازنة الجامعة	إعانة الدولة	رسوم معهد الحقوق	رسوم معهد الطب	نفقات معهد الحقوق	نفقات معهد الطب
١٩٣٩	١٩٧.٧٨١	١٤٥.٥٣٢	٧.٣٤٩	١٣.٢٤٩	٣٤.٤٣٣	٥٤.٥١٠
١٩٤٠	٢١٥.٠٠٠	١٧٩.٧٢٨	١٠.٨٠٠	١٥.٢٠٠	٢٦.٦٦٨	٤٩.٣٠٥

(١) صحيفة «القبس»، ٣٠ تشرين الأول ١٩٤١.

فبالرغم من أن إعانة الدولة المالية للجامعة قد ازدادت، كما ازدادت رسوم معهدي الحقوق والطب، وضغطت نفقات هذين المعهدين، فقد اضطرت الجامعة إلى اتخاذ إجراءات غير شعبية، ومن ذلك زيادة رسوم الدراسة في الجامعة، فقد صدر المرسوم رقم ٤٥١ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٩، في عهد حكومة المديرين، برفع رسوم الدراسة إلى ستين ليرة في السنة تدفع على قسطين، وكانت هذه الرسوم أربعين ليرة في السنة بموجب المرسوم رقم ٤١٢ تاريخ ٣١ تموز ١٩٣٥. وهذا ما يفسر الزيادة الملحوظة في رسوم معهدي الحقوق والطب في الجدول أعلاه.

ومما يفسر ضغط نفقات معهدي الحقوق والطب في موازنة عام ١٩٤٠، ومعظم هذه النفقات هي رواتب الأساتذة، شغور كراسي عدد من الأساتذة الذين أحيلوا على التقاعد أو تركوا الوظيفة إلى أُخرى، وتعيين مساعدين أو أساتذة محاضرين لسد الفراغ. وقد صدر المرسوم رقم ٦٣٧ تاريخ ٤ تموز ١٩٣٩ الذي نصّ على أنه حين شغور إحدى وظائف الأساتذة المدرسين، الأصليين أو المعلمين، في معاهد الجامعة السورية، وعدم وجود من هو حائز للشروط والصفات المطلوبة للقيام بهذه الوظيفة، فيمكن إسنادها إلى محاضر أو محاضرين يجري انتخابهم من قبل مجلس المعهد ذي العلاقة من بين ذوي الاختصاص من غير أعضاء الهيئة التعليمية في المعهد على أن يُقِّر هذا الانتخاب في مجلس الجامعة. ويعيّن المحاضر لمدة سنة قابلة للتجديد ويتقاضى تعويض الساعات الأسبوعية بشرط ألاّ يتجاوز مجموع التعويض راتب معلم بعد خمس سنوات.

وكان راتب الأستاذ الأصيل بعد ثمان سنوات في معهد الحقوق أو معهد الطب ٢٠٦٦ ليرة سورية في السنة، أي بمعدل ١٧٢ ليرة في الشهر، ويبلغ راتب الأستاذ الأصيل بعد أربع سنوات في معهد الحقوق ١٧٧١ ليرة سنوياً، في حين أن الأستاذ الأصيل بعد أربع سنوات في معهد الطب يتقاضى ١٩١٨ ليرة سنوياً، ويتماثل راتب المعلم المرشح قبل خمس سنوات في معهدي الحقوق والطب إذ يبلغ في كل منهما ١٢٨٨ ليرة سنوياً، في حين أن المكلف بالمحاضرات لا يتجاوز تعويضه ٣٦٠ ليرة في السنة في معهدي الحقوق والطب. وكان راتب رئيس الجامعة السورية ٢٦٨٦ ليرة في السنة. وهذه الأرقام مبنية على موازنة الجامعة السورية لعام ١٩٤٠.

أما المعينون الجدد فكانت رواتبهم جد متواضعة، مثال ذلك صدور القرار رقم ٣٧ تاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٣٩ بتعيين السيدين الدكتورين عدنان سعيد وموفق المالكي اللذين أتما سنة واحدة كمعاودين ملازمين، أي أنهيا (الستاج) كأطباء داخليين في المشفى العام (Médecin Interne à l'Hôpital Général)، معاودين أصليين (Médecin Interne Titulaire) في المشفى نفسه لمدة سنة واحدة تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٤٠ براتب شهري قدره خمسة وعشرون ليرة سورية خاضعة للزيادة والحسميات.

وكان لهذه القرارات المالية والإدارية التي اتخذتها الجامعة إبان الضائقة الإقتصادية آنذاك آثارها السلبية، فأصبح بالإمكان الآن ملء الشواغر في الجامعة من غير الجامعيين والاستعاضة عن الأساتذة الأصليين بمحاضرين. وربما لهذا السبب، وللاستفادة من كفاءات الأساتذة الفرنسيين الذين علّموا في السابق في الجامعة السورية وأنهوا عقودهم، فقد جدّد مجلس الجامعة السورية بقراره رقم ١٢٠٣ تاريخ ٤ آب ١٩٤١، بناء على قرار مجلس المعهد الطبي رقم ٩٨٧ تاريخ ٣ حزيران ١٩٤١، عقد الدكتور لوسركل (الذي سبق وأمضى عدة سنوات في العشرينات والثلاثينات أستاذاً للسريريات الجراحية في المعهد الطبي) لتدريس السريريات الجراحية في معهد الطب خلال العام الجامعي ١٩٤١ - ١٩٤٢ باعتباره مكلفاً بمهمة، وكانت مهمته لسبعة أشهر في السنة الجامعية يدرِّس خلالها ١٥ ساعة أسبوعية، ابتداء من أول تشرين الثاني ولغاية ٣٠ آذار ويتقاضى تعويضاً سنوياً مقطوعاً صافياً قدره ٦٢٥٠ ليرة سورية يدفع له على ثمانية أقساط، وصدر المرسوم رقم ٨٦ تاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٤١ بذلك عن رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسني ورئيس الوزراء حسن الحكيم ووزير المعارف فيضي الأتاسي.

وقد مدِّدت مهمة الدكتور لوسركل ثلاث سنوات أُخرى حتى ١٥ تشرين الأول ١٩٤٥ لتدريس السريريات الجراحية في المعهد الطبي. وأفادت إعادة الدكتور لوسركل إلى التدريس، وكذلك زميله الدكتور شارل الفرنسي، في تعيينهما أعضاء في لجنة امتحان الإجمال لطلاب المعهد الطبي إلى جانب الأساتذة السوريين[1]. كما أعيد التعاقد مع الأستاذ جاك إستيف في معهد الحقوق.

---

(١) انظر حول ذلك الجريدة الرسمية ، المرسوم رقم ٢٩ تاريخ ١٩٤٣/٦/١٣ والمرسوم رقم ٣٦٤ تاريخ ١٩٤٣/٦/٢٩ .

ونظراً لهذا البون الشاسع في الراتب بين الطبيب الفرنسي المتعاقد معه والطبيب السوري من داخل ملاك الجامعة، وبسبب الضائقة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد أقر مجلس النواب القانون رقم ١١٧ تاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٤٤ الذي تقضي مادته الأولى بأن ترفع مراتب الهيئة التعليمية في الجامعة السورية مرتبتين فيصبح الأستاذ الأصيل في معهدي الطب والحقوق في المرتبة الأولى، والأستاذ المرشح في معهد الطب والأستاذ المعلم في معهد الحقوق في المرتبة الثالثة، ورئيس المخبر أو السريريات في معهد الطب في المرتبة الثالثة، والمساعد الأصيل في معهدي الطب والحقوق في المرتبة الرابعة، والمساعد المتمرن في هذين المعهدين في المرتبة الخامسة. ونصّت المادة الثانية على أن يستفيد رجال الهيئة التعليمية المذكورين في المادة الأولى من ضمائم القِدَمْ في مرتبتهم الجديدة ضميمة سنوية واحدة عن كل ثلاث سنوات قضوها في وظائفهم الحالية الأخيرة منذ أول كانون الثاني عام ١٩٢٨ أو منذ تاريخ تعيينهم إذا كان واقعاً بعد هذا التاريخ المذكور حتى غاية ١٩٤٣. وجاء في المادة الرابعة بأن الزيادات في الرواتب التي تنشأ عن تنفيذ هذا القانون تؤدى إعتباراً من أول تشرين الأول ١٩٤٣ من مجموع باب النفقات في موازنة الجامعة[1].

وعمدت الجامعة لزيادة إيراداتها إلى زيادة تعرفات الأجور في مستشفى المعهد الطبي الواردة في القرار ٣١٥٦ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٣١، وذلك بالمرسوم رقم ٥٩٧ تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٤٠[2]. كما عُدِّلت تعرفة الرسم اليومي المستوفى من مرضى الدرجتين (ب) و (جـ) بموجب المرسوم رقم ٣٣٢ تاريخ ١٣ حزيران ١٩٤٣. وإذا

---

(١) لم يكن أساتذة الجامعة السورية الوحيدين من موظفي الدولة الكبار الذين عانوا من الضائقة الاقتصادية واضطرت الدولة إلى زيادة مرتباتهم. ويذكر أن مصطفى برمدا الرئيس الأول لمحكمة التمييز قد أعطي بصفته الشخصية راتباً شهرياً قدره ٣٧٥ ليرة سورية تابعة للضمائم القانونية بموجب المرسوم ٧٥ تاريخ ١٩٣٦/١/٢٨، وكان هذا الراتب آنذاك، كما جاء في مرسوم لاحق، معادلاً للراتب الذي يتقاضاه الوزراء في ذلك التاريخ. ثم صدر المرسوم رقم ٢٨٤/أ س تاريخ ١٩٤٢/١١/٢٤ الذي يذكر أنه لما كان الراتب الذي يتقاضاه الوزراء حالياً قد أصبح يزيد زيادة محسوسة عن الراتب الذي يتقاضاه الرئيس الأول لمحكمة التمييز، وكان من العدل أن يعطي راتباً يعادل راتب الوزراء ويخصص له من التعويض باسم نفقات سيارة ونفقات تمثيل مبلغاً معادلاً لما هو مخصص للوزير فلذلك رسم رئيس الجمهورية أن يعطى مصطفى برمدا الرئيس الأول لمحكمة التمييز العليا بصفة شخصية راتباً شهرياً قدره ٥٠٠ ليرة سورية، ويخصص له ٣٠٠ ليرة سورية في الشهر نفقات سيارة و٥٥ ليرة نفقات تمثيل.

(٢) يذكر المرسوم تعرفة كل معالجة طبية ويعددها بأسمائها وأجورها في تسع صفحات من الحجم الكبير.

أجرينا مقارنة بين أجور المستشفى كما كانت عليه بموجب القرار ٣١٥٦ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٣١ وما أصبحت عليه في عام ١٩٤٣ بموجب القرار ٣٣٢ يتبيّن لنا الفرق الكبير الذي ربما يفسر بانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية خلال هذه السنوات. فالمريض من درجة (ب) كان يدفع بموجب تسعيرة عام ١٩٣١ خمسة وسبعين قرشاً يومياً لإقامته في قاعة المرضى العامة فأصبحت التسعيرة في عام ١٩٤٣ مائتين وخمسين قرشاً. والمريض من درجة (جـ) كان يدفع مائة وخمسين قرشاً يومياً فأصبح يدفع في عام ١٩٤٣ خمسمائة قرشاً يومياً. وإذا كان المريض من درجة (جـ) في غرفة خاصة فإنه يدفع ثمانمائة قرشاً بموجب تعرفة عام ١٩٤٣. ونظراً لسوء الأحوال الاقتصادية إبان الحرب وتوقعاً لارتفاع آخر في التعرفة الطبية فقد نص المرسوم رقم ٣٣٢ أن تعرفات الأجور الواردة فيه تطبق حتى غاية عام ١٩٤٣، وإعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٤٤ تحدد هذه التعرفات سنة فسنة.

وحدثت مثلاً إعادة نظر في أجور المستشفى بموجب المرسوم ٨٤٤ تاريخ ٢ آب ١٩٤٤ إذ نصّ أنه بناء على ضرورة إعادة النظر في الأجور والرسوم المستوفاة من مرضى المستشفى لجعلها متلائمة مع الغلاء الطارئ على أسعار المواد الطبية والجراحية والغذائية وغيرها من المواد اللازمة للمستشفى، وبناء على اقتراح مجلس الجامعة السورية رقم ١٣٢٦ تاريخ ١١ أيار ١٩٤٤ المستند إلى قرار مجلس أساتذة معهد الطب، وعلى اقتراح وزير المعارف، وموافقة وزير المالية فقد تقرر أن تضاف ٥٠ بالمائة على تعرفات الأجور في مستشفى المعهد الطبي للمعالجات، كما يحدّد مقدار الرسم اليومي المستوفى من مرضى الدرجتين (ب) و (جـ) في المعهد الطبي ودار التوليد بـ ٣٠٠ قرشاً عن كل مريض من درجة (ب)، و٧٠٠ قرشاً عن كل مريض من درجة (جـ) من غرفة ذات سريرين، و١٠٠٠ قرشاً في غرفة ذات سرير واحد. أما دار التوليد فكانت نسب الأجور فيها ٣٠٠ و١٠٠٠ و١٥٠٠ قرشاً.

وإذا لم يكن بإمكان المرضى أو ذويهم الاحتجاج الجماعي على رفع تعرفات المعالجات وأجور المستشفى فإن الطلاب لم يكونوا بأحسن حالاً إذ تعرضوا بدورهم إلى زيادة الرسوم بحيث بلغت ضعفي الرسوم التي كانت مقررة في عام ١٩٣٩. فقد حُدّدت الرسوم الجامعية لطلاب وطالبات معهدي الحقوق والطب ولتلميذات فرع القابلات والممرضات بموجب المرسوم رقم ١١٨ تاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٤٣ فأصبح رسم التدريس السنوي في الحقوق والطب ١٢٠ ليرة سورية، ورسم القسم الداخلي

للقابلات والممرضات ١٨٠ ليرة سورية، وزادت بقية الرسوم بنسب متشابهة، وجاءت في الأسباب الموجبة لهذا المرسوم العبارة التالية: «وبناء على هبوط قيمة النقد وارتفاع أسعار الحاجات وتكاليف المعيشة». ثم حدثت زيادة أخرى بالمرسوم رقم ١٤٢٣ تاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٤٥ إذ ارتفع رسم التدريس من ١٢٠ ليرة إلى ١٥٠ ليرة، ولا تشمل هذه الزيادة الطلاب المنتسبين إلى الجامعة قبل الزيادة بشرط أن لا يرسبوا في صفهم.

ويبدو أن طلاب الجامعة السورية شعوراً منهم بالأزمة الاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها البلاد إبان الحرب العالمية الثانية واهتمامهم بالقضايا الكبرى التي كانت تشغل الأمة آنذاك لم يتحدّوا الجامعة ويتظاهروا ضد زيادة الرسوم، كما كانوا يفعلون في الماضي، ولكنهم طالبوا الجامعة برفع الغرامة النقدية التي فرضتها على المتأخرين عن دفع الرسوم بموعدها وقدرها ليرة سورية عن كل شهر تأخير وكانت حجة الطلاب أن الحوادث الوطنية والإضرابات المتوالية من جهة وتعذر دفع الرسوم الجامعية في وقتها نظراً للأزمة الحالية والسعي في سبيل جمعها من ناحية ثانية هي السبب في التأخير[١].

وقدّم الفرنسيون مساعدات مالية إلى العديد من المدارس الإسلامية، كما المسيحية، في عام ١٩٤٣ نظراً للأوضاع الاقتصادية السيئة آنذاك[٢].

نظام التقاعد وقضية فارس الخوري:

كان القانون السائد أن الموظفين، بما في ذلك أساتذة الجامعة، يحالون على التقاعد عند بلوغهم سن الستين. وقد طُبق ذلك على الدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة، وشاكر الحنبلي الأستاذ في معهد الحقوق، وعلي رضا الجندي وطاهر الجزائري الأستاذين في معهد الطب حين أحيلوا على التقاعد بالمرسوم رقم ١٣٩

(١) صحيفة «القبس»، ٥ أيار ١٩٣٩.

(٢) ومن هذه المدارس الإسلامية المدرسة الخالدية بحلب ومديرها محمد طه عنجريتي، ومدرسة الصنائع النسائية بحلب ومديرتها فايقة المدرّس، ومدرسة دار العلوم والتربية بحمص ومديرها أحمد وتار، والمدرسة المسعودية بحمص ومديرها محمد نهاد الأتاسي، والكلية العلمية الوطنية بدمشق ومديرها منيف العائذي، ومدرسة الإسعاف الخيرية بدمشق ومديرها محمد القباني. انظر حول المساعدات الفرنسية لهذه المدارس وغيرها، ومقاديرها الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 155, Fonds Beyrouth, Damas le 6/11/39.

تاريخ ٢٢ شباط ١٩٣٦. وكان الأستاذ الجامعي إذا بلغ سن الستين بنهاية العام تمدّد خدمته حتى نهاية العام الدراسي لفائدة الطلاب. مثال ذلك أن الدكتورين ميشيل شمندي وإبراهيم الساطي اللذان بلغا سن الستين في ١٩٤١/١٢/٣١ قد مدّد لهما من ١٩٤٢/١/١ حتى غاية ١٩٤٢/١٠/١٥ ليتمما العام الجامعي بامتحاناته ويستفيدا من رواتب الصيف[1]. ولم يطالب هؤلاء الأساتذة بالتمديد، ولم يتعصب لهم الطلاب. وهذا عكس ما حدث بالنسبة لفارس الخوري ذي الشعبية الكبيرة سياسياً لكونه من أركان الكتلة الوطنية، وجامعياً كأستاذ لمادة أصول المحاكمات الحقوقية والعلوم المالية في معهد الحقوق.

وقد بلغ فارس الخوري سن الستين في ٣١ كانون الأول ١٩٣٨، فمدّد له سنة، ثم مدّدت خدمته من ١ كانون الثاني ١٩٤٠ حتى غاية ١٥ تشرين الأول ١٩٤٠، وكان ذلك بإلحاح من طلاب معهد الحقوق وإدارة الجامعة على مجلس المديرين، وكذلك عملاً بالمادة العاشرة من المرسوم رقم ١٦١ القائلة: «الموظفون الذين ترى الحكومة ضرورة لإبقائهم في الخدمة الفعلية بالنظر لاقتدارهم رغماً من تجاوزهم سن الستين أو أربعين سنة من الخدمة يمكنهم المثابرة على عملهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة سنة على أن تجدّد الرخصة في كل سنة وبالشكل ذاته»[2]. ولهذا أصدر مجلس المديرين المرسوم رقم ٩٠٦ تاريخ ١٧ أيلول ١٩٤٠ بإحالة فارس الخوري على التقاعد اعتباراً من ١٦ تشرين الأول ١٩٤٠[3]. وكان المسؤولون في الجامعة قد دعموا التمديد لفارس الخوري، كما أن خالد العظم وزير العدلية السابق قال حين سئل عن رأيه: «بصفتي وزيراً سابقاً للعدلية فإني حريص على أن لا يحرم متخرجو هذا المعهد الوطني من أستاذ كبير كهذا»[4].

وحرصاً من فارس الخوري على إفساح المجال أمام الشباب المثقف أصحاب الشهادات العليا فقد قرّر الانسحاب نهائياً من تمديد خدمته. وكان أمام مجلس

---

(١) انظر المراسيم ٨٥٨ و٨٥٩ تاريخ ١٣ أيلول ١٩٤٢، و٩٦٥ و٩٦٦ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤١.

(٢) مقابلة طلاب الحقوق لرئيس مجلس المديرين في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٩ وإشارتهم إلى المادة العاشرة من المرسوم رقم ١٦١، وكذلك تقدمهم بعريضة باللغة الفرنسية بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٩ إلى المفوض السامي الفرنسي، وإشارتهم كذلك إلى المادة العاشرة من هذا المرسوم؛ انظر صحيفة «القبس»؛ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٩، والأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 155, Fonds Beyrouth, Damas le 6/11/39.

(٣) انظر المرسوم رقم ٩٠٦ تاريخ ١٧ أيلول ١٩٤٠، والمرسوم ١٨٧ تاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٤٠، وصحيفة «القبس»، ٨ كانون الثاني ١٩٣٩، و٣ كانون الثاني ١٩٤٠، و٨ تشرين الثاني ١٩٤٠.

(٤) صحيفة «القبس»، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٠.

الجامعة ثلاثة حلول لإيجاد البديل: إمّا التمديد لفارس الخوري سنة أُخرى لعدم وجود أساتذة مدربين يقومون مقامه، وإمّا أن يأخذ المجلس بطريقة انتقاء أستاذين لتدريس أصول المحاكمات الحقوقية والعلوم المالية، وإمّا أن يعلن المجلس عن مسابقة يجريها بين الذين يرشحون أنفسهم لكراسي التدريس من حملة الشهادات العالية. ورجّح الأساتذة الحل الأول، وإذا كان موقف فارس الخوري سلبياً في الإصرار على التقاعد فإنهم سيلجأون إلى إحدى الطريقتين الأُخريين[١].

وكان رأي المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف السورية أن فارس الخوري قد بلغ سن التقاعد في عام ١٩٣٨ وأن الجامعة طلبت له التمديد حتى كانون الأول ١٩٤٠، ولم يوافق المستشار، ولكن تمَّ التمديد حتى ١٥ تشرين الأول ١٩٤٠. وذكر المستشار أن هناك مرشحين مثل فؤاد شباط وأديب الروماني يمكنهما أن يتوزعا كرسي فارس الخوري[٢]. وقد طبق هذا الاقتراح لأنه يلاحظ في تشكيل اللجان الفاحصة في معهد الحقوق لدورتي حزيران وتشرين الأول ١٩٤١ أن اسم فارس الخوري قد ذكر في لجنة امتحان أصول المحاكمات الحقوقية والمالية العامة ربما لأنه كان يدرّس هاتين المادتين في العام السابق، ولكن ذكر كذلك اسم فؤاد شباط في لجنة امتحان أصول المحاكمات الحقوقية، وكذلك أديب الروماني في فحص المالية العامة[٣].

وقد انصرف فارس الخوري إلى العمل السياسي فأصبح رئيساً لمجلس الوزراء في الجمهورية السورية في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٤، ثم أعاد تشكيل الوزارة في آذار ١٩٤٥، كما أعاد تشكيلها للمرة الثالثة في نيسان ١٩٤٥. وترأس بهذه الصفة وفد سورية إلى مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ الذي أقرَّ ميثاق الأمم المتحدة[٤].

---

(١) صحيفة «القبس»، ٢ تشرين الثاني ١٩٤٠.

(٢) انظر الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 155, Fonds Beyrouth, Damas le 9 octobre 1939.

(٣) الجريدة الرسمية، القرار رقم ٧٣ تاريخ ١٩ أيار ١٩٤١.

(٤) انظر: يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص ٣٣٦ - ٣٣٩؛ وكذلك المرسوم رقم ١١٢٠ تاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٤٤ بتسمية فارس الخوري رئيساً للوزراء خلفاً لوزارة سعدالله الجابري. وكان رئيس الجمهورية آنذاك شكري القوتلي.

ومن الأمثلة عن الاستثناء من قانون التقاعد وسن الستين أن محمد كرد علي رئيس المجمع العلمي العربي ووزير المعارف سابقاً قد أُحيل على التقاعد بالقرار رقم ٢٥٢ تاريخ ٦ آب ١٩٣٣، ولما يتجاوز السابعة والخمسين من العمر، وجاء هذا بعد حوالي سنتين من تركه وزارة المعارف في عهد الشيخ تاج الدين الحسني، ثم صدر له مرسوم جديد برقم ٢٤٦ تاريخ ٥ حزيران ١٩٤١، بناءً على ترشيح أعضاء المجمع العلمي، بتعيينه رئيساً للمجمع لمدة خمس سنوات وبإيقاف راتبه التقاعدي، وكان قد بلغ حينذاك سن الخامسة والستين.

ألقاب أطباء الأسنان من جديد وتدقيق الشهادات الطبية:

ما كادت الجامعة السورية تنهي مشكلة اعتراف الحكومة الفرنسية والأقطار العربية بشهاداتها وتحرز مديح لجان فحوص الأجمال، المؤلفة من أساتذة فرنسيين، بمستوى خريجيها حتى عادت مشكلة ألقاب أطباء الأسنان تذر قرنها من جديد وتثير مستوى التدريس في فرع طب الأسنان، كما حدثت مطالبة بتدقيق الشهادات الطبية.

وقد سبق القول إلى أن وزارة الصحة العامة في مصر قررت في ١١ أيار ١٩٣٩ الاعتراف بشهادتي الطب والصيدلة من الجامعة السورية والسماح لخريجي هذين الفرعين بالاشتراك في فحص المعادل في مصر. ولم يشمل هذا القرار الذي أُبلغ إلى رئيس الجامعة السورية من قبل القنصل المصري في بيروت محمد صبري في ٣حزيران ١٩٣٩ خريجي فرع طب الأسنان في الجامعة السورية.

وأرسل طلاب طب الأسنان برقية إلى المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف السورية يشكون فيها من أن الجامعات الفرنسية لا تعترف بشهادتهم التي تمنحهم لقب جراح في طب الأسنان مما يسيء إلى اختصاصهم وإلى الجامعة التي منحتهم اللقب، ويضعهم في عداد أطباء الأسنان العاديين. ووقّع البرقية بالنيابة عن طلاب الأسنان ظافر أبو ناشد وتوفيق ناشد ونديم خضير

وكتب رئيس الجامعة السورية عبد القادر العظم بدوره رسالة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٩ إلى المستشار الفرنسي لدى وزارة المعارف السورية ذكر فيها أن الجامعة السورية، على غرار مدرسة طب الأسنان اليسوعية، كانت تمنح طلابها حتى عام ١٩٣٨ لقب دكتور جراح في طب الأسنان بعد أن يكونوا قد أمضوا أربع سنوات في

دراسة أمراض الفم واجتازوا بنجاح امتحان الإجمال. ولكن الجامعة السورية عدلت عن منح الطلاب هذا اللقب بموجب المرسوم رقم ٤١٤ تاريخ ٨ أيار ١٩٣٩، بعد أن تبيّن لها أن درجة دكتور جراح لا تتناسب والدراسة المقتصرة على أمراض الفم، وارتأت أن تمنح مكانها لقب دكتور في طب الأسنان مما أثار احتجاج الطلاب لأنهم التحقوا بمدرسة طب الأسنان للحصول على لقب دكتور جراح ويجب أن يحصلوا عليه أسوة بطلاب مدرسة طب الأسنان اليسوعية في بيروت التي تتبع المناهج نفسها المطبقة في مدرسة طب الأسنان في دمشق، ويطلب رئيس الجامعة السورية من المستشار الفرنسي إبداء رأيه حول النقاط التالية:

١ - هل ما زالت مدرسة طب الأسنان في الجامعة اليسوعية في بيروت تعطي لقب دكتور جراح في طب الأسنان؟

٢ - ألا ترون أن درجة دكتور جراح لا تتناسب والدراسة المقتصرة على أمراض الفم سواء في دمشق أو بيروت؟

٣ - وهل تعتقدون أنه من المناسب للجامعة السورية أن تعود عن قرارها وتمنح الطلاب لقب دكتور جراح في طب الأسنان كالسابق؟

فأرسل المستشار الفرنسي في دمشق يسأل الطبيب العام الدكتور مارتان (Martin) الذي يشغل منصب رئيس مصلحة الصحة والإسعاف العام في المفوضية الفرنسية العليا في بيروت حول رأيه في الأمر. فأجاب مارتان أن قرار المفوض السامي رقم ٧٣ تاريخ ١٦ آذار ١٩٢٥ ذكر أن أطباء الأسنان حاملي الدبلوم من معهد طبي يحملون لقب دكتور جراح، ولهذا فلقب دكتور جراح في طب الأسنان على الشهادة التي يمنحها المعهد الطبي في دمشق أمر قانوني لأن القرار رقم ٧٣ ما زال قائماً. وجاء القرار رقم ١٦٩٠ تاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٢٩ ليؤكد هذا اللقب بالنسبة لخريجي طب الأسنان من معهد طب دمشق ومعهدي الطب الأمريكي واليسوعي في بيروت. وعلى هذا يقول الطبيب مارتان فإن مرسوم الحكومة السورية رقم ٤١٢ بإعطاء المتخرج من فرع طب الأسنان لقب دكتور في طب الأسنان غير قانوني، وأضاف أن الطلاب على حق في احتجاجهم[1].

---

(١) انظر هذه المناقشة والرسائل المتبادلة في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 155, Fonds Beyrouth, Damas le 30 octobre 1939, Beyrouth le 15 décembre 1939.

وعلى هذا صدر تعديل على المرسوم رقم ٤١٢ تاريخ ٨ أيار ١٩٢٩ أقرّ بأن لقب المتخرج من طب الأسنان الذي يذكر على شهادته هو «دكتور في جراحة الأسنان»[١]. وشجع هذا النصر طلاب طب الأسنان على المطالبة في كانون الأول ١٩٤١ بنقلهم من بناء التكية إلى الجامعة لأن غرفة العمليات المخصصة لهم في التكية غير صالحة، ولكن إدارة الجامعة لم تلب طلبهم آنذاك[٢].

وبعد أن حلّت مشكلة اللقب المهني لخريجي فرع طب الأسنان بدمشق قامت مشكلة أُخرى في عام ١٩٤٠، وهي عدم قبول لبنان حاملي شهادة الطب والصيدلة من المعهد الطبي العربي بدمشق للعمل في لبنان، علماً أن شهادة معهد الطب مقبولة في لبنان وغيره من الأقطار العربية ولا سيما فرانسا التي كانت ترسل لجنة طبية من جامعة ليون كل عام لامتحان خريجي المعهد الطبي في الجامعة اليسوعية وكذلك في الجامعة السورية. وقد راجع خريجو طب دمشق الطبيب مارتان في بيروت وكذلك المسؤولين في الجامعة السورية لإلغاء هذا التدبير الذي لم يحدث ما يدعو إلى اتخاذه، وكان بين الأطباء والصيادلة المحتجين الدكاترة، نعيم الحكيم، سعيد الجوخدار، هاني الحمصي، مظهر الخجا، أنور سبيتاني، عبد الرحمن فرعون، ومن الصيادلة فؤاد الكحال، محي الدين السفرجلاني، وهنري تتن[٣].

ولما لم تقترن مساعي الحكومة السورية مع حكومة لبنان بحل هذه المشكلة بشكل آني طالب خريجو المعهد الطبي في الجامعة السورية الحكومة السورية بمعاملة حملة الشهادات اللبنانية في البلاد السورية بالمثل[٤]. فما هي الأسباب التي أدّت إلى عدم سماح رئيس مصلحة الصحة والإسعاف العام في لبنان للأطباء خريجي معهد الطب بدمشق بممارسة مهنتهم في لبنان؟

تتبيّن أسباب ذلك في الكتاب الذي وجهه الطبيب العام مارتان رئيس مصلحة الصحة والإسعاف العام في لبنان إلى مستشار المعارف في المفوضية العليا السيد بونور. فقد ذكر مارتان أن امتحان الإجمال لطلاب الطب والصيدلة وطب الأسنان في المعهد الطبي بدمشق الذي كان يقوم به أطباء فرنسيون فقط قد استبدل بنظام لجنة امتحان

---

(١) صحيفة «القبس»، ٤ كانون الأول ١٩٣٩.
(٢) صحيفة «القبس»، ١٢ كانون الأول ١٩٤١.
(٣) صحيفة «القبس»، ٢ شباط، و٤ حزيران ١٩٤٠.
(٤) صحيفة «القبس»، ١ آب ١٩٤٠.

مختلطة (Institution de Jurys mixte) تضم ممتحنين فرنسيين تعينهم المفوضية العليا إلى جانب أساتذة سوريين من المعهد الطبي. ويقول مارتان إن هذا النظام أحسن بكثير من لجنة فحص الإجمال الفرنسية لأنه يشمل مراجعة عامة لمعلومات الطلاب، ولهذا فإنه يؤيد إبقاءه والتمسك به.

وبالمقابل، يقول مارتان أن نظام منح الشهادة والإذن بممارسة المهنة يحول دون ممارسة المفوضية العليا أية رقابة على الشهادات وهوية أصحابها وجنسياتهم، وهو ما تتمسك به مصلحة الصحة والإسعاف العام لأن هذه المصلحة التي تعيّن الممتحنين لا توجد لديها أية وثيقة رسمية عن نتائج الامتحانات وصحة الشهادات وأن حامليها قد امتحنوا أمام لجنة الامتحان المختلطة. ونظراً لأن أعداداً كبيرة من خريجي معهد الطب بدمشق يطلبون العمل في لبنان فقد طالبهم لبنان بتصريح ممارسة المهنة من مدير الصحة والإسعاف العام في المفوضية الفرنسية.

وبناءً على اتصال بين مستشار المعارف السيد بونور وعميد المعهد الطبي بدمشق الدكتور حسني سبح فقد اتفق أن يستمر العمل بنظام لجنة الامتحان المختلطة وأن يوافي المعهد المفوضية بنسخة عن المحضر الرسمي للامتحان الذي يحمل تواقيع كافة أعضاء اللجنة للاحتفاظ بها في أرشيف المفوضية وتدقيق طلبات ممارسة المهنة على أساسها، كما يتم بالنسبة لخريجي الطب في الجامعتين الأمريكية واليسوعية الذين ما زالوا خاضعين لامتحان الإجمال الذي يقتصر على أطباء فرنسيين فقط. وهكذا حُلّت المشكلة مع لبنان[1].

تشدد الجامعة السورية في قبول الطلاب والدوام:

حرصاً من الجامعة على حسن سير التدريس والفائدة المرجوة منه ورفع شأن الشهادات التي تمنحها، وبموافقة من الحكومة السورية، فقد صدر عن وزير المعارف خليل مردم بك القرار رقم ١٧٢ تاريخ ١٧ آب ١٩٤٢ الذي ينص على:

١ ـ تحديد عدد من يُقبَل انتسابهم من الطلاب إلى فروع معهد الطب في الجامعة السورية في العام الجامعي ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ على الوجه التالي:

---

(١) انظر حول تفاصيل هذه القضية الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton. No. 163. Fonds Beyrouth, Beyrouth le 12 janvier 1940 (Le Médecin Général L.H. Martin à Monsieur le Conseiller du Haut-Commisariat), Beyrouth le 6 février 1940 (Le Conseiller (Bounoure) à Monsieur le Médecin Général L.H. Martin).

آ - يقبل في صف العلوم التمهيدي لفرع الطب (٤٠) طالباً من السوريين واللبنانيين، وعدد غير محدّد من الأجانب (والمقصود بالأجانب أبناء البلاد العربية).

ب - يقبل في السنة الأولى من فرع الصيدلة (١٠) طلاب من السوريين واللبنانيين، وعدد غير محدّد من الأجانب.

ج - يقبل في السنة الأولى من فرع طب الأسنان (١٠) طلاب من السوريين واللبنانيين، وعدد غير محدّد من الأجانب.

٢ - إذا تجاوز عدد طالبي الانتساب من السوريين واللبنانيين لفروع معهد الطب العدد المحدّد في المادة الأولى لكل من هذه الفروع عمد إلى إجراء مسابقة فيما بين طالبي الانتساب لكل فرع وفاقاً للمرسوم رقم ٤٥ تاريخ ٢٦ الأول ١٩٤١، وذلك بعد انتهاء فترة التسجيل القانونية في معهد الطب بأسبوع.

٣ - يحدّد عدد الطلاب الذين يمكن انتقالهم (من جامعات أُخرى) إلى صفوف معهد الطب في الجامعة السورية للعام الجامعي ١٩٤٢ - ١٩٤٣ على الوجه الآتي:

إلى السنة الأولى طب ٣ طلاب	إلى السنة الثانية صيدلة ٥ طلاب
إلى السنة الثانية طب ٣ طلاب	إلى السنة الثالثة صيدلة ٩ طلاب
إلى السنة الثالثة طب ٥ طلاب	إلى السنة الرابعة صيدلة ١٠ طلاب
إلى السنة الرابعة طب ٧ طلاب	إلى السنة الخامسة صيدلة ٩ طلاب
إلى السنة الخامسة طب ١٠ طلاب	إلى السنة الثانية طب أسنان ٧ طلاب
إلى السنة السادسة طب ٥ طلاب	إلى السنة الثالثة طب أسنان ٤ طلاب
	إلى السنة الرابعة طب أسنان ٧ طلاب

وأصدر وزير المعارف القرار رقم ١٧٥ تاريخ ١٧ آب ١٩٤٢ بأن تجري المسابقة التي نصّ عليها المرسوم رقم ٤٥ تاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٤١ بعد انتهاء مدة التسجيل القانونية بأسبوع عندما يتجاوز عدد طلاب الانتساب لفروع معهد الطب العدد المحدّد لكل منها. ويشترك في هذه المسابقة جميع الطلاب الخاضعين للتحديد العددي بموجب قرارات مجلس الجامعة الحائزين شروط الانتساب إلى معهد الطب والذين تقدموا بطلب انتساب إلى هذا المعهد خلال دورة التسجيل القانونية.

وتتضمن مسابقة الانتساب الفحوص الكتابية الآتية: إنشاء في الرياضيات، إنشاء في الحكمة الطبيعية، إنشاء في الكيمياء، وإنشاء في التاريخ الطبيعي، ولكل مادة مثل واحد. وتنتقى موضوعات الفحص من برنامج صف الفلسفة في المدارس الثانوية الرسمية السورية، وتجري المسابقة خلال يومين، والتصحيح خلال أسبوع من انتهاء الفحص على الأكثر، وتخصص لكل مادة ثلاث ساعات. ورئيس معهد الطب هو رئيس لجنة المسابقة، وتصحح كل مادة لجنة تضم فاحصين اثنين على الأقل أحدهما من أعضاء الهيئة التدريسية الأخصائيين في معهد الطب، والآخر يعينه وزير المعارف من أساتذة التعليم الثانوي ممن مضى عليهم في التدريس خمس سنوات. والطالب المقبول نهائياً على أثر المسابقة يفقد هذا الحق إذا لم يستفد منه سنة نجاحه في هذه المسابقة. وقد استمر نظام الانتساب بالمسابقة إلى معهد الطب بعد ذلك، كما طبِّق مثلاً بالقرار رقم ٣٢٤ تاريخ ١٩٤٤/١١/٩.

ونظمت الجامعة السورية قبول طلاب محافظتي اللاذقية وجبل الدروز إلى الجامعة بأن اشترطت عليهم الحصول على البكالوريا القسم الثاني أسوة ببقية الطلاب السوريين. واستثنت فقط الطلاب الراغبين بالانتساب إلى فرع طب الأسنان فطالبتهم بالبكالوريا القسم الأول[١]. كما أنها سمحت لأبناء لواء الإسكندرون بعد سلخه عن سورية من الذين اختاروا الجنسية السورية الانتساب إلى فروع الجامعة السورية بشهادة البكالوريا الثانية التي نالوها من حكومة لواء الإسكندرون سنة ١٩٣٨ أو بشهادة (الليسه) التي نالوها من مديرية مدرسة إنطاكية عام ١٩٣٩[٢]، وطبق هذا الإجراء بالنسبة لأبناء الإسكندرون في السنتين الجامعيتين ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ و١٩٤١ ـ ١٩٤٢[٣]، ثم تساووا مع السوريين في شروط القبول من حيث المطالبة بالبكالوريا السورية.

أما طلاب معهد الحقوق فقد صدر المرسوم رقم ٤٥ تاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٤١ بتنظيم انتسابهم إلى الجامعة وتحديد عددهم إسوة بطلاب معهد الطب، وجاء في هذا المرسوم أن وزير المعارف يحدِّد في كل سنة بقرار يتخذه بناء على اقتراح مجلس الجامعة ومجلس المعهد المختص من يمكن تسجيلهم أو قبول انتقالهم من

---

(١) صحيفة «القبس»، ١٠ أيار ١٩٤٠.

(٢) الجريدة الرسمية، المرسوم رقم ٩٢ تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٢.

(٣) ورد هذا في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 163, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 29 octobre 1940.

السوريين والأجانب. فإذا تجاوز عدد طالبي الانتساب الحائزين شروط التسجيل العدد المحدّد عمد إلى انتقاء الطلاب الذين سيقبلون بطريق المسابقة استناداً إلى ترتيب الدرجات التي أحرزوها في البكالوريا وضمن نطاق العدد المحدّد، وإذا تجاوز عدد طالبي الانتقال العدد المحدّد عمد إلى المفاضلة بين الطالبين استناداً إلى الترتيب الزمني لتسجيل طلبات الانتقال التي تقدّموا بها إلى الجامعة السورية، ويحدّد وزير المعارف بناء على اقتراح المجالس الجامعية نظام المسابقة. وقد طبق نظام المسابقة الكتابية لجميع المتقدمين للمعهد الطبي الذين فاقت أعدادهم العدد المحدّد للقبول، كما سبق القول، نظراً لقلة عدد المقبولين في حين نظر إلى علامات البكالوريا بالنسبة للمتقدمين للانتساب إلى معهد الحقوق، وإذا كثر عدد هؤلاء عمدت الجامعة إلى نظام المسابقة، وقد ألغى مجلس الجامعة السورية نظام المسابقة في معهد الحقوق في تشرين الأول ١٩٤٦ وأبقى عليها في معهد الطب. وقال وزير المعارف آنذاك لطلاب الحقوق أن الحقوق لا تحتاج إلى مخابر خلافاً لمعهد الطب الذي لا تتسع مخابره لأكثر من مائة طالب[1].

ويلاحظ بالنسبة لطلاب معهد الحقوق تضخم أعدادهم في الفترة بين عامي ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ و١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ إذ بلغ مجموع طلاب السنوات الثلاث في معهد الحقوق في تلك الفترة رقماً وسطياً في السنة يعادل ٢٦٠ طالباً. ثم هبط هذا الوسطي في سنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ وحتى ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ إلى ١٤١ طالباً ليعود فيرتفع بين سنوات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣، و١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ إلى ٣٦٥ طالباً[2].

وقد عمدت الجامعة ووزارة المعارف إلى الحدّ من تسجيل المعلمين في الجامعة، والمقصود طبعاً معهد الحقوق، فصدر عن وزير المعارف القرار رقم ١١٨ تاريخ ١٥ آذار ١٩٤١ بأنه يحظر على موظفي وزارة المعارف المكلّفين بالتدريس في المدارس الابتدائية الرسمية أو المنتدبين للتدريس في المدارس الخاصة الانتساب إلى أحد معاهد الجامعة السورية ما داموا في خدمة وزارة المعارف. ويرفع طالب الانتساب إلى الجامعة طلباً خطياً أنه غير موظف، ويطلب كذلك من المعلمين أن يصرحوا أنهم غير منتسبين إلى الجامعة ولن ينتسبوا ما داموا في خدمة وزارة المعارف.

---

(١) صحيفة «ألف باء»، ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٦.

(٢) هذه الإحصاءات مبنية على المجموعة الإحصائية، مكتب الإحصاء، جامعة دمشق، مطبعة جامعة دمشق ١٩٧٠.

وقد طولب طلاب الحقوق منذ عام ١٩٣٧، بالمرسوم رقم ١٠٤٧ تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٧، بالمواظبة على الدوام بمقدار النصف في كل من الفصل الشتوي والفصل الصيفي، ثم جعل الدوام بنسبة النصف في كل شهر بالمرسوم رقم ٣٣٠ تاريخ ٦ تموز ١٩٤١، واستمر ذلك قائماً حتى عام ١٩٤٣، فصدر عندئذ المرسوم رقم ٦٢ تاريخ ١٠ نيسان ١٩٤٣ الذي أوقف حتى إشعار آخر العمل بمرسوم الدوام وذلك نظراً لأن شرائط الإعاشة في دمشق والسكن أصبحت صعبة ومتعسرة إبان الحرب، وكان التدريس في الجامعة يعلق إلى أجل غير مسمى ثم يستأنف بزوال الظروف التي أدَّت إلى ذلك[1].

وبالرغم من كثرة عدد طلاب معهد الحقوق في سنوات الحرب العالمية الثانية فقد تضاءل عدد الطلاب الغرباء من البلاد المجاورة، ويعود ذلك إلى صعوبة إيجاد محلات للسكن، وزيادة أسعار الحاجيات زيادة غير مستقرة، وتعذر أسباب المواصلات[2].

وقد حرص رئيس معهد الحقوق العربي بدمشق الدكتور فائز الخوري على علاقة المعهد بخريجيه من الأقطار العربية، وينوع من التباهي بأهمية المعهد وخريجيه الذين يشغلون المناصب الهامة فقد وجَّه في ١ حزيران ١٩٤١ بياناً في الصحف إلى خريجي معهد الحقوق ذكر فيه أنه تخرج منه منذ تأسيسه نخبة طيبة، من شبان العرب يقرب عددهم من الألف منتشرون في سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن والعراق وسائر الأقطار يحملون شعلة الثقافة العربية القومية، وقد بلغ بعضهم المراتب العالية في العديد من النواحي السياسية والاجتماعية فكانوا بما بلغوه مفخرة لمعهدهم فحقّ له أن يباهي بهم المعاهد الأُخرى، غير أن روابط الألفة كادت تنقطع بيننا وبينهم لبعد المسافات وطول الزمان، ولذلك سننشر كتيباً يتضمن أسماء المتخرجين ونبذة عن تاريخ حياتهم بعد تخرجهم ونعيد نشره بين حين وآخر، فنرجو من هؤلاء الأخوان أينما كانوا أن يبعثوا بتاريخ حياتهم منذ تخرجهم بما لا يتجاوز عشرة أسطر لنشرها في الكتيب[3].

---

(١) انظر مثلاً صحيفة «القبس»، ٩ نيسان ١٩٤١ .

(٢) صحيفة «القبس»، ٢١ تشرين الأول ١٩٤٣ .

(٣) صحيفة «القبس»، ١ حزيران ١٩٤١ .

وفي غمرة المصاعب التي اعترضت الجامعة السورية والبلاد بعامة إبان الحرب العالمية الثانية وقفت الجامعة بعناد في عدم التخلّي عن شرط البكالوريا في الانتساب إليها، حرصاً على مصداقية شهاداتها وعدم التفريط بالإعتراف بها. وواجهت الجامعة قضية شائكة حين تقدم العديد من خريجيها، من أطباء وصيادلة ومحامين، ممن دخلوا الجامعة في السنوات التي لم تكن البكالوريا هي الشرط الوحيد لانتسابهم إليها، بطلبات انتساب من جديد إلى الجامعة السورية، وبخاصة إلى معهد الحقوق، وضم هؤلاء خريجي جامعات أُخرى من السوريين واللبنانيين. وشكّلت هذه القضية إحراجاً للجامعة ولطالبي الانتساب هؤلاء. فقد رفضت الجامعة طلبات هؤلاء مشترطة أن يكون المتقدّم حاصلاً على شهادة البكالوريا التي أصبحت الشرط الرئيسي للانتساب إلى الجامعة آنذاك. وكان طالبو الانتساب هؤلاء من حملة شهادة إنهاء الدراسة الثانوية التي كانت مقبولة للتسجيل في عام ١٩٣٠ وما قبله قبل اعتماد شهادة البكالوريا في القبول بعد ذلك.

وقد رفع الصيدلي محي الدين السفرجلاني عريضة بالفرنسية إلى مستشار المعارف الفرنسي بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٤٠ تحمل أسماء، لا تواقيع، عدد من الأطباء والصيادلة، وهي بتوقيعه فقط، وتحمل عنوانه بأنه صيدلية الإنسانية في عرنوس بدمشق، وجاء في العريضة أن طالبي الانتساب إلى الجامعة من خريجي الجامعة السورية والجامعات الأوروبية يحملون شهادات عليا في الطب والصيدلة تتجاوز شهادة البكالوريا التي لا يحملونها حين بدأوا دراستهم الجامعية. فإذا كانت الجامعة السورية تحاول قبول شهاداتها في مصر والعراق، كما تقول العريضة، فكيف لا تعترف بشهاداتها التي يحملها طالبو الإنتساب. وردَّ المستشار الفرنسي على العريضة في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٠ طالباً إيضاح الغرض منها. فرفع السفرجلاني عريضة أُخرى بالفرنسية بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤١ بيَّن فيها رغبة أصحابها بالانتساب إلى معهد الحقوق، وأن الجامعة ما تزال تصرّ على الرفض، وجاء الرد الفرنسي مؤيداً للجامعة التي تتمسك بشروط الانتساب القائمة، وهي حصول الطالب على البكالوريا القسم الثاني. وتدخل في الأمر خالد شاتيلا مدير إدارة التعليم العالي والخاص في وزارة المعارف الذي بيَّن في كتاب له إلى المستشار الفرنسي بتاريخ ١٩ شباط ١٩٤١ سلامة موقف الجامعة التي اعتمدت البكالوريا

شرطاً للقبول منذ عام ١٩٣٢، كما يقول، وأن طالبي الانتساب هؤلاء سيّسوا القضية باللجوء إلى الصحف[١].

ونشرت صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٢ أسماء عدد من الأطباء والصيادلة المهتمين بالانتساب إلى معهد الحقوق، وعلّقت على ذلك بالقول: «والغريب في هذه القضية أن الجامعة السورية ترفض خريجيها الذين يحملون شهادتها وتطلب منهم شهادة أقل من الشهادة التي يحملونها لتسمح لهم بالانتساب إلى فرع من فروعها زيادة في الثقافة والتحصيل، أي أن الجامعة السورية تعتبر البكالوريا الثانية أعلى من شهادتها التي منحتها لخريجيها، وفي ذلك ما فيه من الغرابة». وجاء في عدد آخر من «القبس» بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٤١ قولها: «وهناك ناحية أُخرى جديرة بالاهتمام، وهي أن حملة البكالوريا السورية الثانية لا يُقبلون في صف العلوم في الجامعة إلا بعد النجاح في المسابقة، مع أن حملة شهادات الدكتوراه والليسانس يحملون شهادة صف العلوم هذا». وهذا هو التسييس الذي أشار إليه خالد شاتيلا في كتابه. وبقيت الجامعة السورية مصرّة على شرط البكالوريا الثانية للانتساب إليها[٢].

المستشفى الوطني ومستشفى المواساة:

ظهرت بمرور الزمن عدّة آراء حول عدم كفاية المستشفى الوطني لحاجات السكان، وكذلك حول ضرورة فصله عن الجامعة وضمه إلى مديرية الصحة لتشرف عليه وتعنى بشؤونه فيما يبقى مرتبطاً من الوجهة العلمية فقط بالجامعة[٣].

وكان المستشفى الوطني يعاني من نقص في الموازنة ومن صعوبة إيجاد رئيسة متدربة للممرضات فيه، وشغلت هذه القضية جهد المسؤولين الجامعيين عنه بسبب أهمية هذا المنصب ومركزيته في المستشفى. وكانت مدرسة القبالة والتمريض

---

(١) يوجد نص الرسالتين اللتين وجههما الصيدلي محي الدين السفرجلاني إلى المنتشار الفرنسي وجواب المستشار عليهما في الأرشيف الفرنسي التالي:

MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 172, Fonds Beyrouth

ومن الأسماء التي ذكرت في العريضتين، وكذلك في صحيفة «القبس» الدكاترة: إيلي سلوم، أنور سبيناتي، فؤاد الساطي، أديب القدسي، عصام مؤيد العظم، رشدي طرزي، خالد طباع، هاني حمصي، ومن الصيادلة: محي الدين السفرجلاني، هنري تتن، وصبحي السبكي.

(٢) صحيفة «القبس»، ٩ تشرين الثاني ١٩٤١.

(٣) انظر، مثلاً، صحيفة «القبس»، ٧ أيار ١٩٤٢.

التابعة لمعهد الطب تُخرّج أعداداً لا بأس بها لتغطية خدمات المستشفى وغيره من المشافي في سورية.

وقد تعاقدت رئاسة الجامعة السورية في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢ مع الفرنسية لوسيين دومايي على أن تقوم بوظيفة رئيسة ممرضات في مستشفى معهد الطب وفي دار التوليد، وبوظيفة مرشدة للتلميذات القابلات والممرضات. وكان هذا العقد لمدة ستة أشهر منذ تاريخ مباشرتها العمل، وتتقاضى راتباً شهرياً قدره ١٥٠ ليرة سورية بدون أي تعويض أو إضافة، ولا تبيت في المستشفى، ولا تتناول طعامها فيه، وتقوم بعملها ستة أيام في الأسبوع من الثامنة صباحاً حتى السابعة مساءً، ولها أن تستريح مدة ساعتين في النهار، وعليها أن تقوم بالتفتيش ليلاً مرتين في الأسبوع. وإذا مرضت فلها أن تأخذ إجازة طبية وأن تقيم في غرفة خاصة من الدرجة الأولى في المستشفى، وإذا أصيبت بعاهة أثناء الخدمة أو بسببها تتقاضى تعويضاً تحدّد مقداره لجنة من ثلاثة أطباء بالاتفاق بين رئيس الجامعة وممثل فرانسا لدى الحكومة السورية[١].

ويبدو أن رئيسة الممرضات هذه لم تستمر في العمل لأكثر من سنة إذ عُينت فرنسية أُخرى هي السيدة دورو رئيسة للممرضات في مستشفى معهد الطب لمدة سنة اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٤٣ براتب شهري قدره ١٥٠ ليرة سورية غير خاضع لأية زيادة[٢]، ثم زيد راتب السيدة دورو إعتباراً من أول أيار ١٩٤٣ إلى ١٧٠ ليرة سورية شهرياً[٣]. وبالمقابل فإن راتب الممرضة خيرية كنفاني التي عينت في مستشفى معهد الطب اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٤٣ كان ١٥ ليرة سورية في الشهر خاضعة للزيادة[٤]، في حين أن عبد الحميد حنوفة الذي كُلّف بالقيام وكالة بتأمين وظيفة إمام مستشفى معهد الطب الشاغرة كان يتقاضى راتباً قدره ٢٥ ليرة سورية شهرياً[٥]، وكان

---

(١) الجريدة الرسمية لعام ١٩٤٢ ، هي ٣٤٥ .

(٢) الجريدة الرسمية ، القرار رقم ٩٢ ، تاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٤٢ .

(٣) الجريدة الرسمية ، القرار رقم ٢٢٥ ، تاريخ ٢٩ حزيران ١٩٤٣ .

(٤) الجريدة الرسمية ، القرار رقم ٨٥ ، تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٢ .

(٥) الجريدة الرسمية ، القرار رقم ٢٤٤٠ ، تاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٤٤ ، وقد مدّد بالقرار رقم ٤٩٢ ، تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٥ .

راتب الدكتور أكرم المهايني المعيّن طبيباً داخلياً ملازماً في مستشفى معهد الطب في ١ كانون الثاني ١٩٤٥ ما مقداره ٢٤ ليرة سورية شهرياً[١].

ويبدو أن التغيير المستمر في شاغلي وظيفة رئيسة ممرضات مستشفى معهد الطب مرده إمّا قلة مقدار الراتب لمتخصصة أجنبية أو لأن شاغلاته من الفرنسيات كن في موقف صعب بالنسبة للأحداث السياسية آنذاك، ولهذا تعاقد رئيس الجامعة الدكتور حسني سبح في ٧ شباط ١٩٤٤ مع الآنسة أغاوني قباقيان بنت السيد بوغوص من مواليد آذار ١٩١٠ لمدة ستة أشهر كرئيسة للممرضات براتب شهري قدره ١٥٠ ليرة سورية بالإضافة إلى تناول طعامها ومبيتها في المستشفى في غرفة خاصة، والقيام بلوازمها الحياتية[٢]. وعينت ممرضة أرمنية أُخرى في دار التوليد لمدة ستة أشهر بدءاً من ٣ أيار ١٩٤٥ براتب شهري مقداره ١٣٠ ليرة سورية[٣].

وقد طرحت قضية عدم كفاية المستشفى الوطني بحاجات المواطنين بشكل حاد منذ أواخر الثلاثينات، وارتفعت الأصوات مطالبة بإيجاد مستشفى آخر يغطي هذه الحاجات. فقد جاء، مثلاً، في صحيفة «القبس» بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٣٨ تحت عنوان: «مدينة كبرى دون مستشفى! متى يكون لدمشق مستشفى عام كبير. مستشفى الجامعة لا يفي بحاجة الناس» تساؤل إلى مديرية الصحة العامة السورية لعدم بنائها مستشفى آخر يفي بحاجة المواطنين، وكان الكثيرون يشكون كل يوم من ضيق المستشفى الوطني، وعدم استيعابه العدد الكافي من المرضى، واضطراره لرفض طالبي الدخول بالرغم من فقرهم وحاجتهم إلى المعالجة السريعة، وتابعت «القبس» قولها إذا كان من حق الناس أن يشكوا من ضيق المستشفى، وكان من حق المستشفى أن يرفض المرضى اللذين لا يجد محلاً لهم فيه، فإننا نود أن نلفت الأنظار إلى أن المستشفى الوطني ليس للمدينة، بل هو مستشفى للمعهد الطبي أوجد للاختبارات والدروس النظرية والعملية أكثر مما أوجد لمعالجة الناس عامة، وهكذا بدت الحاجة أكثر إلحاحاً لمستشفى كبير لأن المستشفى الوطني مهما بلغت الدقة في إدارته فلا يمكن أن يكفي المدينة التي زاد سكانها خمسة أضعاف عما كانوا عليه يوم إنشائه.

---

(١) الجريدة الرسمية، القرار رقم ٢٧٠، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٤٥.
(٢) الجريدة الرسمية، مقاولة بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٤، ومددت بالمرسوم رقم ٢٥٠٠ تاريخ ١٩ أيار ١٩٤٥.
(٣) الجريدة الرسمية، المرسوم رقم ٥١٧، تاريخ ٢٣ أيار ١٩٤٥.

لقد مضى على مستشفى المعهد الطبي قرابة خمسين عاماً أدّى فيها أفضل الخدمات لأعداد متزايدة من المراجعين. وكانت مشافي الدولة ومستوصفاتها في مختلف المحافظات مرهقة هي الأخرى بكثرة الطلب على خدماتها. وقامت المشافي الخاصة والأجنبية بعمل هام في هذا المجال، وكذلك في إتاحة المجال لطلاب السنة السادسة في المعاهد الطبية بالتدريب والتمرين، وذكر عميد معهد الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت الدكتور ميللر (G.H. Miller) في رسالة بتاريخ ٨ أيار ١٩٤٢ إلى السيد بونور مستشار المعارف في المفوضية الفرنسية أسماء المستشفيات التي تقبل الطلاب للتمرين مع نبذة عنها، ولا تضم المستشفيات الفرنسية، وهي التالية: مستشفى فكتوريا (المستشفى الإنكليزي) في دمشق، وقد تأسس قبل أكثر من أربعين سنة (أي أواخر القرن التاسع عشر) من قبل إرسالية فكتوريا التبشيرية بموجب إرادة سلطانية، ويتسع لستين مريضاً، وفيه قسم هام للجراحة، وكبير أطبائه الدكتور توماس (E.C.Thomas) يعاونه ثلاثة أطباء وصيدلي، وقد عالج في عام ١٩٤١ من المرضى ٣٣٤ مريضاً، وبلغت أيام الإقامة فيه ٣٤٩٨ يوماً، وعدد المراجعين للمستوصف عام ١٩٤١ مقدار ١٤٨١ مريضاً.

وهناك المستشفى الدانمركي في النبك، وقد شيّد قبل عشرين عاماً، وسعته ٣٠ مريضاً وسمعته جيدة، والطبيب الرئيسي فيه هو غونر شميدت (Gunner Schmidt)، وعالج عام ١٩٤١ من المرضى ٤٥٨ مريضاً، وأيام الإقامة فيه ٧٢٥٠ يوماً، وبلغ مراجعو المستوصف ٥٢٢٠ مريضاً.

ثم مستشفى التونيان في حلب، بنى قبل أربعين سنة، وهو خاص يملكه الدكتور التونيان (هدم مؤخراً)، ويتسع إلى ٣٠ مريضاً، وطبيبه الرئيسي أسادور التونيان (Assadour Altounian) يساعده ثلاثة أطباء، وعالج ٣٢٩ مريضاً في عام ١٩٤١، وبلغت أيام الإقامة فيه ١٦٧٦ يوماً.

وهناك المستشفى الكندي التذكاري في طرابلس، وقد تأسس عام ١٩١٨ كمستوصف من قبل الإرسالية البروتستانتية، وأصبح مستشفى في عام ١٩٢٢، ويتسع إلى ٨٠–٩٥ مريضاً، وعدد المعالجين فيه عام ١٩٤١ بلغ ١٩٦٠ مريضاً، وطبيبه الرئيسي الدكتور بويز (H.R.Boyes)، يساعده طبيبان، وكذلك طبيبان داخليان.

ويوجد في حمّانا بلبنان مستشفى هاملين التذكاري الذي تأسس في عام ١٩٠٧ في المعاملتين، ثم نقل إلى حمّانا، ويتسع إلى ١٠٠ ـ ١٢٥ مريضاً، وعالج ١٥٠ مريضاً في عام ١٩٤١، وطبيبه الرئيسي نخو (N.Nucho)، ويساعده طبيبان داخليان.

وهناك مستشفى دير الباشق الذي تأسس عام ١٩٠٦، ويعمل منذ عام ١٩٢٤، وهو وقف لبناني، ويتسع إلى ١٥٠ مريضاً، وعالج ١٤٠٠ مريضاً، وفيه طبيب رئيسي يساعده طبيبان داخليان، وهناك مستشفى العزونية لمرضى السل، وقد تأسس في عام ١٩٣٨ من قبل أصحاب الخير، ويتسع إلى ١٠٠ ـ ١٤٠ مريضاً، وفيه طبيب رئيسي يساعده ثلاثة أطباء. ويوجد مستشفيان أجنبيان في الناصرة وطبرية(١).

وكان الفرنسيون يقدّمون إعانات سنوية لمستشفياتهم ومدارسهم، وكذلك لجميع المدارس الأهلية والخاصة، لعموم الطوائف(٢)، مثال ذلك، أن مستشفى القدّيس لويس في دمشق وسميه في حلب أعطيا إعانة متساوية قدرها ٤٥٠ ليرة سورية لكل منهما في عام ١٩٣٥، و٤٥٠ ليرة في عام ١٩٣٦، و٤٩٥ ليرة في كل من عامي ١٩٣٨ و١٩٤٠. كما أن مستوصف الحماية من السل في دمشق آخذ إعانة من مديرية الصحة والإسعاف العام بلغت ٢٠٠٠ ليرة سورية في عام ١٩٤٠. وقدّم الفرنسيون كذلك إعانة إلى ميتم القدّيس يوسف في دمشق في كل عام تراوحت بين ٢٠٧ و٣٦٠ ليرة سورية(٣).

وفي حين أن هذه المستشفيات كانت إمّا خاصة، أو أجنبية، أو حكومية، بما في ذلك مستشفى معهد الطب الذي عُرف بداية بالمستشفى الحميدي ثم مستشفى الغرباء، فالوطني، فإن مستشفى المواساة الذي بني في دمشق ودشن في عام ١٩٤٦ هو ثمرة جهد جماعي لأصحاب الخير والأعمال الحسنة، هدفه مواساة الفقراء والمعوزين والمرضى والمقعدين الذين لا قدرة لهم على التداوي. وقد سمي وشيّد على نسق مستشفى المواساة في الإسكندرية الذي بني بأموال المحسنين.

---

(١) ورد هذا التقرير المفصل لعميد معهد الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 180, Fonds Beyrouth, Beyrouth le 8 mai, 1940.

(٢) انظر، كمثال، صحيفة «القبس»، ٣١ كانون الأول ١٩٤١.

(٣) انظر تفاصيل أخرى عن هذه الإعانات في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 1172, Fonds Beyrouth, Damas le 21 janvier 1941.

وهكذا تأسست في دمشق جمعية المواساة الخيرية التي اختارت الدكتور حسني سبح رئيس الجامعة السورية رئيساً لها، وقد دعا رجال الصحافة إلى حفلة في داره يوم الخميس في ٦ حزيران ١٩٤٣ بمناسبة تأسيس جمعية المواساة حضرها أعضاء الهيئة الإدارية والمؤسسون للجمعية. ووزع على الحضور نسخ من القانون الأساسي للجمعية، وتصريح وزارة الداخلية بتأسيسها، ونظامها الداخلي، وقد نصّ القانون الأساسي على تسمية الجمعية باسم «جمعية المواساة السورية»[١].

واحتفل في ٢٦ حزيران ١٩٤٣ على مدرج الجامعة السورية، بحضور رئيس الجمهورية والوزراء، بيوم الإحسان والمواساة لجمع التبرعات لبناء مستشفى كبير لا تقل نفقته عن ٣ ـ ٥ ملايين ليرة، فتم جمع نحو نيفٍ ومليون ليرة في هذا الاجتماع، وكان أكبر مبلغ تبرع به عبد الهادي الرباط هو ربع مليون ليرة عن روح شقيقه، كما تبرعت الحكومة بمبلغ مئة ألف ليرة كمساعدة أولية لمشروع بناء المستشفى، وتعهدت السلطات الحليفة أي الفرنسيون والإنكليز المقيمون في سورية، بتقديم كل ما يحتاجه هذا المشروع من مساعدات قيّمة، وفي مقدمتها مواد البناء[٢].

وكانت جمعية المواساة قد اختارت أرضاً فسيحة في شارع بغداد لبناء المستشفى عليها، وصدر المرسوم باستملاكها في عام ١٩٤٥، ولكن عقبات إدارية اعترضتها فعدلت عن ذلك واختارت قطعة أرض أُخرى تسمى بستان الهبل تقع على مرتفع قرب الربوة، ويعرف هذا الموقع بربوة النيرب ويمتاز بهوائه النقي. وتبلغ مساحة الأرض ٦٤٠ قصبة، ويذكر الدكتور مرشد خاطر الذي وصف وضع حجر الأساس لمستشفى المواساة أنه بعد شراء الأرض زار رئيس جمعية المواساة ومهندسها مصر لتفقد مشافيها وأخذ فكرة عن تصميم مستشفى المواساة فيها، وتمَّ بعد ذلك وضع مخطط لبناء تبلغ مساحة بنائه ١٧٠٤٠ متراً مربعاً مؤلفاً من ثلاثة أقسام: شمالي يشتمل على أربع طبقات، ومتوسط

---

(١) نشرت صحيفة «القبس» في ١٣ حزيران ١٩٤٣ وصفاً لهذه الحفلة وموجزاً للكلمات التي ألقيت من قبل سعيد الغزي ونصوح بابيل، صاحب «الأيام»، ونجيب الريس، صاحب «القبس»، وهاني الجلاد حول المشروع. وجاء في «القبس» أسماء الهيئة التأسيسية لجمعية المواساة التي ضمت خمسة وعشرين عضواً هم: أمين هاشم، بديع قصص، بدر الدين دياب، بشير رمضان، حسني سبح، حسني الهبل، رشدي السكري، رشدي البعلبكي، سليم الشلاح، سعيد الغزي، سامي القباني، صلاح الدين الشربجي، عبد الوهاب الصمادي، عبد الهادي الرباط، عبد الحميد دياب، عادل الخجا، عبد الحميد الطباع، عبد الهادي المارديني، فارس المهايني، فؤاد الخباز، سليم السيوفي، مصطفى سويد، منيب الدروبي، ممدوح النص، وهاني الجلاد.

(٢) صحيفة «القبس»، ٣٠ حزيران ١٩٤٣، وفيها قائمة بأسماء المتبرعين.

يشتمل على ثلاث طبقات، وجنوبي يشتمل على طبقتين. وخصص القسمان الشمالي والمتوسط للمرضى، والجنوبي للإدارة.

وفي حفلة وضع حجر الأساس في ٢ تموز ١٩٤٦ التي حضرها رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي والوزراء تكلم حسني سبح رئيس جمعية المواساة السورية عن أهمية هذا المشروع مذكراً الحضور أن مستشفى معهد الطب الذي بنى قبل نصف قرن لا يؤمه مرضى المدينة فحسب، بل هو المرجع لبقية المحافظات. وتولى رئيس الجمهورية وضع الحجر الأساس. وأُعدِّت بهذه المناسبة وثيقة تاريخية هذا نصها: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، في يوم الثلاثاء الواقع في الثالث من شعبان ١٣٦٥ المصادف لليوم الثاني من شهر تموز ١٩٤٦ احتفلت جمعية المواساة السورية بوضع الحجر الأساس لبناء المستشفى الذي أخذت على عاتقها إنشاءَه لتداوي المرضى من الفقراء والمحتاجين وغيرهم، وقد تفضل صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية بوضع الحجر الأساس لهذا المستشفى بيده الكريمة جزى الله كل خير من ساهم في إنشاء هذا المستشفى أو ساهم في إتمامه أو تبرع لأجله بإحسان». وقد كتبت هذه العبارات بخط جميل ووضعت في اسطوانة معدنية وأدرجت في أخدود احتفر في الحجر الأساسي[1].

النشاط الاجتماعي والثقافي للجامعة السورية:

لم يقتصر نشاط الجامعيين من أساتذة وطلاب على مفهوم العلم من أجل العلم، بل اعتمدوا مبدأ العلم للحياة، لتطوير المجتمع والدفاع عن حقوقه، ولتكتيل الجهود قطرياً وعربياً في سبيل حياة أفضل. ومن هذا المنطلق تأسست جمعية خريجي المعاهد العلمية العالية في دمشق، وقد زارت هيئتها الإدارية برئاسة الدكتور شوكت الشطي الأستاذ في معهد الطب بدمشق في حزيران ١٩٤٣ رئيس المجلس النيابي وقدّمت له نسخة عن بيانها مع عدد من نسخ هذا البيان لتوزيعه على النواب، وفيه تعرب اللجنة الإدارية لجمعية خريجي المعاهد العالية عن تهانيها للنواب بمناسبة انتخابهم وبعودة الحياة النيابية التي تفتح أمام البلاد آفاق عهد حرّ سعيد، ويذكر البيان أن الحياة النيابية تظل وسيلة لا غاية، ووسيلة كريمة لتحقيق أهداف الوطن العليا، وإذا كانت

---

(١) انظر حول وضع حجر الأساس لمستشفى المواساة، في ٢ تموز ١٩٤٦، مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ٢١، الجزآن ٣-٤، ص ٨٩ - ٩٨، وقد وصف الحفلة العليم الأستاذ مرشد خاطر؛ وانظر كذلك صحيفة «ألف باء»، ٣ تموز ١٩٤٦.

الأبصار شاخصة في الدرجة الأولى إلى السادة النواب فمن الإنصاف القول أن على العناصر الحية النشيطة في الأمة كلها واجب العمل الإيجابي والسعي المشترك، وإنما تقصد جمعية خريجي المعاهد العلمية العالية من هذا البيان أن تتقدم للمساهمة فيما تحسنه في هذا المضمار.

ويشرح البيان تنظيم الجمعية فيذكر أنها تضم عدداً من خريجي الجامعات والمؤسسات الكبرى، وهي تسعى لأن تضم إليها العدد الأكبر من أرباب الاختصاص العلمي ممن لم تحظ بانتسابهم إليها، وأعضاؤها إمّا يمارسون الأعمال الحرة وقد وفقوا فيها أو يشغلون مناصب حسنة في الجهاز الحكومي. وغرض الجمعية الأساسي أن تساعد في حمل مشعل الثقافة والعمل على ضوئه في مختلف ميادين الخدمة العامة. وتظن اللجنة الإدارية أن أعضاء الجمعية بحكم اختصاصهم ووقوفهم على أحوال الأمم الغربية ونهضاتها فإنهم يستطيعون أن يؤدوا بعض الخدمات المتواضعة حين بحث الدراسات والتقارير مما سيعرض على اللجان البرلمانية المختصة. ويختتم البيان بتلخيص واجب المثقف، وبالتالي الجامعة، بالقول أن الأمر لا يقف عند البحوث النظرية فحسب لأن كل ما لا يأخذ الواقع بعين الاعتبار وما لا يجد الحل العملي المتفق مع الإمكانيات الحاضرة فهو ليس من العلم النافع بشيء[١].

وبمناسبة ذكرى وعد بلفور وجهت جمعية خريجي المعاهد العلمية العالية بدمشق مذكرة إلى خريجي المعاهد العالية في الولايات المتحدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٤٤ جاء فيها أن انتصار الديمقراطية يقضي على النازية والعرقية ويعيد لكل يهودي حقوقه في وطنه، ولذلك لن تكون هناك قضية يهودية أو وطن يهودي، وفي عهد القوميات لا يقبل المنطق إقامة وطن ديني مذهبي عرقي، وأضافت المذكرة أن الوطن الصهيوني مشروع فاشل، ووجود بؤرة يهودية في الخضم العربي ستكون مثار منازعات وثورات لا تتفق والسلام العالمي، وفلسطين لا تتسع لجميع يهود العالم ولو نزح عنها أهلها[٢].

وقد أقامت جمعية خريجي المعاهد العلمية العالية بدمشق مساء السبت في ١٠ آذار ١٩٤٥ حفلة عشاء في فندق أوريان بالاس احتفاءً بعودة بعض أعضائها من

---

(١) نشرت صحيفة «القبس» نص البيان بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٣.

(٢) نص المذكرة في صحيفة «القبس»، ٣ تشرين الثاني ١٩٤٤.

المهمات الرسمية التي كلّفوا بها، فأفتتح الحفلة رئيس الجمعية الدكتور شوكت الشطي بخطاب هنأ فيه الجمعية بانتخاب أحد أعضائها أحمد الشراباتي وزيراً للمعارف (في وزارة فارس الخوري)، ونوه بأدوار أعضاء الجمعية، ثم تحدث الدكتور أحمد السمان عن التعاون الثقافي، وجمال الفرا عن مشاهداته في فلسطين، ونور الدين كحالة عن مؤتمر الطيران الدولي ومشاهداته في الولايات المتحدة[1].

وكان الأطباء قد قاموا بمبادرة جماعية للدفاع عن مهنتهم وتنظيم علاقتهم بالدولة وبالنقابات الأُخرى فعقدوا اجتماعاً قرروا فيه إنشاء نقابة تضم جميع أطباء سورية، وتعمل على حفظ حقوقهم وصيانة كرامة المهنة، وتوثيق عرى المودة بينهم، فانتخبوا لجنة من الأطباء هم جميل الخاني ومنيف العائدي ومرشد خاطر وحمدي الخياط ووليم نخمن لوضع نظام للنقابة. وبعد أن أنهت اللجنة مهمتها قدَّمت النظام إلى وزارة الداخلية التي أحالته إلى مديرية الصحة العامة لإبداء الرأي فيه[2]. وبعد أن تمت الموافقة النهائية على المشروع تنادى الأطباء إلى الاجتماع وأسسوا في ٧ أيلول ١٩٤٢ نقابة الأطباء السورية، وقد اجتمع في ذلك اليوم ١٢٦ طبيباً في مدرج الجامعة السورية لانتخاب الهيئة الإدارية، وترأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً وهو الدكتور مصطفى زكريا، وتلي كتاب نقابة الأطباء في حلب المتضمن الموافقة على نظام النقابة الذي أُرسلت إليهم نسخة عنه. وأنتخب الدكتور جميل الخاني رئيساً للنقابة والدكتور مرشد خاطر نائباً للرئيس[3].

وقد تشكلت في الجامعة السورية في عام ١٩٤٤ رابطة من الطلاب العرب عُرفت باسم « الرابطة العربية»، وتألفت لجنتها التأسيسية من الطلاب عبد الرحمن شقير، رفيق حتيته، محمد عاشور، جمال أتاسي، أديب أصفري، عدنان كيلاني، عدنان نويلاتي، نزار القاضي، وعبد اللطيف هنيدي. وهي هيئة جامعية بحتة بعيدة كل البعد عن أية هيئة حزبية أو كتلة سياسية. وفي برنامجها ثلاثة بنود:

أولاً، غاياتها: السعي الحثيث والاهتمام المتواصل لتحقيق الوحدة العربية، بعث الشعور القومي في نفوس الشباب العربي وتعزيز الروح القومية بين مختلف طبقات

(١) صحيفة «ألف باء»، ١٣ آذار ١٩٤٥ .
(٢) صحيفة «القبس»، ٧ حزيران ١٩٤٢ .
(٣) مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ١٧، جـ ٣ (تموز ١٩٤٢)، ص ٩٤ .

الأمة، مقاومة الإقليمية البغيضة ومكافحة جميع المذاهب والمبادئ التي تتنافى مع المبادئ القومية العربية التقدمية، إيقاظ القوى الأدبية والمعنوية الكامنة في الأمة، إحياء التراث العربي الخالد المملوء بالمحامد والمفاخر، والعمل على تأسيس حياة اجتماعية جديدة مبنية على أسس روحية واقتصادية صحيحة ومتينة؛

<u>ثانياً، أساليبها</u>: إيجاد رابطة من الشباب العربي المثقف المؤمن بالفكرة القومية الصحيحة، الاتصال بمنظمات الشباب القومية وجمعيات الطلبة في بقية الدول العربية للتفاهم على أحسن الطرق والأساليب الواجب سلوكها لتحقيق هذه الأهداف المشتركة وتوحيد جهود الشباب العربي لتوجيه مختلف طبقات الأمة لخدمة القضية العربية؛

<u>ثالثاً، شروط الانتساب للرابطة</u>: أن يكون طالب الانتساب عربياً يدين بمبادئ الرابطة ويعتنق فكرتها القومية ورؤيتها بقضية أُمته العربية، وأن يدفع رسم دخول مقداره ليرة سورية ورسماً شهرياً مقداره نصف ليرة سورية[1].

وفي بادرة تعبِّر عن الروح القومية السائدة بين طلاب الجامعة والأوساط الثقافية بعامة كتب وزير المعارف الدكتور حسني البرازي إلى رئاسة الحكومة السورية في ١٣ تموز ١٩٤١ يقترح منح طائفة من العلماء والأدباء المصريين والمستشرقين الذين خدموا العلوم الإسلامية والأدب العربي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى. وجاء في حيثيات هذا الاقتراح أن من أعزّ الأماني التي تطمح إليها وزارة المعارف أن تعمل على الدوام لتوثيق روابط التعاون الثقافي والفكري بين سورية وغيرها من الأقطار العربية بخاصة والأجنبية بعامة، وتنشيط قادة الفكر والحركة الأدبية والعلمية في هذه الديار بما يستنهض هممهم ويشحذ نشاطهم لما في ذلك من تقدير لفضلهم وحث للشباب على اقتفاء أثرهم في ميادين التفكير الحر، فمن هؤلاء القادة اللامعين فريق لهم آثارهم الفكرية والأدبية التي خطت باللغة العربية خطوات قوية وفتحت أمامها أبواباً جديدة في البحث والنقد والتأليف، وهم العلماء الأدباء محمد حسين هيكل وزير المعارف المصرية الأسبق وأحد زعماء التجدّد الأدبي الحديث، والدكتور طه حسين، وهو من المجاهدين لتجديد الأدب العربي الحديث بمحاربة البقاء على أساليب الأدب البالية في عصر الانحطاط، وأحمد حسن الزيات الذي كان قدوة للكتاب والمترجمين في بلاغة التعبير وصياغة الأسلوب العربي وصاحب «الرسالة»، وعباس محمود العقاد الذي أبدع

---

(١) نشر برنامج الرابطة العربية هذا في صحيفة «القبس»، ٢٣ آذار ١٩٤٤.

في الأدب العربي بكتابه عن ابن الرومي، وأحمد أمين الذي امتاز بتأليفه القيمة في النواحي الأدبية والفلسفية والتاريخية، وتوفيق الحكيم من أكبر كتاب الفن القصصي المسرحي، وإبراهيم عبد القادر المازني الذي امتاز أدبه بظرفه الطريف، والمستشرقان الفرنسيان لوسرف الذي درس العربية ولا سيما لهجاتها، وخدمها بما نشره عنها في أبحاثه المعمقة، وهو إلى ذلك من محبي هذه البلاد ومناصري نهضتها القومية، والسيد هنري لاوست، وهو من أولئك الباحثين الذين درسوا العلم للعلم فجردوا نفوسهم من نزعات التعصب السياسي، وقد أنصف العلم الإسلامي والمسلمين بما كتبه عن ابن تيمية وطريقته العلمية وتقاليده الاجتماعية والسياسية وبما ترجمه من كتب هذا الفقيه الإسلامي العظيم للّغة الفرنسية، وهو أبداً مشغوف بدراسة اللغة العربية وبنشر محاسن آثارها العلمية النادرة.

وقد لاقى إقتراح وزير المعارف هذا بتكريم العلماء العرب والأجانب ترحيباً فذكرت صحيفة «القبس» في تعليقها على الاقتراح قائلة: «ونحن نقدّر لوزير المعارف هذه الفكرة الموفقة في تعزيز الروابط العلمية بين سوريا ومصر من جهة وبين المستشرقين الأجانب من جهة ثانية»[1].

وعنيت الجامعة السورية بعقد المحاضرات العامة فدعت في إحداها الدكتور قسطنطين زريق الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت آنذاك والذي أصبح رئيساً للجامعة السورية في مطلع الخمسينات، وهو ابن دمشق ومن مواليدها، فألقى محاضرة في مدرج الجامعة يوم السبت في ٨ أيار ١٩٤٣ عنوانها «موقفنا من تاريخنا»، دارت حول القومية والعمل القومي، وامتدحت صحيفة «القبس» المحاضر بالقول أنه اشتهر بكتابه القيم «الوعي القومي»، وأن محاضراته كانت موضع إعجاب وإجلال، وهي تدور حول القضية القومية. وقد لفت الدكتور زريق الأنظار إلى أن أكثر الشباب العربي الذين يحملون في قلبهم حباً صادقاً للقضية العربية تعودوا أن يلتفتوا فقط إلى ماضي العرب دون أن يجمعوا إلى هذه القدسية التاريخية حب التقدم والبحث عن أشكال جديدة للحياة، على ضوء التقدم الغربي والعلم الحديث الذي أثبت جدارته وأهليته[2].

(١) صحيفة «القبس»، ١٨ تموز ١٩٤١.
(٢) صحيفة «القبس»، ١٢ أيار ١٩٤٣.

وقد أعلن عن حديث يلقيه الدكتور مرشد خاطر أستاذ الأمراض والسريريات الجراحية في معهد الطب وعضو المجمع العلمي العربي يوم السبت في ١٠ حزيران ١٩٤٤ الساعة ٦,٣٠ مساءً من راديو دمشق حول نشأة المعهد الطبي وأعماله العلمية[1]. كما ألقى الدكتور شوكت القنواتي رئيس دار التوليد حديثاً جامعاً في ٦ شباط ١٩٤٥ حول عناية الجامعة السورية بصحة المرأة الحامل طيلة أيام الحمل وأثناء الولادة وبعدها، كما تعنى بصحة الوليد، وتقوم بمعالجة كافة الأمراض النسائية المرافقة للحمل، ويساعد الدكتور القنواتي في عمله المساعد الدكتور مظفر برمدا وطبيبان معاونان[2].

وعقد في دمشق على مدرج الجامعة السورية في ٢٥ أيلول ١٩٤٤ المهرجان الألفي للفيلسوف العربي أبي العلاء المعري خطب فيه طه حسين ومحمد كرد علي ونصوحي البخاري وزير المعارف، وشارك فيه بقصائد مهدي الجواهري وبدوي الجبل، وذلك بحضور شكري القوتلي رئيس الجمهورية[3].

وقد قرَّر مجلس معهد الحقوق في اجتماعه بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٤٥ عقد سلسلة من المحاضرات حول الوحدة العربية والحالة التشريعية في البلاد العربية تستمر حتى ١٥ أيار ١٩٤٥. وافتتحها الدكتور سامي الميداني رئيس معهد الحقوق بمحاضرة عن «التعاون العسكري الدولي العربي». والمحاضرات اللاحقة كانت لأبي اليسر عابدين «توحيد الأحوال الشخصية في البلاد العربية»، وأحمد السمان حول «العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية»، ومصطفى الزرقا في «القانون المدني في البلاد العربية»، وفؤاد شباط حول «الحقوق الإدارية في البلاد العربية»، ونادر الكزبري عن «الحقوق الجزائية في البلاد العربية»، وعبد الجواد السرميني حول «القوانين العقارية في البلاد العربية»، وأديب الروماني عن «الموازنات العامة في البلاد العربية»، ونعيم إنطاكي حول «الحقوق التجارية في البلاد العربية»[4].

---

(١) صحيفة «القبس»، ٩ حزيران ١٩٤٤.
(٢) صحيفة «القبس»، ٧ شباط ١٩٤٥.
(٣) صحيفة «القبس»، ٢٧ أيلول ١٩٤٤.
(٤) صحيفة «ألف باء»، ٥ كانون الثاني ١٩٤٥.

وبمؤازرة الأنشطة الجامعية من المحاضرات كان للمجمع العلمي العربي موسم للمحاضرات تحت رعاية رئيس الجمهورية، وأفتتح موسم محاضرات العام ١٩٤١ - ١٩٤٢ في يوم الجمعة في ٧ تشرين الثاني ١٩٤١ بترحيب رئيس المجمع محمد كرد علي برئيس الجمهورية، ثم ألقى محاضرة حول المحتكرين ووجوب معاقبتهم، وكانت البلاد آنذاك تعاني من نقص واحتكار للمواد الغذائية. ثم أعلن عن المحاضرة التالية في الجمعة القادمة للأستاذ عبد القادر المغربي حول «غريب اللغة»[١].

كما ثابرت الجامعة السورية على مشاركتها في المؤتمرات واستضافتها، فقد شاركت ممثلة بمعهدها الطبي في المؤتمر الطبي العربي الخامس للجمعية الملكية الطبية المصرية الذي كان مقرراً عقده في بيروت في عام ١٩٤٢ ولكن نظراً للظروف السياسية آنذاك فقد عقد في الإسكندرية بمناسبة إنشاء جامعة فاروق الأول وكلية الطب الجديدة فيها، وافتتح المؤتمر في ١٧ كانون الأول ١٩٤٢ وترأسه علي باشا إبراهيم رئيس الجمعية، وشارك فيه من الجامعة السورية الدكتور شوكت الشطي الذي تكلم عن العلاج بالرياضة، وجمال الدين نصار الذي حاضر حول: هل يجب أن يكون طب الأسنان اختصاصاً علمياً، وألقى بإسم السوريين رئيس مندوبي الجامعة السورية ورئيسها الدكتور حسني سبح خطاباً، كما تكلم الدكتور أحمد منيف العائدي مندوب الجمعية الطبية الجراحية السورية[٢].

وشاركت الجامعة السورية في مؤتمر الجمعية الطبية المصرية الذي عقد في مدينة حلب بين ٢٨ و٣١ آب ١٩٤٦، وأُطلق عليه اسم المؤتمر الطبي العربي الثامن عشر بعد أن اتفق في المؤتمر على توحيد وإطلاق إسم المؤتمرات الطبية العربية على كل المؤتمرات التي انعقدت حتى ذلك التاريخ في مختلف البلاد العربية، وكان رئيس المؤتمر بالوكالة الدكتور محمد خليل عبد الخالق وكيل وزير الصحة المصرية. ومن المواضيع التي عالجها المؤتمر الأمراض المحلية كحبة حلب والملاريا، وعقد اجتماع خاص بتوحيد المصطلحات الطبية في اللغة العربية، وأُتفق كذلك على توحيد الجهود بين جمعيات الهلال والصليب الأحمر، وبحث في ثلاث جلسات متتابعة الأسس التي يجب أن تبنى عليها نهضة صحية ترمي إلى رفاهية الشعوب العربية. وشُكّلت في المؤتمر لجان أولاها لإنشاء جمعيات الإسعاف والهلال الأحمر في كافة البلاد العربية،

---

(١) صحيفة «القبس»، ٨ تشرين الثاني ١٩٤١.

(٢) مجلة المعهد الطبي العربي، مجلد ١٧، ج ٦ و٧ (كانون الأول وكانون الثاني ١٩٤٢)، ص ١٦٢ و٢٣١.

وثانيتها لتوحيد تعليم الطب في البلاد العربية، وثالثتها لشؤون الحجر الصحي والمهاجرة، ولجنة رابعة لتوحيد الدستور الصيدلي، وخامسة للبحث في مقاومة المخدرات في البلاد العربية. وكانت اللجنة السادسة للبحث في شؤون الصحة عموماً بما في ذلك شن حملة توعية صحية عن طريق الأشرطة السينمائية. كما تقرر في المؤتمر إنشاء مؤسسات صحية في فلسطين تساهم في تمويلها الأقطار العربية(١).

وشارك في المؤتمر الدكتور أحمد قدري الأستاذ في المعهد الطبي في الجامعة السورية ومدير الصحة والإسعاف العام في سورية. وسبق للدكتور قدري أن كان الطبيب الخاص للملك فيصل إبان الحكومة العربية في دمشق(٢). وقد رافق الملك فيصل إلى العراق وعمل في الكلية الطبية في بغداد، ومثّل العراق في المؤتمرات الطبية، ثم عاد إلى دمشق. وحين أوجد معهد الطب في الجامعة السورية بالمرسوم رقم ٥٤٦ تاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٤٣ كرسي تاريخ الطب، وضمّت له مادة أدب الطبيب وواجباته، عهد إلى الدكتور أحمد قدري بأشغال هذا الكرسي بالمرسوم رقم ١٣ تاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٤٤(٣).

ولم يكن طلاب الجامعة السورية بأقل نشاطاً من أساتذتهم في مجال الأنشطة الثقافية والاجتماعية في الجامعة وعلى مستوى الوطن العربي. وكمثال على النشاط الاجتماعي لطلاب الجامعة نذكر حفلة السمر التي قدمتها ندوة معهد الحقوق في أول أيار ١٩٤٤، فقد افتتحت واختتمت بالنشيد السوري، وتكلّم فيها مصطفى البارودي عن النشيد الوطني، والأستاذ مصطفى الزرقا، كما غنى حكمة القاضي وأنشد صبحي القطب قصيدة، ومثّل فريق من الطلاب قطعة من تأليف الأستاذ عبد الوهاب أبي السعود، وختم مصطفى النحاس بكلمة شكر لعميد المعهد وأساتذته(٤).

وإلى جانب النشاط الاجتماعي مارس طلاب الجامعة رقابة صارمة على الأوضاع الحياتية، فقد إحتجوا على الضائقة الإقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، وقدّموا في كانون الأول ١٩٤٤ احتجاجاً إلى رئاسة مجلس الوزراء يطالبون فيه أن

---

(١) وردت تفاصيل انعقاد هذا المؤتمر وتوصياته في صحيفة «القبس»، ٢٥ آب ١٩٤٦ و٢ و٣ أيلول ١٩٤٦.
(٢) للدكتور أحمد قدري عن نشاطه السياسي في تلك الفترة كتاب بعنوان: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، مطابع ابن زيدون، ١٣٧٥/١٩٥٦.
(٣) بالإضافة إلى الجريدة الرسمية انظر صحيفة «القبس»، ١٦ كانون الثاني ١٩٤٤.
(٤) صحيفة «القبس»، ٣ أيار ١٩٤٤.

تلتفت الحكومة بجد وعزيمة صادقة إلى إجابة طلبات الشعب الكادح، وفي رأسها مكافحة الغلاء مكافحة جدّية صوناً لحركتنا الاستقلالية ونهضتنا الوطنية. واقترح الطلاب أن تعاقب الحكومة المحتكرين بعقوبات شديدة لا تقل عن السجن حتى انتهاء الحرب، وأن تنزل الحكومة إلى السوق وتستولي على المواد الأساسية الضرورية للغذاء والكساء فتكون هي الوسيط بين المنتج والمستهلك، وطالب الطلاب كذلك أن تؤمن الحكومة غرفاً لسكنى الغرباء منهم بأسعار معقولة، وأن تشركهم في المؤسسة التعاونية أو أن تنشئ لهم مؤسسة تعاونية خاصة بهم[1].

وقامت الرابطة العربية في الجامعة السورية بالاتصال بهيئات الطلاب الجامعيين في الدول العربية للاتفاق على عقد مؤتمر للطلاب العرب يتناول بالبحث كل ما يهم البلاد العربية من الناحية القومية والوطنية والاجتماعية. وكان لهذه المساعي صدى في الجامعات العربية كما يدل على ذلك كتابان موجهان إلى رابطة الطلاب في الجامعة السورية من قبل هيئتي طلاب جامعة فؤاد الأول في القاهرة وجامعة فاروق الأول في الإسكندرية[2]. وقد قابل وفد من أعضاء الرابطة العربية في الجامعة السورية رئيس الجمهورية السورية يوم الثلاثاء في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٥ وقدّم له تقريراً عن مؤتمر الطلاب العرب الذي ترغب الرابطة في عقده في دمشق في ٢٠ تموز ١٩٤٥ طالبين أن يشمل المؤتمر برعايته[3].

وقد احتفلت رابطة طلاب الجامعة السورية في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦ على مدرج الجامعة بافتتاح ناديها الجديد، وحضر الحفلة رئيس الجامعة وأساتذتها، وقدّم الدكتور منيف العائدي الرابطة، ثم تكلّم أمين سرها أحمد السواح عن غايتها[4].

وتمّ تبادل الزيارات بين طلاب الجامعة السورية وطلاب عدد من الأقطار العربية، فقد توجه وفد من الجامعة السورية ضمّ خمسة أساتذة من الطب وأستاذاً من الحقوق هو الدكتور أحمد السمان، وثلاثين طالباً برئاسة الدكتور مصطفى شوقي الأستاذ في كلية الطب إلى مصر في ٩ شباط ١٩٤٣ لمدة أسبوعين، واتصل هؤلاء في

---

(١) صحيفة «ألف باء»، ٢٥ كانون الأول ١٩٤٤.

(٢) صحيفة «ألف باء»، ٨ كانون الأول ١٩٤٤.

(٣) صحيفة «ألف باء»، ٢ شباط ١٩٤٥.

(٤) صحيفة «القبس»، ١٠ كانون الثاني ١٩٤٦.

القاهرة بالسوريين الموجودين فيها والمنتسبين إلى جمعية الاتحاد العربي. ومن أفراد هذه الجمعية أباظة باشا رئيس الجمعية الملكية للزراعة الذي هيأ للوفد مقابلة الدكتور عبد الوهاب عزام أستاذ الأدب الفارسي في آداب القاهرة، وجرى الحديث عن اتحاد العرب، وفي اجتماع آخر لدى منصور فهمي مدير المكتبة الوطنية جرى الحديث عن الوحدة العربية[1].

وقد سافر إلى بيروت يوم الجمعة في ٢٤ آذار ١٩٤٤ فريق الجامعة السورية لمباراة فريق الجامعة الأمريكية في كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة والتنس[2]. وكان مقرراً أن تسافر بعثة تضم ٣٥ طالباً من طلاب الجامعة السورية يوم الجمعة في ٢ شباط ١٩٤٥ إلى بغداد برئاسة الدكتور منيف العائدي ومشاركة بعض الأساتذة وفريق الجامعة الرياضي وستبحث اللجنة عقد مؤتمر الطلاب العرب في بغداد في ربيع عام ١٩٤٥[3]. كما كان متوقعاً أن تصل إلى دمشق بعثة من الطلاب العراقيين تضم ٣٠ طالباً رداً على زيارة طلاب الجامعة السورية للعراق[4]. وأعلن أنه ستعود إلى دمشق في ٢٨ شباط ١٩٤٥ بعثة معهد الحقوق في الجامعة السورية، برئاسة الدكتور فؤاد شباط، التي زارت مصر لمدة أسبوعين. والغاية من الزيارة علمية ثقافية للاتصال بطلاب الجامعات المصرية والاتفاق معهم على تحديد موعد مؤتمر الطلاب العرب المنوي عقده في العراق في ذلك العام[5].

وقد وصلت دمشق في ٥ شباط ١٩٤٦ بعثة كلية الآداب المصرية بدعوة من وزارة المعارف السورية، وهي مؤلفة من تسعة أساتذة وسبع طالبات وستة عشر طالباً حلّوا في فندق أمية، ووضع لهم برنامج حافل يزورون فيه القصر الجمهوري لتسجيل أسمائهم في سجل التشريفات، ثم دار المجلس النيابي، فوزير المعارف، ويقومون بزيارة الجامع الأموي فالمجمع العلمي وضريح صلاح الدين، كما يزورون دوما والمهاجرين، ومعمل

---

(١) وصف الرحلة في الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 189, Fonds Beyrouth, Damas le 3 mai 1943.

(٢) صحيفة «القبس»، ٢٤ آذار ١٩٤٤.

(٣) صحيفة «ألف باء»، ٣ كانون الثاني ١٩٤٥، وصحيفة «القبس» ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٥.

(٤) صحيفة «ألف باء»، ٢٢ آذار ١٩٤٥.

(٥) صحيفة «ألف باء»، ٢٧ شباط ١٩٤٥، صحيفة «القبس»، ١ و٨ شباط ١٩٤٥.

الجوخ ومعمل الشمينتو ونبع الفيجة، ويحضرون حفلة شاي تقيمها الجامعة السورية، كما يزورون المتحف الوطني ومعمل الكونسروة[1]. ويلاحظ قيام هذه الزيارة قبيل الاحتفال رسمياً بالجلاء عن سورية، كما أن زيارة طلاب كلية الآداب هؤلاء، بدعوة من وزارة المعارف السورية، لها دلالتها لأن مرسوم تأسيس كلية الآداب السورية كان على وشك الصدور، وزيارة الطلاب المصريين لمعامل الجوخ والشمينتو والكونسروة التي تضمنها برنامج زيارتهم يقصد منه تعريفهم بتطور الصناعة السورية وتباهي الحكومة والشركة الخماسية بتطويرهما.

وتعاطف طلاب الجامعة السورية مع الذين حلّت بهم الكوارث الطبيعية، كما حدث مثلاً حين تنادوا في شباط ١٩٤١ لمساعدة منكوبي السيول في منطقة حماه الذين قوضت منازلهم واقتلعت أشجارهم[2]. ونشر شاعر حماه بدر الدين الحامد في صحيفة «القبس» بتاريخ ١٨ شباط ١٩٤١ قصيدة حول نكبة حماه مطلعها:

عللينـــي علـــى الســـهاد ونوحـــي إن هـــذا الطوفـــان طوفـــان نـــوح

وشارك طلاب الجامعة في «يوم الفقير» في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤١ لمساعدة الفقراء، وتشكلت لجان في جميع البلاد السورية لدعم هذا اليوم، وأصبح «يوم الفقير» تقليداً سنوياً دعت إليه الصحف.

طلاب الجامعة السورية والسياسة:

شغل طلاب الجامعة السورية، كما الطلاب عموماً، والسوريين بعامة، شاغلان رئيسيان: استقلال سورية والقضية الفلسطينية. ولم تؤثر الحزبية التي اخترقت صفوف الطلاب على وحدتهم في الدفاع عن هذين المطلبين.

وكانت الإضرابات والمظاهرات مستمرة في الجامعة وفي سورية بأجمعها إثر فشل المعاهدة مع فرنسا في عام ١٩٣٦. وأضيف إلى ذلك في عام ١٩٣٩ سلخ لواء الإسكندرون ومسؤولية فرنسا في ذلك، فاشتدت المظاهرات منذ عام ١٩٣٩ لاسيما وأن فرنسا كانت مشتبكة في حرب ضروس آنذاك أدت إلى احتلالها من قبل ألمانيا.

---

(١) صحيفة «القبس»، ٦ شباط ١٩٤٦.

(٢) صحيفة «القبس»، ١٤ شباط ١٩٤١.

وكانت المظاهرات تنطلق من الجامعة أو من عدة نقاط ثم تلتقي عند الجامعة قرب التكية[1]. وحين تتعرض قوات الشرطة للمظاهرة وتلقي القبض على بعض الطلاب تتحول المظاهرة إلى مطالبة السلطة بالإفراج عنهم.

ولم يكن للجامعة آنذاك حرم جامعي يتسع لتجمع الطلاب المتظاهرين والانطلاق منه إلى الخارج، أو للاعتصام فيه لتفادي الاعتقال، كما لم تكن هناك فضاءات أُخرى لتجمع المتظاهرين، لذا كانوا يلتقون عند التكية مستفيدين من قربها من المرج الأخضر ومن الجامعة، كما كانوا يلتقون عند حديقة البلدية (حديقة المجلس النيابي اليوم)، وأحياناً عند الجامع الأموي حيث تتخذ المظاهرة طابعاً شعبياً لكسب تأييد الرأي العام.

وقامت طالبات مدرسة التجهيز بمظاهرات خاصة بهن، كما أن هيئة التعليم الثانوي واتحاد نقابات العمال كثيراً ما ضموا أصواتهم إلى المضربين واحتجوا على الاعتداءات على الطلبة.

واختلفت حدّة الإضراب العام من فترة إلى أُخرى ومن قضية إلى أُخرى، فقد تواصل الإضراب العام في دمشق بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٣٩ مدة ثمانية وعشرين يوماً بشأن قضية لواء الإسكندرون وسياسة فرانسا، وقرر طلاب الجامعة مواصلة الإضراب إلى النهاية ريثما يصدر من الجانب الفرنسي ما يطمئن البلاد على أمانيها[2]. وعمد رجال الشرطة إلى دس من عرفوا بالرعاع بين صفوف الطلاب للاعتداء عليهم ومساعدة الشرطة في اعتقالهم، وكثيراً ما انتهت المظاهرة بتقديم عريضة إلى الحكومة أو رئيس الجمهورية.

وقاست دمشق إبان حكومة فيشي الفرنسية الخاضعة للألمان (تموز ١٩٤٠ - تموز ١٩٤١)، وأدّت غارة جوية شنتها قوات فرانسا الحرة بزعامة ديغول ومساندة بريطانيا على دمشق في أواخر حزيران ١٩٤١ إلى تأجيل الامتحانات في الجامعة[3]، وحين قضي على حكومة فيشي في سورية وعد الجنرال كاترو ممثل فرانسا الحرة سورية بالاستقلال في خطاب له في ٢٧ أيلول ١٩٤١، وأعقب ذلك بضم منطقتي جبل الدروز واللاذقية إلى دولة سورية فاكتملت وحدتها التي مزّقها الفرنسيون حين احتلالهم لها.

---

(١) صحيفة «القبس»، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٩.
(٢) صحيفة «القبس»، ١٢ نيسان ١٩٣٩.
(٣) صحيفة «القبس»، ١٢ نيسان ١٩٣٩.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية حاولت فرانسا عقد اتفاقيات مع سورية ولبنان تمكنها من إبقاء قواعد عسكرية لها وصيانة مصالحها الاقتصادية والثقافية. وقد رفضت سورية ذلك، وكانت بريطانيا تسعى هي الأُخرى لإنهاء النفوذ الفرنسي. وقذف الفرنسيون دمشق والمجلس النيابي بالقنابل في ٢٩ أيار ١٩٤٥[١]، وأصابت الأضرار دار التوليد وأجزاء من المستشفى[٢]. وكانت إضرابات الطلاب مستمرة وشاملة منذ ٢٣ أيار، وتطوع الكثيرون منهم في الجيش السوري الوطني[٣]. وبسبب الأضرار التي ألمّت بالمجلس النيابي انعقد المجلس في مدرج الجامعة السورية[٤].

وقد طالب الطلاب بتأليف جيش وطني ورفعوا عريضة بهذا المعنى إلى رئيس مجلس النواب، وأُخرى إلى رئيس مجلس الوزراء في كانون الثاني ١٩٤٤ ذكروا فيها أن لا استقلال لأمة لا جيش لها، وبأن شباب البلاد وطلابها يضعون أنفسهم بتصرف هذا الجيش، وبالفعل التحقت دفعة كبيرة من الشباب بالمدرسة الحربية في حمص، كما جاء في القائمة المعلنة للمقبولين في الصحف بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٥[٥].

وإلى جانب اهتمام الطلاب بوحدة سورية واستقلالها، وبإبقاء لواء الإسكندرون جزءاً منها، فقد دعموا الحركة الوطنية في فلسطين، وكانت ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ كل عام مناسبة لتأييد القضية الفلسطينية والخروج في مظاهرات تهتف أن فلسطين عربية. وشاركت الحكومة السورية، كما الشعب، بتقديم الدعم للقضية الفلسطينية، وتشكّلت في دمشق لجنة مكافحة الصهيونية، وكانت تتصل بممثلي الدول الأجنبية لتنبيههم إلى الخطر الصهيوني. وكان أمين السر العام لهذه اللجنة المحامي عبد القادر الميداني. كما أصدرت جمعية خريجي المعاهد العلمية العالية في دمشق برئاسة الدكتور شوكت الشطي، كما سبق القول، مذكرة إلى خريجي المعاهد العالية في الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد فيها بطلان الوطن القومي لليهود[٦].

---

(١) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤.
(٢) صحيفة «ألف باء»، ١٢ حزيران ١٩٤٥.
(٣) صحيفة «ألف باء»، ٢٣ أيار ١٩٤٥.
(٤) صحيفة «ألف باء»، ١٦ أيلول ١٩٤٥.
(٥) أعلنت صحيفة «ألف باء» في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ أسماء المقبولين لدخول المدرسة الحربية.
(٦) صحيفة «القبس»، ٣ تشرين الثاني ١٩٤٤.

وكتب فارس الخوري سلسلة من المقالات في صحيفة «القبس» حول القضية الفلسطينية، كما نشرت هذه الصحيفة في عددها الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٤٤ مقالاً للدكتور فيليب حتي يرد فيه على الدكتور «إينشتين». وذكرت «القبس» أن فيليب حتي رئيس دائرة اللغات الشرقية في جامعة برنستون أدلى ببيان حول القضية الفلسطينية والمشكلة الصهيونية أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي فردّ عليه ألبرت أينشتين وزميله إريك كوهلر الأستاذان في الجامعة نفسها. وردّ فيليب حتي عليهما مفنداً القضية بالتاريخ والبرهان. وقد تبنت سورية المستقلة الدفاع عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية كما بين الأقطار العربية.

واحتج الطلاب في آذار ١٩٤٥ لدى السيد هندرسون، وزير أمريكا المقيم في الشرق الأوسط، على تصريح الرئيس الأمريكي روزفلت الذي أعلن فتح أبواب فلسطين لهجرة غير محددة من اليهود مما يخالف مبادئ الحرية التي طالما بشّرت بها الديمقراطيات في العالم، وأكدوا أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وسارت مظاهرات طلابية كبيرة وأُغلقت دمشق احتجاجاً على تصريح الرئيس روزفلت[١]. وأشار القنصل البريطاني في بيروت في ثلاث رسائل متتالية إلى رؤسائه في وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٥ و١٩ و٢٠ أيار ١٩٤٥ إلى اشتداد مظاهرات الطلاب والشعب بعامة ضد الفرنسيين في دمشق وحلب وطرابلس وبيروت، وإغلاق المدن احتجاجاً على الإصابات التي أوقعها الفرنسيون بالمتظاهرين[٢].

وبمؤازرة لجان طلاب الجامعة، ولجنة مكافحة الصهيونية، وجمعية خريجي المعاهد العلمية العالية، تشكل الاتحاد النسائي العربي في دمشق بموجب ترخيص وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٤٤، وهدفه المشاركة في الأنشطة الثقافية والقومية. وكانت رئيسة الاتحاد حرم الأمير مختار عبد القادر (الجزائري)، وله أربع رئيسات شرف بينهن حرم المرحوم محمد علي العابد وحرم فارس الخوري، ونائبتان للرئيسة، وتسع عشرة سيدة يرأسن مختلف لجان ومكاتب الاتحاد، بينهن رئيسات للمكتب الاقتصادي، واللجنة التنظيمية، واللجنة المالية، ولجنة رعاية الطفولة والأمومة، ولجنة المؤاساة، ولجنة السجون، ولجنة تُشجع المصنوعات الوطنية، ولجنة

---

(١) صحيفة «ألف باء»، ٢٠ و٢١ آذار ١٩٤٥.

(٢) انظر الأرشيف البريطاني التالي:

PRO, London, FO 371/45563 E 3088/8/89, FO 371/45564 E 3212/8/89. FO 371/45564 E 3212/8/89.

رفع المستوى الأخلاقي، ولجنة الدعاية والنشر، واللجنة الصحية، ولجنة التربية والتعليم، ولجنة الفنون الجميلة، ولجنة مكافحة الأمية، ولجنة الرياضة، وضم الاتحاد عدداً من العضوات الاستشاريات، بينهن حرم الدكتور رضا سعيد. ومن أعضاء اللجان الدكتورة لوريس ماهر[١]، أول متخرجة من المعهد الطبي في الجامعة السورية في عام ١٩٣٠، والدكتورة برلنطة العظم خريجة المعهد الطبي لعام ١٩٣٩[٢].

وتشكلت في دمشق كذلك في أواخر عام ١٩٤٤ جامعة نساء العرب القوميات. وذكرت أمانة سر جامعة النساء أنها تأسست للمساهمة الفعلية في كل ما من شأنه أن يخدم القضية العربية القومية العامة، والعمل على إنماء الشعور بالمسؤولية القومية في كل إمرأة عربية ليكون شعاراً للتربية العائلية، ويضم جهود المرأة إلى جهود الرجل في سبيل ما يصبو إليه العرب من سيادة ورقي[٣].

وقام الطلاب الجامعيون السوريون في باريس بنشاط كبير في دعم القضية السورية في تلك الأثناء، ورفعت لجنة طلابية تمثلهم مذكرة إلى كبار المسؤولين الفرنسيين في نيسان من عام ١٩٣٩ جاء فيها أن من واجبهم إطلاع الرأي العام الفرنسي والمسؤولين على حقيقة الوضع في سورية ودحض الأنباء الخاطئة التي ترد إلى المسؤولين وتضللهم. وذكر الطلاب في المذكرة[٤] أن حل الأزمة السورية أمر واجب ومحتم، خاصة وأن مركز فرانسا يهدده الزوال والانكماش في الشرق الأدنى والعالمين العربي والإسلامي بسبب الحوادث التي تقع في سورية. وأشارت المذكرة إلى إضراب الطلاب وإغلاق الجامعات والمدارس في سورية وتوقف الأعمال التجارية، ولخصّت أسباب الأزمة بأنها عدم توقيع المعاهدة وسياسة العودة إلى تسلط الانتداب، وعدم دفاع فرانسا عن قضية الإسكندرون.

---

(١) وقد تخرج مع الدكتورة لوريس ماهر في عام ١٩٣٠ الدكتور عزة مريدن، ومع الدكتورة برلنطة العظم في عام ١٩٣٩ الدكتور إسماعيل عزت والدكتور موفق المالكي والدكتور مأمون المهايني. وتخرجت في عام ١٩٤٠ من معهد الطب الدكتورة منيرة العظم إبنة رئيس الجامعة وعميد معهد الحقوق الدكتور عبد القادر العظم وزوجة روحي الخياط؛ للتوسع انظر صحيفة «القبس»، ١٣ تشرين الأول ١٩٤٠.

(٢) انظر تفاصيل ضافية حول أسماء لجان الاتحاد النسائي في صحيفة «القبس»، ٤ تموز ١٩٤٤.

(٣) صحيفة «القبس»، ٣ كانون الثاني ١٩٤٥.

(٤) انظر تفاصيل المذكرة في صحيفة «القبس» نيسان ١٩٣٩.

وعندما احتلت ألمانيا فرانسا وساء وضع الطلاب السوريين فيها وافقت حكومة فيشي على السماح للطلاب السوريين الراغبين بالعودة إلى سورية، وتعهد قنصل أمريكا في فرانسا تسفيرهم على نفقة الحكومة السورية[1]. وعاد عدد من الطلاب الدارسين في فرانسا إلى سورية إبّان الحرب. وأصدرت الحكومة السورية المرسوم رقم ١٠٦١ تاريخ ٤ أيلول ١٩٤٥ بافتتاح دورة قبول استثنائية تبدأ في ١٥ آب ١٩٤٥ وتنتهي في آخر تشرين الأول ١٩٤٥ لقبول انتقال طلاب المعاهد الفرنسية إلى المعاهد المماثلة لها في الجامعة السورية، ويشمل ذلك معهدي الطب والحقوق. واشترط في انتقال الطالب أن يكون مسجلاً في المعهد الفرنسي وحائزاً على صفة طالب قانوني من الصف المتنقل منه، وأن يكون حاملاً للشهادة الثانوية المقبولة في الجامعة السورية أو إحدى الشهادات المعادلة رسمياً لها.

ونظراً لسوء العلاقة مع فرانسا في أحداث أيار ١٩٤٥ فقد اتجهت وزارة المعارف وجهة جديدة في إيفاد الطلاب وأساتذة الجامعة للبحث العلمي إلى أمريكا. فقد أوفد، مثلاً، الدكتور جمال الدين نصار الأستاذ الأصيل في معهد الطب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب القرار رقم ٤٦٦ تاريخ ١٩٤٣/١١/٤ للاطلاع على مستحدثات أمراض الفم وطب الأسنان لمدة سنة على نفقة الجامعة السورية، كما أن الحكومة الأمريكية قدّمت منحاً دراسية لعدد من أساتذة التعليم الثانوي للدراسة في أمريكا[2]، وبلغ التقارب السوري الأمريكي حدّ منح الحكومة السورية الملحق العسكري في مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية بدمشق وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى في عام ١٩٤٦[3]، وذكرت صحيفة «ألف باء» في عددها بتاريخ ٤ تموز ١٩٤٦ أن المفوضية الأمريكية في دمشق دعت الحكومة السورية لمشاركتها الاحتفال بذكرى مرور ١٧١ سنة على استقلال أمريكا فوعدت الحكومة بالمشاركة «وأن الأعلام السورية سترفع على الدوائر الرسمية السورية تحقيقاً لهذه المشاركة».

وبالإضافة إلى أمريكا أُوفد عدد من المعلمين وأساتذة الجامعة إلى مصر وسويسرا للبحث العلمي، مثال ذلك إيفاد الدكتور بشير العظمة رئيس السريريات

---

(١) صحيفة «ألف باء»، ١١ تموز ١٩٤٢.

(٢) الجريدة الرسمية، القرار رقم ٤٥٥، تاريخ ١٩٤٥/١/٢٨.

(٣) الجريدة الرسمية، المرسوم رقم ٩٢، تاريخ ١٩٤٦/١/١٩.

الطبية في معهد الطب إلى سويسرا في عام ١٩٤٦ بمهمة للتتبع والاستقصاء في أمراض الصدر والجهاز التنفسي[١]. وقد نفت وزارة المعارف السورية ما أشيع من أن جميع البعثات العلمية لعام ١٩٤٦ قد ذهبت إلى الولايات المتحدة وإنكلترا، وأكدّت الوزارة أنها أوفدت ٤٥ طالباً إلى بلجيكا و٢٩ إلى سويسرا و٣٦ إلى مصر[٢].

وبالرغم من أن الطلاب كانت تجمع بينهم، على اختلاف انتماءاتهم الحزبية قدسيّة القضايا الوطنية فإن تسرب الأحزاب إلى صفوفهم أوقعهم في خلافات فيما بينهم، وتعارض في الأهداف، الأمر الذي غذته واستغلته الصحف التي تسير في ركاب هذه الأحزاب، وأصبح من الصعب تبين الصحيح من الباطل. كما أن السياسات في المنطقة، ومن ورائها النفوذ الأجنبي، زادت الأمر سوءاً.

وتبدى الصراع على سورية من خلال ثلاثة مشاريع: مشروع سورية الكبرى الذي نادت به الأردن وسوقته بعض الصحف المحلية، وقد ناقش البرلمان السوري والحكومة هذا المشروع في تشرين الثاني ١٩٤٦، بعد حصول سورية على استقلالها التام وفوزها بعضوية مجلس الأمن، وكان رأي الحكومة الرسمي أن سورية ترحب بكل تقارب عربي، وبخاصة مع الأقطار التي سُلخت عن بلاد الشام، ولكن شرطها أن يكون بين دولة ذات سيادة وتتمتع مثلها بالنظام الجمهوري، وأن تنضم إلى سورية لا أن تنضم سورية إليها[٣]. وهناك مشروع الهلال الخصيب الذي يقول بوحدة سورية والعراق، وقد بدأ منذ أن عين الملك فيصل ملكاً على العراق في عام ١٩٢٢، بعد مغادرته سورية، وتنامى بالتدريج على مر السنين حتى استقطب عناوين الصحف كما في صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ١٣ تموز ١٩٣٩ حين عنونت صفحتها الأولى «دمشق تستقبل جلالة الملك فيصل الثاني.. وتهتف لجلالته «يحيا ملك العراق وسورية»، وكان الملك في طريقه إلى مصيف عالية في لبنان، وهو طفل خلف والده الملك غازي الذي قضى في حادث سيارة قبل حوالي ثلاثة أشهر (٤ نيسان ١٩٣٩)، واستمر هذا المشروع قائماً وأصبحت له ذيول سياسية فيما بعد؛ والمشروع الثالث الأقل حظاً يدعو إلى التقارب بين سورية والمملكة العربية السعودية. ووجد بين طلاب الجامعة، كما بين الصحف، المؤيد

---

(١) الجريدة الرسمية، المرسوم رقم ٥١١، تاريخ ١٤/٥/١٩٤٦.
(٢) صحيفة «ألف باء»، ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦.
(٣) انظر المناقشات حول ذلك وبيان الحكومة الرسمي في هذا الشأن في صحيفة «القبس»، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦.

والمعارض لكل من هذه المشاريع[1] التي كانت تعكس في الواقع صراعاً أكبر من ذلك بعد وهن الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واستقلال معظم البلاد التي كانت خاضعة لهما. وتمثّل هذا الصراع حول البترول بين حكومات الجنيه الإسترليني وحكومات الدولار ممثلتين ببريطانيا من ناحية والولايات المتحدة والدول الواقعة تحت تأثيرها من ناحية أخرى.

وإزاء التصادم الذي حدث بين الطلاب بسبب انتماءاتهم الحزبية أذاعت لجنة طلاب الجامعة السورية بياناً في ٢١ شباط ١٩٣٩ حول الحوادث المؤسفة التي وقعت بين بعض المتظاهرين الأمر الذي يجعل الأجنبي يستغل هذا الموقف لمصلحته، ودعا البيان الزعماء كافة إلى إسداء النصح إلى أبناء هذه الأمة والكف عن التحديات الحزبية الممقوتة لأن الشعب السوري اليوم يكافح الأجنبي المستعمر[2]. وفي بيان آخر بتاريخ ٣١ أيار ١٩٣٩ أعاد الطلاب موقفهم بأنهم لا يؤيدون الحفلة الحزبية في الجامعة ولكنهم يؤيدون الحفلة القومية التي أُقيمت في ٢٥ أيار في صالة «الآمبير» والتي اشتركت في إعدادها الهيئات الوطنية جميعاً[3]. وكانت الأحزاب الفاعلة بين الطلاب في سنة ١٩٣٩، وخلال سنوات الحرب، استمراراً للأحزاب المشار إليها سابقاً وهي: عصبة العمل القومي، القوميون العرب، الكتلة الوطنية التي كانت في طريق التحوّل إلى الحزب الوطني، القوميون السوريون الإخوان المسلمون، والحزب الشيوعي الذي بدأ بالعمل سراً بعد أن حلته سلطات الانتداب رسمياً في عام ١٩٣٩، والشهبندريون الذين أضعفوا وزالوا بعد اغتيال زعيمهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في حزيران ١٩٤٠. ورغم قيام الإخوان المسلمين كمنظمة فاعلة منذ أواخر الثلاثينات فإن آراء هذه المنظمة كان ما يزال يعكسها تنظيم «شباب محمد» الذي كان فاعلاً في حلب في أواسط الثلاثينات، واستمر بعد ذلك في العمل لسنوات في حلب وأقل منها في دمشق، وقد ذكرت صحف دمشق في ٢٣ أيار ١٩٤٥ أن مظاهرة من «شباب محمد» سارت من جامع الدرويشية تتقدمها فرقة من الكشافة متجهة نحو القلعة مع متظاهرين آخرين بقصد التطوع في الجيش الوطني[4].

---

(١) انظر حول مؤيدي ومعارضي هذه المشاريع صحيفة «القبس»، ٣٠ نيسان ١٩٣٩، و١٣ و٣١ تموز ١٩٣٩، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٢) صحيفة «القبس»، ٢١ شباط ١٩٣٩.

(٣) صحيفة «القبس»، ٣١ أيار ١٩٣٩.

(٤) انظر، كستال، صحيفة «ألف باء»، ٢٣ شباط ١٩٤٥.

رئاسة الجامعة السورية:

تمثلت استقلالية الجامعة السورية بشخص رئيسها المنتخب من قبل مجالسها العلمية، وبمدى ما تعرض له من ضغوط، وبمقدار مقاومته لتلك الضغوط. وقد حافظ الدكتور رضا سعيد الذي شغل رئاسة الجامعة السورية ثلاثة عشر عاماً (١٩٢٣ - ١٩٣٦) على استقلالية الجامعة رغم الظروف التي حلّت بها. وكانت البلاد تمر آنذاك بتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية متسارعة.

وفي أعقاب تقاعد الدكتور رضا سعيد الذي كان يشغل ثلاثة مناصب: رئاسة الجامعة، ورئاسة معهد الطب، وكرسي الأمراض العينية، في ٢٢ شباط ١٩٣٦، عهد إلى عبد القادر العظم، رئيس معهد الحقوق وأستاذ علم الاقتصاد السياسي، القيام بأعمال رئاسة الجامعة بالوكالة، وذلك في ٢١ آذار ١٩٣٦، كما عهد إلى الدكتور مصطفى شوقي برئاسة معهد الطب، وكان أحد ثلاثة أساتذة رشحهم مجلس معهد الطب ومجلس الجامعة لهذه الوظيفة، فاختير الدكتور شوقي بناء على اقتراح وزير المعارف، كما تقضي القوانين الناظمة.

وقد عيّن عبد القادر العظم رئيساً للجامعة مع الاحتفاظ برئاسة معهد الحقوق في ٢٢ نيسان ١٩٣٦، وجدّد تعيينه في رئاسة الجامعة لمدة خمس سنوات اعتباراً من ٧ أيلول ١٩٣٦، كما جدّد انتخابه رئيساً لمعهد الحقوق في الوقت نفسه، ثم مدّد لعبد القادر العظم في وظائفه الثلاث: كأستاذ علم الإقتصاد، ورئيس معهد الحقوق، ورئيس الجامعة السورية، لمدة سنة إعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٤١، وذلك بالمرسوم رقم ١١٧ تاريخ ٣ شباط ١٩٤١. وقبل انقضاء السنة عين عبد القادر العظم رئيساً لمجلس الشورى في ١٤ نيسان ١٩٤١. وكلّف الدكتور محسن البرازي الأستاذ في معهد الحقوق والذي أصبح وزيراً للمعارف في حكومة خالد العظم القيام بوكالة رئاسة الجامعة إضافة إلى مهام وزارة المعارف، وذلك بالمرسوم رقم ٧٢ تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١. وهكذا تمّ فصل رئاسة الجامعة السورية عن رئاسة أي من المعهدين.

ونظراً لشغور رئاسة معهد الحقوق رشح مجلس معهد الحقوق بقراره رقم ١٣٨ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٤١، الذي اعتمده مجلس الجامعة بقراره رقم ١١٩٣ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٤١، ثلاثة أساتذة في معهد الحقوق لرئاسة هذا المعهد، وهم: عثمان سلطان وفائز الخوري ومحسن البرازي، فعيّن فائز الخوري لرئاسة معهد الحقوق لمدة خمس

سنوات بناءً على اقتراح وزير المعارف محسن البرازي المعيّن آنذاك في حكومة خالد العظم[1].

وبحسب القواعد المتبعة في الجامعة السورية فإن رئيس الجامعة يجب أن يختار من أحد رئيسي معهدي الحقوق والطب. وكان مرشح الحكومة فائز الخوري رئيس معهد الحقوق، ولكن حسني سبح رئيس معهد الطب كان له مؤيدوه أيضاً، ولتحاشي المنازعات عهدت الحكومة بوكالة رئاسة الجامعة إلى وزير المعارف، وحين تألفت حكومة حسن الحكيم في أيلول ١٩٤١ عيّن فائز الخوري وزيراً للمالية ولكن احتفظ برئاسة معهد الحقوق، وكان لا يزال يطمح إلى رئاسة الجامعة. وأُعطيت وكالة رئاسة الجامعة من جديد إلى وزير المعارف في حكومة حسن الحكيم وهو فيضي الأتاسي[2].

وصدر في ٣٠ آذار ١٩٤٢ المرسوم رقم ٣٢٧ الذي نصّ على أنه ريثما يعيّن رئيس أصيل للجامعة السورية يقوم وزير المعارف أو وكيله بوكالة رئاسة الجامعة السورية بدون تعويض. وشغل رئاسة الجامعة السورية بالوكالة حسني البرازي الذي عيّن في ١٧ نيسان ١٩٤٢ رئيساً للوزراء ووزيراً للمعارف بالوكالة، وخلفه خليل مردم بك الذي سمي وزيراً للمعارف في وزارة حسني البرازي في ٣ تموز ١٩٤٢، واستمر في هذا المنصب في حكومة جميل الألشي التي تشكلت في ٨ كانون الثاني ١٩٤٣[3].

لا شك أن البلاد كانت تمر في الفترة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٢ بتطورات سياسية متسارعة وخطيرة تمثلت بسيطرة حكومة فيشي الفرنسية المواكبة للألمان في سورية، وبالتالي ازدياد النفوذ الألماني في سورية، وهجوم قوات فرانسا الحرة وبريطانيا على القوات الفرنسية لحكومة فيشي، ثم الأزمة الاقتصادية، واحتكار المواد الغذائية، ولكن لم يكن هناك من مبرر لعدم تعيين رئيس أصيل للجامعة من بين أساتذتها لأن تكليف وزير المعارف بوكالة رئاسة الجامعة حتى ولو كان جامعياً يعتبر مساساً باستقلال الجامعة وتدخلاً للحكومة في شؤونها. وظهرت أصوات تنادي بتعيين رئيس الجامعة من الشخصيات العلمية من خارج الجامعة ممن تتوفر فيهم الخبرة الإدارية والثقافة، كما طالب البعض باختيار رئيس الجامعة من بين مجموع

(١) انظر، بالإضافة إلى الجريدة الرسمية، صحيفة «القبس»، ١٨ نيسان ١٩٤١.
(٢) صحيفة «القبس»، ٢٣ حزيران ١٩٤١.
(٣) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص ٣٢٤ - ٣٢٥؛ وانظر أيضاً: صحيفة «القبس»، ٣ تموز ١٩٤٢.

الأساتذة ذوي الكراسي وليس حصراً من أحد رئيسي معهدي الطب والحقوق. وفكرت الحكومة بتعيين مصطفى الشهابي الذي كان وزيراً للمعارف في حكومة عطا الأيوبي في عام ١٩٣٦ رئيساً للجامعة، ولكن ذلك لم يتم[١].

وقد رفع طلاب الجامعة السورية عريضة إلى رئيس الجامعة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٢ طالبوا فيها بإلغاء وكالة رئاسة الجامعة التي كانت تجربة خاطئة وسبباً في تقهقر الجامعة وسيطرة رؤساء الديوان عليها، وبتعيين رئيس للجامعة حائز على الصفة القانونية الشرعية حسب ما تنص به قوانين الجامعة حسماً لكل اعتراض وليكسب الثقة التامة قانونياً ومن قبل الطلاب. وطالب الطلاب كذلك بعدم إحالة الأستاذ على التقاعد ما لم ينه السنة الدراسية، كما طالبوا بنقل فرع طب الأسنان من التكية إلى مباني الجامعة، وبالسماح بتأسيس نادٍ للطلاب[٢].

وقام أساتذة الجامعة السورية بدورهم بالاحتجاج على عدم تعيين رئيس للجامعة. فقد قابل فريق منهم، من بينهم رئيس معهد الطب الدكتور حسني سبح، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في ١٠ شباط ١٩٤٢ ورفعوا إليهما قرار مجلس الأساتذة بوجوب التمسك بقانون الجامعة وتعيين رئيس لها يكون أحد رئيسي معهدي الطب أو الحقوق، كما طالبوا بالحرص على إستقلال الجامعة، وكان كرسي رئاسة الجامعة ما يزال شاغراً منذ أكثر من ستة شهور، وهناك حاجة ملحة لملئه مما يوفر على الجامعة الكثير من الغموض، لأن مكانة الجامعة الأدبية والعلمية ستتأثر إذا بقيت بدون رئيس مسؤول، كما إن استقلال الجامعة المالي سيسهل عمل الجامعة وينشط النهوض بها[٣].

وقد انتهت هذه الحالة الشاذة بصدور المرسوم رقم ٢٠١٤ تاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٤٢ بإنهاء أحكام المرسوم رقم ٣٢٧ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٤٢ المتضمن تكليف وزير المعارف أو وكيله القيام بوكالة رئاسة الجامعة ريثما يعيّن رئيس أصيل لها، وعيَّن

---

(١) انظر حول أزمة رئاسة الجامعة الأرشيف الفرنسي التالي:
MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 172, Fonds Beyrouth, Damas le 15 novembre 1941.
وذكرت صحيفة «القبس»، في عددها بتاريخ ٥ شباط ١٩٣٧ الإشاعة القائلة بترشيح الأمير مصطفى الشهابي لرئاسة الجامعة، وعادت هذه الإشاعة لتطفو من جديد في عام ١٩٤١.

(٢) صحيفة «القبس»، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٣.

(٣) صحيفة «القبس»، ١١ شباط ١٩٤٢.

المرسوم الدكتور حسني سبح رئيس معهد الطب رئيساً للجامعة السورية بدون تحديد لمدة رئاسته. وكان الدكتور سبح قد عيّن رئيساً لمعهد الطب في تشرين الأول من عام ١٩٣٨[١].

أما المرشح الآخر لرئاسة الجامعة السورية الدكتور فائز الخوري رئيس معهد الحقوق فقد عيّن وزيراً للخارجية في حكومة جميل الألشي المشكلة بالمرسوم رقم ٣ تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٤٣، فاستقال من رئاسة معهد الحقوق ومن وظيفته كأستاذ أصيل في معهد الحقوق، وعيّن لوظيفة محاضر في معهد الحقوق، دون أخذ رأيه كما يبدو، لأنه استقال من هذه الوظيفة معتذراً عن مباشرة أعمالها، كما جاء في القرار رقم ١١٨ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٣. وصدر عندئذ المرسوم رقم ٢٢٨ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٣ بتعيين سامي الميداني رئيساً لمعهد الحقوق لمدة خمس سنوات.

شغل الدكتور حسني سبح رئاسة الجامعة السورية ومعهد الطب قرابة عام، ثم صدر القرار رقم ٢٧٢ تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ باستمراره في هاتين الوظيفتين في الفترة بين ١٩/١٠/١٩٤٣ و٣١/١٢/١٩٤٣. وقد ذكر آنذاك أن الحكومة وضعت مشروعاً يقضي بفصل رئاسة الجامعة عن رئاسة معهدي الطب والحقوق. وقد رفع هذا المشروع للدراسة[٢]، ويبدو أنه تأجل النظر فيه. ثم صدر المرسوم رقم ٦٩ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٤ القاضي بتعيين الدكتور حسني سبح رئيساً لمعهد الطب لمدة خمس سنوات وتعيينه كذلك رئيساً للجامعة السورية. واستمر حسني سبح بشغل المناصب الثلاثة: رئاسة الجامعة ورئاسة معهد الطب وكرسي التدريس. إلى أن سرِّح من وظائفه كلها في ٢٦ آب ١٩٤٦. فما هي الأسباب التي أدَّت إلى هذا الإجراء الذي يمثل منعطفاً خطيراً بالنسبة لاستقلالية الجامعة وللعلاقة بينها وبين الحكومة ممثلة بوزير المعارف؟

تطوير الجامعة السورية وأزمة عام ١٩٤٦:

شهدت سورية منذ أواخر الثلاثينات توسعاً كبيراً في مجال التعليم وازدياداً في أعداد الناجحين في البكالوريا مما أدَّى بمعهدي الطب والحقوق إلى تحديد عدد المنتسبين إليهما وإلى التفكير بإضافة معاهد وكليات أُخرى إلى الجامعة السورية

(١) صحيفة «القبس»، ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٨.
(٢) صحيفة «القبس»، ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٣.

لاستيعاب من أنهوا الدراسة الثانوية من ناحية وإيجاد الكوادر المؤهلة لاحتياجات الدولة المستقلة من ناحية أُخرى.

وقد جاء في إحصاء رسمي رفعته وزارة المعارف إلى عصبة الأمم عن طريق مستشارية المعارف في المفوضية العليا الفرنسية أن عدد الطلاب في العام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ في البلاد السورية بلغ ٤٢٨٠٨ تلميذاً موزعين على ٣٥٨ مدرسة، و١٦٩٨٩ تلميذة موزعات على ٩١ مدرسة للإناث، وكانت الأعداد في عام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ قد بلغت ٣٨٨٧٠ تلميذاً و١٥٤٨٣ تلميذة، فتكون زيادة الطلاب بين عام وآخر ٥٣٧٤ تلميذاً وتلميذة. وممّا هو جدير بالذكر أنه في عام ١٩٢٤ كانت توجد ٢١٢ مدرسة للبنين تضم ١٦٠٤٩ تلميذاً و٥١ مدرسة للإناث تضم ٣٩٢٥ تلميذة. ومن هنا نلاحظ الزيادة المحسوسة التي تزيد على الثلاثة أضعاف خلال ١٥ عاماً، ممّا يدل على إقبال الناس على العلم[١].

ولاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وحملة البكالوريا تعالت الأصوات الشعبية والرسمية في عام ١٩٤١ لتأسيس فروع جديدة في الجامعة السورية. ونقلت الصحف الدمشقية في ٣٠ نيسان ١٩٤١ نصّ الكتاب الذي أرسلته الحكومة إلى وزارة المعارف طالبة إليها الشروع بتأسيس فروع جديدة في الجامعة ليتمكن حملة البكالوريا الذين لا تساعدهم ظروفهم المادية على الاغتراب والالتحاق بالجامعات الأوربية، أو بجامعات الأقطار المجاورة، أن يلتحق كل منهم بالفرع الذي يتلازم وميوله. ولاقت دعوة الحكومة هذه قبولاً بين المثقفين والشعب بصورة عامة لأنها توفر الكثير من المال على الأُسر التي ترسل أبناءها للدراسة في الخارج، كما أنها لا تعرِّض الدارسين في أوروبا لويلات الحرب كما حدث للكثيرين منهم آنذاك[٢].

وعندما تحقق تعيين الدكتور حسني سبح رئيساً لمعهد الطب ورئيساً للجامعة لمدة خمس سنوات بالقرار رقم ٦٩ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٤ بادر لوضع مشروع إنشائي لمدة خمس سنوات يتضمن إقامة ثلاثة أبنية ضخمة في أرض الجامعة، ويتألف كل بناء من ثلاثة طوابق، وقد أُعدّت التصاميم والمصورات اللازمة لذلك، وبوشر بحفر أسس البناء الأول في الجهة الجنوبية من المستشفى الوطني، وسيخصص أحد هذه الأبنية

(١) ورد هذا الإحصاء الرسمي عن المدارس والطلاب من صحيفة «القبس» ، ١٠ أيار ١٩٤٠ .
(٢) صحيفة «ألف باء» ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٤ .

لمعهد الطب ويجهز بالمخابر والأدوات الحديثة، وقد وافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد بتسعمائة ألف ليرة سورية لهذا المشروع. وأرسل قرار المجلس الوزاري إلى اللجنة المالية البرلمانية لإقراره[1] وكان رئيس الوزراء آنذاك فارس الخوري، وهو وزير المعارف بالوكالة.

ولمّا لم تلب الوزارة مطالب الجامعة بالموافقة على هذه المشاريع وغيرها قدَّم رئيس الجامعة حسني سبح استقالته في ١٨ نيسان ١٩٤٥، وكان قد جرى تعديل على وزارة فارس الخوري وأصبح أحمد شرباتي وزيراً للمعارف في شهر آذار ١٩٤٥. وانقطع الدكتور سبح عن العمل حتى تتم الموافقة على المشاريع والإصلاحات التي اقترحها. وقد وافقت وزارة المعارف عليها ولم يبق إلا أن توافق وزارة المالية[1]. وعاد الدكتور سبح إلى مزاولة أعماله.

وقد أوفد الدكتور حسني سبح رئيس الجامعة بمهمة إلى القاهرة بموجب المرسوم رقم ١٨٤ تاريخ ١١ شباط ١٩٤٦ لدراسة مناهج وأوضاع جامعة فؤاد الأول[2] وكلياتها المختلفة بغية تكوين فكرة عامة لتنفيذ مشروع الفروع المحدثة في الجامعة السورية بصورة تكفل وحدة الثقافة بين القطرين. وعهد آنذاك إلى الدكتور سامي الميداني رئيس معهد الحقوق بالقيام بوظيفة رئاسة الجامعة السورية بالوكالة مدة غياب الدكتور حسني سبح في القاهرة[3].

وانصرف الدكتور حسني سبح منذ عودته من مصر إلى وضع برنامج لإصلاح الجامعة بكافة فروعها وأقسامها. وقد وضع تقريراً بهذا الشأن من ١٣٥ صفحة، ويبدو أن تنفيذ البرنامج الإصلاحي وتطبيقه إصطدم ببعض العقبات التي حملت الدكتور سبح على تقديم إستقالته من جديد، وإنقطع عن العمل فعلاً في ٦ نيسان ١٩٤٦. ولكن الجهات المختصة رفضت قبول الإستقالة وأصرَّت عليه أن يستمر في العمل، فعاد إلى عمله في ١٣ نيسان بعد أن حصل على وعد بتنفيذ برنامجه الإصلاحي. وقد صرَّح الدكتور سبح أن برنامج الإصلاح يستهدف فروع الجامعة الحاضرة والتي ستؤسس،

---

(١) صحيفة «ألف باء»، ١٨ و٢٢ نيسان ١٩٤٥.

(٢) سبق القول أن الجامعة في مصر بدأت كجامعة أهلية باسم الجامعة المصرية بين عامي ١٩٠٨ و١٩٢٥، ثم أصبحت جامعة حكومية باسم جامعة فؤاد الأول في عام ١٩٢٥، وتبدل اسمها بعد الثورة في عام ١٩٥٢، إلى جامعة القاهرة.

(٣) الجريدة الرسمية، المرسوم رقم ٢٦٨، تاريخ ٢٨ شباط ١٩٤٦.

وذلك في سبيل تطويرها على أُسس حديثة وأنظمة جيدة لتكون الجامعة السورية في مصاف الجامعات العالمية، وأضاف أن الإصلاح سيقلب الأنظمة الحالية رأساً على عقب بحيث يتناول شؤون التعليم والإدارة التي لها صلتها المباشرة بمستقبل البلاد العلمي ولها علاقتها بدفع البلاد والاستقلال الجديد[1].

ونقلت صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ١١ حزيران ١٩٤٦ تصريحاً لوزير المعارف أحمد شراباتي في وزارة سعدالله الجابري بصدد الإصلاح التعليمي والثقافي في الجامعة والمعاهد والمدارس وأنه بحث مع الخبير المصري عبد الرزاق السنهوري مختلف النواحي المتعلقة بإصلاح الجامعة السورية، وسينصرف السنهوري إلى دراسة هذا الموضوع على أساس تأسيس ثلاث كليات جديدة ترتبط بالجامعة السورية، وهي كلية دار المعلمين العليا، وكلية الآداب، وكلية الهندسة المقرر إنشاؤها في حلب، والمفهوم أن الإصلاح في الجامعة سيتناول نواحي التدريس والمدرّسين والاختصاص والبرامج بصورة عامة على أن تطبق مقررات الإصلاح ابتداء من أول العام الدراسي المقبل. ولكن أحمد شراباتي وزير المعارف لم يبق على رأس وزارته إذ عُيّن وزيراً للدفاع في حكومة سعدالله الجابري، وحلَّ مكانه في وزارة المعارف في ١٧ حزيران عادل أرسلان الذي وصفته صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ١٩ حزيران بأنه «أمير المجاهدين».

وقد سبق للسنهوري أن زار دمشق في أوائل آب من عام ١٩٤٣ للاستفادة من خبرته وكان في السابق عميداً لكلية الحقوق في مصر وبغداد، ثم شغل منصب وزير المعارف في مصر، وحين دعي إلى سورية كان معتزلاً خدمة الدولة ويشتغل في تأليف القانون المدني المصري. وقد أولم له كبار المسؤولين بما فيهم رئيس الجمهورية شكري القوتلي، وكذلك جمعية الشبّان المسلمين في دمشق[2]. وبعد حوالي ثلاث سنوات من هذه الزيارة تمَّ الاتفاق بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤٦ بين سعدالله الجابري رئيس الوزراء في سورية وبين السنهوري ليقوم بمهمة خبير لدى الحكومة السورية لمدة ستة أشهر، وتشمل مهمته تنظيم بعض القوانين العدلية وإجراء الإصلاحات اللازمة في الجامعة السورية[3].

---

(١) نشرت صحيفة «القبس» في عددها بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٦ نص برنامج الإصلاح الذي اقترحه الدكتور حسني سبح تحت عنوان: «البرنامج الإصلاحي بالجامعة السورية».

(٢) صحيفة «القبس»، ٨ آب ١٩٤٦.

(٣) صحيفة «القبس»، ٢٦ نيسان ١٩٤٦.

وقد اتخذ رئيس الجامعة السورية الدكتور حسني سبح التدابير لتأسيس كلية للهندسة في حلب وكلية للعلوم في دمشق، وذكر أنه سيسافر إلى حلب في أواخر أيار ١٩٤٦ لإنتقاء مكان الكلية والعمل على تجهيزها[1].

وذكرت صحيفة «القبس» بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٦ تحت عنوان «النشاط العلمي في وزارة المعارف: توسيع فروع الجامعة ودعم لكليتي الطب والحقوق»، أن السنهوري يوالي دراساته في مختلف الأنظمة والقوانين المدنية التي عُهد إليه بها، كما يوالي في الوقت نفسه دراسة حالة الجامعة السورية وأوضاعها وأنظمتها، وقد أقرَّ مبدأ التفرغ في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المعارف، وبوشر بوضع الأسس الجديدة التي ستسير عليها الجامعة في سنتها الدراسية المقبلة. وتتناول هذه الأسس جميع الأنظمة المطبقة، كما تتناول نواحي التدريس والدراسة والفروع والاختصاص. وتضيف «القبس» أن وزارة المعارف وافقت على التعاقد مع عدد كبير من الأساتذة من عرب وأجانب للتدريس في فروع الجامعة للسنة الدراسية القادمة. وكتبت الوزارة إلى وزارة الخارجية طالبة تكليف الدكتور محمد خليل عبد الخالق وكيل وزارة الصحة في مصر وأحد كبار مؤسسي جامعة فاروق الأول في الإسكندرية لتنظيم المعهد الطبي العربي في دمشق والاسترشاد برأيه.

وفي حديث للسنهوري مع مراسل مجلة «المصَّور» المصرية في دمشق عبدالله عبود، الذي حصلت صحيفة «ألف باء» على نسخة منه ولخصته في عددها بتاريخ ٢ تموز ١٩٤٦، ذكر السنهوري أن الحكومة السورية إعتزمت النهوض بالجامعة السورية، وبعد البحث مع أولي الأمر وجدت ضرورة تأسيس كلية للآداب وكلية للعلوم وكلية للهندسة ومعهد عالٍ للمعلمين، وأضاف السنهوري أنه يتبيَّن من ذلك أن الجامعة السورية في أشد الحاجة إلى أساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين يكونون على المستوى اللائق لأعضاء هيئة تدريس في جامعة محترمة، وقد إتفقنا، كما يقول السنهوري، على أن نحشد في الجامعة السورية جميع العناصر اللائقة من الأساتذة السوريين، ولكننا رأينا بعد كل ذلك أننا نحتاج إلى أساتذة آخرين من البلاد العربية ومن أوروبا وأمريكا في مختلف المواد الجامعية التي تدرّس في الكليات المشار إليها، وإني أنتهز هذه الفرصة لأن نعلن في هذا الحديث أن الجامعة السورية ترحب بكل

(١) صحيفة «القبس»، ١٩ أيار ١٩٤٦.

طلب سيتقدم إليها من الأساتذة المصريين للتدريس في أية كلية من الكليات التي تتكون منها الجامعة السورية، وكل ما يشترط في مقدّمي هذه الطلبات أن يكونوا في مستوى أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول أو جامعة فاروق الأول، ويحسن أن توجه هذه الطلبات رأساً إلى رئاسة الجامعة السورية بدمشق. وحين سئل السنهوري عن المرحلة التي وصل إليها وضع القانون المدني السوري الجديد ذكر أنه منذ قدم إلى سورية وهو مستغرق في هذا العمل، وأنه يتعاون في ذلك مع أكبر رجل قانوني في سورية وهو مصطفى برمدا رئيس محكمة النقض والإبرام. وسئل عن صحة اجتماع اللجنة القانونية واللجنة الثقافية في جامعة الدول العربية في دمشق، فأجاب أن اللجنة القانونية التي يشارك فيها مندوبون من مختلف البلاد العربية ستجتمع في دمشق في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٦ لتوحيد القانونين التجاري والبحري في جميع البلاد العربية، كما ستنظر في وضع مشروع قانون موحّد لحماية حق المؤلف في البلاد العربية، وستنظر كذلك في إنشاء معهد الدراسات الإسلامي في ضوء القانون المقارن. أما اللجنة الثقافية فستجتمع في دمشق في ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٦ لتتمكن من عرض قراراتها على مجلس الجامعة العربية الذي سيجتمع في لبنان في ١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٦[1].

واحتفلت الجامعة السورية على مدرجها في ٣ تموز ١٩٤٦ بتخرج طلاب معهدي الطب والحقوق بحضور رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس المجلس النيابي ورئيس الوزراء، وهذه أول حفلة تخرج بعد عيد الجلاء وإستقلال سورية رسمياً وقبل حوالي الشهرين من تسريح رئيس الجامعة الدكتور حسني سبح من قبل وزير المعارف عادل أرسلان الذي افتتح حفلة التخرج يومذاك، وكان عادل أرسلان قد عُيّن وزيراً للمعارف في حكومة سعدالله الجابري خلفاً لأحمد شراباتي، وذلك بالمرسوم رقم ٦٢٧ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٦.

ذكر عادل أرسلان في كلمته في حفلة التخرج أنه منذ حوالي ست وعشرين سنة إنتدبته الحكومة العربية في دمشق عضواً في اللجنة التي أوكل إليها فتح المعهد الطبي

---

(١) نشرت صحيفة «ألف باء» في عددها بتاريخ ٢ تموز ١٩٤٦ نص حديث السنهوري.

العربي، وأنه لجذل الآن أن يكون وزيراً للمعارف وممثلاً رسمياً للحكومة في حفلة تقيمها الجامعة السورية لتوزيع الشهادات على خرّيجيها.

ثم تكلّم رئيس الجامعة الدكتور حسني سبح مخاطباً رئيس الجمهورية فقال وقفت أمام فخامتكم العام الماضي وألقيت كلمة إفتتاح دار التوليد، وكان لي الشرف أن وقفت بالأمس على ربوة النيرب لوضع الحجر الأساسي لمستشفى المواساة، وعسى أن يسعدني الحظ في مطلع العام الدراسي القادم بأن أدعو فخامتكم لافتتاح كليات العلوم والآداب والهندسة التي تقرر إنشاؤها وضمّها إلى معهدي الجامعة.

واستعرض حسني سبح بالأرقام أعداد خريجي معهدي الطب والحقوق خلال ست وعشرين سنة من تأسيسها فذكر أنه تخرج من معهد الحقوق ١٠٦٦ محامياً منهم ٧٤٣ سورياً و٣٢٣ من غير السوريين، بينهم اللبناني والفلسطيني والعراقي والأردني والحجازي والإيراني والمصري والجزائري، وحتى الأميركي أيضاً، وتخرج من معهد الطب في الفترة ذاتها ٣٦٧ طبيباً ومنهم ٢٨٢ سورياً و٨٥ من غير السوريين، وأخرج معهد الصيدلة ١٢٦ صيدلياً، منهم ٨٩ سورياً و٣٧ من غير السوريين. وبلغ خريجو مدرسة طب الأسنان ١٢٢، منهم ٧٦ سورياً و٤٦ من غير السوريين. وأخرجت مدرسة التمريض والقبالة ١٧٣ قابلة وممرضة منهن ١٥٩ سورية و١٤ غير سورية. فيكون مجموع ما أخرجه المعهد الطبي مع فرعيه من الصيدلة وطب الأسنان وشعبة التمريض والقبالة ٧٨٨ مجازاً، منهم ٦٠٦ من السوريين و١٨٢ من غير السوريين. واختتم حسني سبح كلمته بقوله: أن جحفلاً من أبناء العلم يناهز الألفين منتشر في مختلف البلاد العربية لنشر الثقافة التي تلقنها بلغة القرآن الكريم فخر للجامعة السورية بل للجمهورية السورية، والجامعة السورية هي الوحيدة في العالم العربي التي تُدرس بالعربية. وانتهى بالقول: ضعوا أمام أعينكم العلم والوجدان الحي وتذكروا قوله تعالى: «وقل ربي زدني علماً» و«فوق كل ذي علم عليم»[1].

---

(١) توجد تفاصيل حفلة التخرج والكلمات التي أُلقيت فيها في مجلة المعهد الطبي العربي، مجلد ٢١ (١٩٤٦)، الجزآن ٣ و٤، ص ٩٩ - ١٠٦؛ وتراجع كذلك صحيفة «القبس»، ٥ تموز ١٩٤٦ تحت عنوان: «جيل من المثقفين تخرجه الجامعة!؛ وتراجع كذلك صحيفة «ألف باء»، ٢٨ حزيران ١٩٤٦.

ثم أقسم مجازو الطب وطب الأسنان والصيدلة أمام الأستاذ نظمي القباني، ومجازو الحقوق أمام الأستاذ سامي الميداني اليمين القانونية على الكتب السماوية الثلاثة التي كانت موضوعة على منصة بالقرب منهم (١).

والمجازون من المعهد الطبي لعام ١٩٤٦ هم: في الطب: أكرم المهايني (دمشق)، مصطفى نشأة الكحال (دمشق)، سهيل بدورة (عكا)، إبراهيم أدهم حقي (دمشق)، عفيف الفقير (دمشق)، إسماعيل النابلسي (إربد)، جرجي عبود (جسر الشغور)، محمد عاشوري (معر تمصرين)، أميل لطفي (السلط)، وعلي رضا السنكري (اللاذقية)؛ ومجازو الصيدلة: ممدوح القصير (حمص)، فيصل الشهابي (حاصبيا)، محمد مظهر المط (حماة)، ثروة التلهوني (معان)، جورج ينا (دمشق)، وحيدر الهنيدي (دمشق)؛ ومجازو شعبة الأسنان: عدنان صبري (دمشق). رشاد ونوس (بغداد)، وهارون الياس (دمشق). ويدل الإنتماء الجغرافي والعربي لهؤلاء المتخرجين على أهمية الدور الذي اضطلعت به الجامعة السورية، وما تزال، في تثقيف أبناء العروبة على إمتداد الوطن العربي، وهو الدور الذي قامت به منذ تأسيسها في عهد الحكومة العربية في عام ١٩١٩، بل منذ أن بدأ التدريس في مدرسة الطب العثمانية فيها في عام ١٩٠٣ ومدرسة الحقوق في عام ١٩١٣.

لم يكد يمضي شهر ونيف على حفلة التخرج هذه التي ذكر فيها عادل أرسلان وزير المعارف الحضور بأن الحكومة العربية في عهد فيصل في دمشق انتدبته عضواً في اللجنة التي أُوكل إليها فتح المعهد الطبي العربي حتى دبّ الخلاف بينه وبين رئيس الجامعة الدكتور حسني سبح وأساتذة الجامعة حول إستقدام الحكومة أطباء من

---

(١) كان نص القسم الذي نطق به الأطباء وأطباء الأسنان هو التالي: «أقسم بالله العظيم أنني سأبذل الجهد في إعلاء شرف الطب وأن لا استنكف عن العمل عند انتشار الأوبئة، وأن لا أتأخر عن عيادة الفقراء والرفق بهم، وأن لا أفشي السر الطبي، وأن لا أتكبر عن دعوة أحد الأطباء عند غموض التشخيص، وأن لا أجهض، ولا أعطي دواء مجهضاً، ولا أُعلّم الإجهاض، وأن أحافظ على كل ما يقتضيه الشرف والوجدان».

والقسم الذي نطق به الصيادلة هو: «أقسم بالله العظيم أنني سأبذل الجهد في إعلاء شرف الصيدلة، وأن لا أستنكف عن العمل عند انتشار الأوبئة، وأن أرفق بالفقراء المحتاجين، وأن لا أنقص مادة من مواد الوصفات، ولا أُبدل الغالي منها بالرخيص اقتصاداً، وأن لا أطبب ولا أتفق مع طبيب، أو صيدلي، على ترتيب وصفات خاصة، بقصد الربح الباهظ، وأن لا أعطي علاجاً ممنوعاً بدون وصفة طبيب، ولا أدوية مجهضة، وأن أحافظ على كل ما يقتضيه الشرف والوجدان».

وكان نص القسم الذي نطق به المحامون هو التالي: «أقسم بالله العظيم أن أحترم الحق والقانون وأمتنع عن كل ما يخالف الفضيلة والشرف المسلكي، على ذلك كله أقسم».

الخارج وتعيينهم في الجامعة. فقد نشرت صحيفة «ألف باء» في عددها بتاريخ ٢٢ آب ١٩٤٦، تحت عنوان: «أساتذة الجامعة يهدّدون بالإستقالة»، ان رئيس وهيئة أساتذة الجامعة السورية وقّعوا كتاباً إلى الحكومة يحتجون فيه على ما جاء في قرار إصلاح الجامعة من إحضار أطباء من الخارج وتعيينهم رأساً أساتذة في الجامعة، وإحضار نخبة من الأطباء من بيروت لدراسة بعض النواقص المزعوم وجودها في الجامعة دون أن يؤخذ رأي أصحاب العلاقة في هذه النواقص، وغير ذلك من أُمور لها علاقتها بالجامعة وبكرامة أساتذتها. وختموا كتابهم بالإعراب عن إستعدادهم لتقديم إستقالاتهم.

وإجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية في ٢٢ آب ١٩٤٦ ودرس كتاب رئيس الجامعة وأساتذتها، وذُكر أنه إتخذ قراراً في القضية. وقد قابل مندوب صحيفة «ألف باء» الدكتور محسن البرازي أمين سر القصر الجمهوري بوصفه عضواً في لجنة تنظيم الجامعة السورية، وسأله عن حقيقة الخلاف بين الدكتور حسني سبح رئيس الجامعة وبين أعضاء لجنة تنظيم الجامعة، فقال أن اللجنة التي أُلِّفت للنظر في إصلاح الجامعة وقوامها السنهوري وأنا (محسن البرازي) والدكتور سبح والأستاذ ساطع الحصري كانت متفقة تمام الإتفاق على جميع الأمور ولم يعترض الدكتور سبح على أي قرار من قراراتها التي إشترك فيها ووافق عليها، إلاَّ قضية وضع رئيس الجامعة فقد إعترض عليه في المدة الأخيرة لأن اللجنة إرتأت أن يكون رئيس الجامعة موظفاً كسائر موظفي الدولة الكبار، منقطعاً إلى وظيفته، لا يجوز أن يمارس مهنة أُخرى، لا سيما والجامعة الآن في عهد تأسيس جديد وسيلحق بها سبع كليات الأمر الذي يستوجب تفرغاً وإنقطاعاً تامين، وإن الدكتور سبح نفسه في بدء دراسة أمر التفرغ وافق على أن التفرغ واجب على رئيس الجامعة، ثم عَدَلَ عن ذلك في المدة الأخيرة، وطلب أن يكون هو رئيس الجامعة دون أن يكون خاضعاً للتفرغ، ولمّا لم تأخذ اللجنة بوجهة نظره هدَّد الحكومة وأعلن أنه وزملاءَه يناهضون قراراً تتخذه اللجنة في هذا السبيل، وحينئذ قال له وزير المعارف بحضور أعضاء اللجنة أن الحكومة لا تخضع للتهديد وهي مستعدة لأن تُخرج من يهدّدها. وختم الدكتور محسن البرازي، حسب صحيفة «ألف باء»، بقوله: أستغرب أشد الإستغراب أن يعمد الدكتور سبح إلى عرض الأمور على أساتذة المعهد على وجه مخالف للحقيقة لأن الأمور التي أخذها على اللجنة وأوردها في قرار المعهد

الطبي كان قد وافق عليها مسبقاً موافقة تامة، وتابع الدكتور البرازي قائلاً: هذا ما أنا مفوض بالتصريح به من قبل أعضاء اللجنة أُدلي إليكم به دون أن أزيد عليه شيئاً[1].

وذكرت صحيفة «ألف باء» في عددها بتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٦ أن الخلاف على الصلاحيات في الجامعة قد إنتهى وذلك بإعتبار رئيس الجامعة مستقيلاً. وهذه العبارة لا تعني أن الدكتور حسني سبح قد تقدّم باستقالته، وإنما الحكومة إعتبرته مستقيلاً، أي أنها أقالته. وذكرت «ألف باء» في العدد نفسه أن الشخصية المرشحة لرئاسة الجامعة هي محسن البرازي أمين سر القصر الجمهوري (والأستاذ في معهد الحقوق ووزير المعارف سابقاً)، ولكن الصحيفة علمت أن رئيس الجمهورية غير موافق على تخلّي محسن البرازي عن عمله في القصر الجمهوري. وقد أدلى مرجع رئيسي للصحيفة أنه لممّا يثلج قلوب الجميع أن تهتم الحكومة الوطنية بإصلاح الجامعة وتؤلف لجنة ذات كفاءة كبيرة لذلك، ولكن رغبة الإصلاح إصطدمت بالمعارضة لأسباب لا تمت إلى المصلحة العامة والمبادئ الأساسية بصلة، وإنما تقوم على دوافع خاصة يجب أن يتجرد عنها رجال العلم، والسبب هو معارضة رئيس الجامعة من أن يكون القائم على رأس الجامعة متفرغاً لأعمال وظيفته دون أي عمل خاص آخر.

وهكذا تضع هذه الرواية اللوم على الدكتور حسني سبح رئيس الجامعة الذي عارض في لجنة الإصلاح تفرغ رئيس الجامعة ممّا جعل الدولة تسرحه. ومن المؤسف أننا لم نوفق في الحصول على أية وثيقة مكتوبة تذكر وجهة نظر الدكتور حسني سبح والسبب الحقيقي لمعارضته. وسبق القول أنه وزملاءه احتجوا في مذكرة رفعوها إلى الحكومة حول تعيين أطباء من الخارج ودعوة لجنة من بيروت لدراسة النواقص المزعوم وجودها في الجامعة ممّا يشكل إستهانة بكرامة أساتذة الجامعة وإدارييها.

ومهما يكن، فقد صدر المرسوم رقم ٨٠٥ تاريخ ٢٦ آب ١٩٤٦ بتسريح الدكتور السيد حسني سبح الأستاذ في معهد الطب وعميد المعهد الطبي العربي ورئيس الجامعة السورية من الخدمة، وعهد بوكالة رئاسة الجامعة السورية إلى وزير المعارف (عادل أرسلان) إلى أن يُعيّن رئيس جديد[2]. ثم صدر المرسوم رقم ٨٦٢ تاريخ ١٢ أيلول ١٩٤٦ بأن تؤلف لجنة تحت رئاسة وزير المعارف لتقوم مقام مجلس الجامعة ومجالس

---

(١) انظر نص تصريح الدكتور محسن البرازي في صحيفة «ألف باء»، ٢٣ آب ١٩٤٦.
(٢) أوردت صحيفة «ألف باء» هذه الأحداث في عددها بتاريخ ٢٧ آب ١٩٤٦.

الكليات حتى آخر تشرين الأول ١٩٤٦، وتضم اللجنة الدكاترة: محسن البرازي، أحمد حمدي الخياط، شوكت الشطي، سامي الميداني، خالد شاتيلا، والأستاذ توفيق المنجد. وبعد ذلك بأيام صدر المرسوم رقم ٩٠٩ تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٤٦ بتعيين الدكتور أحمد حمدي الخياط الأستاذ في معهد الطب رئيساً للمعهد المذكور بالوكالة منذ هذا التاريخ حتى آخر كانون الأول ١٩٤٦.

ونتساءل عن الدوافع التي حدت بوزير المعارف عادل أرسلان إلى تسريح رئيس الجامعة السورية في سابقة هي الأولى من نوعها منذ تأسيس الجامعة في عهد الحكومة العربية وإستمرارها في عهد الإنتداب الفرنسي، أي في فترة سبع وعشرين سنة من وجود الجامعة، فماذا يعني هذا بالنسبة لإستقلال الجامعة تجاه السلطة التنفيذية ولماذا يحدث هذا في مطلع عهد الإستقلال، ولم يحدث مثله في عهد الإنتداب الفرنسي إذ إحترمت سلطات الإنتداب مقام رئاسة الجامعة وشاغليها؟

يقول عادل أرسلان في مذكراته[1] بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٦، عندما دعاه شكري القوتلي ليكون وزيراً في وزارة سعدالله الجابري أنه كان يفضل أن يكون وزيراً للدفاع، ولكن شكري القوتلي أراده في وزارة المعارف لأن هناك مشاريع يراد بها تنسيق الجامعة السورية، والإقدام على ذلك، والتأليف بين رأي الخبير المصري، عبد الرزاق السنهوري، وزير المعارف في مصر في وزارة النقراشي، وبين رأي ساطع الحصري الخبير السوري، يبين «مقتضيات المصلحة»، وقدرة الخزانة السورية،ويعترف عادل أرسلان أن وزارة المعارف في سورية طريق وعر ومُظلم ذو منعطفات كثيرة، وضعت قدمي فيه متكلاً على الله. ويتبين من كلام عادل أرسلان هذا أن هناك آراء متعارضة بين السنهوري وساطع الحصري، وهناك أيضاً «مقتضيات المصلحة» التي وضعها عادل أرسلان بين حاصرتين، ولا ندري مصلحة من، هل هي مصلحة الجامعة أم الحكومة أم الخزانة؟

ويذكر عادل أرسلان في مذكراته بتاريخ يوم الجمعة في ٢١ حزيران ١٩٤٦ «أنني قبلت الوزارة لأطلب الإصلاح ولأقوم بإنشاء الجامعة السورية على أساس جديد مستعيناً بالاخصائيين من الغرب ومصر ولبنان وفلسطين، وأن ضميري الذي لم يخني

---

(١) مذكرات عادل أرسلان، تحقيق الدكتور يوسف إيبش، ٣ أجزاء مع جزء رابع بعنوان: المستدرك، يعالج الجزء الأول سنوات ١٩٣٤ - ١٩٤٥، والجزء الثاني ١٩٤٦ - ١٩٥٣، والجزء الثالث ١٩٥١ - ١٩٥٣، والمستدرك سنة ١٩٤٨، بيروت، الدار التقدمية للنشر، ١٩٩٤؛ انظر جـ ٢، ص ٦٢٥.

في وقت من الأوقات لا يسمح لي بالسكوت عن الحال الحاضرة، ولما كانت أكثرية النواب راضية لم يبق لي إلاَّ أن أُحاول الإصلاح وأنا وزير وإلاَّ ضاع كل شيء ووقعت في البلاد فوضى لا تقدر الحكومة ولا المعارضة على إزالتها»[١].

ومما آثار احتجاج رئيس الجامعة السورية الدكتور حسني سبح وأساتذتها دعوة وزير المعارف عادل أرسلان أربعة أطباء من الجامعة الأمريكية في بيروت للمشاركة في وضع برنامج معهد الطب العربي في دمشق. ويذكر عادل أرسلان في مذكراته يوم الثلاثاء في ٩ تموز ١٩٤٦ أنه فضَّل رأي أحد هؤلاء الأطباء المدعوين من بيروت على رأي أساتذة معهدنا في مسألتين[٢]. ولا يذكر هاتين المسألتين. واعتبر حسني سبح دعوة هذه اللجنة لدراسة نواقص مزعومة في الجامعة استهانة بكرامة أساتذة الجامعة السورية.

وتركّز إهتمام وزير المعارف عادل أرسلان على معهد الطب والمستشفى في الجامعة السورية ووجوب إصلاحهما، كما أجمعت على ذلك اللجنة المشكلة برئاسته وتضم السنهوري والحصري ومحسن البرازي، وإتهم رئيس الجامعة حسني سبح بتعطيل ذلك وإثارة الناس ضد إصلاح الجامعة وسحب موافقته بعد أن قبل بشروط الإصلاح[٣].

وبعد اتهامات كالها وزير المعارف عادل أرسلان ضد الدكتور حسني سبح رئيس الجامعة دون أن يعطي مستنداً قانونياً لها أُعدَّ مشروع مرسوم يوم ٢٥ آب ١٩٤٦ بتسريح حسني سبح، وصدر المرسوم في اليوم التالي، وتولّى الوزير رئاسة الجامعة بالوكالة لأجل إصلاح المستشفى وإصلاح الجامعة[٤]. ويذكر عادل أرسلان في مذكّراته يوم الأربعاء في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٦ أن بعض أساتذة الجامعة طلبوا منه أن يبقى في رئاسة الجامعة بعد ترك الوزارة خشية مجيء وزير أو رئيس جامعة لا يعلم شيئاً عمّا أُعدَّ من المشاريع، وعلَّق عادل أرسلان على ذلك أنه يفكر في طلب الأساتذة[٥].

---

(١) مذكرات عادل أرسلان ، جـ ٢ ، ص ٦٢٦ ، الجمعة ٢١ حزيران ١٩٤٦ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٣١ ، الثلاثاء ٩ تموز ١٩٤٦ .
(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٤٨ ، الأربعاء ٢١ آب ١٩٤٦ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٤٩ ، الأحد ٢٥ آب ١٩٤٦ .
(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٧١ ، الأربعاء ٢٥ كانون الأول ١٩٤٦ .

وبتفحص مذكرات وزير المعارف عادل أرسلان لا نجد ذكراً للتهمة الخاصة التي ذكرتها الصحف من أن الدكتور حسني سبح رئيس الجامعة كان يعارض تفرغ رئيس الجامعة. ومردّ الخلاف الأساسي هو استقلالية الجامعة التي أراد الدكتور سبح الاستمرار في تقاليدها وتدخل السلطة التنفيذية ممثلة بوزير المعارف الذي حاول تحجيم هذه الاستقلالية وإخضاع الجامعة لوزير المعارف. ولم يكن هناك من خلاف بين الجامعة والوزارة، أو بين طلاب الجامعة وخريجيها وبين إدارتها على ضرورة الإصلاح والتطوير في الجامعة والدولة ككل في بداية العهد الجديد من الاستقلال وضرورة بناء البنى التحتية في دولة الاستقلال والمؤسسات. وهكذا صدر ملاك جديد للجامعة السورية في ١١ أيلول ١٩٤٦، أُعدَ في عهد رئاسة الدكتور حسني سبح، يقضي بإنشاء كليات للآداب والعلوم بالإضافة إلى المعهد العالي للمعلمين(١). وكان هذا المعهد يختار طلاباً واعدين من مختلف مناطق سورية ويدرسهم في كليتي الآداب والعلوم على نفقة الدولة، وهؤلاء الخريجون هم الذين أسهموا في بناء التعليم الثانوي على أسس قويمة، وأمدّوا كليتي الآداب والعلوم بأساتذة المستقبل فيهما. ولم تتم مشاريع إنشاء هذه الكليات بين ليلة وأُخرى، وإنما أسهم فيها المسؤولون عن التعليم العالي وفق مخطط مدروس يتناسب ومتطلبات المجتمع العربي السوري في عهد الاستقلال وربط الجامعة باحتياجات المجتمع، وبدأت بذلك مرحلة جديدة من التطور في تاريخ الجامعة السورية والتعليم الجامعي والثانوي بصورة عامة.

ولم يدم هذا التصادم بين وزير المعارف عادل أرسلان ورئيس الجامعة السورية الدكتور حسني سبح طويلاً فقد صدر المرسوم رقم ٩٦٣ تاريخ ١٥ أيلول ١٩٤٧ الذي عهد إلى سعيد الغزي وزير المالية في وزارة جميل مردم بك بوزارة المعارف بناء على سفر عادل أرسلان وزير المعارف بمهمة رسمية إلى أمريكا بصفته نائباً لرئيس الوفد السوري الذي يرأسه فارس الخوري.

وفي اليوم الذي استقالت فيه وزارة جميل مردم بك بالمرسوم رقم ١٠٦٢ تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٤٧ صدر المرسوم رقم ١٠٦٠ تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٤٧ الذي

(١) أقيمت كليات الآداب والعلوم والحقوق في الثكنة الحميدية التي أخلاها الجيش العربي السوري في شهري آب وأيلول من عام ١٩٤٦ . وافتتحت دار المعلمين في مقر معهد الحقوق المنقول إلى الثكنة ، وكان مقر الحقوق في بناء دار المعلمين القديم الذي تشغله اليوم وزارة السياحة ويطل على نهر بردى .

أعدته وزارة جميل مردم بك ووزير المعارف الجديد فيها سعيد الغزي بتعيين الدكتور حسني سبح رئيساً للجامعة السورية من المرتبة الممتازة والدرجة الثالثة براتب شهري أساسي قدره ٣٥٠ ليرة سورية. وشكّل جميل مردم بك الوزارة من جديد في ٦ تشرين الأول ١٩٤٧، وعهد إلى منير العجلاني بوزارة المعارف، وكان رئيس الجمهورية شكري القوتلي.

وهكذا سُرّح الدكتور حسني سبح من رئاسة الجامعة في ٢٦ آب ١٩٤٦ وعيّن من جديد في رئاستها بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٧، أي بعد حوالي سنة وشهرين من تسريحه، وعادت بذلك إلى الجامعة إستقلاليتها وإلى الدكتور حسني سبح الإعتراف بسلامة موقفه في المحافظة على كرامة الجامعة وأساتذتها وإستقلاليتها.

❖ ❖ ❖

خاتمة

مضت قرابة ثلاثة وأربعين عاماً بين إفتتاح المدرسة الطبية العثمانية في دمشق في عام ١٩٠٣ وتوسع الجامعة السورية بإنشاء كليات جديدة في عام ١٩٤٦، ومرَّت الجامعة السورية خلال ذلك بثلاث فترات: فترة نهاية الحكم العثماني، وفترة الحكم العربي القصيرة المدى (١٩١٨- ١٩٢٠)، ولكن الغنية في وضع البنى التحتية للدولة العربية الحديثة من مؤسسات دستورية وإقتصادية وسياسية تطورت مع الزمن، وفترة الانتداب الفرنسي التي ثبّتت فيها الجامعة أمام كل التحدّيات، وبخاصة الإعتراف بشهاداتها، وإنتهت بالإستقلال في عام ١٩٤٦، وبالرغم من أن لكل حقبة ميزاتها وبرامجها وقضاياها ومشاكلها فإن ما ينتظمها جميعها هو تطور ثقافي متنام قوامه نظام تعليمي متكامل على اختلاف مراحله، يوفّق بين التعليم التقليدي والحديث، الحكومي والخاص والأجنبي، قاعدته ثقافة عربية أصيلة ثم إنفتاح على ثقافات العالم. ولهذا رسّخت لدى المواطن السوري حقوق المواطنة وواجباتها والدور الذي يتوجب عليه القيام به في محيطه العربي وفي المجال الإنساني.

كانت مدرستا الطب والحقوق في دمشق في العهد العثماني تتويجاً لجهود عربية، سواء في بلاد الشام أو في إستانبول، تؤمن بقيمة الإنسان العربي، كما التركي، ينتظمها انتماء عثماني وتعايش مع بقية الشعوب المنتمية إلى هذا المجتمع العثماني، قبل أن يضيق أُفقه وتتقوقع نظرته بتبني جماعة تركيا الفتاة القومية الطورانية التي تنكرت للأخوة الإسلامية وللثقافة العربية، وعادت بجذورها إلى تركيا ما قبل الإسلام، وتحوّل المجتمع العثماني بذلك إلى صراع بين القوميات، ومنها القومية العربية. وكانت مدرستا الطب والحقوق هاتان الوسيط الذي إعتمد الثقافة دون سواها في إشعار الإنسان بإنسانيته وحقه في التعليم العالي بعيداً عن التباغض العرقي الذي كان يعصف بشعوب الدولة العثمانية آنذاك. واستمرت المدرستان تشعّان علماً وإنسانية بالرغم من المآسي التي ألَمّت بالأمتين العربية والتركية إبّان الحرب العالمية الأولى. وتخرج من هاتين المدرستين رجال طب وسياسة، عرب وغير عرب، أوفوا بالاحتياجات المحلية، وشكّلوا

نواة لثقافة عربية ازداد زخمها في عهد الحكومة العربية، واتسع نطاقها، وتعمق أثرها في عهد الانتداب.

وأصبحت المبادرة في عهد الحكومة العربية في دمشق في أيدي المثقفين من العرب الذين درس معظمهم في هاتين المدرستين، أو في مدارس إستانبول، وقلة منهم في مصر والدول الأوربية، فوضعوا أُسس الدولة العربية، وأطّروا التعليم العالي ضمن مؤسسة جامعية عرفت بالجامعة السورية. ورغم أن ثقافتهم كانت تركية بمعظمها فإنهم، إنسجاماً مع الدولة العربية الناشئة ومع أمانيهم القومية، إعتمدوا العربية اللغة الأساس في التعليم على إختلاف مراحله، وبهذا أرست سورية، وبالتالي بلاد الشام بكاملها، قواعد التعليم بالعربية في جميع الاختصاصات، وما تزال.

ولم يقض الفرنسيون على هذه القاعدة العلمية العربية، وإن جهدوا في نشر الثقافة الفرنسية إلى جانب العربية وليس مكانها، فاعترفوا بالجامعة السورية التي وضعت نواتها في عهد الحكومة العربية، وأصدروا القوانين الناظمة لها، وأهمها القرار رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٣ القاضي بتأسيس الجامعة السورية، والقرار رقم ٢٨٣ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ القاضي بوضع نظام الجامعة السورية، والقرار رقم ٩٩٥ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٩ بشأن النظام الداخلي للجامعة السورية. وتيسّر للجامعة السورية رئيس عربي سوري متعدّد الثقافات هو الدكتور رضا سعيد فحافظ على استقلالية هذه المؤسسة الهامة، وسار بها من تطور إلى تطور، ومن إعتراف إلى آخر، رغم الصعاب والسياسات الإقليمية والدولية المتناحرة، فاعترفت بالجامعة السورية وشهاداتها فرانسا أولاً ثم الدول العربية الخاضعة للانتداب البريطاني المنافس للانتداب الفرنسي.

ولم يحاول الفرنسيون «فرنسة» الجامعة السورية، كما فعلوا في الجزائر مثلاً، أو في الجامعة الفرنسية (اليسوعية) في بيروت، بل دعموها كجامعة عربية يمتد إشعاعها في العالمين العربي والإسلامي، مما يفيد سمعة فرانسا الثقافية وتعاملها، بل احترامها، للثقافات الأُخرى. وبالرغم من أن السياسة الفرنسية كانت تتميز بالشدّة حيناً، في عهد المفوضين الساميين العسكريين، وبالإعتراف بحقوق السوريين حيناً آخر، في عهد المفوضين الساميين المدنيين المتفهمين لمعنى الانتداب وواقع المجتمع العربي السوري، فإن طلاب الجامعة السورية، المعبّرين عن قضايا الأمة والمدافعين عنها بمظاهراتهم وإحتجاجاتهم وكتابتهم عرائض التنديد بالسياسة الفرنسية إلى عصبة

الأمم قد أوجدوا مناخاً وطنياً راسخاً إعترف الفرنسيون به وبقضاياه التي كان يؤيدها العديد من الفرنسيين. ومن هؤلاء الفرنسيين المتفهمين للقضية العربية السورية والمتعاطفين معها رجال التعليم بخاصة، ومنهم الأطباء لوسركل وترابو اللذان عملا لسنوات طويلة في معهد الطب، إلى جانب زملاء سوريين لهم، ومثل عدد آخر من الأطباء الفرنسيين الذين شاركوا في امتحانات الإجمال (الكولوكيوم) وأشادوا بمستوى الطلاب السوريين ومعهدهم الطبي، وأوصوا بالإعتراف بشهاداتهم عالمياً، أو مثل الحقوقي الفرنسي جاك إستيف الذي درَّس في معهد الحقوق لسنوات واقترح طرق تطوير الدراسة في المعهد. كما إعترف بأهمية الجامعة السورية ومحضها النصح عدد من المستشارين الفرنسيين لوزارة المعارف السورية، مثل راجي وبونور، اللذان اصطدما بسياسة المتطرفين من الإداريين الفرنسيين بسبب دعمهم للجامعة. وحدث مثل ذلك على مستوى التعليم الثانوي وما زالت جهود الأستاذ جان غولميه منذ تدريسه في مكتب عنبر ثم التجهيز في دمشق وفي حماه مثار شعور بالعرفان لكل من عرفه.

وكما في العهد العثماني حين تخرج من مدرستي الطب والحقوق سوريون أكفاء تابعوا العمل في عهد الحكومة العربية وإبان الانتداب على تطوير الجامعة والنهوض بالتعليم بعامة، فقد تكّون في فترة الانتداب العديد من العلماء السوريين الذين أُوفدوا إلى فرانسا على نفقة الدولة السورية، أو بكراسي فرنسية مجانية، أو على حسابهم الخاص، فدعّموا مؤسسات الدولة السورية بكوادر مؤهلة، وحين تحقق الاستقلال كانت هذه الكوادر جاهزة للقيام بالتدريس في كليات الآداب والعلوم والهندسة التي افتتحت في مطلع عهد الاستقلال. ومن الإنجازات العلمية الكبيرة آنذاك افتتاح المعهد العالي للمعلمين الذي أمَّن الكوادر المؤهلة للتعليم الثانوي والجامعي.

وواكب الجامعة السورية في جهودها العلمية المجمع العلمي العربي الذي إهتم بنشر التراث العربي والإسلامي، وعقد المحاضرات، والتواصل مع المجامع العربية والدولية. وكان في بدايته جزءاً من الجامعة السورية ثم إستقل بأُموره بتنامي دوره الثقافي، وترأسه في معظم فترة الإنتداب الأستاذ محمد كرد علي الذي رفع من شأنه بعلمه، وبالمناصب التي شغلها كوزير للمعارف في أكثر من حكومة منذ عهد الحكومة العربية، وبالإعتراف الذي لقيته جهوده وأنشطة المجمع العلمي من قبل الجميع، بما في ذلك إدارة الانتداب الفرنسي.

وكان لإنشاء المتحف الذي كان في بدايته مرتبطاً بالجامعة السورية دوره الهام كذلك في نشر الوعي بتاريخ سورية القديم الذي إستمر في العصور العربية الإسلامية، وغدا السوريون، كما غيرهم، يفاخرون بمنجزات الأجداد ممّا شدّهم إلى وطنهم وأهميته الحضارية. وقد ازداد شأن المتحف في عهد الاستقلال بإنشاء مديرية الآثار العامة. وهكذا شاركت الجامعة السورية كمؤسسة رائدة المجمع العلمي والمتحف في إعداد المواطن الذي يفاخر بجذوره الحضارية كحافز له ليساهم بشكل أفضل في الحضارة الإنسانية.

وتطور المؤسسات، كتطور الأمم، شأنه شأن البنيان المرصوص الذي يبنى لبنة فوق أُخرى. وتاريخ الجامعة السورية في الفترة التي عالجناها، منذ أن صدر قرار إنشاء المدرسة الطبية العثمانية في عام ١٩٠١، مترابط، جزء بجزء، ولبنة فوق لبنة. فالتطور الذي أصبحت عليه الجامعة السورية غداة عهد الاستقلال مدين إلى رجال الرعيل الأول من الأساتذة والباحثين، طلاب الماضي وأعلام المستقبل، الذين وضعوا الأسس القويمة للنهضة العلمية والثقافية التي شهدتها البلاد في عهد الاستقلال. ومن هنا واجب الإطلاع، بل الإهتمام، بفترة التأسيس، وعسى أن تكون هذه الدراسة قد أوفت بذلك.



ثبت الكتب والمقالات العربية

إحسان أوغلو، أكمل الدين. المؤسسات الصحية العثمانية الحديثة في سورية، المستشفيات وكلية طب الشام، مترجم عن التركية، عمان، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، ٢٠٠٢.

أرسلان، عادل، مذكرات عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ٣ أجزاء، مع جزء رابع بعنوان «المستدرك»، بيروت، الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣ ـ ١٩٩٤.

إسطواني، أسعد. «للحقيقة والتاريخ»، المجلة الطبية العربية، العدد ٩٠ (١٨٨٦)، ص٢٦ ـ ٣٤.

الأسود، إبراهيم، الرحلة الإمبراطورية في الممالك العثمانية، لبنان، المطبعة العثمانية في بعبدا، ١٨٩٨.

الأفغاني، سعيد. «سبب خلع السلطان عبد الحميد»، مجلة العربي الكويتية، العدد ١٦٩ (١٩٧٢)، ص١٥ ـ ١٥٧.

بدران، عبد القادر. منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، دمشق، منشورات المكتب الإسلامي، ١٩٦٠.

جحا، توفيق. دارون وأزمة ١٨٨٢ بالدائرة الطبية وأول ثورة طلابية في العالم العربي بالكلية السورية الإنجيلية، بيروت، ١٩٩١.

«أزمة السنة ١٨٨٢ وخطاب أدوين لويس في الكلية السورية الإنجيلية في بيروت»، في كتاب العيد، الجامعة الأميركية في بيروت ١٨٦٦ ـ ١٩٦٦، تحرير جبرائيل جبور، بيروت، ١٩٦٧، ص٣١٩ ـ ٣٥٦.

حامد، رؤوف عباس. جامعة القاهرة، ماضيها وحاضرها، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٨٩.

الحكيم، يوسف. سورية والإنتداب الفرنسي، بيروت، دار النهار، ١٩٨٣.

الحكيم، يوسف. سورية والعهد الفيصلي، بيروت، دار النهار، ١٩٨٦.

خاطر، مرشد. «نشأة المعهد الطبي العربي بدمشق»، مجلة المعهد الطبي، المجلد ١، الجزء ١ (كانون الثاني، ١٩٢٤)، ص٦ ـ ١١.

خوري، فيليب. سورية والإنتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

رافق، عبد الكريم. «العلاقات السورية ـ التركية، ١٩١٨ ـ ١٩٢٦»، في دراسات اقتصادية وإجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق، دار نويل، ٢٠٠٢، ص٢٩٧ ـ ٣٤٦.

زيدان، جرجي «تاريخ أول ثورة مدرسية في العالم العربي، صفحات من مذكرات المرحوم مؤسس الهلال»، الهلال، ١٩٣٣، الجزء ٣، ص٢٧١ ـ ٢٧٥، الجزء ٤، ص٣٧٢ ـ ٣٧٦، الجزء ٥، ص٥١٦ ـ ٥٢٠، الجزء ٦، ص٦٣٧ ـ ٦٤٠.

سبح، حسني. «تصدير وذكريات»، المجلة الطبية العربية، العدد ٩٠ (آذار ١٩٨٦)، ص٧ ـ ١٥.

سركيس، خليل. رحلة الإمبراطور غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا وقرينته إلى فلسطين وسورية، نشرها حسن السماطي سويدان، الطبعة الثانية، دمشق، دار الفارابي، ١٩٧٧.

السعدي، لطفي. «العليم كورنيليوس أولن فان دايك (١٨١٨ ـ ١٨٩٥)»، ترجمة العليم وجيه نجا، مجلة المعهد الطبي العربي، المجلد ١٢، الجزء ٥ (تشرين الأول ١٩٣٧)، ص٢٨٨ ـ ٣٠٩.

الشطي، شوكت. تاريخ الطب عند العرب في القرون الأخيرة، كتاب الطب في سورية من بلاد الشام، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٦٠.

الشطي، شوكت. رسالة في تقدم العلوم الطبية في البلاد العربية خلال القرنين الأخيرين، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٣.

الطنطاوي، علي. ذكريات، جزءان، الطبعة الثانية، جدة، دار المنارة للنشر، ١٩٨٩.

العابد، برهان. مختارات من تاريخ الطب، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩.

عوض، عبد العزيز. الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤، مصر، دار المعارف، ١٩٦٩.

الفتيح، أحمد. تاريخ المجمع العلمي العربي، مطبوعات المجمع، دمشق، دار الترقي، ١٩٥٦.

القاسمي، ظافر. مكتب عنبر، صور وذكريات من حياتنا الثقافية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤.

قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ و ١٩٢٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

قدري، أحمد. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، مطابع ابن زيدون، ١٣٧٥/١٩٥٦.

الكاتب، محمد بشير. «المدرسة الطبية الملكية في دمشق وأثرها في إمتداد التعليم الطبي في سورية»، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، المجلد الأول، البحوث المقدّمة بالعربية، مجمع التاريخ التركي والجمعية التاريخية لتاريخ العلوم، نشر صالح سعداوي، استانبول، ٢٠٠٠، ص١٤٧ ـ ١٦٣.

«صفحات من تعريب التعليم الطبي»، المجلة الصحية للشرق الأوسط، منظمة الصحة العالمية، المجلد الأول، العدد ٢ (١٩٩٥)، ص٢٨٤ ـ ٢٩٣.

كرد علي، محمد. خطط الشام، ٦ مجلدات، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩١/١٩٧١.

المذكرات، ٣ مجلدات، دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٦٧/١٩٤٨.

لوسركل، دكتور. «معهد الطب في دمشق»، ترجمة د. ميشيل خوري، مجلة المعهد الطبي العربي، السنة ٧ (١٩٣٠)، ص٢٣٨ ـ ٢٤٧.

المجلات والصحف والنشرات الرسمية:

- مجلة المعهد الطبي العربي، ١٩٢٤ - ١٩٤٧ (مع انقطاعات قصيرة).
- المجلة الطبية العربية، ١٩٦١ - ١٩٨٦ (وما بعد).
- صحيفة العاصمة، دمشق ١٩١٩ - ١٩٣١ (تلتها في سنة ١٩٣٢ النشرة الرسمية لدولة سورية، ثم الجريدة الرسمية منذ عام ١٩٣٣ وحتى تاريخه).
- النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا (ترد أحياناً باسم النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في القوميسارية العليا للجمهورية الفرنساوية في سورية ولبنان) وهي قسمان: عربي وفرنسي، واستمرت من ١٩٢١ - ١٩٤٣.
- برنامج طبي سنوي، نشر بعناية المديرية العامة للصحة والإسعاف العام في دولة دمشق عام ١٩٢٢، ثم أصبحت دولة سورية، طبع في المطبعة البطريركية الأرثوذكسية في دمشق عام ١٩٢٣، واستمر في الصدور بين ١٩٢٢ و ١٩٢٧، وهو هام جداً بسبب الإحصاءات الطبية والصحية الواردة فيه.

- سورية، صحيفة رسمية أسبوعية تصدر في دمشق يوم الخميس، باللغتين العربية والتركية، كل عدد يصدر مرتين بإحدى اللغتين، محل إدارتها في الشام في الدائرة المخصوصة في مطبعة الولاية (اختلف المكان بتوالي الزمن)، صدرت بين عامي ١٨٦٥ - ١٩١٨.

صحف خاصة:

(اختلف رؤساء تحريرها بمرور الزمن، وتتوفر أعداد منها رجعنا إليها في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، وتتوفر «المقتبس» على ميكروفيلم غير كامل في مكتبة الأسد، وأهم هذه الصحف التي رجعنا إليها بكاملها، عدداً تلو آخر، وصوّرنا مئات الصفحات من ميكروفيلم واضح لها تتعلق ببحثنا هي صحيفة «القبس»، منذ عام ١٩٢٨، وتوجد في مكتبة الكونغرس في واشنطن، وقد حصل عليها الدكتور جورج عطية المدير السابق لقسم الشرق الأوسط في تلك المكتبة). وقد أفادتنا بعض الأعداد من الصحف التالية في بحثنا:

- «الأحرار»، فيها معلومات من عام ١٩٢٥ حول المجاعة، صاحب الامتياز آنذاك ورئيس التحرير جبران تويني.
- «الاستقلال العربي»: دمشق، ورئيس تحريرها محمد توفيق جانا.
- «ألف باء»: صدرت في دمشق عام ١٩١٩، وهي من أهم الصحف بعد صحيفة «القبس».
- «البرق»: صدرت في بيروت، وكان رئيس تحريرها عام ١٩٢٥ بشارة الخوري.
- «الحسام»: دمشقية فكاهية أسبوعية، المؤسس إبراهيم كريم في عام ١٩٢٥، والمدير المسؤول محمد فريد سلوم (١٩٢٥)، ثم أصبح عبد الحفيظ سراج الدين (١٩٢٨)، الإدارة زقاق المحكمة.
- «الزمان»: صدرت في دمشق عام ١٩٢٥، صاحب الامتياز والمدير المسؤول محمد رضا مردم بك، ومدير الإدارة الياس نقاش.
- «الشورى»: صدرت في دمشق، صاحبها في عام ١٩٢٥ محمود خير الدين الحلبي.
- «الصباح»: سورية أسبوعية، صاحبها علي الغبرة.

المصادر الأجنبية

Archival material:
(This work is based to a large extent on the French archives given the fact that Syria was under French Mandate for the greater part (1920-1946) of the time period discussed in this work. The main types of archives will be mentioned here and the details are quoted in the footnotes)

Archives in Nantes: Main catalogue in 1996 when the author consulted the archves at Nantes was: *Ministère des Affaires Etrangères, Direction des Archives et de la Documentation, Centre des Archives Diplomatiques de Nantes, Etat General des Fonds, 1995.*

Protectorats et Mandats
Syrie-Liban, Cabinet Politique, Instruction Publique, 208 Cartons, 1918-1945.
Archives du Haut-Commissariat de La Republique Française en Syrie et au Liban, 579 Cartons, 1918-1961.
Fonds Beyrouth, Cabinet Politique, tome 3, 1916-1941, Cartons, 564-679.
Consulat de France à Damas, 1824-1945, Cartons 1-75.
Constantinople, Correspondance avec les Echelles, Série «D», Damas, 1900-1914.
Rapports à la Société des Nations sur la Situation de la Syrie et de Liban (annuels).

Archives in Paris:
Inventaire des Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Etat Numérqiue des Fonds de la Correspondance Politique et Commerciale, 1897 à 1918, Paris, 1973. Syrie-Liban (Turquie), vols. 108-117.
Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Etat Numérique des Fonds de la Correspondance Politique et Commerciale (Nouvelle Série), 1897-1918, Supplement: Turquie-Syrie.
Etat Numérique des Fonds de la Correspondance Politique et Commercial, Série «E» Levant, 1918-1940, Syrie-Liban, Instruction Publique, vols., 103, 104, 378.

British Archives:
Public Record Office (PRO), London, F.O. 78 Turkey, F.O. 371 Syria, F.O. 618/3 Damascus, F.O. 861/85 Aleppo.

Books, articles and periodicals:

Atasoy, 'Ali Riza, *Sam Türk Tibiyye Mektebi* Tarihi (Istanbul: Istanbul Universitesi, Tip Tarihi Enstitüsü, Milli Mecmua Bassimevi, 1945).
Bulletin de l'Instruction Publique, 1936-1939.
Bulletin Médical Annuel (1922-1927), Publié par les Soins de la Direction Générale de l'Hygiène et de l'Assistance Publique de l'Etat de Damas.
Bulletin Officiel des Actes Administratifs de Haut-Commissariat, 1924-1943.
Ducruet, Jean, s.j. *Université Saint-Joseph de Beyrouth, Facultés des Sciences Médicales, Faculté des Sciences Infirmières, Livre D'Or, 1883-1983* (Beyrouth:

Imprimérie Catholique, 1992), *Un Siécle de Coopération Franco-Libanaise au Service des Professions de la Santé* (Beyrouth,: Imprimérie Catholique, 1992), *Faculté de Droit, de Sciences Politiques et Economiques, Livre D'Or, 1913-1993* (Beyrouth, Imprimérie Catholique, 1995).
«Les Echos», Journal Bi-Hebdomadaire, publié à Damas en 1928, Directeur - Propriétaire Georges Phares, 47 Avenue de Barada, devenu *«Les Echos de Damas»,* après 1930.
Farag, Nadia. «The Lewis Affair and the Fortune's of al-Muqtataf,» *Middle Eastern Studies,* Vol. 8, No. 1 (January, 1972), pp. 73-83.
al-Katib, Bashir. "Review of the History of the Teaching of Medicine in Arabic," *Eastern Mediterranean Health Journal,* Vol. 3, No. 3 (1997), pp. 1-8.
Khoury, Philip. *Syria and the French Mandate, The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton: Princeton University Press, 1987).
Leavith, Donald M. "Darwinism in the Arab World: The Lewis Affair at the Syrian Protestant College," *The Muslim World,* Vol. LXXI, No. 2 (April, 1981), pp. 85-98.
Lecercle, Docteur. "La Faculté de Médecine de Damas," MAE, Nantes, Instruction Publique, Carton, No. 53, Fonds Beyrouth.
Le Live de l'Etudiant (voir Université Syrienne)
Nigarendé, (?). «Beyrouth, Centre Médical,» *Révue du Monde Musulman,* t.7, No. 1-2 (janvier-février, 1909), pp. 39-52.
Penrose, Stephen, Jr. *That They May Have Life: Story of the American University of Beirut, 1866-1941* (Beirut: The American University of Beirut Press, 1970).
Rafeq, Abdul-Karim. "Arabism, Society and Economy in Syria, 1918-1920," *in State and Society in Syria and Lebanon,* edited by Youssef M. Choueiri (Exeter: Exeter University Press, 1994), pp. 1-26, "Gesellschaft, Wirtschaft und Politische Macht in Syrien 1918-1925," in *Der Nahe Osten In Der Zwischenkriegszeits,* Herausgegeben von Linda Schatkowski Schilcher und Klaus Scharf (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1989), pp. 440-481.
Reid, Donald M. *Cairo University and the Making of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).
Thompson, Elizabeth. *Colonial Citizens, Republican Rights, Paternal Privileges, and Gender in French Syria and Lebanon* (New York: Columbia University Press, 1999).
Trois ans De Gouvernement, 15 février 1928-15 février 1931, sous la Présidence de S.E. Cheikh Tageddine El-Hassani (Etat de Syrie: Imprimérie de l'Etat de Syrie (sans date)
Université Syrienne, Le Livre de l'Etudiant, édité à l'occasion de l'Exposition Coloniale et des Pays d'Outre-Mer (Damas: Imprimérie de l'Université Syrienne, 1930-1931)
Waardenburg, Jean Jacque, *Les Universités dans le Monde Arabe Actuel, 2* vols., (Paris: Mouton & Co., 1966).

محتويات الكتاب

كلمة شكر ....

مقدمة ٣

الفصل الأول:

البداية - المدرسة الطبية العثمانية ومدرسة الحقوق في دمشق.......................... ٩

- أسباب إنشاء المدرسة الطبية العثمانية... ٩
- إنشاء المدرسة الطبية العثمانية بدمشق ١٣
- مشافي دمشق ١٦
- مناهج مدرسة الطب العثمانية بدمشق ٢٠
- متخرجو مدرسة الطب العثمانية بدمشق ٢٦
- مدرسة الحقوق في دمشق.. ٣٠
- التعليم ما قبل الجامعي في أواخر الدولة العثمانية ٣٣

الفصل الثاني:

الجامعة السورية في عهد الحكومة العربية (١٩١٨ - ١٩٢٠) أول جامعة حكومية عربية ٣٩

- مقدمة ٣٩
- إنشاء الجامعة السورية ٤١
- إفتتاح المعهد الطبي العربي... ٤١
- معهد الحقوق العربي... ٤٦
- تسمية الجامعة السورية ٥٠
- إنشاء المجمع العلمي والمتحف ودار الكتب.. ٦٦

الفصل الثالث:

الجامعة السورية والإنتداب الفرنسي: التحديات وردود الفعل (١٩٢٠ - ١٩٢٦)......... ٦٩
- التحدّيات.. ٦٩
- الجامعة السورية والإنتداب... ٧٤
- تأسيس الجامعة السورية في عهد الإنتداب.................................. ٧٩
- المطالبة بإنشاء كليات أُخرى... ٨٢
- قضية الإعتراف بشهادات الجامعة السورية................................... ٨٣
- تنظيم مهنة طب الأسنان... ٩٣
- الأنشطة العلمية في الجامعة... ٩٦
- إحصاءات عن طلاب الجامعة ٩٨
- النشاط السياسي لطلاب الجامعة ١٠٢

الفصل الرابع:

التطور والتحديث في الجامعة السورية (١٩٢٦ - ١٩٣٣)................................ ١٠٧
- مقدمة ١٠٧
- إعادة تنظيم الجامعة ١٠٩
- إنشاء المدرسة العليا للآداب.. ١١٥
- النظام الداخلي للجامعة السورية.. ١٢٠
- تنظيم معهد الحقوق.. ١٢٣
- إمتداح المعهد الطبي.. ١٢٩
- الطالبات في الجامعة السورية.. ١٣٩
- إعتماد البكالوريا السورية ١٤١
- إستقلالية الجامعة والموازنة.. ١٤٤
- رواتب الأساتذة وعدم التفرغ.. ١٥١
- الطلاب والنشاط الوطني... ١٥٤

الفصل الخامس:

الجامعة السورية بين التطور العلمي والأزمات السياسية (١٩٣٣ - ١٩٣٩).......... ١٧١
- مقدمة ١٧١
- الحدّ من إستقلالية الجامعة السورية.. ١٧٤

- تقليص أعضاء الهيئة التدريسية.. ١٧٥
- الطلاب ورسوم الجامعة ١٧٩
- موازنة الجامعة السورية ١٨٢
- معادلة شهادة الحقوق السورية بالحقوق الفرنسية........................ ١٨٩
- قضية الإعتراف بشهادات الجامعة السورية................................ ١٩٩
- إستمرارية التطوير والتنظيم في الجامعة السورية ٢٠٧
- إستكمال بناء دار التوليد.. ٢١١
- تقاعد الدكتور رضا سعيد ٢١٣
- أنشطة إجتماعية وعلمية في الجامعة السورية ٢٢٣
- الجامعة السورية وقضايا الوطن.. ٢٢٧
- نشاط الطلاب السوريين في فرنسا.. ٢٤٠

الفصل السادس:

الجامعة السورية بين الحرب العالمية الثانية والإستقلال (١٩٣٩ - ١٩٤٦) ٢٤٣
- مقدمة ٢٤٣
- قضية إستقلال الجامعة السورية من جديد ٢٤٦
- الجامعة السورية والأزمة المالية إبّان الحرب العالمية الثانية............ ٢٥٥
- نظام التقاعد وقضية فارس الخوري... ٢٦٠
- ألقاب أطباء الأسنان من جديد وتدقيق الشهادات الطبية.................. ٢٦٣
- تشدّد الجامعة السورية في قبول الطلاب والدوام.......................... ٢٦٦
- المستشفى الوطني ومستشفى المواساة ٢٧٢
- النشاط الإجتماعي والثقافي للجامعة السورية............................. ٢٧٨
- طلاب الجامعة السورية والسياسة ٢٨٨
- رئاسة الجامعة السورية.. ٢٩٦
- تطوير الجامعة السورية وأزمة عام ١٩٤٦ .... ٢٩٩
- خاتمة... ٣١٣
- ثبت الكتب والمقالات العربية والأجنبية ٣١٧

مطابع ألف باء - الأديب
دمشق

THE HISTORY OF THE SYRIAN UNIVERSITY

THE BEGINNING AND THE GROWTH

1901 - 1946

(In Arabic)

The First State University in The Arab World

The Centenary of the School of Medicine
The Ninetieth Anniversary of The School of Law

Abdul-Karim Rafeq

Publisher : Librairie Nobel

Damascus 2004

